

دكتور
محمود أبو زيد

القانون والنظام الاجتماعي

0164882

كتاب
السياسة والاقتصاد

اهداءات ۲۰۰۱

ا.د. احمد ابو زيد

انثروپولوجي

دكتور محمد فوزي

القانون والنظام الاجتماعي

دار الكتاب
للطباعة والنشر والتوزيع

الناشر
دار الكتب
للطباعة والنشر والتوزيع
٨ ش حسن خليل - ميدان العزيز بالله
الزيتون ت ٢٥٩٨٤٣٩.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقدير وعرفان

الدراسة الراحنة تدین بما هو أعمق من مجرد مشاعر العرفان لأساتذتی السابقین الذین شرفت بأن صرت زمیلا حالیا لبعضهم ، فهم الذین قدمونی منذ سنوات طويلة ، وبكل جلال العلماء واصلتهم إلى الآفاق الرحیة لیدان علم الاجتماع نظرا وتطبیقا .

مشاعر — أقول — أكثر من مجرد العرفان أدين بها للأستاذ الدكتور أحمد أبو زید والأستاذ الدكتور محمد ثابت الفندی والأستاذ الدكتور محمد عبد المعز نصر والأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث ، وللعلماء الراحلین الأستاذ الدكتور نجیب بلدی وهو يحاضرنا فی جامعة الاسكندرية فی الفلسفة الحديثة ، والأستاذ الدكتور أبو العلا عفیفی والأستاذ الدكتور علی سامی النشار وهما یفتحان عقولنا وقلوبنا — آنذاك — علی عظمة الفلسفة الإسلامية .

كذلك أذكر بكثير من الامتنان المناقشات الطويلة والآراء الصائبة للزملاء الأصدقاء الأستاذ الدكتور عبد الباسط محمد حسن والأستاذ الدكتور عبد الهادی أحمد الجوهري والأستاذ السيد یاسین ، والتي كان لها ، فی كثير من اللقاءات ، فضل اثاره العديد من مسائل علم الاجتماع القانوني ومشكلات الضبط الاجتماعي ، وهي الجوانب التي أسهم طلابی فی مرحلتی التیسانس والدراسات العليا بكلية الدراسات الانسانية للیفات بجامعة الأزهر . وكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية (المملكة العربية السعودية) فی اثراتها وتعمیق الوعي بها ، وذلك بتساؤلناهم ، ومتابعتهم البقطة للحوار المستمر الذي ربطنا مما لسنوات من حولها .

أما الصديق الزميل الأستاذ الدكتور عاطف أحمد غزاد فقد نجح فی اقناعی بضرورة مراجعة خبرة سنوات التدريس لنظم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي ، وإعادة تقديمها فی مؤلف متكامل . ولست أنسى دفعاته المستمرة ،

وايحاءاته وملاحظاته القيمة ونحن ندور من حول العديد من القضايا التي كان
يثيرها بفهم وذكاء .

وأخيرا زوجتي ، نبع البطء كله ، وأبنائي .. الصغار الكبار .. هؤلاء ..
لست أدري ، ولكن المؤكد أن دينهم سيظل أبدا في عنقي ، فقد تحملوا عني
حقيقة كل العناء .

مصر الجديدة • أغسطس ١٩٨٧

م • أبو زيد

الفضل الأول

بعض الرؤى والاعتبارات

قد يكون من المهم أن أشير بداية إلى أن هذه الدراسة تعتبر بوجه من الوجوه محاولة لتطوير بعض المبادئ والاتجاهات التي سبق أن عرضت لها في كتابي السابق (علم الاجتماع القانوني - الأسس والاتجاهات) وحاولت أن أوضح بها بعض المحاور الأساسية في العلم سواء من الناحية التصورية أو من الناحية التاريخية . وإن كانت هذه المحاولة التي أسعى إليها الآن تتميز مع ذلك عن سابقتها بكونها أكثر احاطة بالجوانب الجديدة التي تتشكل الظاهرة القانونية بفعلها ، وفي الوقت نفسه التي تعمل هذه الظاهرة من خلالها ، وقصدي بذلك الجوانب السياسية والاقتصادية والأخلاقية ، وما قد يحيط بذلك كله من رؤى ومواقف تمتد إلى كثير من قضايا تاريخ الفكر الاجتماعي نفسه ، إن لم يكن تاريخ الفلسفة والأخلاق والتاريخ العقلي Intellectual بوجه عام .

- ١ -

ومن المعروف أن علم الاجتماع المعاصر يرجع بأصوله إلى مصدرين أو منبعين رئيسيين على حد تعبير راييموند آرون Aron . الأول الأفكار الاجتماعية السياسية Politico - Social أو المذاهب السياسية الاجتماعية ، والثاني الدراسات الإحصائية والمسوح والبحوث الامبريقية . وبالرغم من الأهمية البالغة التي يسبغها الكثيرون على تلك الجهود المرتبطة بالمصدر الأخير ، فإنني أعترف بأنني أميل إلى الأخذ بالاتجاه الأول ، خاصة إذا ما أردنا الاقتراب من جوهر الأفكار ، وأن ننظر عن كثب حركة المجتمعات ، وماهية ما يعمل فيها من عوامل ومتغيرات . ذلك أن الأفكار وحدها هي التي تمثل العناصر البنائية الأساسية للعلم ، وهي التي يمكن أن تقدم تفسيراً أو آخر للظواهر الاجتماعية المختلفة ، أن لم يكن للتاريخ الإنساني بأكمله . ولا يختلف الأمر بالنسبة إلى علم الاجتماع القانوني باعتباره أحد الفروع المتخصصة من علم الاجتماع العام . ومن هنا سبب توجهي إلى بعض

كبار المفكرين الذين قعموا في فترات زمنية مختلفة أفكارا رئيسية أسهمت في صياغة نسج التراث ليس في أوقاتهم فحسب ، ولكن بعد ذلك بصورة طويلة ، لأنها لم تكن فحسب أفكارا من ذلك الطراز القادر على تقديم الرؤية أو التفسير ، ولكنها قادرة أيضا على استثارة العقل متحرقا الى التطلع والمعرفة .

وليست هناك حاجة الى تقرير أنه هنا على وجه التحديد ، تكمن الصعوبة الذاتية التي تتطلبها عليها هذه الدراسة . لأنه على الرغم من الرغبة في (تحييد) تعاطفى مع بعض الأسماء الضخمة التي أسهمت في صياغة الشكل المتسق لما يمثلته علم الاجتماع القانونى اليوم ، فلا بد من الاعتراف صراحة بأن مسألة التعيين والاختيار من بينهم ، لا تخلو من كل مشكلات التقدير والتقييم والذاتية والتحيز . إضافة الى ما قد تؤدي اليه من الوقوع في خطر الرؤية القطبية الضيقة ، أو على الأقل ، التمسف في حشد الأسماء ضمن مقولة واحدة ، أو مقولات مضايقة ، في الوقت الذى تملأ الروح الطمعية ادراك المتضايقات والتأثيرات المتبادلة .

وليس من شك في أن المنهج الذى اتبعته في هذه الدراسة ليس هو المنهج الوحيد الذى يمكن اتباعه . ولكن النقطة الجديرة بالاعتبار هنا هى تساؤلى عن طبيعة الصلات القائمة بين علماء الاجتماع القانونى المعاصرين . ويتميز آخر طبيعة مجتمع المتخصصين والمهتمين بشئون هذا الميدان الحيوى من ميادين العلم الاجتماعى ، وما اذا كانت مماثلة لتلك الحياة المليئة بالتساؤل والفكر والابداع التى عاشها أفلاطون وأرسطو وماركس وفيرير ومونتسكيو وماكيافيللى أو أوستن ودوركايم وغيرهم ممن كانوا فلاسفة وعلماء في آن واحد ، أم أنهم ما عادوا يعرفون سوى اجراء البحوث (الهزيلة) التى لا تعرف سوى الاعتماد على (الاستمارة) في جمع المادة والمعلومات .

وهكذا ، وربما أيضا من غير تمهيد كاف ، نجد أنفسنا في داخل مشكلات الدراسة ، أولا من حيث ضرورة ايضاح ما أريد الكتابة عنه في هذا الكتاب . وثانيا ، تبيان الأسباب التى جعلتني أتخير بعض أسماء بذاتها في أزمان بذاتها وأماكن بذاتها ، لمناقش ، ارتباطا بهذه الأبعاد جميعها ، أفكارا وقضايا بعينها ، وأخيرا ابراز الهدف من تناولى للأمور بهذه الكيفية بالذات رغم ما في ذلك من

مخاطر الانزلاق بالمعالجة الى مناحى ومجالات فكر وتخصصات قد تكون بعيدة عن نطاق القانون ، ولو في الظاهر على الأقل .

وفيما يتعلق بأولا غثمة بادىء ذى بدء واحدة من اثنتين ، فاما أن يشغل الباحث نفسه بمستويات التفكير العليا ، أو بما يمكن أن يوصف بأنه مستوى أدنى أو مستوى عادى أو عام . واعتقادى أن المستوى الأول هو وحده الذى يعكس تلك الأفكار الرئيسية التى يتفعل فيها الجيد الواعى البناء . والدراسة النحالية بخطتها ، وبمناصرها ، وبهفوها ، أزعم أنها تقع في هذا المستوى الأول دون غيره .

ومن الواضح أنه لا يمكن أن يرتبط بهذه المستويات العليا ، الا ما كان بعيد الأثر في الفكر القانونى الاجتماعى من الأفكار والأسماء . ولا أقول ما كان تأثيره جوهريا وأساسيا وحاسما ، ويشكل في جماعه ، وبصرف النظر عن العصر ، كل ما هو جدير بالاعتبار والوقوف أمامه من أفكار ومذاهب واتجاهات ، وانما لا تكونها أفكار ومذاهب واتجاهات رائدة فحسب ، ولكن لأنها كانت أقدر على البقاء والاستمرار ، وعلى التأثير في غيرها ، على الرغم من كل مظاهر الصراع التى خاضتها ولا شك أثناء وجودها واحتكاكها بغيرها من الأفكار الأخرى ، وانتقالها عبر الأجيال . ذلك أن الأفكار العظيمة وحدها هي التى تبقى ، والأسماء الضخمة وحدها هي التى تدوم ، والاثنتان معا يشكلان كل ما هو أصيل وعقري من حيث أنه يقيم العلاقة الواعية بين الماضى والمستقبل ، ويعبىء ، في الوقت نفسه ، كل الجهود نحو العمل البناء . وتلك هي الفاصلة الأساسية للفكرة أو الأفكار ، على الأقل كما رآها هيجل Hegel ، على اعتبار أن الفكرة (أو المذهب الفلسفى) هي التى تحرك المادة أو الواقع الاجتماعى بتعبير آخر .

وبالرغم من أن البعض قد يرى ما هو عكس ذلك ، وأن الفكرة تأتي في المرتبة الثانية ، وأن الواقع المادى هو الأساس (ماركس Marx مثلا) ، فإن المهم على أية حال هو أن أؤكد على أنني لم أقصد بذلك كله ولو للحظة واحدة الى القول بأن ما سوف يتناوله هذا الكتاب هو وحده ما يمثل الكلمة التى لا راد لها في علم الاجتماع القانونى ، وذلك لسبب بسيط هو أن ادعاء مثل هذا لا يعنى سوى الاحدار النظم لكافة الجهود الشلاقة التى بذلتها العقول المخلصة على

طريق مسيرة العلم ، وهذا في ذاته سخف ما بعده منخف • وبدلاً من ذلك فلا بد من تفسير أن كل ما أسمى إليه هو محاولة التقاط تلك الأفكار والرؤى الجوهرية ، أو قل المحورية ، لدى هؤلاء العلماء والفلاسفة والمفكرين أينما اختلفت بهم نطاقت التخصصات والاهتمامات كعلماء أو فلاسفة أو مؤرخين أو فلاسفة تاريخ أو رجال فقه وقانون ، أو علماء ومفكرين سياسيين ، فقد سعى كل منهم بطريقته الخاصة إلى فهم الطبيعة الازدواجية ، أو بالأصح ، التفاوت وعدم الاتساق بين الحقيقة الخارجية External ، والقيمة الذاتية أو القيمة الداخلية Internal Value لهذه الحقيقة ، كما أدركوا جميعهم أن دراسة الظاهرة القانونية أبعد بكثير من كونها مجرد دراسة جزء أو مكون من مكونات البناء الاجتماعي الذي تتم دراسته بطريقة آلية Automatic ، كما درج على ذلك أنصار الفقه التقليدي وكثيرون من علماء الاجتماع وأساتذته الذين حصروا اهتمامهم في نطاق البحوث الامبريقية المتعجلة ، ولكنها (دراسة الظاهرة القانونية) تتم عن طريق الإدراك السليم للعلاقات الوثيقة والمتبادلة بين هذه الظاهرة وبين الكل الاجتماعي ، وهو الإدراك الذي نراه فيما صاغوه من تصورات فلسفية ومفاهيم اجتماعية ، استخدموها كأدوات ووسائل للخلاص وللتنحرج الاجتماعي وتفسيره ، وفي الوقت نفسه كأدوات ووسائل للخلاص وللتنحرج مما عادوا يستشعرونه من ثقل هذا الخلق وقيوده وعبوديته لهم •

ومن الناحية الثانية فإن القارئ سوف يلحظ ولا شك بضعة أمور هي :

أولاً : أن هذه الدراسة تتخذ لها مجالاً زمنياً مقترانياً إذا ما اعتبرنا العلماء والمفكرين الذين سوف نتناولهم وهي ترجع في ذلك إلى أفلاطون وأرسطو وبهذا فكانها تحاول تغطية فترة تزيد على بضعة وعشرين قرناً من الزمان وهذه فترة بالغة الطول ولا شك •

ثانياً : أننا وإن كنا لن تعرض هؤلاء العلماء والمفكرين بشكل تاريخي Historically يظهر تتابعهم الزمني وكانهم حلقات لازمة ضمن سلسلة أيديولوجية واحدة تسلم كل حلقة منها بالضرورة وبشكل آلي إلى الحلقة التي تليها ، إلا أن هناك ولا شك من الأيديولوجيات والاتجاهات الفكرية المميزة التي قد تنشذ عن ذلك ، وتمثل بذاتها أنماطاً يحسن بالفعل معالجتها على نحو يظهر انتظامها التاريخي •

ثالثاً : ان الدراسة تفيض في مناقشتها لبعض العلماء والمفكرين بشكل قد لا يتوافر للبعض الآخر . وربما كان سبب ذلك أنهم يستحقون مزيداً من المناقشة ، أو مزيداً من الأضواء . أو ربما لاعتقادي أنهم أكثر أهمية من غيرهم ، أو ربما أكثر إثارة ، وهذه مسألة من الصعب تجنبها على أى الأحوال ، وان كان عدم الافاضة أو الاسترسال لا يعنى فى الوقت نفسه أنه معيار أو مقياس لتقدير أهمية أو مكانة هذا المفكر أو ذلك .

وأخيراً ان الأسماء التى يشكل أصحابها موضوع هذه الدراسة انما تنتمى جميعها — بالرغم من اختلاف الزمان وتباعده — الى نمط حضارى واحد والى مجال جغرافى واحد . فبدائية من أفلاطون وأرسطو حتى جورج جيرفيتس ... الخ ، يمكن القول بتعبير توينبى Toynbee ان المجال الجغرافى ليس من الاتساع أو الضيق لنصفه بالعالمية World-wide أو بالاقليمية National ، أو حتى أنه مقيد الى حدود Boundaries ذاتية معينة . فالدراسة وان كانت تدور بأكملها حول عدد من العلماء والمفكرين الذين ينتمون الى العالم الغربى ، ومن ثم فقد يتبادر الى الذهن انتماءهم الى الحضارة الغربية ، فاننا نقصد بمفهوم هذه الحضارة هنا شيئاً أضيق مما يقصد به عادة . اذ يشير فحسب الى القارة (أوروبا) ، وعلى وجه التحديد الى أوروبا بمعناها الضيق ، أقصد مواقع القلب الأصلية فى وسط أوروبا ، وغربها وبخاصة فرنسا وألمانيا وإنجلترا والنمسا ، وكذلك تلك المناطق الجغرافية التى شهدت حضارتى الاغريق والرومان وأعنى بها اليونان وإيطاليا .

وهكذا نجد أنفسنا بصدد العديد من الأجيال التى قد يجيب (على الرغم من أن مفهوم الجيل هو مفهوم واسع وفضفاض) بعضها مترامناً حيث قد ينتمى عدد من المفكرين الى الجيل ذاته ، أو متباعداً ربما بعشرات السنين ، أو حتى يفصل بينها عدة قرون .

والواقع أن تقرير المجال الزمنى الجغرافى للدراسة على هذا النحو قد دفعت اليه بضعة أمور هى :

أولاً : انه يرجع الفضل الى أفلاطون وأرسطو بصفة خاصة فى تشكيل ماهية الأفكار الرئيسية التى تتضح بها الحضارة الغربية المعاصرة وذلك الى الدرجة التى يستحيل معها تصور هذه الحضارة بعيداً عن الأفكار والمروى

الأصيلة التي انحدرت من أفلاطون وأرسطو ، ومن قبلهما سقراط . والواقع أنه أيا ما كانت اتجاهات هذه الحضارة ، فإن توجهاتها ، وكل ما أثرت به المرات الإنسانية إنما قد أسقطهم بشكل أو بآخر من هذه المصادر الأساسية .
ثانيا : ان ثمة مشابهة كبيرة بين أثينا (المدينة الدولة) في عصر أفلاطون وبين أوروبا القرن العشرين وذلك عندما كانت بلاد اليونان تبحث عن أسس جديدة متينة للنظام الاجتماعي Social Order لتحل محل تلك التي دمرتها حرب البيلوبونيز ، وتقاتل المدن الهيلينية وثوراتها .

وإذا كان الاغريق هم أول الشعوب التي أعطت الفكر الاجتماعي بعامة طابعا فلسفيا مميزا^(١) ، فتجاوزوا بذلك ارهاصات كثير من الشعوب والمجتمعات الأخرى التي ظلت تنظر الى الفكر الاجتماعي من خلال تصورات أخلاقية ، فإن أفلاطون وأرسطو بالذات يقفان نسيجا وحدهما لا من حيث أن فكرهما كان انعكاسا صادقا فحسب لأحداث عصرهما ، ولكن أيضا من حيث أن هذا الفكر قد صبغ الأفكار الاغريقية في التطور والنمو والتفكك الاجتماعي وسائر مشكلات السياسة والضبط والأخلاق والقانون ، بتلك الصبغة البطانية التي أضفى معها الفكر الاجتماعي عملية عقلانية ينظر إليها ويتم تقديرها في ضوء اعتبارات وتصورات تأملية وعقلية هي التي قدر لها أن تقتسم فيما بعد - وعبر القسابع الممتد للعديد من الأسماء اللامعة المنحدرة عن كل من أفلاطون وأرسطو - مختلف المذاهب القانونية والأخلاقية والسياسية . حيث كان فكر أفلاطون معياريا يهدف الى إقامة جديريته المثالية The Republic بينما انبنى فكر أرسطو على المقارنة والملاحظة الواقعية ، فكان كتابه السياسة Politics أقدم وأروع تصنيف كلاسيكي في القانون الدستوري حيث عدد جميع الدساتير في أشكال الحكم لا في المدن الاغريقية وحدها بل في أهم مدن العالم المعروف وقتذاك (١٥٨ دستوراً) .

ثالثاً : على الرغم من أنه قد يبدو صحيحا في جملة ان معظم المفكرين القدامى الذين تحدثوا عن القانون قد فعلوا ذلك مستخدمين أفكارا تأملية بالدرجة الأولى ، فإنه تتضح عند أرسطو بالذات نزعة يمكن أن توصف بأنها

Calverton, V. F.; The Making of Society : An Outline of Sociology. Modern (1)
Library, N. Y. 1937. P. 41.

نزعة امبريقية • فقد تضمنت أفكاره عن الشرعية والعدالة اشارات عديدة عن القيم الأساسية للنسق الاجتماعية • كما أن تمييزه بين الأخلاق والقانون مما ينظر اليه أيضا على أنه نوع من الإشارة أو التنبؤ بتلك البحوث الامبريقية التي تمت فيما بعد • مما يعنى أنه حتى في تلك المراحل الأولى المبكرة من تاريخ الفكر الفلسفى والقانونى كان هناك من الشواهد والآثار ما يشير الى الاتجاه الامبريقى الذى سوف يظهر مستقبلا في الدراسات القانونية •

وأخيراً فقد كان أرسطو — على العكس من أفلاطون — أول من انتبه من الفلاسفة والمفكرين الى ضرورة وجود نسق قانونى في كل مجتمع حتى يتحقق القدر المرغوب من العدالة • وصحيح أن هذا القدر ليس هو العدالة المطلقة أو الكاملة التي سعى أفلاطون اليها ، ولكنه كان يعتقد أن تحقق جانبها من العدالة أفضل بكثير من تشيى الظلم وعدم تحقق أى شئ منها • ولقد كانت تلك النهاية التي انتهى اليها أرسطو بداية للتمييز بين نوعين من العدالة الطبيعية Natural والعادلة العرفية أو التعارفية Conventional وأولى تخص الانسان وتتعلق به من حيث هو انسان •

والمهم في ذلك كله أنه عند هذه النقطة بالذات بدأ الفكر الغربى يدخل مرحلة مميزة كان لمفهوم الطبيعة Naturus فيها دورا أساسيا له • وهذاه • ومع أنه يصعب هنا تقويم المدى الذى وصل اليه تطور الأنساق القانونية التي تسير عليها هذه الحضارة من حيث نجاحها في الوفاء بالأغراض الحقيقية منها ، الا أن الشئ الهام هو أن المفاهيم الجديدة مثل مفهوم القانون الطبيعى Natural Law ومفهوم العدالة الطبيعية Natural Justice ومفهوم الحق الطبيعى Natural Right كان لها آثارها البعيدة في تشكيل كل ما ارتبطت بها من اتجاهات وأفكار ظلت طوال العصور اللاحقة تلقى أوج تأكيد لها ، وفي الوقت نفسه أعنف الانتقادات وبخاصة في القرن التاسع عشر على ما تكشف عنه نظرية القانون الطبيعى التي انقسم الفقهاء والمفكرون ازاءها شيع وفرقاء ما بين مؤمن وأخذ بها ، وناكر ورافض لها • والمعسكر الأخير يضم تلك الاتجاهات التي عرفت باسم المذاهب القانونية الوضعية أو المذاهب الواقعية من حيث أنها جميعها تثلثت في إنكارها للقانون الطبيعى ، حتى وبالرغم من اختلاف المواقف فيما بينها هي ذاتها •

ولا شك في أن أبطال المسرح تعكس شخصياتهم وصورهم جانباً كبيراً من شخصية المؤلف نفسه أو المخرج . وأياً ما كانت طبيعة الجهد الذي يبذله المرء لكي يكون منصفاً ومحايداً ، فالأغلب أنه لن ينجح كثيراً في إخفاء تحاطفه المباشر أو غير المباشر ، والمضمر أو العلني مع هذه الشخصية أو تلك .

ولعل أول ما يلفت النظر إذا ما استعرضنا الآن أبطالنا *Dramatis Personae* أننا بعد حزين القطبين (أفلاطون وأرسطو) لا نكاد نجد ، ولعدة قرون طويلة ، من الفكر أو المصنفات ما يمكن أن نصفه بأنه في أصالة أو قمة ما قدمه كلاهما .

ومع أنه يمكن القول بصفة عامة أن اهتمام المذاهب الرواقية والأبيقورية بالأخلاق قد تبلور حول الأخلاق الفردية ، فإن فكرة القاتون الطبيعي قد نجحت في أن تتصل مكانة خاصة لدى الرواقيين *Stoics* ، حيث نظروا إلى الطبيعية نظرة كلية يسودها أو يحكمها العقل الشامل أو القانون الأخلاقي بمعنى أدق . وكأنهم بذلك قد قرنوا هذا القانون الطبيعي بالقانون الأخلاقي الذي اعتبروه قانوناً طبيعياً وعدلاً مطلقاً . وهكذا نجد أن معنى القانون الطبيعي قد أصبح عندهم نقيض القانون الوضعي ، لأن الأول هو القادر على توجيه الأفعال والأفراد ، وعلى مقابلة كافة الاحتياجات والظروف (١) .

وإذا تجاوزنا مظاهر التدهور التي أصابت النظام السياسي والقانوني في أوروبا اثر سقوط الامبراطورية الرومانية وهو ما أدى ليس فقط إلى الابتعاد عن الفكر الاجتماعي والسياسي السابق ، ولكن أيضاً إلى تفكك المجتمع إلى شذرات تحاول أن تحيط نفسها بمظاهر القوة أو النفوذ ، فإن نلتق إلا بمحاولة القديس أوغسطين *St. Augustine* « مدينة الله » *City of God* التي جاءت تعبيراً عن الفكر السياسي والقانوني الذي يتشبع بثوب الإيمان ، ويتعبّر آخر يمكن القول بأن القانون الطبيعي قد أصبح هو القانون الإلهي ، وهي الفكرة التي تطورت وتأكدت على أيدي توما الأكويني *T. Aquinas* وترتب عليها أن الدولة برؤسائها ونظمها ، لم تعد ينظر إليها على أنها المصدر

Abraham, J. H.; *Origins and Growth of Sociology*, Penguin Books. (١)
1973. P. 27.

الوحيد للقانون وللسلطة وللنظام ، وانما عليها هي أيضا - أى الدولة - أن تخضع للقانون الأخلاقي أو قانون العقل أو القانون العدل ، لأنه انعكاس لحكمة الله التى ينبغى أن يخضع لها البشر أجمعين .

وعموما فانه اذا كان انقسام المجتمع الى عدة أنظمة لكل منها جزاءاتها القانونية والدينية التى تستمد من السلطة السياسية العلمانية والكنيسة على الترتيب ، وإذا كان القانون الكنسى Canon الذى استمد مبادئه وأصوله من القانون الرومانى قد نجح فى التقريب بين النظم الاقطاعية ، وربما فى تكاتفها والتحامها ، بينما أرست قوانين جوستينيان Justinian أسس الأساق القانونية فى أوروبا الغربية ، فانه يبقى صحيحا الى أبعد الحدود أن خضوع الانسان فى المجتمع المسيحى الى قوانين الله كما فسرتها وشرحتها الكنيسة ، قد ظل يعنى الخضوع المطلق لتعاليمها ، كما أصبحت العدالة الاجتماعية هي ما تحدد الكفة أنه حق وأنه خير وصواب . وهذا ما جعل مفكر مثل توكيوفيل Tocqueville يلاحظ فيما بعد أن حركة المجتمع فى أوروبا الغربية انما كانت تتجه نحو اقرار مزيد من المساواة فى ظروف الحياة^(١) ، وهى ملاحظة وان كانت لها مضامينها المتعددة الا أن ظروف الحياة الواقعية لم تقدم كثيرا من الشواهد على صدقها وصحتها . ذلك على الرغم من تسليمنا بالمكانة التى احتلتها أفكار توكيوفيل باعتباره أحد العقول العظيمة التى أسهمت فى ارساء الأرضية الصلبة للتفكير الاجتماعى فى العصر الحديث . وربما كان ذلك هو بالضبط ما دفع به بعد ذلك الى أن يقرر فى ضوء دراسته لطبيعة التطور التاريخى فى أوروبا الحديثة ومختلف الظروف التى صاحبت التصنيع وأفكار المساواة والديمقراطية الشعبية والعلمانية ، تلك النتيجة التى استقاهامع فيبر Weber لا بصدد التقدم الاجتماعى والأخلاقي ، ولكن بصدد الحالة السقيمة التى وصل لها الانسان نتيجة اغترابه Alienation عن الآخرين واغترابه عن القيم وعن الذات ، وهو اغتراب أعزاه الى العوامل والقوى ذاتها التى اعتبرها بعض المفكرين فى القرن نفسه ، عوامل وقوى تقدمية^(٢) .

وقد لا يكون ماكيا فيلى Machiavelli (١٤٦٩ / ١٥٢٧) أضخم

Idid. P. 28.

(١)

Nisbet, R. A.; The Sociological Tradition, Heinemann, London, 1973. P. 270.

(٢)

الأسماء في اجموعة الكبيرة التي نعرض لها ، أو أبعدا تأثيرا في الفكر القانوني ، ولكن الذي لا شك فيه هو أنه عاصر واحدة من أخطر المراحل التي ولجتها الحضارة الغربية ، وأعنى بذلك تلك المرحلة التي أطلت فيها أوربا على العصر الحديث ، وبدأت من ثم تنفض عنها تصورات ومفاهيم العصور الوسطى ، لتشهد ملامح تقدم الفكر الاجتماعي الذي تم بتأثير كتابات المفكرين العظام الذين قدر لهم أن يعطوا هذا العصر طابع وجوده الملىء بالدينامية والحياة . وفي مقدمتهم فيكو Vico الذي عكس مقالاه في العلم الجديد Scienza Nuova تلك الفزعة التي قدر لها أن تنمو وتردهر على أيدي مونتسكيو ولوك وروسو وكونت وباكل وكارل ماركس .

ويعتبر ماكيا فيللى المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع السياسي Political Sociology بمعناه الحديث . ومع ذلك فإن أهميته بالنسبة للبنا لا تتمثل فحسب في أنه كان رائدا في افساح المجال من بعده الى جهد الملاحظة والتحليل العقلي عند علماء الاجتماع الغربيين ، ولكن أيضا في أنه قاد الطريق مستندا الى وجهة نظر استراتيجية محددة ليكشف عن السبيل التي من شأنها تأكيد سلطة الأمير The Prince بدعم حكمه واستمرار نفوذه وسلطانته ، وكذلك حمايته في عالم تسوده الاضطرابات والقوى المتصارعة . وان كان الكثيرون يرون أن توماس هوبز Hobbes (١٥٨٨ / ١٦٧٩) بصفة خاصة هو الذي قدم أروع دفاع نظري عن نظام الملكية والتصورات التي ينبئ عليها هذا النوع من المجتمعات .

وأيا ما كانت الاختلافات في وجهات النظر حول هذه النقطة فإن الذي لا شك فيه هو أن الكتابات السياسية والقانونية منذ ماكيا فيللى الى اليوم ، وعبورا أيضا بكل خلفائه وورثته الشرعيين أو الماكيافييليين الجدد بتعبير آخر^(١) ، يمكن القول بأن اهتماماتها الحقيقية ، قد ظلت تستهدف باستمرار

(١) بصرف النظر عن هذه الاختلافات حول فلريدو باريتو Pareto وجباتانو موسكا Mosca والتكوين العقلي والثقافي لكل منهما ، وكليهما في مقدمة علماء الاجتماع والسياسة الذين تثير أسماؤهم غير قليل من النقاش والجدال سواء حول مكاتبهم والقيمة الحقيقية لأعمالهم ، أو المستوى الذي ينبغي أن يوضع فيه بين غيرهم من العلماء والمفكرين ، الا أنهما يعتبران من وجهة نظر غالبية مؤرخي الفكر الاجتماعي والسياسي خلفاء نيقولا مكيافيللى وورثته الشرعيين، أو الممثلين الحقيقيين للمكيافيليين =

أما مساندة الشكل التقليدي القائم للمجتمع ، وأما البحث عن التبريرات التي يمكن أن تساق للحد من مظاهر القوة وللتأثير فيما قد يوجد من امتيازات لأجله . احقاق قدر أكبر من المساواة (١) .

وقد يرى البعض أن بالامكان وضع كل من بودان Bodin وهوبز Hobbes وبينثام Bentham وجون أوستن Austin مما في سلة واحدة ، ولكن لا من حيث أنهم يعكسون مكانة واحدة ، وإنما على اعتبار أنهم ، أولا ، ينتهون جميعهم من حيث الانتماء الفكري الى المدرسة المثالية التي وضع أفلاطون أولى لبناتها . وثانيا ، لأن أفكارهم في القانون وفي الدولة تدور في معظمها حول محاور أساسية يشاركون فيها بقدر أو بآخر . فالقانون بالنسبة الى أوستن على سبيل المثال يعتمد من حيث وضعه وتطبيقه على الدولة ، بمعنى أن سلطان الدولة هو الذي يصنع القانون ، وهو الذي يلزم أفراد المجتمع بالخضوع له وبطاعته ، مستخدمة في ذلك ما تملكه من وسائل الجبر وأساليب القسطن والاكراه ، مما يعنى الاعتراف التام بالسلطة المطلقة للدولة والارتباط بشكل واضح بالموقف الفردي الذي يرى أن القانون هو أمر السيادة . وهى الأفكار التي وجدت أساسا لها في الفلسفة المثالية المتأخرة للحكم المطلق الذي تبلور على أيدي توماس هوبز في القرن السابع عشر . فالقانون ليس مجرد النصيحة أو التوجيه ، ولكنه أمر يلزم طاعته ، والتي شارك فيها على أى الأحوال كل من

= الجدد فبارينو على سبيل المثال كان يختلف اختلافا بينا سواء بالترقية أو الثقافة أو المزاج والتعليم عن فيلسوف مثل دوركايم ، كما لم يكن يشعر بأي عرفان أو دين نحو أوجيست كوينت الذي لم يكن يخفى احتقاره له . وإذا كان هناك أى تراث فكري ينسب إليه فهو من غير شك تراث ملكيفيللى أو الملكيفيلية . وقد تكون الخطوط العريضة في تفكير كل من ماريتو وبوسكا متشابهة من حيث أنهما سلكا الاستقرائية المتعالية ولم يترددا في التشكك في الديمقراطية وعدم الثقة في حكم الجماهير وهو ما أثبتته الأحداث السياسية والاجتماعية في الثلاثينات والتسعينات من القرن الماضي على الأقل بالنسبة الى موطنهما الاصلى إيطاليا . ولكن من الصعب مع ذلك ان نتجاهل القوى المختلفة التي شكلت منهجية فكر كل منهما والقضايا المتناقضة التي انطوى عليها هذا الفكر مما أدى بباريتو الى أن يتجه الى ناحية وبوسكا الى نهاية الناحية المعقولة . (انظر في ذلك كله : Aron, Raymond; Main Currents in Sociological Thought. 2. A Pelican Book. 1974, p. 16.)

Burnham, James; The Machiavellians : Defenders of Freedom. N. Y. (1) 1943. P. 27.

بودان وبنثام وغيرهما من أقطاب المدرسة التحليلية في الفقه التي ردت التراث بكل عناصره ومعانيه الى القوة وإلى الكائن السياسي الأسمى أى الدولة .

- ٣ -

وقد يكون من الصعب تقرير السمات الأساسية لأبى عصر من العصور . ولكن المؤكد هو أن أهم ما تميزت به بدايات العصور الحديثة كان تداعى النظام الاقطاعى Feudal System الذى سادته نظام التحكيم الالهى واستند الى ازدواج السلطة الزمنية والروحية للإمبراطور والبابا من ناحية ، وكذا ظهور القوميات الملكية التي أخذت سلطاتها تتسع وسواعدها تشهد نتيجة لضعف الكنيسة من ناحية ثانية . ولذلك كله فقد كان طبيعيا أن تظهر على مسرح الفكر السياسى والاجتماعى الأوربى العديد من المشكلات والقضايا التي ترتبط ارتباطا وثيقا بظروف الحياة العملية وفى مقدمتها مشكلة حق الدولة فى السيادة ، وما يقابل هذا من حقوق للأفراد فى الحرية . فكما أن الفرد قد بدأ يتحرر من أفكار العصر الوسيط وتعاليم الكنيسة ، فقد بدأ يتحرر أيضا ، من النظام الاقطاعى بكل قوالبه وقيوده وذلك على نحو ما نجد فى فلسفة جان بودان التي ضمنها كتيبه الستة الشهيرة فى الدولة .

والحقيقة أن هناك أكثر من وجه شبه واحد يقوم بين بودان من ناحية وماكيافيللى من ناحية ثانية وهوبز من ناحية ثالثة ، ذلك أنهم جميعهم ينتمون فى آخر الأمر الى مدرسة واحدة فيما يتعلق بنظرتهم الى سلطة الدولة وطابع هذه السلطة ، والمبادئ أو القواعد التي تتحدد فى ضوءها مدى ما لهذه السلطة من شرعية ، وذلك فى ضوء قناعاتهم الأساسية والراسخة بفكرة الحقوق الطبيعية Natural Rights وفكرة القانون الطبيعى Natural Law . ولكن فى الوقت الذى كان لهذه الأفكار معنى كئسبا يرتبط بالمبادئ والتعاليم المسيحية فى العصر الوسيط بالنسبة الى بودان ، فإنها لم تكن عند هوبز سوى ما يكشف عنه العقل فحسب ، وهذا ما يجعل بنثام بمبده فى المنفعة والفردية ومذهبه العقلانى ، يظهر لنا أكثر تجاوبا وأكثر قربا منه ، وبخاصة من حيث تمجيدهما للعقل ، وكراميتهما المشتركة للمجتمع التقليدى القديم ، الأمر الذى ظهر بشكل جلى وصريح عند بنثام وأتباعه من الفلاسفة الراديكاليين الذين لم يخفوا - مثله - احتقارهم لكل ما هو تقليدى وغامض ومشؤس مما حفلت

به أفكار العصور الوسطى ، أمام سمو العقل وضرورة سيادته باعتباره الأقدر على تحقيق المصلحة الفردية والمصلحة الاجتماعية على السواء . أما طريقهم لذلك فهو القانون الذى أكدت مبادئه النفعية ، وبخاصة كما عبر عنها امرنج Limering ، مقتنيا آثار بنتام - دوره الحاسم فى أحداث التغيير الاجتماعى . فالقانون هو وسيلة الى غاية محددة ومسبوبة تماما . كما أنه يقوم على مبدأ المتعة والألم ذاته من حيث ما يتضمنه من مثوبة وعقاب على الترتيب .

ولسوف تتضح فى كل المواقف الحاسمة التى تمكسها صفحات هذه الدراسة أن ثمة عدة شخصيات عملاقة أقرب إلينا بكثير من ماكيافيللى وبودان وهوبز وبينثام ، ومن باب أولى أفلاطون وأرسطو . ولكنها تشير جميعها الى المفكرين الذين يرجع اليهم الفضل المباشر فى بناء الشخصية الذاتية والمستقلة لعلم الاجتماع القانونى فى مضاه الحديث ، حيث تبرز أبعاد الدور الحقيقى الذى قام به كل من ماركس Marx ودوركايم Durkheim ومالكس فيبر Weber فى تحديد المجالات الأساسية التى يختص هذا العلم بالبحث فيها ، وطبيعة الجهود التى بذلوها فى دراسة الوقائع القانونية ، وكيفية نشأتها ، والطرق المختلفة فى معالجة أنماط التنظيم القانونى التى تختلف باختلاف المجتمعات وتبعا لتباين العوامل والقوى المؤثرة فى صياغة هذه الأنماط ، ومن ثم التأثير فيها ، وفى ممارسة العدالة وتطبيقها . واعتبروا لأجل ذلك الآباء الحقيقيين المؤسسين Founding Fathers لهذا العلم ، وإن كان البعض يرى أن أول محاولة لتكوين علم الاجتماع القانونى على دعائم متينة قد ظهرت عند مونتسكيو فى منتصف القرن الثامن عشر وذلك فى كتابه الشهير روح القوانين Esprit des Lois (١٧٤٨)^(١) وهى قضية أثارت على أى الأحوال غير قليل من النزاع نظرا لما يراه البعض من أن مونتسكيو لم يكن من هذا النوع من المفكرين الذين يتسم تفكيرهم بالوضوح أو العمق ، وأن هناك من مفكرى القرن الثامن عشر من غافه ، حتى فى داخل ذلك التيار من تيارات الفكر الاجتماعى الذى ينتهى اليه وأطلق على أتباعه وصف علماء الاجتماع

(١) مصطفى محمد حسنين ، علم الاجتماع القضائى ، دار عكاظ للنشر والتوزيع الرياض ١٩٨٢ . صفحة ٢١ .

الليبراليين *Liberal Sociologists* ، وذلك استنادا الى ما تكشف عنه نظريته في الضبط الاجتماعي والقانون من تناقضات لم ينجح في ازالتها تماما وبخاصة فيما يتعلق بقضيته الرئيسية للقاتلة بأن الانسان هو كائن حر تماما . وذلك على الرغم من تواجده في (قلب) عدم الحرية *unfreedom* التي يجد نفسه مجبرا عليها وخاضعا لها . وهى قضية لم تكن واضحة كل الوضوح في ذهنه مما جعل البعض يحار عند النظر اليه ما اذا كان أقرب الى هوبز أو أنه أقرب الى مادية ماركس أو أنه كان ممن يؤمنون فعلا بالحرية أو من الآخذين بتصورات الحتمية ومبادئها (١) .

وعلى أية حال فاننا لا نستطيع من وجهة نظرنا الحالية الا أن نعترف بحقيقة أن مؤلف مونتكيو (روح القوانين) كان بلا جدال أو عمل ضخم في علم الاجتماع الحديث تعرفه العصور الحديثة ، وأن هذا المؤلف كان له من النفوذ والتأثير ما لا يمكن انكاره ، خاصة وأن نظريته في الضبط الاجتماعي والقانوني قد احتلت مكانة مركزية في كل تفكيره الاجتماعي ، ولا يقلل من أهميتها ما قد تثيره متضمناتها من مناقشات أو انتقادات .

أما بالنسبة الى الثلاثة الآخرين وهم ماركس وفير ودوركايم فلا يختلف أحد على أهميتهم وإن اختلف الكثيرون في تقبلهم أو رفضهم لأفكارهم وأسباب القبول والرفض على السواء .

وبذلك نصل الى نوع ، ولا أقول مستوى ، آخر من المفكرين والعلماء الذين عرفهم القرن العشرين وهم نيقولا تيماشيف *Timasheff* وليون ديجي *Duguit* وجورج جيرفيتش *Gurvitch* وهم جميعهم ممن تثير أفكارهم أشد ما يثار من الجدل والنقاش سواء من حيث نظرتهن الى المجتمع ذاته أو وظيفة القانون ، والعلاقات المتبادلة بينه وبين البناء الاجتماعي بمكوناته وعناصره المختلفة . وهى مناقشات كان لها على أى الأحوال فائدتها البالغة ليس فقط من حيث أنها قد ألقت بالضوء على العلاقات المتبادلة بين الظاهرة القانونية وغيرها من الظواهر مما قلب رأسا على عقب الكثير من المواقف التي سادت الفقه التقليدي ، ولكن أيضا من حيث انها ركزت جاتبا رئيسيا من اهتمامها على مشكلات النظرية والمنهج ، ما أدى مباشرة الى تعميق تلك الاتجاهات

الامبريقية التى أصبح ينظر بسببها الى علم الاجتماع القانونى على أنه علم امبريقى *Imprical Science* . وقد ظهرت فى ذلك العديد من الأسماء التى أسهمت فى تشكيل هذا النسق العلمى فى مقدمتها باجانى *Pagani* ومارتينوتى *Martinotti* وموريوندو *Moriondo* فى ايطاليا : وأوبرت *V. Aubert* الذى يعتبر أشهر مؤسسى مدرسة اسكنديناوة *Scandinavian* على الإطلاق .

ولما كان المدى الذى تحملنا اليه هذه الدراسة ، فاننى اعتقد ان هناك بضعة أمور مازالت فى حاجة الى مزيد من الايضاح ، وهذه الأمور هى :

أولا : قد يكون من الضروري أن أوضح بداية أننى لا أقصد فى هذه الدراسة الى توضيح أو شرح الخطوات أو المراحل الفنية التى تطور فيها علم الاجتماع القانونى فى أوربا الغربية ، بقدر ما أقصد الى (توليد) التعارف بالمفكر وخلق الوعى بأفكاره وآرائه . وهذا معناه بتعبير آخر ان الدراسة سوف تتمم بإبراز كثير من النواحي السيكلوجية والاقتصادية والسياسية ... الخ التى تشكل فى جماعها شخصية المفكر وتبنى عقلية وتحدد مواقفه من قضايا الفكرية ، خاصة وأن من بين مفكرينا من كانوا فى الأصل علماء اجتماع ، ومن بينهم أيضا من جاء الى ميدان علم الاجتماع ثم ولج هذه الزاوية الضيقة من التخصص (الاجتماع القانونى) من أبواب ومداخل أخرى كالفلسفة والاقتصاد والسياسة والقانون والتاريخ والاثنوبولوجيا .

ثانيا : على الرغم من أن بعض المفكرين الذين تتناولهم الدراسة كانوا من مهترفى العمل السياسى والغارقين فى السياسة لأذانهم ، على الأقل فى فترة أو أخرى من فترات حياتهم ، وأن هذا قد أثر ولا شك فى تصوراتهم ومواقفهم الفكرية والنظرية ، أو أن هذا الاحتراف قد يكون هو نفسه نتيجة لهذه المواقف الفكرية والنظرية ذاتها ، الا أننا لن نركز على أى الأحوال على مظاهر النشاط السياسى أو الاتجاهات والحركات السياسية التى كانوا ينتمون اليها أو يمثلونها سواء كانت يمينية أو يسارية . بمعنى أن التركيز هنا ، سوف يكون على الأشخاص فحسب ، وعلى الأفكار التى صاغوها بأكبر قدر من الموضوعية التى بعدت بهم عن القصد الدعائى أو المصلحة الذاتية ، ودون أن يقدوهم سوى خيالهم العلمى العميق الذى كان من الاتساع ليحيط بالوجود كله من حولهم .

ذلك على الرغم من اعترافنا بكل ما يحيط ذلك من صعوبات تكاد تقترب بفكرة الموضوعية من حدود المستحيل .

وأخيرا ، فقد يكون القارىء مازال فى حيرة بصدد الغاية التى يستهدفها هذا الكتاب والسبب الذى دفع الى التركيز على المفكرين ذواتهم دون الأفكار التى كان من الممكن أن تكون فى ذاتها محورا للدراسة . وهنا ينبغى أيضا توضيح بعض الجوانب أولاها أن الدراسة ليست رصدًا أو تأريخًا لسير بعض المفكرين ، وثانيها أنه من خلال هؤلاء المفكرين سوف يتم تناول وتحليل البناءات الفكرية التى قدموها ، إضافة الى أن المفكر (الفرد) هو فى آخر الأمر الوحدة النهائية للدراسة التحليلية ، وما الأفكار فى ذاتها والاتجاهات والميول الفكرية سوى (بناءات) عقلية تنتمى الى هذا المفكر (الفرد) بالذات أو ذلك . إضافة الى أن الفكرة لا تجد التعبير الكامل عن نفسها الا بواسطة كيان فردى فى الزمان والمكان .

ولطه تجدر الإشارة هنا الى نقطة أخيرة بصدد الاطار العام للدراسة ، وأعنى بذلك أننا سوف نعتمد عند الضرورة على بعض المقطعات التى سوف نرجع فيها الى الأعمال الرئيسية لبعض هؤلاء المفكرين . وأعتقد أنه بهذه الطريقة سيكون بمقدور القارىء أن يفهم بشكل أعمق نوعية المشكلات التى تعاملوا معها والطريقة التى عالجوها بها .

وفى النهاية ، فما كنت لأقدم على اختيار هؤلاء المفكرين والكتابة عنهم ما لم أكن على يقين من أنهم أقدر على أن يقدموا لنا الكثير من العون والمساعدة لتدرك بوضوح طبيعة تلك العلاقات المتشعبة التى تربط الانسان بالظاهرة القانونية فى المجتمع ، على الأقل ، كما تصورها هؤلاء الرجال بالنسبة الى أوروبا ، باعتبارهم جميعهم أوروبيين ، وربما كان ذلك فى ذاته حافزا لعقولنا كى تراجع بتمعق أكثر الأفكار التى نادوا بها . وإشارة خيאלنا لنضع أيدينا على بعض ما لم يقولوه ، ليس فصص ارتباطا بعلم الاجتماع القانونى ، وإنما أيضا بعلم الاجتماع نفسه ، وبذلك نقرب مما قصد اليه أوبيرت عندما أشار الى أن علم الاجتماع القانونى من الممكن أن ننظر اليه على أنه فرع من علم اجتماع المعرفة التى تتعامل مع الظروف الاجتماعية التى تطول فى ضوئها بعض النماذج أو الأنماط الفكرية المعينة مواجهة ما تصطدم به من مشكلات^(١) .

الفصل الثاني

النمط الاغريقي ومشكلة الانسان والوجود

التراث الضخم الذى خلفه أفلاطون وأرسطو مازال - على الرغم من مرور أكثر من عشرين قرن من الزمان - عشرات الباحثين والدارسين يقرأونه بطرائق مختلفة وينتهون فيه الى تقاسير وتخرجات تبدو ، بالتسالى ، جد مختلفة .

ومع أن هذا قد اتخذ على مدى العصور كدليل يقوم فى ذاته على ما ينطوى عليه فكرهما من غموض وعدم ترتيب وهما يتعرضان للعديد من المسائل التى تنتمى الى العديد من الميادين والمجالات كالتاريخ والسياسة والأخلاق والفن والدين والاجتماع والفلسفة والقانون فى وقت واحد ، مما يجعل فهمهما بوضوح أمرا عسيرا أو شائكا ، فان هذه الوضعية ذاتها قد اتخذت كحجة يسوقها البعض الآخر للدليل - وبالقدر نفسه من القوة - على مدى العمق والاصالة التى تتمتع بهما هاتين العقليتين ، وذلك الى حد اعتبارهما أول من عالج مسائل المجتمع ومشكلاته بطريقة منظمة . وما الغموض أو عزم الترتيب الذى قد يلმسه البعض فى (بعض) مواقفهما الفكرية المتعددة والمتداخلة ، الا انعكاسا (لعقلية) هؤلاء الكتاب والباحثين والمفكرين أنفسهم بسبب اتجاههم الشعورى أو غير الشعورى الى تطبيق معايير ومقاييس مستمدة من واقع مجتمعاتهم وأزمئتهم وثقافتهم للحكم بها على الأصول الفكرية والظروف التى أوجت للفيلسوفين الكبيرين بما قدماء من فكر .

وقد يبدو هذا صحيحا الى حد بعيد . فالمعروف على سبيل المثال أن اليونان القدماء كانوا ينظرون الى المجتمع على انه كيان أو تنظيم: Organization له غاية محددة ، وان بقاء هذا المجتمع وتحقيقه لغايته انما يعتمدان بشكل أساسى على توافر نسق أو نظام من المعايير يضمن طاعة الأفراد وتوافقهم وخضوعهم الى ما يصدده هذا النظام من قيم وأعراف وعقيدة وقوانين . أى أن بقاء المجتمع واستمراره كتنظيم هو بالدرجة الأولى مسألة سياسية ، طالما أن الخروج على أى من هذه الآليات الضابطة لسلوك الأفراد يستوجب العقاب ، الأمر الذى يعتبر جقا للمجتمع وحده . وهو جوهر العملية

السياسية ، من ناحية ، حيث ثمة نظام يعتمد على آليات محددة للضبط ولتحقيق التوافق مع القيم والقواعد والمعايير المقررة اجتماعيا . كما أنه ، من الناحية الثانية ، جوهر العملية القانونية أيضا ، حيث يعتمد النظام ضمن ما يعتمد عليه على القوانين التي تساندها قوة الجبر والالزام التي يفرضها المجتمع وتكسب بها القاعدة القانونية حيويتها وهيمنتها ومعنى وجودها .

ولكن هذا المعنى الواسع للفظ (سياسى) لم يعد فى الحقيقة مما يقبل الآن على علته ، إذ أصبح يشير على وجه الخصوص الى تلك الجوانب الضيقة والمحددة التي تتعلق بعملية الحكم فى المجتمع ، أعنى الى الشخص أو الفئة التي تمارس الحكم ، والكيفية التي تتم بها هذه الممارسة وما يرتبط بذلك من عمليات التنظيم والإدارة التي تقوم بها وكالات الحكومة وأجهزتها .

فكان ثمة تمييز اذن يضعه الفكر الاجتماعى والسياسى الحديث بين ما هو سياسى Political وما هو اجتماعى Social ، وهذا التمييز من الواضح انه لم يكن قائما أو موجودا لدى الاغريق القدماء ، لأنه تمييز ليس له أى معنى بالنسبة اليهم طالما أن مدينتهم (دولتهم) تشير الى دولة المدينة City - State المنظمة تنظيما كاملا ومتكاملا يشمل على كل النواحي مما يجعلها من (السياسى) و (الاجتماعى) مسألتين متكاملتين .

والواقع أن أرسطو اذا كان قد عرف الانسان بأنه حيوان سياسى Zoone Politikon ، فلن يكون هناك أى خطأ اذا نحن أطلقنا كلمة اجتماعى محل كلمة سياسى ذلك أن ما قصد اليه أرسطو ان الانسان هو ما هو بفصل حقيقة كونه عضوا فى مجتمع .

وتقودنا هذه النقطة الأخيرة الى واحدة من أهم المسائل أو القضايا التي يتفق فيها كل من هذين الرجلين على الرغم من كافة الاختلافات الجوهرية التي تباعد بينهما وهي الاختلافات التي حدثت فى آخر الأمر اتجاه كل منهما الفكرى ، وهو اتجاه يختلف لدى كل منهما عن الآخر .

فبالنسبة الى الفكر اليونانى القديم يمكن القول بأن اليونان القدماء قد نظروا دائما الى المجتمع على انه تنظيم غائى Teleological أى انه تنظيم يسمى نحو غاية معينة أو لأجل تحقيق هدف معين . ومع انه لا يوجد من الأسباب ما يجعلنا نفترض وجود أى اختلاف بين أفلاطون وأرسطو حول

هذه النقطة ، أو حتى بالنسبة الى الغاية التي يسعى اليها المجتمع وهي تحقيق (الجاة الطيبة Good Life) لأعضائه : الا أنه تبدأ منذ ها هنا ملامح الاختلاف في موقف كل من الفيلسوفين بصدد الكيفية التي تتحقق بها هذه الغاية من ناحية ، والخصائص التي ينبغي توافرها فيما يمكن وصفه بالحياة الطيبة من ناحية ثانية ، وهو الاختلاف الذي صاغه الكتاب الذين تناولوا هذه النقطة على انه اختلاف جذرى في المنهج ، وأسسوا عليه من ثم كل وجهات النظر التي عالجوا بها فكر وفلسفة كل منهما ، من حيث ان فكر الأول هو فكر تأملى أو معيارى Normative على حين كان فكر الثانى واقعيا وامبريقيا .

ومع ذلك فإنه الى المدى الذى تكشف عنه الدراسات المتخصصة فان الانتهاء الى مثل هذه التفرقة لم يكن أمرا صائبا أو صحيحا بالضرورة ، وذلك لأن مشكلة النظر والتطبيق لم تكن ماثلة أمام العقلية الاغريقية بالطريقة ذاتها التى تعكسها وجهة نظرنا ، بمعنى أن النظر والتطبيق لم يكونا — فى الواقع — سوى وجهين لشيء واحد وبذا فلم تكن هناك أية مشكلة لأنه لم يكن متصورا فصل مسألة الكيفية التى ينظم بها المجتمع ، عن مسألة ما اذا كان التنظيم (المدنية الدولة أو المجتمع) يعمل بكفاية بالنظر الى الغايات أو المثاليات والأهداف المحددة .

ويتربط على ذلك — من وجهة نظرنا — أن الأصوب اذن القول بأنه لم يكن ثمة اختلاف بين أفلاطون وأرسطو فيما يتعلق باتجاه كل منهما حيال هذه المسألة ، ذلك لأن الاختلاف كان فيما أراد كل منهما أن يبرزه ويركز عليه . فبينما ركز أفلاطون بشكل واضح على الجوانب المعيارية ، اهتم أرسطو بالتركيز على الجوانب الامبريقية . ومن هنا الوصف الذى ظل ملتصقا بفلسفة كل منهما حيث برزت نزعة أرسطو الامبريقية ، بينما ارتبطت فلسفة أفلاطون بتمييزه الأساسى بين ما هو واقعى وما هو مثالى ، أو عالم الظواهر وعالم المثل أو الاشياء فى ذاتها . وعلى ذلك فقد تمثلت المشكلة الرئيسية بالنسبة الى أفلاطون فيما تعاليشه كل أنواع الحكومات من أوجه نقص كان عليه أن يقومها عن طريق حكومتها المثالية Ideal التى تتوافق مع ما يؤمن به من (عدالة) اجتماعية سابقة a priori ، أو أسبق على كل أنواع وأشكال الوجود بتعبير أدق .

وعلى الرغم من الاعتراف التام بأنه لا يكاد يوجد من بين الفلاسفة والمفكرين من هو أعمق فكرا ، وأبعد بصرا وبصيرة في انتقاده لظروف المجتمع من أفلاطون ، إلا أن التناقض الأكثر وضوحا بين أفلاطون وأرسطو قد ظل متمثلا في اعتماد نظرية الأول لا على النظم السياسية والاجتماعية الواقعية ، ومحاولة تقويمها عن طريق تدارك ما فيها من أوجه نقص وقصور ، ولكن في تجسيده لهذه النواقص التي يشتمل عليها الجسم السياسي وبالتالي الاطلاحة الكاملة بهذا الجسم المريض ليحل محله المجتمع المثالي الذي رسمته خطوط جمهوريته الفاضلة . ولا يتردد أحد في أن يصف هذه اليوتوبيا (الجمهورية المثالية) بأنها أمر غرضوى Anarchial ، لأنه حالما يتحقق للنظم الاجتماعية كالقانون مثلا والأخلاق ... الخ في أى مجتمع أوج كمالها الذاتي ، فلن تكون هناك أية حاجة تدعو الى بقائها واستمرار وجودها ، وهو موقف مغرق في الفiasco الذي لا يتفق وعقلية أرسطو التي لا تتعامل الا مع مجتمع واقعى ، ومع نظم وتنظيمات اجتماعية واقعية يكشف تحليلها عما بها من نقائص ، وأكثر هذه النقائص ، و في الوقت نفسه كيفية الوصول الى أنماط التعديل أو الاصلاح أو حتى التغيير التي تحقق وجود مجتمع (واقعى) يكون أكثر سعادة .

ان دراسة أفلاطون وأرسطو تقدم لنا نمطين خالئين من أنماط الفكر لكن كانا قد اختلفا في مواقف وقضايا كثيرة ، الا أنهما قد التقيا حول نقطة واحدة على الأقل تلك هى تطلعهما المشوق الى إقامة المجتمع الطيب . وان اختلفت بهما السبل الى ذلك وهما يتموران هذا المجتمع والشروط التي يقام عليها .

١ - أفلاطون PLATO (٤٢٧ ق م - ٣٤٧ ق م)

تصور ثوري لأسس النظام الجديد

ثانى الأقطاب الثلاثة (سقراط وأفلاطون وأرسطو) الذين يرجع اليهم الفضل في ارساء الأسس الفلسفية والعقلية للثقافة الغربية .

ولد كما هو شائع في أثينا في عام ٤٢٧ ق م ، وربما في ايجينا *megara* التي يعتبرها البعض مسقط رأسه وليس أثينا . وكما هو شائع أيضا فقد كان أفلاطون ينتمى الى واحد من أعرق البيوتات سواء من ناحية الأب *Ariston* أو من ناحية الأم *Perictione* بريستيون ، اذ يرجع الأب بنسبه الى كودرس *Codrus* آخر ملوك أثينا الذي ينتهي بنسبه الى بوسيدون *Poseidon* . أما الأم فقد كانت عائلتها ترتبط بصلة قرابة وثيقة بسولون *Solon* أشهر المشرعين الاغريق ، كما يمتد حسبها الى دروبيدس *Droptides* الذي يعتبر من أشهر الممداء أو القضاة التسع الأساسيين الذين أداروا شئون أثينا في عام ٦٤٤ ق م .

وقد لا تكون هناك أية أهمية لأي شيء من كل هذا ، ولكن اذا كنا قد أشرنا من قبل الى المبادئ المقررة التي قلنا أننا نعتزم الأخذ بها في هذه الدراسة ، فيكون من المفطورة اذن ألا نربط بين الرجل وعصره لأن الاثنين معا هما في آخر الأمر نسيج أعماله ، ومبعث ما لهذه الأعمال من تأثير .

وربما كان الشيء الرئيسي الذي يهمنا في تلك السنوات المبكرة هي دلالة العام نفسه الذي ولد فيه أفلاطون . فقد ولد فيلسوفنا (٤٢٧ ق م .) في العام التالي لوفاة بركليس *Pericles* الذي كان من أشهر من عرفت اليونان من رجال الادارة والدولة والحكم . ولما كانت أمه قد بنت زواجها الثانى على بايريلامبس *Pyrilamps* الذي يعتبر من أشد مناصرى بركليس ، فلا يبدو مستغربا اذن ، ان يكون أفلاطون قد شب في هذا البيت وعلى مقربة أيضا من أخواله كريتياس *Critias* وشارميدس *Charmides* اللذان قادا أحداث عام ٤٠٤ ق م . للتأمية ، وكلاهما كان صديقا حميما . لسقراط ، ومن هنا فيحتمل كثيرا أن يكون أفلاطون قد عرف أستاذه منذ طفولته .

من المنطقي اذن أن تتخاضر هذه الظروف على اذكاء طموح أفلاطون وتدفع به الى أن يرمى بنفسه في لجة الحياة العامة وهو مازال

في الرابعة والعشرين جريا وراء طموحاته السياسية • ولكنه سرعان ما يكتشف أن لا مكان لذوى الضمائر الحية في مجال العمل السياسى • ثم يجيئ بعد ذلك حادث اعدام سقراط في عام ٣٩٩ ق • م ليكون سببا في هربه وبعض تلامذة سقراط وأتباعه (من بينهم أفليدس Eculid) الى ميغرا Megara ، وبعدها استمرت تنقلاته وسفرياته لعدة سنوات قيل أنه قضاه مرتحلا بين أرجاء بلاد اليونان ومصر وإيطاليا وصقلية ، الى أن استقر به الأمر بوضع نفسه في خدمة ديون Dion صهر ديونسيوس الأول Dionysius I ديكتاتور سيراكوزة الذى سرعان ما اختلف معه فرجع الى أثينا ، وان كان قد عاد ثانية الى سيراكوزة ليشرف على تنشئة ديونسيوس الثانى بعدما توفي ديونسيوس الأول في ٣٦٧ ق • م •

وفي اعتقادي أنه ليس من الصعب أن نستخلص بعض المؤثرات التي كان لها أثرها في حياة أفلاطون وفي انتاجه الفكرى على السواء • وإذا نحن نحينا جانبا ذلك التكوين العقلى والنفسى المرفه لأفلاطون خاصة من حيث أنه كان كيانا يتحرق شوقا الى السلطة والى الحكم والى أن يكون له دوره الفعال في الحياة العامة والسياسية ، وهو ما يعتبر في ذاته أمرا على غاية من الأهمية ، فإننا نجد أن سقراط بالذات كان له أبعد الأثر في تشكيل عقلية أفلاطون الشاب ، وهو أثر لئن كان أفلاطون لم يجهر به تماما الا أنه يسهل الوقوف على ملامحه وبفاضة في كتاباته الأولى حيث حرص في محاوراته على الحديث عن سقراط لا باعتباره أستاذا له ، ولكن على أنه أحد الأصدقاء القدامى الذين يكن لهم الاحتراما بالغا •

ومع ذلك فقد كانت أصلات أفلاطون ببيت بيريلامبس وكريتياس اثرها ولا شك ، خاصة فيما يتعلق بهذا الأخير الذى ظل على مبادئه الديمقراطية حتى بعد سقوط حكومة بركليس ، حتى اضل توازنه ليصير واحدا من أعنف الطغاة الذين عرفتهم أثينا •

فاذا ربطنا ذلك بتلك السنوات التي عاشها أفلاطون في محيط أسرة تسودها أفكار بركليس ومبادئه السياسية ، وأنه كانت له صلات متشابهة بالمشرع سولون ، فقد يساعد كل هذا في ادراك السبب في تقديره الشخصى للديمقراطية أعنى ذلك التقدير الذى ظهر في صحاورة رجل الدولة statesman

وفي القوانين *The Laws*، وهما من كتاباته المتأخرة التي تعتبر أكثر عمقا وإصالة من الكثير الذي عكسته كتاباته الأولى التي كان خاضعا فيها لتأثير سقراط المباشر .

ويبدو أن الخبرات والتجارب الأولى والمبكرة لأفلاطون قد اصطبغت بكل الماراة التي صاحبت السنوات القاسية التي تفجرت فيها الحروب وتناثرت اشلاء الامبراطورية الآتينية ، كما أن انفتاحها على الخارج قد قادها بدوره الى فقدان التوازن مما دفع بها تحت قسيادة الكيبيادس *Alcibiades* الى انتهاز سياسة امبريالية حربية أخرجتها تدريجا - تحت تأثير حزب الشعب - من الاطار التقليدي المقصور على الحروب بين المدن الاغريقية . وأفضى بها الى الكارثة التي أدت نهائيا الى تدهور البلاد وانحطاطها ونمو حركات السفسطائيين الذين لم يكن تأثيرهم على الثقافة والحضارة الاغريقية بعاملة ليقل عن تأثير الحروب الدامية وما سببته من دمار .

ولكن صياغة الأمر على هذا النحو قد يبدو متضمنا لنغمة محيرة يختلط فيها ما يمكن أن نعتبره نتاجا صرفا وخالصا لعقلية أفلاطون ، وما يعتبر زائفا أو مدسوسا عليه ، أو على الأقل تتضح فيه شخصية سقراط وآراؤه بشكل جلي وملحوس .

ومع أن هناك ما يشبه الاتفاق بين جماهير الدارسين المعاصرين المهتمين بأفلاطون على أن ثمة عدد محدود من الموضوعات هي التي يشك في نسبتها اليه مثل الكيبيادس^(١) والكيبيادس^(٢) وثيرجيس *Theages* ، فإن المتفق عليه كذلك ان محاولة التعرف على فكره الاجتماعي والسياسي ينبغي ألا تتم من خلال البيوتوبيا التي رسم خطوطها في جمهوريته ، ولكن من خلال كتاباته المتأخرة وبخاصة كتاب القوانين الذي عكست أفكاره قيمة اجتماعية وفقية أعظم ، حيث كانت مهمة أفلاطون في هذا العمل (القوانين) تتمثل في محاولة اقامة نوع من المجتمعات تقترب فيها قوانينه الواقعية من عدالته النموذجية أو المثالية التي رسمتها جمهوريته أو مدينته الفاضلة .

وقد يكون صحيحا إن عدالة أفلاطون المثالية منطقية - أيما ما كان المدخل لتفسيرها - وفيها - على وجهة نظر شمولية في القانون ، تختلف تماما عن مفاهيمنا الحديثة لألفاظ الحرية والعدالة والمساواة . كما قد يكون صحيحا أيضا

أن نظرة أفلاطون الى المجتمع كانت تقوم على أن النظام القانوني والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي مما لا يسمح باحداث كثير من التغيير . ومع ذلك فان الشيء الذي يستحق أن نؤكد عليه هو أن نظريته كانت تعكس — بالرغم من كل هذا — تصورا للمجتمع أبعد من أن يكون شيئا استثنائيا أو جامدا أو آليا دون ما حركة أو ايقاع أو هدف . وربما كان الصحيح هو عكس ذلك تماما ، وأن المجتمع الذي صوره أفلاطون هو عملية واعية ومستمرة ، تنتم من خلالها محاولة دائبة لتحقيق الحياة الطيبة . وإن الانسان نفسه مسئول بشكل مباشر عن ايجاد وخلق النظم الاجتماعية التي يراها مناسبة لهذه الحياة من حيث أنها تساعد على تحقيق كمالها الذاتي وتحقيق الأهداف الاجتماعية في آن واحد . مما . اضافة الى أن هذه النظم مما يمكن تغييره وابدالها بغيرها بعملية واعية رشيدة اذا ما أسفرت التجربة والتطبيق عن عدم وفائها بأهدافها أو عدم قدرتها على الوفاء بهذه الأهداف .

اذن نحن في الحقيقة أمام نظرة حادة وثاقبة تملئ من طبيعة المجتمع ، وهي نظرة من المهم أن ننقبه الى أنها مؤسسة أساسا على ضرورة توافر نوع من التوازن والانسجام بين مختلف المكونات والعناصر ، لا بالنسبة الى مكونات المجتمع وعناصره فحسب ولكن فيما يتعلق أيضا بالعلاقة بين هذه المكونات (الكل الاجتماعي) وبين الانسان نفسه صانعة وخالقة ، والخاضع له في الوقت نفسه . وربما هنا بالذات تبرز المشكلة الرئيسية في امكانية تحقيق هذا التوازن أو الانسجام الذي اعتبرناه شرطا أساسيا وضروريا . وهي المشكلة التي كان من المتعين على أفلاطون أن يواجهها على أى الأحوال وأن يحلها أيضا .

- ٢ -

يعتبر كتاب أفلاطون الجمهورية *The Republic* أو « في العدالة » *Concerning Justice* أعظم المحاورات التي كتبها بعد ثياتيتس *Theaetetus* والكتاب في مجمله يتضمن ثلاث قضايا أو مشكلات رئيسية نجح أفلاطون في تركيبها والربط بينها بطريقة ماهرة حتى يمت أشبه « بكل » متناسقا ، وتلك القضايا هي القضية الاخلاقية والسياسية ، والجمالية الروحية ، وما وراء الطبيعة . وبتعبير آخر يمكن القول أنه في هذا الكتاب الذي يعتبر من وجهة

نظر البعض العمل الرئيسي لأفلاطون ، نلتقى بأفكاره الرئيسية في السياسة والمجتمع ، أقصد المشكلة الحورية التي يدور بأكمله من حولها وهي مشكلة طبيعة التنظيم السياسى بوجه عام ، وكيفية تكوين الدولة ، وطبيعة المبدأ الذى تقوم عليه .

ولقد كنا أشرنا نوا الى أن أفلاطون قد نجح في أن يكون من قضائاه ومشكلاته المختلفة كلا Whole متناسقا على الرغم من مستوياتها التى تباعد بطبيعتها فيما بينها . فإذا سلمنا بذلك - وهو صحيح في الواقع - كان من المنطقي أن تنتهى الى أن أفكاره التى ساقها فيما يتعلق بهذا التنظيم لابد وأن تكون مرتبطة ارتباطا جفريا بفكرته عن العدالة وتصوره لها ، ويترتب على ذلك منطقيا أيضا أن يبدأ أى بحث في مشكلاته بمحاولة الوقوف على ماهية العدالة عند أفلاطون لنرى من ثم كيف يقوم التصور في أعماق فكرته عن هذا التنظيم من ناحية ، وفي أعماق فكرته عن حكم الملوك Philosophers as Kings من ناحية ثانية .

وبدون الرغبة في الدخول في أية مشكلات فلسفية فالملاحظ أن أفلاطون قد بدأ من المبدأ ذاته الذى انتهى اليه سقراط وهو أن الفضيلة هي المعرفة . وقد أدى به ذلك الى أن ينتهى الى وجوب أن يتولى الحكم أكثر الناس معرفة أى أفضلهم . فكيف إذن ثم الربط بين هذه التصورات جميعها ؟ وعلى أى وجه من الوجوه ؟ .

يخطئ من يتصور أن مذهب أفلاطون مما يمكن فهمه بعيدا عن تلك المعانى التى كان يقصد الى تضمينها ألفاظه ومصطلحاته ومفهوماته . وبناء عليه يصبح لزاما علينا أن نحدد بالضبط دلالة مفهوم الفضيلة Virtue باعتباره المفهوم الحورى .

ونستطيع القول في كلمات محددة بأن كلمة Arete اليونانية التى ترجمت الى اللغة الانجليزية بكلمة فضيلة Virtue أو بشكل أكثر دقة الى كلمة Excellence أى الكمال ، هي الخاصية التى تهيم لأى شئ Thing أو لأى شخص Person أن يوصف بأنه طيب Good وخير . فعند أفلاطون الأشياء مثل الأشخاص تماما يمكن أن توصف بالطيبة وبالخير أو بما هو عكس ذلك . ومن هنا كان تساؤله الرئيسى عن تلك القدرة أو الخاصية التى يستحق الانسان بمقتضاها أن يوصف بهذا الوصف .

في الكتاب الأول من الجمهورية بدأ أفلاطون (على لسان سقراط) محاور من أمتع محاوراته ناقش فيها بوليمارخس Polemarchus ، وبحضور الشاعر سيمونيدس Simonides حول أفضل التعاريف التي يمكن التوصل إليها بشأن العدالة . وفي هذا الحوار الذي استخدم فيه أفلاطون نفس المنهج السقراطي في التهمك والتوليد كشف عن العناصر المكونة للفضيلة الانسانية وحددها في الحكمة Wisdom والشجاعة Courage والاعتدال Temperance والعدالة Justice ، وانتهى الى أن الانسان يصير خيرا أو فاضلا بالقدر الذي يحوز به أيا من هذه الفضائل ، فإذا ما اجتمعت كلها في شخص ما فهو من غير شك من يستحق أن يوصف بأنه انسان فاضل (أو طيب) عن جدارة واستحقاق . وكان العدالة مساوية في آخر الأمر لذلك الخير الكثير الذي لا يقاس (١) .

ومع أن هذا التحليل يدعو أقرب الى الأخلاق ، فإن الرغبة في تكامل المستوى الأخلاقي والسياسي مع بقية المستويات الأخرى التي اشتمل عليها كتاب « الجمهورية » هي التي جعلت أفلاطون يقرر أن العدالة ليست جزءا أو جانبا من فضيلة انسانية فحسب ، ولكنها أيضا تلك الخاصية التي تجعل الناس مهيبين وقادرين على أن يقيموا فيما بينهم علاقات اجتماعية (سياسية) ، وبالتالي تكوين مجتمعات سياسية ، وذلك على النحو الذي نجده في محاورته الشهيرة بروتاجوراس The Protagoras التي ينظر اليها الكثيرون على أنها أصدق انعكاس للمبادئ الأصلية للأخلاقيات السقراطية . وذلك عندما أكد على أنه عن طريق العدل وحده يصبح الانسان كائنا خيرا وكائنا اجتماعيا في الوقت نفسه .

والواقع أنه على الصعيد الأكثر اتساعا فقد كان السفسطائيون أنفسهم يسلمون بأن العدالة أو الأخلاق ضرورية وجوهرية لقيام المجتمع السياسي . ولكن وجه الخلاف بينهم وبين أفلاطون يتمثل في أنهم أنكروا أنها تشكل الكمال الانساني . فقد ذهبوا الى أن الانسان عليه أن يحد من نشاطاته الفردية وأن يخضع نفسه ورغباته لشيء من التنظيم إذا كان يريد أن يعيش في مجتمع ووسط الآخرين . ومع ذلك فقد أنكروا أن الانسان قد أصبح بفعله

هذا كائنا أكثر كمالا ، وتلك في الحقيقة هي الصورة التي تظهر في محاوراة جورجياس Gorgias حيث نجد كاليدس Callides يأخذ في تمجيد فكرة القوة على أنها العدالة الطبيعية والنبالة ومهاجما بذلك الضعفاء الذين مضوا يشيدون بالعدالة والعفة لا لسبب الا كونهم جبناء وعاجزين عن ارضاء رغباتهم وملذاتهم .

ولقد تبنى ثرائيمachus Thersymachus في مناقشته لطبيعة العدالة في الجمهورية وجهة نظر مشابهة وذلك عندما أعلن تعريفه الشهير القائل بأن العدالة ليست سوى منفعة (مصلحة) الأقوى Justice is nothing else than the interest of the stronger ⁽¹⁾ وهو المبدأ الذي انتشر بعد ذلك انتشارا واسعا وذلك الى الدرجة التي ظهرت معه نظريته وكأنها متوحدة مع تلك التي ظهرت مؤخرا عند كارل ماركس . مع اعتبارنا بالطبع للفارق الاقتصادي الأصل وغيره أيضا من الفوارق والاختلافات .

ومع ذلك فمن الخطأ الاعتقاد بأن مذهب كاليكس وثرانيمachus متوحدان تماما أو حتى متشابهين في كل مرحلتهما رغم ما بينهما من اتفاق في تأكيدهما على النقطة الجوهرية القائلة بأن الخضوع للقيود التي يضطر اليها أعضاء المجتمع السياسي ليس سوى تقليل من قيمة ، أو حتى تحقيق للكمال الانساني وللفضيلة الانسانية ، وهو الاتجاه نفسه الذي قدر أن نجده بعد ذلك بقرون أيضا عند نيتشة Nietzsche الذي مجد بدوره واقعية السفسطائيين وحقر كثيرا من المثالية السقراطية بأخلاقياتها ومبادئها ومثلها . وهو الموقف الذي هاجمه على أي الأحوال أفلاطون الذي كشف عن اعتقاده الواضح في أن الكبح أو الضبط انما هو أمر ضروري للكمال . فعلى الرغم من أن الخضوع للانسان في المجتمع يتضمن من غير شك نوعا من الكبت الا أنه لا يصاحب ذلك بالضرورة أو يستتبعه اعاقه أو تعطيل لقدراته ولنموه وتطوره . فمثل هذا الكبت (الاجتماعي) ضروري وجوهري للتطور والنمو السويين .

- ٣ -

هكذا طابق أفلاطون بين الضبط الاجتماعي وكل ما يتطلبه الاجتماع السياسي . ولكن من المهم مع ذلك الا يكون مثل هذا الأمر مدعاة لشئ من

Ibid. P. 338.

(1)

الدهشة أو الاستغراب ، وذلك لأن هذا التطابق انما يعنى التأكيد الزائد الذى أسبغه أفلاطون على أهمية القانون : فالقانون هو الرباط الذى يربط الشخص بغيره من الأشخاص الذين يضمهم هذا المجتمع أو ذاك باعتبارهم أعضاء فيه .

ولكن يلاحظ مع ذلك أن هذا التأكيد على القانون يختلف في مضمونه وفي معناه عما نجده لدى الفلاسفة والمفكرين الكلاسيكيين والمحدثين على السواء . وبالنسبة الى أفلاطون فالواضح أنه قصد بذلك الى أمرين مترابطين ، أولهما ، أنه مجموعة القواعد أو الأوامر والنواهي التى تجعل المجتمع أمرا ممكنا ، وثانيهما ، أن هذه القواعد في ذاتها هى ما تجعل الناس أخيارا . وهذا معناه أن أفلاطون قد طباق في النظرية بين الأخلاق وبين الضبط الاجتماعى وذلك عندما اعتبره وسيلة الى تحقيق الكمال الانسانى . وهذه نظرة يمكن القول بأنها حددت عمل الحاكم ورسالته ، لأنه اذا كانت مسئولية الحاكم تتمثل في الحفاظ على استقرار النظام الاجتماعى وتماسكه واستمراره من ناحية ، فانها من الناحية الثانية تتمثل أيضا في كل ما يبذله للحاكم من جهود لأجل صلاح وتقويم طبيعة المواطنين أنفسهم ، وهما أمران لا اختلاف بينهما في الحقيقة لأنهما لا يعدوان أن يكونا وصفا لنسء واحد : فإن تحكم هو أن تربي ، وما القريبة سوى تنمية الرعية بالفضائل التى تكون طبائعهم مهياة لها . وهو ما عبر عنه بنفسه بقوله : « واني لأود أن يغرى المواطنون بالفضيلة بكل الطرق والى أقصى الحدود . وأن يكون ذلك بالتأكيد هو هدف المشرع وغايته في كل ما يسن من قوانين » (١٧) .

ويمكن أن نجد الموقف نفسه وإن يكن بطريقة أخرى في رسائله (١٨) Epistles حيث نجد أفلاطون يؤكد ان الناس لديهم الى جانب الملكية Property ، أجسادا وأرواحا ، ومن المفروض أن يعطى المشرع كل اهتمام الى كمال الروح في المحل الأول ، ثم تربية الاجسام بعد ذلك والى الملكية أخيرا باعتبارها أمرا ثانويا بالنسبة الى كل من الروح والجسد .

وينطوى هذا الموقف على تصور خطير يباعد بين أفلاطون وفقهاء القانون

وفلاسفة السياسة المحدثين . فمن وجهة نظر الكثيرين أن أفلاطون قد قصر مهمة المشرع (الحاكم) على الاهتمام فحسب بتنمية فضيلة الإنسان وتطويرها دون النظر الجاد الى الأمور العملية والواقعية مما يضر دولته في عالم المثاليات بعيدة التحقق . بيد أنه من الخطأ أن نحضر رؤيتنا لأفلاطون في داخل هذا النطاق الضيق المصحود والا كان معناه أننا نتجاهل (بالفعل) ما بينه وبين هؤلاء الفلاسفة المحدثين من اختلافات حول هذه النقطة بالذات . ولأن القضية تتعلق بالملكية فسوف نكتفى بالإشارة الى فكر جون لوك Locke بهذا الصدد ، حيث يجد الدارس لهذا الفكر ان لوك قد ذهب فعلا إلى أن « فضيلة » المواطنين ليست من الأمور التي يتعين على الحاكم أن يشغل بها نفسه لأنها تقع دائما خارج نطاق تنظيمات الدولة ، ولأن قوانين الدولة يجب أن ترتبط أساسا بتنظيم ملكية الأفراد . ومع ذلك فمن الخطر أن يؤخذ هذا على أنه إشارة أو أنه نتيجة لإعتباره الملكية (أهم) من فضائل الناس ، وإنما كل ما في الأمر هو أن الفضيلة تجرى أمور تنميتها وتهذيبها وتطويرها وفق مجموعة أخرى مغايرة من القوانين .

وما يهمنا في واقع الأمر انه من خلال هذه المتضمنات جميعها لتوحيد أفلاطون بين القمع الأخلاقي والاجتماعي ، قد أسىء فهمه دائما ، وكان ذلك سببا مباشرا وراء اتهامه بأنه أقام دولة مثالية تماما ، وأنه يضحي بالفرد في سبيل هذه الدولة وهو اتهام ، يظل صدقه متوقفا على ما إذا كان أفلاطون قد قال بوجود خير يقع للدولة أو مصلحة لها ، يخطفان أو يعايران ما يقع للأفراد الأعضاء من خير ومصلحة ، وأنه ينبغي التضحية بخير ومصلحة الأفراد لأجل مصلحة الدولة وخيرها ، وهو ما لم تتضمنه نظريته في أي مرحلة من مراحلها ، ذلك لأن الطبيعة قد أقامت نوعا من التشاغم بين الفرد والمجتمع ، بمعنى أن خيرة الذاتى هو أمر مرتبط بها ، ولكن لا يضحي به عن طريق إخضاعه لمتطلبات الحياة الاجتماعية وما تفرضه من قيود .

- ٤ -

كذلك لعبت نظرية أفلاطون في العدل دورا متزايدا في تصوّره لطبيعة الدولة وأصلها ووظائفها . ويرى أفلاطون في كتابه (الجمهورية) أن الدولة قد ظهرت كنتيجة طبيعية لاحتياجات الجنس البشرى . وفي عرضه للتصوره

نجدّه يذهب الى أن أحدا من الناس لا يمكن أن يكون مكتفيا بذاته اكتفاء تاما ، وانما لكل من آحاد الناس احتياجات المتعددة ، ومن ثم يتساءل أفلاطون ، عما اذا كان في المستطاع أن نتصور أصلا للدولة غير ذلك ؟

وما يركز عليه أفلاطون ، كما أوضح ذلك لأديمانتس Adeimanteus هو أن الانسان قد (اكتشف) أنه لا يستطيع العيش مستقلا بنفسه بسبب تعدد احتياجاته . كذلك فقد أدرك الانسان الفائدة التي تعود عليه من وراء تعاونه مع الآخرين على سد هذه الاحتياجات وتحقيقها .

ولكن المشكلة التي يضعها أفلاطون هنا يصوغها في ان الانسان ، وهو في سبيله الى هذا الادراك ، قد أدرك أيضا أن ثمة لكل فرد استعدادا خاصا لعمل خاص يجيد القيام به . وبهذا انتهى الى تلك الحقيقة الأساسية التي عبر عنها بضرورة التسليم اذن بأن انتاج كل الأشياء بطريقة أسهل وبكمية أوفر وبنوعية أجود انما يتم عندما يقوم كل انسان (بعمل) شيء واحد مما يعتبر طبيعيا بالنسبة اليه ، وعندما يفعله في الوقت المناسب تاركا الأشياء الأخرى ليفعل كل منها من يصلح لها ويتقنها من الآخرين ، وشرطة أن يشتمل ذلك على كل المهن التي تغطي الاحتياجات البشرية المختلفة مما يتحقق معه كمال المدينة . واذا وصل أفلاطون في تحليله الى هذه النقطة فقد تساءل : أين اذن يكون موقع العدالة ؟ وأين يكون الظلم ؟ وكيف يقمان ؟

وعندئذ أن أفلاطون قد حدد بهذين السؤالين على وجه الخصوص وضع المشكلة المركزية في فلسفته السياسية . لأنه عن طريقتهما مضى يبحث في طبيعة الاجتماع السياسي Political Association .

ولقد بدأ أفلاطون في تقديم نظريته بتوضيح أن الدولة تتكون من أفراد . ولكن هؤلاء الأفراد ، من الواضح أيضا ، أنه يربطهم ببعض صلة أو رباط بذاته . فما هو هذا الرباط اذن ؟ هل هو الجوار المطلق أو الجغرافي كل بالنسبة الى الآخر ؟

من الواضح أن هذا النوع من الرباط لم يكن كافيا بالنسبة الى أفلاطون . ولذلك فقد قرر أنه ارتباط يقوم أساسا على الاعتماد الاقتصادي المتبادل الذي ينتج عن حقيقة كون أن قدرة الفرد وطاقته هي أمور محدودة

ولا تهين له سد احتياجاته الشخصية كافة ، ومن ثم يتعاون الأفراد جميعا على الوفاء بما يحتاج كل منهم من الآخرين .
ولكن قبول هذا الموقف على أنه اجابة أفلاطون النهائية يستتبعه أن نسلم بنتيجتين أولاهما تتعلق بطبيعة الدولة والثانية بفضيلة الانسان .
وقما يتعلق بأولا فلا بد من تقرير أن الدولة من وجهة نظر أفلاطون هي نظام اقتصادى بصت ظهر الى الوجود نتيجة احتياجات الانسان المادية ، ونمى تدريجا نتيجة لنظام دقيق من تقسيم العمل اعتبره ضروريا لأجل توفير هذه الاحتياجات .

ومع ذلك ، فمن المهم تماما الانتباه - وهذا من حيث المسألة الثانية - الى أنه قد اعتبر العدالة تلك الخاصة التى تجعل من الاجتماع السياسى بين الأفراد أمرا ممكنا . وبالرغم من أن الكثير مما ذهب اليه أفلاطون يعتبر صادقا الى حد بعيد ، وبخاصة فيما يتعلق باعتباره نطاق الحاجات وكمايتها البناء التحتى الذى تؤسس عليه الدول ، فان للشئ الواضح من الناحية الأخرى هو أن مجرد تطوير الأفراد وتنميتهم فى مهتهم المختلفة ليس هو كل عدالة الدولة ، حتى وإن كان أفلاطون قد اعتبره الشرط اللازم والضرورى لجعل الدولة عادلة⁽¹⁾ .

ويثير هذا التصور الذى يسوقه أفلاطون للدولة قضية أخرى كانت بدورها مثار جدل طويل ، وأقصد بها تصوره الذاتى للحكومة التى اعتبرها خاصة جوهرية للمجتمع السياسى . فقد كانت إحدى النتائج التى انتهى إليها أفلاطون اليها بعد ما تمت له صياغة دولته أو بناءها على وجه أصح أن هذه

(1) يرى بعض الفلاسفة والمفكرين أن مرحلة تعدد وتكثر الاحتياجات الانسانية بشكل أكثر مما يعتبر لازما وضروريا للانسان ، اضافة الى ما ينجم من هذا التعدد من آثار والانسان يحاول اشباعها وكمايتها هي مرحلة جوهرية وأساسية فى صنع الحضارة وذلك على النحو الذى أوضحه براترند راسل Russell عندما ذهب الى أن استقصاء الاحتياجات التى لا تعتبر ضرورية للانسان من الناحية البيولوجية اللازمة لبقائه هو ما يمكن أن نطلق عليه لفظ الحضارة Civilization

ومع ذلك فالملاحظ أن هذه المرحلة بالذات هي التى اعتبرها أفلاطون بمثابة البداية نحو تزايد الأمراض والأوبئة المهددة لكيل المجتمع البشرى ولوجوده .

انظر فى ذلك : Russell, B.; Prospects of Industrial Civilization, London, 1913. P. 39.

الدولة لا تصير كاملة الا بوجود طبقة الحكام ، أو طبقة الحراس *Gardians* وهي نتيجة يمكن النظر اليها على أنها أمر طبيعي نظرا لايامانه بضرورة الحكم أولا ، وبأن الحكام (الحراس) يقدمون عنصرا رئيسيا من عناصر المجتمع السياسي كان المجتمع البدائي مفتقرا له .

ويبدو أن هناك شيئين ينبغي — من وجهة نظر أفلاطون — أن يمتلكهما المجتمع السياسي حتى يصبح متميزا ومتميزا أيضا عن غيره من المجتمعات . فمن ناحية لابد من وجود هيئة حاكمة *Ruling Body* تتبلور وظائفها الأساسية في فهم وتحقيق الصالح العام للكل الاجتماعي . ومن الناحية الثانية فإن مسؤولية هذه الهيئة الحاكمة (أو الفرد الحاكم) تنحصر في خدمة جماع الشعب كله وليس فئة من الفئات أو طبقة من الطبقات .

وإذا افترض منذ البداية أنه لكي تكون الدولة كاملة فلا بد وأن تحكم حكما صالحا ، فقد ضمن هذا الكمال عناصر الحكمة والشجاعة والعفة والعدل . فالحكمة هي المعرفة الواجب توافرها في الحكام ، والشجاعة هي التحرر من كل ما يثير الخوف ويعني بها شجاعة العلم والمعرفة . أما العفة فهي السيطرة على النفس والقدرة على تنظيم الرغبات بحيث يصبح الإنسان سيد نفسه . ولكن هذا التشوُّط الذي قطعه أفلاطون حتى الآن في تنظيم دولته الجديدة لا يعني أكثر من أن هذه الدولة قد توافر لها أحد الشرطين الأساسيين اللذين ترددت الإشارة إليهما ، وهو أن دولته قد أصبحت من ناحية سيادة نفسها وذلك على اعتبار أن كلمة (عفيفة) وكلمة (سيدة) نفسها لا تعنيان سوى شيء واحد هو حكم الجزء (العنصر) الأفضل وسمو هذا العنصر على الأدنى . ونظرا لهذا النقص الذي مازال يشوب الدولة فنجد أفلاطون يمود فيتساءل عن موضع الفضيلة ومكانها . وتأتي إجابته لتذكرنا بالبداية الأولى الذي سبق أن وضعه في أساس الدولة ونقصد به مبدأ التخصص وتقسيم العمل فلا يقوم الإنسان الا بعمل ما هيأته له طبيعته . ومن هنا فقد كانت فضيلته هي نفسها هذا المبدأ أو هي جزء منه .

فكان الشيء الرئيسي الذي جعل هذه الدولة مغايرة للمجتمع البدائي كان إذن تقديم أفلاطون لطبقتي الحكام (الحراس) والصناع (المنتجين) . ولكن ألا يعني ذلك أن الدولة للكاملة هي في ذاتها المدينة البدائية ، وقد أصبحت

ترأسها الآن هاتان الطبقتان باعتبار أن هذا التنظيم الاقتصادي القائم على التبادل وكفاية الاحتياجات المتزايدة والذي غير المدينة الأصلية تماما قد استدعى وجودهما كما استدعى في الوقت نفسه وجود طبقة ثالثة هي طبقة المحاربين أو الجند ؟ ولئن كان الأمر كذلك فما هي اذن دلالة هذا التغير ؟ وما هو أيضا المبدأ الذي وضع نتيجة تقديم أفلاطون لهاتين الطبقتين ؟ •

وقد تتفاوت المواقف في الرد على هذه التساؤلات ، ولكن الشيء الواضح لنا هو أن أفلاطون قد أصر على أن البناء المتكامل لدولته لأبد وأن يكون متضمنا لثلاث طبقات رئيسية هي طبقة الحكام وطبقة المحاربين وطبقة الصناع أو المنتجين • كما أن التمييز بين هذه الطبقات هو أمر جوهري لأنه أكثر من مجرد كونه نوع من تقسيم العمل أو التفرقة بين المهن والحرف المختلفة لأرتباطه ارتباطا عضويا بطبيعة فسيلتها ، وبخاصة فيما يتعلق بطبقتي الحكام والمحاربين •

ومن الجلي أن أفلاطون قد أراد هنا أن يكشف عن وجود مبدأ مغاير يقوم وراء تخصص هاتين الطبقتين المشار اليهما يختلف عن ذلك المبدأ الموجود في التخصص الحرفي والمهني • فالتخصص الأخير يعتمد على تلك الفرضية القائلة بأن الناس يختلفون في قدراتهم بالنسبة الى المهن والأعمال المختلفة ، على حين يعتمد التخصص من النوع الآخر على فرض يختلف بالمرّة مؤداه أن الناس يختلفون فيما بينهم في قدراتهم على بلوغ القفضيلة • والواقع أن الاستعداد الخاص لعضوية الطبقة الأولى ليس أكثر أو أقل عن كونه استعداد لفضيلة الشجاعة ، بينما الاستعداد للحكم هو امتلاك لفضيلة الحكم وفضيلة الحكمة معا •

نحن اذن أمام شيء آخر جديد لم يكن أفلاطون قد قتمه من قبل وهذا الشيء ليس مجرد تقسيم أعمق للعمل ، ولكنه تمييز حقيقي بين الطبقات المختلفة يقوم على تصور للوضاعة أو الرقى نسبة الى الفضيلة •

ولقد اعتقد أفلاطون على أية حال أن ما يميز (الحراس) عن باقي الطبقات هو كونهم الأفضل ، وأن وظيفتهم بوصفهم أعضاء الطبقة الممتازة (الصفوة) هي أن يتولوا حكم من هم أدنى منهم • كما أن الأفضل للناس أن تحكمهم هذه الطبقة المتميزة ، بل وأكثر من هذا أن يكونوا عبيدا للصفوة من الناس

الذين يمتلكون العنصر المقدس • ولم يكن هذا — كما اعتقد نراثيماخس — مما يؤذى العبد ، فالأفضل دائما لأى انسان أن يحكم بواسطة المعرفة باعتبارها أمرا مقدسا • فان لم يكن المرء مالكا لنبيها (المعرفة) من داخله وهذا أفضل الأمور بالتأكيد ، فليس أفضل من أن تحكمه هذه المعرفة من خارجه (١) •

وليس من شك في أننا هنا بصدد واحدة من أخطر الرؤى التى ساقها أفلاطون فقد كان الناس في مدينته البدائية مختلفين ولو أنهم متساوين • أما في دولته الكاملة فتميز حقيقى وعدم مساواة حقيقية يظهران كأوضح ما يكون في المراكز السياسية وبالنسبة الى وضعية الأفراد في داخل المجتمع •

ان الشيء الجوهرى في أفلاطون هو أنه اهتم اهتماما خاصا بوظيفة الحكم وذهب الى أن ممارسة هذه الوظيفة ينبغي استنادها الى طبقة خاصة ايماننا منه بأن الطبيعة قد وهبت موهبة الحكم قلة من الناس • وكأننا بذلك أمام عنصرين متميزين أولهما أن وظيفة الحكم ضرورية للدولة ، وثانيهما أن هذه الوظيفة ينبغي أن تختص بها طبقة محددة من الناس •

ذلك هو الطريق الوحيد الذى ارتآه كيما تتحقق دولته • ولكن لأنه كان يفسى أيضا الى الوصول الى أفضل شكل لهذه الدولة فقد دفع به ذلك الى أن يناقش أشكال الحكم جميعها ، وذلك بالتمديد كان الهدف من محاوره رجل الدولة التى كرسها للتعرف على المزايا التى يتضمنها كل من نظام الحكم الشخصى (الفردى) Personal والنظام الدستورى Constitutional •

ونجد أنفسنا مرة ثانية أمام واحدة أخرى من غرائبه • فعلى الرغم من كل ما قاله في التمييز الطبيعى بين الأفراد ، فقد انتهى الى عدم ملائمة الحكم الديكتاتورى لظروف الحياة الانسانية ، وبدلا من ذلك فقد أقر بضرورة الاعتراف بعلو شأن وسيادة الحكم غير الشخصى الذى يتمثل في القانون • وحدد النظام الملكى على أنه أفضل أشكال الحكم على حين اعتبر الديمقراطية أى حكم الكترة أو الغالبية أقلها شأنًا ، وإن كان لم يتردد مع ذلك في اعلان أن الديمقراطية المحدودة أفضل من أى شكل من أشكال الحكم الأوتوقراطى غير المسئول •

هذه الفكرة ، أو بالأصح الخطوط العريضة هي التي بلورها أفلاطون في آخر أعماله السياسية وفي الوقت نفسه أعقها وأشدّها تركيزاً وأعنى به كتاب القوانين *The Laws* الذي ضمنه عصارة تجربته وخبرته في الأخلاق والتربية والسياسة والتشريع فجاء بعيداً عن أية متضمنات لاهوتية أو شطحات روحانية غامضة . وذلك بهدف مباشر هو تقديم نموذج لصياغة الدستور أو التشريع يراعى مقتضيات الحياة ويساعد في إقامة البناء الواقعي للدولة . وهو هدف لا يختلف كثيراً عن محاولته السابقة التي حاولها في سيراكوزة والتي أعطت أكاديميته شهرتها الفائقة كمدرسة للتشريع والسياسة العملية .

وبتعبير آخر المسألة هنا لم تكن تشييد دولة مثالية كما كان الحال في كتابه الجمهورية ، وإنما صياغة قانون أو تشريع صالح للتطبيق في المجتمع ، الأمر الذي جعله يرجع عن كثير من المواقف والآراء التي سبق أن أعلنها في الجمهورية ، خاصة فيما يتعلق بحالة الشيوعية التي كان قد أقرها بالنسبة إلى طبقة الحراس على الأقل في الملكية والعائلة على السواء . وإن كان من المهم على أي الأحوال القول بأن هذا كله لا يعني أبداً أنه تخلص تماماً من فكرة الدولة المثالية ، فقد ظل يراها أفضل صور الدولة وأجدرها بهذا الاسم .

ولكن الأمر يختلف على المستوى الواقعي والتشريعي . فهنا كان أفلاطون صريحاً في تفضيله للنظام الدستوري المختلط الذي يحقق توازناً بين حكم الكثرة الشعبي *Popular, Eleutheria* والحكم المحلي *Monarchia* أو السلطة الشخصية أو العلة الذكية المتفوقة . وإن كان الملاحظ أنه في نظامه الذي اقترحه لضمان تمثيل القدرات البشرية والقوى الشخصية المناسبة ، قد أسرف في التفتيش والتدخل والتنظيم بما يكشف عن توتره ، وعن حقيقة أنه كان يرنو دائماً إلى مدينته الفاضلة ويود لو نسج على منوالها . ويظهر ذلك في تماديه في وضع الترتيبات والإجراءات التي ينبغي مراعاتها في إجراء المحاكمات ورفع القضايا ، وكذلك عند تحديد الضمانات التي ينبغي أن تتوفر للمواطنين في ظل المحاكمة العادلة أمام عدد من القضاة المتخصصين . وفي كل

هذا فقد أقام أسس التمييز بين القانون الجنائي والقانون المدني على ما سيتطور من بعد .

ويدعو على أى الأحوال ان أفلاطون لم يشك لحظة في امكان وجود الحاكم الفيلسوف أو الملك الفيلسوف اذا ما توافرت سبل الاعداد والتنشئة والتربية التي اعتبرها دائما أفضل وظائف الحكومة وأسمائها . وان كنا نعتقد أنه من الضروري أن نتضح في الأذهان صورة الفيلسوف كما قصد اليها أفلاطون طالما أنهم من أوكل اليهم مهمة الحكم . وربما لا نجد بهذا الصدد أفضل من القول بأن أفلاطون لم يقصد بالفيلسوف ما نقصده نحن بهذا المصطلح حيث يشير المصطلح حاليا الى وجود نوع من التقابل بين الفيلسوف والعالم أو بين الفلسفة والعلم بتعبير آخر . وانما الفيلسوف عنده وكما أوضح في جمهوريته وهو يجاور جلوكون Glaucon هو الانسان الذي يمتلك القدرة على التفكير العلمي^(١) .

ان هذه الفاتحيّة بالذات تواجهنا بسؤال عن طبيعة العلم وماهيته عند أفلاطون . وفي تعبير بسيط للغاية يمكن القول بأن العلم هو العبقرية المشوقة دائما والحبة للمعرفة وللحقيقة الكاملة ، بمعنى القدرة على اعطاء البرهان أو التعليل بعيدا عن أى صورة من صور الكذب أو الزيف والاصطناع^(٢) . ويترتب على ذلك الفهم أن عمل الفيلسوف لا يتمثل من وجهة نظر أفلاطون في الرياضيات فحسب ، ولكن يمتد نشاطه الحيوي الى كل مجال كيما يحلّ اليقين محلّ الظن والاعتقاد . ولقد كان هو نفسه أول من أعطى البراهين والتعليلات والأحكام على نتائج ما ذهب اليه .

ولعل ما جاء في محاورته (رجل الدولة) The Statesman يوضح لنا المكانة التي يضع فيها فيلسوفه الملك حيث أفرد له مرتبة متميزة تسمو على القوانين وتعلو عليه . وربما كان في هذا ما يمسك التصاقه الدائم بفكرة أن حكم الفرد أو القلة هو أفضل أشكال الحكم ، على اعتبار أنه لا يمكن

(١) من الضروري ان نفكر ان لفظة (العلم) ذاتها كانت جديدة عندهم كتب افلاطون واتنا نحن الذين نحتا هذا المصطلح بمفهومه الحديث .

(٢) انظر ملحق النصوص النص رقم (١) The Republic, Book VI.

لمجموعة كبيرة أو لهيئة كبيرة من الناس أن تمتلك المعرفة السياسية أو حكم الدولة بطريقة حكيمة .

وعموما فإن لهدى النتائج التي يمكن أن نستخلصها من كل هذا أنه لا يوجد من ثم قاتون أو تشريع يتمتع بما ينبغي أن يكون له من نفوذ وتأثير إلا إذا كان متمشيا مع العقل ومتجاوبا مع منطقته . ولا يملك القدرة على تقرير أسباب القوانين إلا الفيلسوف نفسه بما يحوزه من معرفة وعلم ساميين .

ان أفلاطون لم يكن ثوريا في أية لحظة ، ولكنه عند هذه النقطة بالذات كان يلقي — وربما بلا وعي كاف منه — بجرثومة هذا المبدأ الذي يسهل إيضاح صبلته بمذهب سيادة العقل الذي قال به فلاسفة عصر التنوير الفرنسيين على وجه الخصوص عندما رفضوا أى قانون يستند إلى السلطة وبعبارة سواء كانت قوانين الملك أو قوانين الكنيسة أو حتى الاعتقاد والعرف التاريخي .

الفصل الثاني

• الأعمال الرئيسية • (أفلاطون) PLATO

— Apologia Socratus (C 399 B.C)

— The Dialogues (المحاورات) : Hippias Elasson

وهذه مشكوك في نسبتها تماما

Loches; Charmides; Ion, Protagoras; Euthyphror, Kriton
Gorgias; Menon, Lysis, Menexenos (C 386 B.C.)

وان يكن يشك فيها أيضا

Euthydemos; Kratylos; Symposium (C. 384 B.C.) Phaidon
Politeia (The Republic); Parmenides (C. 370 B.C.) Theaitetatos
C. 368 B.C.); Phaidros, Sophistes (360 B.C. (أو بعد ذلك)

Politikos; Philebos; Timaios, Kritias, Nomoi (Laws).

— Epistles (الرسائل) وهي عبارة عن ١٣ رسالة لعل أهمها :

الرسالة السابعة (VII) وهي بصدد زيارة أفلاطون لجزيرة صقلية Sicily في عام ٣٦٧ ق م ، وعلاقاته التي كانت مع Dion وديونيسيوس الطاغية Tyrant Dionysius

وقد تمت ترجمة كل من الاعتذارات (The Apology) والمحاورات في سلسلة
Loeb Series كما ترجم بعضها الآخر في سلسلة بنجوين Penguin
الكلاسيكية • إضافة إلى بعض التراجم العربية « للجمهورية وبعض
المحاورات الأخرى » •

• قراءات مقترحة •

- Alfred E. Tylor.; Plato : The Man and His Work. 7th ed. 1960.
- Alviu W. Gouldner.; Entre Plato. 1965.

ويلقى هذا الكتاب الكثير من الأضواء على نظرية أفلاطون في التشريع
والقانون وكذلك على تحليله الاجتماعي •

- Francis M. Corford; Before and After Socrates. 1932. Reprinted. 1979
- George, M. M. Grube.; Plato's Thought. Reissued. 1980.
- Glenn and Morrow.; Plato's Cretan City. 1960.

(يشتمل على تحليل دقيق للتناسق الداخلي والمبادئ الرئيسية لكتابه
القوانين)

- Guy C. Field.; The Philosophy of Plato. 2nd ed. 1978.
- John Gould.; The Development of Plato's Ethics. 1955. Reprinted. 1972.
- Julia. Annas.; An Introduction to Plato's Republic. 1981.
- Neville R. Murphy.; The Interpretation of Plato's Republic. 1951.
Repr. 1962.
- Robert W. Hall, Plato. 1981.

(دراسة تحليلية متكاملة الجوانب لنظريته السياسية كما جاءت في
« الجمهورية » وفي « القوانين » وفي « رجل الدولة ») •

٢ - أرسطو ARISTOTLE (٣٨٤ ق م - ٣٢٢ ق م) القانون ونظرية العدل الأرسطي

باستقراء الظروف العائلية والتربوية التي أحاطت سنوات صباه المبكر ، وبالوقوف على طبيعة التأثيرات التي تعرض لها وعملت من ثم على طبع عقلية وتشكيل اتجاهاته ، لا يبدو مستغربا أن يشب أرسطو Aristotle ليسصبح مع الأيام أعظم ممثلى الاتجاه الفلسفى الواقعى فى تاريخ الفكر الغربى قاطبة ، وأن يكون بفكره الموسوعى كفيلسوف وعالم ورجل منطق رياضيات أخطر المفكرين الذين حددوا ملامح شخصية ، بل ومحتوى كل ما يمكن أن يوصف بأنه من انجازات الحضارة الغربية .

فى صيف عام ٣٨٤ ق م ولد أرسطو فى اسطاغيرا Stagireas إحدى الجاليات الاغريقية الصغيرة بمقدونيا Macedonia فى شمال اليونان . ومنذ اللحظات الأولى لمولده وتحدد قدره الى حد بعيد . فأبوه نيقوماخس Nicomachus كان طبيا فى بلاط أمينتاس الثالث Amyntas III ملك مقدونيا ووالد فيليب الثانى Philip II وجد الاسكندر الأكبر Alexander the Great . وبهذه الوضعية فقد كان وريثا لتقليد علمى يرجع عمره الى ما يزيد على مائتى عام ، حيث أتاحت له هذه الوضعية أن يدرس فى وقت مبكر جدا تاريخ الصالات التى أوردها أبو الطب أبو قراط فى علم الأوبئة Epidemias ، وهى فرصة تعرف أرسطو من خلالها على فنون الطب الاغريقى وعلم الحياة ، كما تعلم أيضا بحكم تقليد توارث المهنة المتبع وقتذاك ، أساسيات تلك المهارات العملية التى قدر لها أن تظهر فى بحوثه البيولوجية .

ومع أنه من غير المتيقن تماما ما اذا كان أرسطو قد درس هذه الفنون الطبية دراسة علمية منتظمة تؤهله لممارسة مهنة الطب كما كانت تحتم التقاليد ، فالمعروف على أى الأحوال أن الطب كان يدرس فى اللوقيون Lyceum وهو المعهد الذى أنشأه أرسطو فى أثينا . فكان هناك اذن عاملان لابد من اعتبارهما ونحن بمسجد الحديث عن أرسطو ، على الأقل فى هذه المرحلة ، أولهما هذا الاتصال المبكر بالطب والشأنى طابع حياته الجافة فى بلاط مقدونيا . والثانية الأولى تفسر الطابع العلمى الذى طبع بصورة واضحة

تفكير أرسطو (الفيلسوف) ، كما توضح الثانية سبب هذه الكراهية التي كان يشعرها أرسطو تجاه الأمراء وحياة القصور والتي عبر عنها أكثر من مرة . وأخيرا فلا بد أيضا من اعتبار العامل الحاسم الأخير الذي يتمثل في ثقافته بفكر كل من سقراط وأفلاطون . فقد مات الأب وأرسطو مازال في طور الشباب وأصبح بذلك تحت وصاية بروكسينوس Proxenus الذي يرجح أنه كان أحد أقاربه لأبيه . وفي عام ٣٦٧ ق . م التحق بأكاديمية أفلاطون حيث قضى العديد من السنوات التي كان لها ولا شك أبعد الأثر في تطوره الفكري نتيجة لخضوعه بشكل مباشر لتأثير سقراط وأفلاطون اللذان قدر لهما معا ، وبالأشتراك مع أرسطو نفسه ، أن يصوغوا عهدا فكريا فريدا . وإن كان من المهم مع ذلك كله القول بأن هذه المؤثرات التي تعرض لها أرسطو حتى ذلك الوقت والتي صبغت ما يمكن أن يعتبر الفترة الأولى من حياته ، مما لا يمكن فصله فصلا تعسفيا عن تلك المؤثرات التي لقيها أو التقى بها بعد ذلك ، وبخاصة فيما يعرف بالفترة الثانية من حياته الفكرية التي اتسمت بالرحلات والتقلبات ، وهي الرحلات التي صاحبه في معظمها تلميذه وزميله ثيوفراستس Theophrastus الذي ترأس اللوقييون في وقت لاحق ، وايزونوكراتس Xenocrates الذي رأس بحوره أكاديمية أفلاطون في وقت لاحق كذلك . وهي فترة كانت تتسم بالخصوبة على أية حال سواء من حيث حياته الزوجية والخاصة ، أو من حيث حياته العلمية التي أنجز خلالها العديد من الأعمال ، وخطط لكثير من البحوث والمشروعات العلمية وبخاصة في السياسة والقانون والتاريخ وعلوم الفلك والتربية والفن النبيلات والبيولوجيا^(١) .

أما الفترة الثالثة فهي التي يؤرخ لها عادة بتأسيسه معهد اللوقييون في عام ٣٣٥ ق . م ورؤاسته له . حيث نجح على مدى الاثنى عشر عاما التالية في تنظيم هذا المعهد كمعهد علمي يتوافر على دراسة كل ما يهم من جوانب

(١) أكمل أرسطو في هذه الفترة الاثنى عشرة فصلا الأولى من فصول الكتاب السابع « في السياسة » حيث نجح في الربط بشكل موضوعي بين الفلسفة والسياسة وذلك على اعتبار أن الغاية النهائية للدولة هي توفير الشروط المواتية لكي تعيش الأقلية عيشة فلسفية أو عقلية .

البحث العلمي المتخصص وذلك وفق برنامج متكامل وخطة عمل دقيقة من المحاضرات واللقاءات النظرية لمناقشة المسائل العلمية والفلسفية المختلفة .
وهي البرامج التي كشفت في الواقع عن طبيعة الاختلاف بين اللوقيون وأكاديمية أفلاطون وذلك من حيث ان اهتمامات الأكاديمية كانت تتركز في الرياضيات بالدرجة الأولى ، على حين تمثلت الاسهامات الرئيسية للقيون في التاريخ وعلوم الحياة .



هذا التقابل الذي نأخذ به أحيانا بين أفلاطون وأرسطو ليس تريدًا بالمرّة ، ولكنه على العكس من ذلك يبدو لنا نتيجة طبيعية وأساسية أيضا للاطار التاريخي الذي حاولنا أن نضع فيه الرجل (أرسطو) ، والذي تحدت حركته من خلاله الى أبعد الحدود .

والواقع أنه اذا كان استعراض حياة أرسطو على الأقل في ملامحها العامة وخطوطها العريضة من الأهمية بمكان لكي نعرف شيئا عن الرجل أو الانسان ، فثمة أكثر من حيوى اذا أردنا اعطاء أى تفسير لما خلفه لنا أرسطو العالم الفيلسوف ، خاصة وأن المعروف أن جانباً كبيراً من أعماله قد فقد ولم يصل اليها^(١) . أما ما وصل اليها من هذه الأعمال فهو بدوره محل خلاف كبير بين جمهور العلماء والدارسين وبخاصة من حيث المراحل التي أنجزها فيها وارتباط مضمونها بانعكاسات هذه المرحلة التطورية أو تلك من مراحل تطوره الفكرى .
ومع أنه يكاد لا يوجد أى خلاف في أن أرسطو قد نهج في كتاباته الأولى المنهج الأفلاطوني القائم على المحاورة ، الا أن الهيكل الرئيسى لأعماله التي وصلتنا (٤٧ عملاً تشكل كما ضخما من المخطوطات والمسودات) كان في صورة

(١) من بينها إيديوس Eudemus أو « في الروح » On the Soul وقد نسجها أرسطو على منوال محاورة فيدو Phaedo لأفلاطون . وكذلك في الفلسفة De Philosophia ويتضمن برنامجاً فلسفياً لمجموعة من الأفكار والاتجاهات التي كان يعتمز تطويرها فيها بعد في كتابه « الميتافيزيقا » Metaphysica . بالاضافة الى The Protrepticus وهي مجموعة من النصائح العلية والنظرية النافعة لحياة الفيلسوف وايضا Gryllus أو في علم البيان Rhetoric ، وكذلك De Justitia أو في العدالة On Justice التي يشرح فيها منهجه وفكره السياسي و De Bono أو في الخير On the Good وأخيراً De Ideis أو في الأفكار On Ideas أو في الاشكال والمثل On Forms.

مقالات ورسائل قائمة بذاتها هي التي أمكن ترتيبها وتصنيفها ، وأن كان هذا الترتيب والتصنيف قد أثارا بدورهما الكثير من الخلافات سواء فيما يتعلق بالمبدأ ذاته الذي تم التصنيف في ضوءه ، أو فيما يتعلق بنسبة هذا العمل أو ذاك الى هذه الفترة أو تلك من حياته حتى تبدو الأعمال في النهاية متسقة بما تتضمنه من أفكار من حيث البناء . وفي الوقت نفسه متسقة أيضا مع طابع الواقع التاريخي والمرحلة الفكرية التي أنجزت فيها . وهو ما يمثل في ذاته مشكلة لا يمكن التغلغل من شأنها خاصة وأنه لا يمكن انكار الأثر الذي خلفه أفلاطون في فكره باعتبار أنه ظل عضوا في الأكاديمية لأكثر من عشرين عاما . وان كان هذا لا يعنى في الوقت نفسه أن أرسطو كان متفقا مع أفلاطون تماما وعلى طول الخط أو في كل الأحوال . ولكن على العكس من ذلك كما يذهب جايجر Jaeger فان مواقفه الخلافية مع أستاذه كانت أكثر حدة ووضوحا ، كما أنه دأب على الابتعاد التدريجي عن الأفلاطونية حتى وهو لا يزال عضوا في الأكاديمية^(١) إذ أخذ يرفض بعض القضايا الأفلاطونية وما ساقه هذا للتكامل عليها ، وتبنى بدلا منها مواقف تبدو مناقضة تماما ومتمجها في كل هذا الى تطوير منهجه من المثالية الأفلاطونية الى نوع مميز من الامبريقية^(٢) .

- ٢ -

هناك أكثر من نقطة واحدة لقيت غناية شراح أرسطو ودارسيه ، وأعتقد أنها توضح في محصلتها أهم الجوانب في مواقفه وأفكاره في السياسة والقانون . وأول هذه النقاط لا تتعلق بأرسطو بقدر ما تتعلق بأفلاطون ، وذلك من حيث أن محور اهتمام ذلك الفيلسوف الذي عاش مناخا فكريا وسياسيا في غاية

(١) Warner W. Jaeger., *Aristotle : Fundamentals of History of His Development*. 2nd ed. 1948.

والجدير بالذكر ان هذا المؤلف كان قد تم نشره بالألمانية وتحت نفس العنوان تقريبا في عام ١٩٢٢ والترجمة الانجليزية هي عن هذا الاصل الالماني .
Grundloungeiner Geschichte Seiner Entwicklung.

(٢) لقيت هذه النظرية التطورية الى تفكير أرسطو العديد من الانتقادات التي ركزت بصفة خاصة حول ما يثيره منهج التحليل المنطقي لاعماله من صعوبات ومشكلات وهو ما ينبغي التعرف عليه على اى الاحوال حتى يمكن ادراك لبعاد الطبيعة الذاتية لفكر أرسطو .

أرجع في ذلك الى : The New Encyclopaedia Britannica. Vol. 14. Encyclopaedia. :
Britannica. Inc. Chicago. 1986. P. 63.

التقلب وعدم الاستقرار ، قد ركز على محاولة إعادة تحديد طبيعة العدالة وربطها بشيء أكثر دواما وخلودا من قانون Nomos المدينة الدولة . ومن هنا فقد خصص صفة الواقعية الى المثل الثابتة التي لا يلحقها التبدل والتغيير . وبناء على ذلك عرف العدالة في الجمهورية بمعنى المثالية والمعايير ، وذهب الى أن العدالة انما تتكشف عن وجودها عندما يتم حكم الدولة بما يتوافق ويتطابق مع الأشكال المثالية التي يحددها ملوكها الفلاسفة وبذا يتم ارتباطها بقانون المدينة الدولة . أما النتيجة الطبيعية لذلك كله فهي كما سبق أن أشرنا في معرض دراستنا لأفلاطون أنه لن تكون ثمة حاجة اخذ الى القانون البشرى طالما أن المعرفة المتعالية هي التي يتم الحكم بموجبها .

أما النقطة الثانية فهي أن أرسطو قد انتقد بشدة المذهب الأفلاطوني كما هاجم أكثر الأفكار التي تضمنها المذهب اصالة وهذا ما انعكس بصفة خاصة انتقاداته التي وجهها لقضية أفلاطون الرئيسية الخاصة بشيوعية الملكية والعائلة على ما يظهر في كتابه « السياسة » على مدى الفصول من الفصل الأول الى الفصل الخامس من الكتاب الثاني .

وفي مناقشته لمبدأ أفلاطون الأساسي القائل بأن الفلاسفة لابد وأن يكونوا ملوكا أو حكاما ، أو ما يعرف عموما بمبدأ الملك الفيلسوف ، فقد تمسك أرسطو بوجهة نظر مغايرة . ذلك أن ضرورة الفيلسوف في الحكم تنبثق عند أفلاطون من أن الفلاسفة وحدهم هم الذين بمقدورهم اكتشاف المبادئ الأولية والمعايير المطلقة التي يجب أن تخضع لها النظم السياسية والتنظيم السياسي بأكمه . ولكن أرسطو لم يكن بحاجة الى حكام فلاسفة لأنه لم يقبل مفهوم المبادئ الأولية المطلقة فيما يتعلق بالتطبيق والممارسة العملية . وهذا يعنى أن الحكم ليس اذن مهمة قلة محدودة من الناس الذين يتميزون عن غيرهم في الفضيلة^(١) . اضافة الى ذلك فقد قدم أرسطو تمييزا لم يكن معروفا تماما لأفلاطون بين الاستخدام أو الممارسة النظرية للعقل والممارسة العملية . فبالنسبة الى أرسطو فان المعرفة العقلية لا تكون أبدا الا بما هو ضرورى وشامل أو كلى . أما فيما يتعلق بالمواقف الفردية والجزئية المؤقتة ، فان محاولة تعرف شيء ما تستوجب العقل لاثارة سلوك الآخرين وتوجيه هذا السلوك

(١) السياسة . الكتاب الرابع . الفصل الأول .

نحو الأفضل ، ولكن لا باعتبار ذلك أمرا من أمور العلم وانما لأنه يتعلق بالقدرة على الحكم التى يصعب الحصول عليها واكتسابها عن طريق الوراثة ولكن عن طريق النظر فى الأخلاق وفى الممارسات ومختلف جوانب الخبرة العملية . وبناء عليه فلا تكون الكفاءة الأساسية المطلوبة للسياسى الفلسفة النظرية أو التأمل النظرى ، ولكنها الحكمة العملية التى يحظى أو يتمتع بها^(١) .

والواقع أن كتاب « السياسة » لأرسطو يدور كلية حول هذا الهيكل العلى الذى يهتم أساسا بالدراسة الموضوعية لكل مشكلات الاستعانة بالدراسة المقارنة المتاحة ، وتحديد الظروف المحيطة بهذه المشكلات . بمعنى أن أرسطو قد كرسه بأكمله لرجل الدولة أو السياسى فضمنه من ثم الحكمة المتجتمعة من نتائج الخبرات السياسية للدول الاغريقية .

ونحن لو استرجعنا قول هيجل Hegel عن جمهورية أفلاطون عندما ذهب الى أنها لم تقبل أكثر من أنها قدمت النظرية متضمنة فى الحياة الأخلاقية والسياسية للاغريق القدماء ، لوجدنا أنه قول لا يصدر تماما بالنسبة الى أفلاطون لأنه يتجاهل العنصر الجديد الذى قدمه أفلاطون وهو بالذات مذهبه فى سيادة العقل . وعلى ذلك فقد يكون الأصدق تطبيق هذا القول على سياسة أرسطو وذلك لأن أرسطو هو فى الحقيقة من يمثل الفكر السياسى عند الاغريق أصدق تمثيل ، خاصة اذا اعتبرنا اسهامه الأساس فى المنهج الذى يتبعه للوصول الى الحقائق العملية ، وتوجيه الباحثين الى ما أستخدم على تسميته فيما بعد بالمنهج أو الأسلوب العلمى الصحيح .

- ٣ -

وضع أرسطو كتاب السياسة The Politica الذى ضمنه نظريته السياسية التى تدور أساسا حول مشكلات الفعل والاجتماع البشرى فى صورة مذكرات أو محاضرات كانت قد ألفت فى هذا الموضوع على مدى خمسة عشرة عاما .

ولقد بدأ أرسطو مهمته بتحديد بعض المفاهيم الرئيسية التى اعتبرت محاور ضرورية لنظريته فى الدولة . ومن أهم هذه المفاهيم ما ارتبط عنده

M. Foster, Masters of Political Thought from Plato to Machiavelli. 1961. (١)
PP. 122 - 123.

بأصل الدولة *Origin of the State* وبوظيفتها وغايتها وأهدافها .
ثم انطلق من هذا التحديد الى معالجة المشاكل السياسية والتشريعية المختلفة .
والإنسان كما عرّفه أرسطو هو حيوان سياسى بالطبيعة . وابتداء من
المسلمة أو الفرضية الأساسية أقام نظريته في الدولة التي اعتبرها خلقا طبيعيا
يتكون نتيجة اجتماع أو اتحاد أفراد مختلفين لا يستطيعون العيش
الا مجتمعين ، كيما يكفوا احتياجاتهم الطبيعية ، فتظهر من ثم العائلة نتيجة
علاقة الرجل بالمرأة . ولكن عندما تتحد بضعة عائلات ، ويهدف هذا الاتحاد
الى تحقيق غاية أوسع من مجرد اشباع الحاجة المادية فيكون نتيجة ذلك أن
تتأسس القرية ، وبالتالي تبدأ الدولة في الظهور الى الوجود ندما تتحد بضعة
قرى في مجتمع يقوم على الاكتفاء الذاتي ، ذلك أن مثل هذا الاتحاد يكون أقدر
ليس فحسب على سد حاجات الإنسان المادية ، ولكن أيضا على توفير حاجاته
المعنوية والأخلاقية *Moral* التي بدونها لا يكتمل كيان ك مخلوق يختلف
بالطبيعة عن سائر المخلوقات^(١) ، فالإنسان وحده هو المخلوق الوحيد الذي
يعيش في المدن ، ويمتلك حاسة الخير والشر والعدل والظلم وما شابه . وهو
وحده الذي ينظم حياته ويخضعها للقواعد والقوانين وما شابه مما يساعد على
ايجاد أو نشأة العائلة والدولة^(٢) . أما الإنسان الذي لا يستطيع العيش في
مجتمع والذي لا يقدر على مشاركة الآخرين مزايا الحياة الاجتماعية أو الذي
ليست به حاجة الى الآخرين بسبب اكتفائه بذاته فلا بد وأن يكون أما وحشا
أو كلبا^(٣) .

ولعل الملاحظة اللافتة للنظر في كل هذا هي أن نقطة البداية في نشأة الدولة
عند أرسطو هي بذاتها التي نجدها عند أفلاطون^(٤) ، ذلك أن أرسطو قد بدأ

Works : Politics, Book I, Chap. II, 8.

(١)

انظر ملحق النصوص ... النص رقم (٧) .

Ibid : Book I, Chap. II, 12.

(٢)

انظر ملحق النصوص ... النص رقم (٧) .

Ibid. : Book I, Chap. II, 14.

(٣)

انظر ملحق النصوص ... النص رقم (٤) .

(٤) ومع ذلك فلا بد من الانتباه الى الفروق الدقيقة بين الفيلسوفين . فمصحح
ان أرسطو قد عرف الدولة بأنها جماعة من الجماعات وهذا امر يتفق كثيرا مع ما ذهب
اليه أفلاطون الذي رأى ان الدولة تقوم على تقسيم العمل . ومع ذلك فان الجماعة =

أول ما بدأ بمحاولة دحض وتفنييد المذهب السقسطائى القائل بأن نظم المجتمع السياسى هى نتاج المعارفات Convention فحسب لا الطبيعة ، وهذا يعنى ضمن ما يعنيه ان الخضوع للقوانين مما يعتبر اذن أمرا معوقا لنمو الفرد وتطوره ، باعتباره قد بدأ أصلا بأن الانسان هو حيوان بالطبيعة أيضا .

ولقد ذهب أفلاطون فى جمهوريته الى أنه لا معنى لتقييد الحكام الفلاسفة بأية قيود من العرف أو القانون لأنهم هم الذين يصنعون القانون وهم أدرى من غيرهم بما يجب أن يكون وما لا يجب . وكل هذا من الواضح أنه احدى وسائل تنظيم المجتمع السياسى الأمثل عن طريق المعرفة الفلسفية الحقبة التى تعتبر تجريدا للعادات والاعراف المتواضع عليها .

وقد يكون صحيحا أن يخضع الانسان خوفا من العقاب أو حتى أملا فى أن يفوز بشئ من الثناء والتقدير والتفريط ، أو ربما لسبب أو آخر مما قد لا يكون واضحا تماما حتى بالنسبة اليه ولكنه يرتبط بالتقاليد والاعراف التى شئب عليها . ولكن الصحيح أيضا أنه هنا نلتقى بنقطة الخلاف الرئيسية مع أفلاطون ، ذلك أنه فى الوقت الذى يفكر الانسان ويعمل عقله فلن يجد سببا منطقيا يدفعه الى عدم الخضوع لتجربة الأجيال السابقة المتمثلة فى الأعراف والقواعد التى تتراكم عبر العصور مكونة خلاصة حكمة البشر . بتعبير آخر أريد أن أقول أن الانسان سوف يكتشف أن الدافع الرئيسى الذى يدفعه — ككائن عاقل — الى ضبط سلوكه وخضوعه للقاعدة والقيمة والمعيار انما هو ادراكه لحقيقة أن فعلا من الأفعال انما هو لأجل نفعه أو خيره الذاتى . أما اذا تبين أن هذا الخضوع للقوانين السارية مما يتناقض ومصطلحته الذاتية فالواضح أن هذا الوضع سوف يضعف على الفور من قوة الاعتبارات العرفية والاعتقادية المرتبطة به والتى تدفع الى الطاعة والخضوع .

ان شيئا مثل هذا بالضبط نجده عند أرسطو فيما يتعلق بمشكلة الحاكم عنده . فالحاكم عند أرسطو أيا كانت قدراته العقلية ومواجهه الفلسفية لا بد وأن يخضع مثل غيره من أعضاء المجتمع السياسى للقواعد السائدة . فمثل

=بالنسبة الى أرسطو هى على انواع الدولة تعتبر نوعا منها . بمعنى ان الجماعة المكونة للدولة تختلف عن تلك التى تكون العائلة . وقد ترتب على ذلك العديد من النتائج البعيدة المدى فيما يتعلق بطبيعة العلاقات بين افراد كل منها وبخاصة العلاقات بين الحاكم والمحكومين فى الدول الديمقراطية والدستورية بصفة خاصة .

هذه القواعد لا تتمتع بنفوذها الا عندما يتوافر الاحترام والتقدير الواجبين لها باعتبارها تجربة الأجيال كلها وخلاصة حكمة الجماعة .

وهكذا شرع أرسطو (مثل أفلاطون من قبل) في اعادة بناء السلطة الأخلاقية للقوانين السياسية . وأوضح أن الاعتقاد الذي نجده لدى البعض من المواطنين الفاضلين والمقاتل بأنه يجب طاعة القوانين والخضوع لها بصرف النظر عن احتمالات العقاب أو الثواب ليس أمرا بعيدا ولكن يؤكد التفكير السليم ، وان الخضوع للقانون الذي يضم كل أعضاء الدولة هو خير في حد ذاته ولا يمكن الا أن يكون كذلك . وهي أمور متضمنة على أي الأحوال في المبدأ الأرسطي نفسه ان الدولة خلق طبيعي وأنها تتبع من طبيعة الانسان ذاتها . ويترتب على ذلك بضعة أمور رأى أرسطو أنها تحدد الهدف من القانون ، وهذه الأمور هي :

أولا : ان هذا الهدف يتم في داخل اطار من القواعد المعروفة مسبقا وذلك في حدود ما تسمح به الأعراف السائدة وليس على أساس من القواعد المتعسفة أو التحكمية أو المراسيم والأوامر التي لا سند لها سوى ارادة الحاكم .
ثانياً : أن يكون الحكم لأجل تحقيق الصالح العام ولا يمكن أن يكون لتحقيق مصلحة فرد أو جماعة .

ثالثاً : ان ذلك يعني أول ما يعني أن الناس يخضعون لسلطة الحاكم برضاهم وبقبولهم وليس نتيجة قسر أو ارغام .
والحقيقة أنه يقوم هنا أحد الفوارق الرئيسية بين أرسطو وأفلاطون وذلك من حيث أن الأخير قد جعل سيادة القانون نوعا من (التنازل) الضروري نتيجة للضعف البشري وبالتالى فلم يعد حكم القانون بالنسبة اليه هو ما يمثل الوضع المثالي في التنظيم السياسى ، ولكنه يأتى دائما بعد حكم الملك الفيلسوف من حيث الأنفسلية . أى أنه على النقيض من أرسطو الذى اعتبر سيادة القانون في ذاتها جوهر الحكم الفاضل بحيث أن الدولة المثالية عنده لا تصير كذلك الا اذا سادها حكم أفضل القوانين .



يقول أرسطو^(١) ان الدولة لا توجد من أجل توفير سبل الحياة فحسب ،

ولكن لأجل توفير سبل الحياة الطيبة • لأنه اذا كانت الحياة وحدها هي الهدف فان الحيوانات نفسها قد تشكل دولة • ومع ذلك فانها لا تستطيع لأنها لا تتشارك في السعادة أو في الحياة القائمة على الاختيار الحر •

المجتمع السيلسي اذن لا يوجد من أجل القيام بأي أفعال كيفما كانت هذه الأفعال ، ولكن من أجل تحقيق الأفعال النبيلة بصفة خاصة •

وهذه النتيجة التي يصل اليها أرسطو توضح الاختلافات الجذرية التي تجعل من نظريته ونظرية أفلاطون أيضا في الدولة ووظائفها مغايرتين تماما لبعض النظريات الأكثر حداثة • فالنسبة الى جون لوك على سبيل المثال نجد أن وظيفة الدولة أو ما أطلق عليه المجتمع المدني تتحدد في المحافظة على حقوق أفرادها ضد أي تدخل من قبل الآخرين على اعتبار أن لكل فرد الحق في أن يأمن على نفسه وملكيته إضافة الى كفاية العمل طالما أن هذه جميعها لا تمس حقوق الآخرين • أما عمل الدولة فهو من ثم الوقوف ضد أي محاولة للاخلال بهذه الحقوق أو التمدى عليها أو الاضرار بالخير سواء في نفسه أو ملكيته •• الخ •

ولكن هذا التحديد لوظائف الدولة هو بالضبط الذي ينتقده أرسطو • لأن أي مجتمع على هذا النحو لا يمثل في الحقيقة أكثر من الأرضية العملية أو الواقعية للدولة ، بمعنى أن هذه الأمور جميعها لا تعدو أن تكون شروطا فحسب لقيام الدولة بالمعنى الذي يقصد اليه • أما السبب الذي يسوقه فهو عجزها من ثم عن تقديم الخدمة التي اعتبرها غاية الدولة وهدفها وهي أن تجعل أعضائها أختيارا ، بمعنى تلقينهم الفضيلة وتعليمهم إياها • أما جوهر هذه العملية (التعليم) فهو عند كل من الفيلسوفين ما يدرّب الناس على الفضيلة ويجعلهم أختيارا •

ومهما كان وجه الخلاف بين هذه النظرة وما ذهب اليه جون لوك فمن الواضح أن التعليم بالنسبة الى الأخير لم يكن يمثل وظيفة من وظائف الدولة على حين كان بالنسبة الى أرسطو (وأفلاطون كذلك) وظيفتها الأساسية • فالهدف من كل نظم الدولة ينبغي أن يكون تدريب الناس على الخير وتدريبهم ليس فحسب على التقوى والامتناع العقلي ولكن الامتناع الجسماني والأخلاقي لا في مرحلة الطفولة فحسب ، لكن على مدى سنى حياتهم • فالدولة لا بد وأن تكون المدرسة الأولى لكل المواطنين •

في أخلاقه النيقوماخية *Ethica Nicomachea* انتهى أرسطو إلى وصل أهداف الإنسان وغاياته بمسألة تحديد هذه الغايات وتنظيمها في ضوء قوانين الدولة ونظمها^(١) وبذلك يتضح ربطه فيما بين الأخلاق والسياسة والتشريع جميعا . وبالمقياس نفسه يمكن القول بأن حديث أرسطو عن وظائف الدولة قد انتهى به إلى معالجة الظروف التي قد تجعل من شخصيات المواطنين في تنافر أو على غير انسجام مع أهداف الدولة وغاياتها .

ولكن هذه المسألة الدائرية أخذت من أرسطو طريقا طويلة بداء بقوله أن من يتصدى للبحث عن أنواع الحكومات وماهيتها ووظائفها عليه أن يحدد أولا ما هي الدولة فلذا ما أدرك أنها مركب من التسديد من الأفراد هم المواطنون *Citizens* ، أصبح عليه أن يتساءل ثانية ، عن هم هؤلاء المواطنون ؟^(٢) . والحقيقة أن مفهوم المواطنة *Citizenship* في الفكر السياسي والقانوني الإغريقي قد احتل مكانة رئيسية ليس لها ما يقابلها في المفاهيم الحديثة . فالمواطن الذي قصد إليه أرسطو هو بالذات المواطن بالمعنى المصدد الذي لا تقوم قبله أية استثناءات كانت وراء حيازته لصفة المواطنة . وباعتبار آخر المواطن هنا هو من كانت صفته ، أو خاصته المميزة المشاركة في احقاق العدالة وإدارة الدولة . وبهذا فقد خلاص إلى أن الدولة هي إذن هيئة أو جسم من المواطنين الذين أعدوا تماما للقيام بأغراض الحياة وتحقيق أهداف الدولة وغاياتها .

ولا خلاف مع أرسطو في هذه النقطة . ولكن النظرة الفاحصة لنظريته سوف تكشف لنا مع ذلك عن وجود أبعاد جديدة قد لا يكون من السهل التسليم بها ، على الأقل من وجهة نظر التشريعات الحديثة والممارسة .
ان واحدة من أهم اشارات أرسطو وأبلغها دلالة قد أكتبت على أن الإنسان الخير ، ورجل الدولة والمواطن الصالح ينبغي ألا يتعلم أي منهم من أو أعمال من هم دونهم مرتبة إلا إذا كان لاستخدامهم الخاص ، لأنه إذا ما تعود هؤلاء على ممارسة هذه المهن والأعمال فسوف يكون من الصعب عندئذ التمييز بين السادة والعبيد .

Nicomachean Ethics, Chap. 5, 7.

(١)

Politics, Book III, Chap 1. 4, 5.

(٢)

ومع أنه قد قيل — وربما بحق — أن من لم يتعلم الطاعة لا يستطيع أن يكون قائداً أو حاكماً صالحاً مما يعني أن المواطن الصالح لابد أن يكون قادراً على فعل الاثنين معا فيعرف كيف يحكم كنسان حر ، وكيف يطيع كنسان حر أيضا ، وهذه جميعها خصال المواطن ، فإن هذا لم يمنع أرسطو من أن يعود فيتساءل عما إذا كان المواطن الحقيقي هو وحده الذي يشارك في الإدارة فحسب .

وتأتى اجابة أرسطو على هذا التساؤل واضحة كذلك . ففى اعتقاده أنه لو استبعد كل من لا يشارك في الحكم لكان معناه عدم استطاعة كل مواطن أن يمتلك من ثمة فضيلة الطاعة والحكم ، وإذا كان الأمر كذلك فأين إذن يكون موضع هؤلاء في الدولة ؟

هنا يشير أرسطو الى وجود أشكال متعددة للحكومات ، ويؤسس على ذلك ضرورة أن تكون هناك أنواعا من المواطنين وبخاصة أولئك الذين يتمتعون بحقوق الرعية . ولكنه يميز مع ذلك بين هذه الأنواع فهناك المواطنين بالمعنى الأسمى وهم الذين يشاركون في شرف حكم الدولة وإدارة مظاهرها ، والمواطنين الذين يشاركون بجهدهم في مختلف المهن والحرف والأعمال . ويترتب على ذلك ما اذا كانت بعض الأعمال (المناصب) مما ينبغى اسناده الى بعض الأفراد (بذاتهم) أو أن تكون الأعمال كافة مشاعا فيما بين الكل ؟

نحن هنا أمام واحدة من أعنى المشكلات التي يواجهها أرسطو حيث يختلط فكره السياسى بفكره القانونى الى أبعد الحدود . ولقصد رأى أنه في الديمقراطيات يشارك الكل في الكل على حين لا يكون الأمر كذلك في الأوليجاركيات . وقد علق أهمية كبرى على ذلك لأنه لما كان يبحث أساسا في أفضل أشكال الحكومات التي تكون الدولة في ظلها حكما فاضلا ، فقد رتب على ذلك أن المواطنين ينبغى اتن ألا يتعودوا حياة العمال أو الصناع والحرفيين Artisans لأنها أعمال لا تليق بهم كما لابد وأن يتاح لهم قدر كاف من الفراغ Leisure طالما أن هذا الفراغ ضرورى لنمو الفضيلة والاضطلاع بالمسؤوليات والواجبات السياسية . ثم انتهى من ذلك الى تحديد طبيعة العلاقة بين الحكام والمحكومين وهي علاقة رأى ضرورة أن يتساوب فيها كله المواطنين الدور لأن يحكموا بدلا من أن يظلوا محكومين على الدوام . فالمساواة تتمثل في معاملة

الأشخاص المتشابهين معاملة واحدة ولا يمكن لحكومة من الحكومات أن تقويم وتستمر إلا إذا كانت مبنية على العدل والمساواة .

ومن الواضح في ضوء كل ما سبق أن أرسطو يتفق تماما مع أستاذه أفلاطون في الاعتقاد بأن السمو والامتياز والتفوق في امتلاك الفضيلة هي ما يهيئ الإنسان كي يصبح حاكما . ولكنه خالفه في أنه أنكر أن تكون الحكمة العملية مقصورة على قلة من الأفراد بمعنى أن لا بد وأن يكون البعض حاكما والبعض الآخر محكومين في وقت ويتغير ذلك في وقت آخر . فليس هناك أي مجال لخضوع دائم ومستمر أو لحكم دائم ومستمر .

وقد يكون الانطباع العام من هذا المعنى أن أرسطو كان داعية للمساواة الديمقراطية . صحيح أن العدالة تتطلب المعاملة المتساوية ، ولكنها مساواة مقصورة على المتساويين في الفضيلة فحسب . بمعنى آخر نجد أن المساواة التي يطلبها أرسطو هي مساواة مرتبطة ببيئة المواطنين وحدهم . ولهذا فإنه لكي نرى حقيقة تلك العلاقة بين أرسطو وأستاذه فلا بد أن ندرك أن مواطن أرسطو إنما يعني طبقة الحراس عند أفلاطون ، على حين كان من يشكون الطبقة الثالثة في دولة أفلاطون هم الذين ينبغي إبعادهم عند أرسطو عن صفة المواطنة .

وصحيح أيضا أن كل المواطنين عنده يشتركون في عملية الحكم وكان هذا معيار الحكم الصالح بالنسبة إلى أرسطو . ولكن الصحيح أيضا هو أن المواطنين الذين لهم نصيب في إدارة الدولة ليسوا كل سكانها ، فأرسطو لم يستبعد منهم العبيد أو الأرقاء فحسب ، ولكن أيضا كل من يعمل عملا يدويا حتى وإن كانوا أكثر ثراء من المواطنين أنفسهم^(١) . وقد يمكن القول بالنظر لكل هذا أن أفلاطون وليس أرسطو هو الذي تمتع بفكر تقدمي .

ومع ذلك فإن الشيء المحير حقيقة في أرسطو يتمثل في الكيفية التي ربط بها بين هذه المفاهيم جميعها . أعنى الدولة والأخلاق والقانون والعدل وبالمواطنة والمساواة . لأنه على الرغم من كل ما قد يؤخذ على نظريته إلى أي من هذه المفاهيم الأساسية ، فقد نجح في توظيفها أثناء بضعه عن أفضل صور الحكم وشكل القوانين أو الدساتير التي تتجاوب معها .

وليس من شك في أن هذه المسألة تثير العديد من المشكلات السياسية والقانونية . ولكنه اذ يقرر أن الدستور باعتباره قواعد الدولة وقوانينها مرتبة ومنظمة بشكل محدد (ولذا يعتبر أسماها) ، فإنه بالتالى لا يقيم تفرقة واضحة بين الدستور بهذا الشكل وبين الحكومة التى اعتبرها ممثلة للسيادة فى الدولة خاصة فى الديمقراطيات التى تجعل السيادة للشعب ، بينما تكون القلة هى صاحبة السيادة فى الأوليغاركيات وكأنه بذلك يقيم تفرقة أساسية بين تلك الحكومات التى تضع النفع العام فى اعتبارها وهى الحكومات الحقيقية أو الكاملة التى يتم تشكيلها وفق مبادئ العدالة وبين تلك الأشكال الناقصة التى لا ينظر الحكام فيها الا لمصالحهم الخاصة وتقوم على مبدأ القمع بينما الدولة كما سبق أن قرر: هى مجتمع من الأحرار .

ولا تختلف معنى الدستور والحكومة كثيرا عند أرسطو ولكنه يستخدمها فى التمييز بين الأشكال الصحيحة وغير الصحيحة من أشكال الحكم . واذ رأى أن الحكومة هى السلطة الأعلى فى الدولة ، وهى السلطة التى قد تكون فى يد الفرد أو القلة أو الكثرة ، فقد ترتب عليه أنه ميز بين أنواع الحكومات على هذا الأساس نفسه . فشكل الحكم الصحيح هو الذى يكون بدوره محصورا فى الفرد أو القلة (الأوليغاركية) أو الكثرة (الديمقراطية) وان كان قد أوضح من الناحية الثانية أن الأوليغاركية فى صورتها أو شكلها المتطرف قد تماثل الديمقراطية المتطرفة والمغالى فيها أيضا اذ تتقلب الى شكل من أشكال الطغيان مما يعنى أن المشكلة التى اعتقد أرسطو أنها تمثل الخطورة الجوهرية على الأوليغاركية انما تقوم فى كيفية الموازنة بين الاحتفاظ بالسلطة بين أيدي القلة أو الفئة المحدودة نسبيا وبين عدم استبداد هذه الفئة وطمعها . فالاستبداد تماما كالديمقراطية (الفوغائية) يولدان كافة مظاهر القلقة والاضطراب وعدم الاستقرار .

ومع ذلك فالمشكلة ليست فى صميمها مشكلة الأوليغاركية وحدها بقدر ما هى متعلقة أيضا بحجم السلطة التى يجب أن تكون لجماعير المواطنين سواء أكانت الدولة أوليغاركية أو ديمقراطية . ولقد كان هذا دافعا الى أن يبحث أرسطو عن أفضل شكل على للدولة أى عن الدولة الفاضلة عملا بتعبير آخر . وقد وجد أرسطو أن هذا يتحقق فى الوقت الذى تكون الطبقة الوسطى أكثر

عددا ويشترك أفرادها في بعض الوظائف التنفيذية والقضائية ، وعندما يمنحون أيضا حق الانتخاب وسلطة المحاسبة أو المساءلة ولكن دون أن يعنى كل هذا السماح لهم بأن يمسكوا — وحدهم — بناصية الحكم وإدارة دفة الأمور .
فصحيح أن خصائل أفراد هذه الطبقة قد تكون خصائل حميدة وجيدة إذا بما اجتمعوا معا ، ولكن المؤكد أن حكم أو تقييم أى منهم على حدة لابد سيكون حكما أو تقييما ناقصا يفتقر الى غير قليل من الصحة والكمال (١) .

وقد يشتم من هذه النقطة الأخيرة ما يمكن وصفه بأنه دفاع عن الديمقراطية لأن الملاحظ هو أن بعض هذه الوظائف تعطى للشعب في بعض الدول . ولكن الأمر هنا يحتاج الى شيء من التوضيح حتى لا يساء تقديره .
ففى المحل الأول نجد أن الكتلة *The many* التى يتحدث عنها أرسطو تضم المواطنين وحدهم الذين يكونون هم أنفسهم « القلة » بالنسبة الى سكان المدينة . أما من الناحية الثانية فإن الديمقراطية إذا كانت تعنى الحكم بواسطة الشعب ، فليست الديمقراطية هى التى يدافع أرسطو عنها هنا ، فهناك العديد من الایماءات التى توحي بأن تهيئة الناس لممارسة وظيفة الحكم وإن الحكمة الجماعية التى يصنفهم بها وإن كانت تساعدهم على أن يحكموا على مزايا وخصال حكمهم ، إلا أن هذا لا يعنى بالضرورة قدرتهم على القيام بمهام الحكم ومسئولياته .

إن السؤال الجوهرى هنا هو : أين يتبغى إذن أن تكون السلطة العليا فى الدولة ؟ هل هى فى أيدي الكتلة ؟ أم بيد ذوى الثروة أم بيد الطيبين والأخيار ؟

يبدو أن أرسطو قد انتهى الى أن هذه البدائل جميعها تتطوى على نتائج غير مرضية ولكنه يتساءل مع ذلك : وإذا كان تركيز السلطة فى يد القلة الغنية لا يعتبر من العدل فى شيء فهل يجب عندئذ أن تكون السلطة العليا بيد الأخيار وذوى الفضيلة والطيبة ؟ وإذا كان الأمر كذلك أفلا يكون ذلك مدعاة للإساءة الى من لا يحكمون .

لقد تمثل أحد الدواخل الرئيسية لحل هذه المشكلات جميعها فى المبدأ القائل بأن العدل هو خاصية القوانين . ويترتب على ذلك أن تكون هذه القوانين هى

الأسمى ، ولا يكون من ثم على الحاكم أو الحكام الا تنظيم وإدارة تلك الأمور
التي لا تتناولها القوانين تفصيلا نظرا لصعوبة أن يحيط المبدأ العام — أى
مبدأ — بكل ما هنالك من ذاتيات أو خصوصيات .

حكم القانون أمر مفضل اذن عن حكم الفرد أيا كان هذا الفرد .
وبالقياس نفسه فانه يمكن القول بأنه اذا كان الأفضل أن يشارك في الحكم
أشخاص بذاتهم ، فمن المتعين أن يكونوا حراسا فحسب للقانون ومنفذين له .
ولا يمل أرسطو من ترديد هذا التصور الأساسي في نظريته في الدولة
والقانون . فالدول قد تختلف فيما بينها وفقا لواقع السلطة العليا ما اذا كانت
في يد شخص واحد أو في أيدي الكثرة أو القلة . ولكن أيا ما كانت مظاهر هذا
الاختلاف فالأهم منه أن نتفق في المبدأ الأساسي وهو ممارسة السلطة العليا
لوظائفها وفقا للقانون . لأن انعدام هذا لن تكون له سوى نتيجة واحدة هي
وجود شكل معايير تماما لا يمكن أن يوصف بأنه الدولة .



واذا كان أرسطو قد انتهى الى أن الدولة تنظم حياة المواطنين عن طريق
القوانين وأن مضمون هذه القوانين لأبد وأن يكون هو العدل فقد اعتبر ذلك
مخفلا مناسباً ليتسائل عن أسمي (الأجزاء) في دولته تلك التي قلنا أنها تخضع
لحكم القانون .

يرى أرسطو أنه لا يمكن أن تكون لأية قوة في الدولة مكانة تعلو أو تسمو
على مكانة القانون . فالقانون بالنسبة اليه هو العقل مجردا عن الهوى Reason
unaffected by desire ومكانته لا تقارن بطبيعة الدولة .

واذا كان البعض قد يرى أن السيادة هي السمو فوق القانون فإن الواضح
هو أن تصور أرسطو لوجود هيئة سيادية أو إرادة ذات سيادة أمر مرتبط بتصوره
للدولة . ويترتب على ذلك أن السماح بوجود مثل هذه السيادة أو السلطة
السيادية فوق القانون لا يعنى سوى هزة عنيفة للقانون الذي اعتبره أمراً
جوهرياً وضروريا للمجتمع السياسي . وهذا بدوره لا يعنى أيضا سوى أن
القانون — في رأى أرسطو — هو السيادة . أى أنه لا توجد قوة أسمي من
القانون ، بمعنى أن لا سيادة فوقه .

لقد كان أفلاطون أول من أعلن أن المعرفة العلمية هي التي تجعل الانسان

أعلى مكانة وأرفع منزلة من الحكام ، وأسس على ذلك رأيه الناقل بأن الانسان اذا فهم تاملوا المبادئ التى يحكم بمقتضاها أو التى ينطوى التشريع عليها فسوف يكون من ثم أعلى منزلة من القوانين المكتوبة التى تشتمل على هذه المبادئ .

والحقيقة أن أفلاطون قد أكد فى جزء من أروع أجزاء جمهوريته على ضرورة أن توجد فى داخل الدولة هيئة من الناس ممن تتوافر لهم هذه المعرفة العلمية والدراية الكاملة بمبادئ التشريع واعتبر ذلك شرطا لوجود الدولة واستمرارها . ومع ذلك فإن هذا المفهوم الذى سلكه أفلاطون للسيادة لا يبدو لنا مطابقا لما يسود النظرية السيامية الحديثة .

صحيح أن أفلاطون قد وضع حكاهم فوق قوانين دولتهم . ولكن الصحيح أيضا أنه لم يصورهم على أنهم خالقى هذه القوانين ، أما علو شأنهم فيرجع الى معرفتهم التى يلتقطون بواسطتها المبادئ الخالدة التى يجب أن ترتبط القوانين بها وتعبّر عنها . بمعنى آخر هم أعلى من القانون طالما أنهم خاضعين لهذه المبادئ . ان سلطة القوانين التى يضعونها ويشرعونها ليست مستمدة منهم باعتبارهم مشرعين ، ولكن من تلك المبادئ التى توجد فى الخارج بعيدة عنهم .

لقد كانت نظريات الاغريق فى السيادة بعيدة تماما عن المعنى الاصطلاحي الحديث . فصاحب السيادة بهذا المعنى هو الذى يوجد القانون ويخلقه بدارته . كما أنه يتمتع بسلطة مطلقة تؤهله لتطبيق القانون على من يشاء وهى السلطة التى أعطاهام مفكرون مثل هوبز للملك صاحب السيادة وروسو للشعب ، وغيرهما ممن عبروا عن نظرية السيادة فى مناهج الحديث وكما وضحت عند جان بودان على وجه الخصوص .

وليس من شك فى أن هناك الكثير يمكن أن يقال عن الفكر السياسى والقانونى الذى اشتملت عليه فلسفة أرسطو السياسية . والثىء نفسه أيضا بالنسبة الى أفلاطون ولكن المهم مع ذلك التأكيد على أنه بالنسبة الى الأخير تمتد الفلسفة الى مجال العمل والتطبيق اذ تهىء رجل الدولة لكى يضع القوانين والتشريعات ، كما تهىء للفرد مقياسا أو نموذجا للسلوك يحتذى به . أما بالنسبة الى أرسطو فإن الأمر يختلف الى حد بعيد . فعنده ان أمور التطبيق

كلها من اختصاص المعالجة العملية وتدخل في فلسفته العملية • بينما المبادئ الخالدة التي لا يمكن انكارها أو تجاهلها والمتعلقة بالكون هي وحدها التي تكون موضوعاً للفهم الفلسفي والتأمل العقلي ومن هنا اعتبرت مجالاً لنشاط الفيلسوف دون الاهتمام بعالم الشؤون الواقعية • وإن كانت قضية العدل ذاتها لا يمكن أن تواجه إلا في ضوء ما يوحى به العقل السليم •



(تابع) الفصل الثاني :

• الأعمال الرئيسية • (أرسطو) ARISTOTLE

- *Athension Politeia* (The Athenian Constitution) trans by H. Rackham 1935.
- *Aristotle: The Nichomachean Ethics* (Greek and English Trans. By H. Rackham. 1926.)
- *The Politics* (Greek and English Trans. By H. Rackham. 1932).

علاوة على بعض المقتطفات التي بقيت من المحاورات التالية :

- *Eudemus; Protreptics; On Philosophy; on Good; On Ideas or on Forms; On Justice; On Monarchy; Gryllus; Menexenus; Alexander or on Colonization; Peplus* (Published. 1798).

الجدير بالذكر أن الأخلاق النيقوماخية قد أعيد طباعتها طبعة جديدة باللغة الفرنسية مع تطبيق واف ويمكن الرجوع في ذلك الى :

L'Ethique a Nicomaque ed By Rene A. Gauthier and J. Y. Jolif.
2nd ed., 3 Vol. 1970.

كما أعيد طبع « السياسة » في أربعة أجزاء حيث يمكن الرجوع إليها في :
Politics, ed by William L. Newman. 4. Vol.

وذلك في الفترة من (١٨٨٧ — ١٩٠٢) ثم أعيدت طباعتها في ترجمتها الانجليزية على يد أرنست باركر :

Politics, Eng. trans by Ernest Barker. (1946, Reissued 1972).

إضافة إلى الطبقات التي تمت في اللغة العربية سواء على يد أستاذ
الجيل أحمد لطفى السيد أو الطبقات الأخرى التي اعتمدت عليه في الغالب .

• قراءات مقترحة • (أرسطو)

- Abraham Edel.; Aristotle and His Philosophy. 1982.
- Allan D. J., The Philosophy of Aristotle. 1952.
- Amelie O. Rorty (ed.), Essays on Aristotle's Ethics. 1981.
- Cooper. J. M., Reason and Human Good in Aristotle. 1975.
- Ernst Barker.; The Political Thought of Plato and Aristotle. 1904;
Reprinted. 1959.
- Ingram Düring.; Aristotle in the Ancient Biographical Tradition.
1957.
- John H. Randall Jr.; Aristotle. 1960.
- Rex Warner.; The Greek Philosophers. 1958.
- W. F. R. Hardt.; Aristotle's Ethical Theory. 2nd ed. 1980.
- W. K. C. Guthrie.; A History of Greek Philosophy. Vol. 2. 1965.
—; The Greek Philosophers from Thales To Aristotle.
reissued. 1975.

الفصل الثالث

القوى والنزعات الجمعية وتفسير الظاهرة القانونية

١ — ماكيا فيلي وعقل الدولة MACHIAVELLI, NICCOLO (١٤٦٩ — ١٥٢٧)

مع نهايات القرون الوسطى بدا. واضحا أن مظاهر الحداثة Modernity قد أخذت تحل محل كل ما هو قديم وبال وعتيق وهو ما كان يعنى أن الرؤية الأحادية البعد One-Dimension التي ظلت مسيطرة لوقت طويل ، أو على الأقل تشابهه المواقف ووحدها عند تحليل الأحداث والمسائل الاجتماعية ، قد أخذوا في التراجع أمام تعدد الرؤى وتبايرها .

ولقد كانت هذه النقلة هي البداية على أي الأحوال للاطلالة على عصر النهضة Renaissance الذي تفتحت فيه أوروبا على نتائج وعطاء العقول الضخمة من أمثال سبينوزا Spinoza ولايبنتز Leibniz وفيكي Vico وهوبز Hobbes وغيرهم ممن وضعوا حجر الأساس من الأفكار والعناصر والتصورات التي شكلت البناء الذي كان عليه أن يقضى على البقية الباقية من مخلفات القرون الوسطى وبخاصة تلك المواقف الرجعية والمحفوظة التي اتسمت بها الاتجاهات السياسية والتشريعية على السواء .

وبعنى من المعانى يمكن القول بأن نيقولا ماكيا فيلي قد نجح في أن يؤكد وجوده ليس فقط باعتباره أحد القلائد الذين أعطوا معاول الهدم في البنيان القديم ، ولكن الذين سبغوا الى تجنب ارهاصات كل من الارادة المتعالية Transendent والعقل المتسامى ، ليتجه بكليته بدلا من ذلك الى الامبريقية والى الحياة الواقعية كما هي عليه وكما تتبدى لأعين الانسان العادى الذى يخرط في الحياة المعاشية ، دون أن يهتز وعيه وادراكه أو يفسطرب ذهنه بالتصورات والمفومات الفلسفية والمقولات اللاشعورية المسبقة .

وربما كان ادراكنا لهذه الحقيقة مما يساعد على فهم ملكيا فيلي ، تلك الشخصية التي أحاطت بها الكثير من الروايات ، وتعددت بصدها الأقوال والتفاسير حتى أصبحت أشبه بشخصية أسطورية ، على الرغم من حقيقة أن الرجل في جوهره لا يختلف ، وبحسب قوله وتعبيره هو نفسه ، عن غيره من الناس ، فهو مثله كأي انسان آخر ليس خيرا تماما ، ولا شريرا تماما ،

وانما نفسيته مثل باقى نفسيات البشر مزيج مركب من الدوافع والرغبات والانفعالات والنزعات التى قد تكون منسجمة حيناً أو متناقضة حيناً آخر .

- ٩ -

ولد نيقولا ماكيا فيللى فى الثالث من شهر مايو عام ١٤٦٩ فى عمرة الأحداث السياسية لمدينة فلورنسا Florence بايطاليا . وقدر له أن يكون أحد السياسيين والكتاب المرموقين ، وواحداً من الفلاسفة السياسيين الذين اكتسبتهم أعمالهم ومؤلفاتهم - خاصة كتاب الأمير (The Prince) Il Principe شهرة محيرة ، هى مزيج من التقدير والعشق والاعجاب ، والتهكم والهزؤ والسخرية .

وبالرغم من أننا لا نزمع التحدث كثيراً عن دقائق حياته المليئة بالأحداث ، فقد يكون من المفيد أن نشير مع ذلك ، الى أنه ينتمى الى أسرة وإن كانت قد اعتبرت منذ القرن الثالث عشر من أغنى بيوتات المدينة وأكثرها ثراء وأقربها أيضاً الى المناصب الكبرى والمهمة ، الا أن والده كان يعد من أفقر أعضاء هذه الأسرة ، على الرغم من أنه كان أستاذاً يحمل درجة الدكتوراة فى القانون . وتلك فى الحقيقة ناحية لها أهميتها من حيث أن فقر أبيه لم يتح له فرصة الحصول على ذلك النوع من التعليم الذى يتلائم ومواهبه وقدراته . ففى الوقت الذى كان شباب المدينة يتراحم على سماع المحاضرات السياسية لأساتذة ربوا فى كنف التقليد اليونانى واللاتينى ، كان ماكيا فيللى بعيداً كلية عن أية دراسة للآغريق القدماء . فكل ما حظى به كان نوعاً من الدراسة اللاتينية على أيدي بعض المدرسين خاملى الذكر .

وتقول لنا مذكرات أبيه أن ماكيا فيللى قد تعلم منذ وقت مبكر جداً كيف يستفيد من تلك الكتب التى كانت تترخى بها مكتبة منزلهم والتى اعتبرت المظهر الوحيد من مظاهر الرفاهية . وهو نوع من التعليم يمكن القول بأنه أنقذه من الوقوع فى أخطاء (النزعة الانسانية) ، كما حفظ عليه اصالة تفكيره وطابع أسلوبه المميز الذى يصعب محاكاته نظراً لما يتصف به من شدة وعنف ، وفى الوقت نفسه سهولة وانسياب .

أما عن حياته العملية فقد بدأت بدورها مبكرة جداً ، كما كانت مليئة بالأحداث التى فرضتها ظروف التغيرات الضخمة التى شهدها حكومة فلورنسا

بعد اعدام عاجلها سافونارولا Savonarola بضرباً في عام ١٤٩٨^(١) . فلم تكن سنة لتريد على تسع وعشرين عاما عندما اختير سكرتيراً للمبشيرية الثانية لجمهورية فلورنسا . وهو منصب كان — على الرغم من تواضعه — بداية طريق طويلة حافلة بالأعمال والمناصب والمهام والبعثات التي تتقل فيها وانتدب اليها سواء في الداخل لتنفيذ سياسة من السياسات ، أو في الخارج للوساطة في أزمة من الأزمات . وهو طريق قطعه مكيافيللي على أية حال بمزيد من الاضرار والتفاني جملاء يتخطى الكثير من الوشايات والمؤامرات التي كانت تصاك ضد بأيدي الواشين والمتآمرين والحقائدين .

ولقد كتب مكيافيللي عن هذه الفترة بالذات لصديق له « أما بالنسبة اليي ولائي فان أحدا لا يجرؤ على أن يشكك في صدقه لأنني وقد حفظت هذا الولاء دائما تعلمت أيضا كيفية التجرد منه والخروج عليه . ولكن من كان مفلسا مثلي وشريفا مثلي فلن يستطيع أن يغير من طبيعته ، ولنك في فقرى اليوم ما يقوم شاعدا وخير دليل على شرفي »^(٢) .

ولقد قيل دائما أنه في ماكيا فيللي يمكن أن نرى أعرق التقاليد التي تؤكد القوة والصراع من أجل حياة السلطان والنفوذ . وأنه كواحد من القلائد الذين أسسوا فلسفة التاريخ كان يعلم جيدا أنه يلج طريقا لم تمهده الأقدام من قبل نظرا لأنه كان أول من تعمق قضية الدورات التاريخية منطلقا من فهمه الخاص للطبيعة البشرية التي اعتقد أنها غير قابلة للتغيير والتعديل ، وكان بذلك أول من أقام علما سياسيا على دراسة الانسان .

وليس من شك في أن ماكيا فيللي كان يولى اهتماما زائدا لأحداث الماضي وخبراته وذلك على اعتبار أن الماضي يقدم دائما المادة الحقيقية التي يجد فيها الكتاب قضاياهم ومواقفهم « فذوو الحكمة من الأشخاص يقولون دائما — ويحق — أن من أراد التنبؤ بالمستقبل عليه أن يستشير الماضي لأن الحوادث

(١) أحد الرهبان الدومنيكان تمكن من اعادة حكومة ثيوقراطية دينية في فلورنسا بعد الغزو الذي تعرضت له على أيدي الفرنسيين (شارل الثامن) . وقد حاول اصلاح احوال الجمهورية بعد فترات الاضطرابات الخطيرة التي عاشتها منذ وفاة لورنزو في عام ١٤٩٢ وتعرضها بعد ذلك للعديد من الغزوات .

Discourses, III, 43 (422). I. Intro (94).

(٢)

الانسانية تتشابه دائما ولا تختلف عن تلك التي وقعت في الأزمنة السابقة» (٢١) . وعلى الرغم من أن هذا قد يكون صحيحا ، فإنه لا يعدو — مع ذلك — أن يكون نصف القضية أو نصف الحقيقة كما يقولون . فبالنسبة الى ماكيافيللى ، فإن آرائه وأفكاره لم تكن تعتمد اعتمادا كاملا على ما يقدمه التاريخ من نماذج للأحداث أو الشخصيات . ومع أن هذا قد يبدو أمرا مثيرا للاستغراب فإن من أقوى الشواهد على صحة ذلك أن كلا من كتابيه «الأمير» و «أحاديث الى ليفى» Discorsi Sopra La Prima Decadi وهو الكتاب الذى ترجم بعنوان The Discourses on the first ten Books of Livy (٢٢) كان مليئا بالبيانات والمعلومات المفصلة عن مختلف السياسات والقضايا الواقعية ، كما كان يزخر بمختلف صور النجاح والخطأ والفشل للعديد من الشخصيات المعاصرة (أيامه) مثل سيزار بورجيا Cesare Borgia والأمبراطور الألماني ماكسميليان الأول Maximilian I ولويس الثانى عشر Louis XII ، مما يعنى فى النهاية حقيقة أن منهج ماكيا فيللى كان منهجا تجريبيا بالدرجة الأولى ، وهو ما يمكن التعرف عليه والوقوف على ملامحه من الهدف أو الغرض الأساسى الذى عكسته كتاباته المختلفة والتى عبر عنها أصدق تعبير فى كتابه « الأحاديث » بقوله انه يقدم للناس كل ما علمتني اياه الخبرة الطويلة والبحث الشاق فى مختلف شؤون الحياة (٢٣) ، محددا بذلك الهدف الذى نصب نفسه لتحقيقه والذى اعتبره أشبه بالسلطات وأقصد به امتلاك القوة والسلطان . ومع أنه لم يكن يشغل نفسه كثيرا بمسألة أين تستخدم هذه القوة ، فقد كان كل اهتمامه مركزا فى اكتشاف الوسائل التى تمكنه من بلوغ هذه القوة ، وكيفية الحفاظ عليها وبالتالي أسباب فقدانها وإضعافها .

Ibid. III, 48 (422).

(١)

(٢) الجدير بالذكر انه قد تمت ترجمة هذين المؤلفين الى العربية وان كان الكتاب الثانى قد اتخذ أكثر من عنوان حيث ترجم أحيانا باسم « أحاديث الى ليفى » وأحيانا أخرى بعنوان « مطارحات ماكيا فيللى » وعلى العموم فقد كتبت الترجمة الانجليزية بعنوان (دراسات الكتب العشرة الاولى لتيوتوس ليفيوس) . أما ليفيوس فهو مؤرخ روماني عاش فى الفترة من عام ٥٩ ق.م الى عام ١٧ ميلادية . ومن هنا كان تعيين ماكيا فيللى له بامتيار ان (الدراسات) عبارة عن بحث موسع فى كيفية توسيع الجمهورية الرومانية ودعمها .

Discourses III (82).

(٣)

والواقع أنه الى المدى الذى يمكن أن نعتبر هذه الكلمات ، فإن ماكيا فيللى لا يبدو — على الأقل من هذه الزاوية — فيلسوفا بالمعنى المحدد أو الاصطلاحي للكلمة ، بقدر ما يبدو أشبه برجل أعمال يجد وسط مشاغله الكثيرة وقتا لتسجيل انطباعاته عن الانسان والعالم .

- ٢ -

هناك كثيرون يعتقدون أن ماكيا فيللى كان كاتباً عظيماً لأنه كان مفكراً عظيماً^(١) . وبالرغم من أنه يصعب تصنيف ماكيا فيللى بين أكثر العقول التى عرفها عصر النهضة إبداعاً ومقدرة على الخلق ، فإن هذا الاعتقاد الذى يكاد يقترب من « الحكم » ينطوى مع ذلك على غير قليل من ملامح الصدق لأن هذا المفكر كان من سعة الأفق وعمق التصور ليدرك بوضوح حقيقة أن أى اعتبار سليم لمسألة السياسة والتشريع والحكم ينبغى وأن يبدأ من الطبيعة البشرية أعمى من التعرف على إمكاناتها وحدودها . فنظرتنا الى الانسان سوف تساعد على تحديد كل من شكل الحكم الذى يستحقه والشكل الذى يتطلع اليه .

ولايضاح هذه الناحية سوف نشير ولو بشكل عام الى ما قرره ماكيا فيللى نفسه . فقد أكد ، أولاً ، على ضرورة التعرف على تلك الدوافع الأولية التى تتدخل في تشكيل سلوك الانسان وصياغة تصرفاته وأفعاله ، بمعنى التعرف على ما يريده الانسان وعلى ما لا يريده وعلى تلك الأشياء التى يعتبرها ذات قيمة بالنسبة اليه . فذلك كله — بحسب ما يذهب اليه — سوف يساعد ليس فقط في تحديد نوع الدولة ، ولكن شكل الحكم وطبيعة دستورها وقوانينها وسياسة القائمين على عملية الحكم فيها^(٢) .

أما الأمر الثانى الذى ذكره ماكيا فيللى فهو أن هناك دافعين أوليين رئيسيين يحددان مما سلوك الانسان هما دافع الحب ودافع الخوف . ويرى ماكيا فيللى أن من ينجح في أن يجعل نفسه محبوباً من الآخرين سوف يتحقق له التقدير من التأثير والنفوذ مثلما يتحقق لمن يجعل نفسه مرهوب الجانب . وإن كان الناس على استعداد تام لطيعوا الأخير والانقياد والخضوع له ربما بشكل لا يتوافر لأولئك المحبوبين .

The New Encyclopaedia Britannica, Op. Cit. Vol., 7. P. 639.

(١)

Discourses III, 21 (379).

(٢)

وثالثا فان الناس لأجل أن يحصلوا على قدر من الحرية والاستقلال عن الآخرين يسمح لهم بحرية الفعل والسلوك غالبا ما ينتهون الى نوع من السيطرة التي يمارسها البعض على البعض الآخر . ولكن لما كانت تلك هي غاية الكل في (الآن) نفسه ، وأنهم جميعهم يسعون اليها بقدر يكاد يكون متساو ، فان النتيجة الحتمية لمثل هذه الحالة وقوع نوع من الصراع الذي يحاول كل طرف فيه أن يؤمن نفسه ضد الآخرين ، وهو صراع يمتد بالضرورة ليصبح صراعا بين الدولة والمواطنين .

وأيا كانت التوايا الطيبة التي ينطوى عليها قصد ملكيا فيللى ، وأنه كان يسعى الى (وصف) السلوك السياسى وليس الى (تقريره) ، فان الشيء الذي يصعب التشكيك في صحقه هو أنه « وحد » وصفه لهذا السلوك « يفن » المحافظة على الدولة وسياسة حاكمها ، حتى ان هذه المحافظة (أو السيطرة بتعبير آخر) قد اعتبرت غاية في ذاتها . ويترتب على ذلك أن تلك القدرة المطلقة من كل قيد قانونى أو أخلاقى التي أميغها على (الأمير) وسواء أكانت قدرة مكتسبة أو أصلية ، انما هي نتاج بالدرجة الأولى لحل مشكلة عملية وليست نتاجا لتصرف ذهنى . فالقوة السياسية ليست مجرد قيمة من القيم ولكنها غاية في ذاتها .

اذن الوسيلة الوحيدة لاقامة أى شكل من أشكال النظام هي أن يوجد الحكم الملكى القوي ، لأنه عندما يكون الشعب منهارا بسبب عدم استجابته للقوانين وخضوعه لها ، أو نتيجة لعدم وجود نوع أو آخر من أنواع الضبط والسلطة ، فلا تكون ثمة وسيلة الا اقامة سيطرة عليا تكون قادرة بما تحوزه (هنا الملك) من سلطات مطلقة على أن تضع حدا لكل مظاهر الطموح العدوانى وفساد الأهواء^(١) .

- ٣ -

بيد أنه ينبغي ألا يفهم من كل هذا أن ملكيا فيللى كان أحد الذين ساندوا الملكية والنحكم الملكى أو الداعين اليهما . فقد كانت عواطفه مرتبطة في الحقيقة بالجمهورية كما كانت أفكاره ونظرياته موجهة أصلا لدعمها ومساندتها . وعلى حد تعبيره فان الخير العام الذي يجبل المدن مدنا عظيمة لا يمكن رؤيته الا حيث

توجد الجمهوريات ، ذلك لأن كل ما تقوم به وتفعله انما يكون لصالح المجموع ولأجل خيره ، ولإزالة شقاء الأفراد والجماعات على السواء •

وليس من العسير أن نفهم ما قصد اليه ماكيا فيللي • فليس من شك في أنه كان شديد الإعجاب بما توصلت اليه الجمهورية الرومانية التي اعتبرها مثالا لأروع ما يمكن أن يصل اليه الانسان في تنظيم الدولة ورعاية مصالحها • ولكن المشكلة بالنسبة اليه تظل متمثلة في الكيفية التي يمكن بها المحافظة على البقاء في مواجهة كل الشرور التي يمكن وقوعها من أناس كادت تنعدم فيهم صفات البشر •

وكحكم عالم نجده يفترض افتراضا أساسيا مؤداه أنه لا يحدث أبدا أو في القليل النادر أن تبقى الجمهورية أو الملكية الا اذا كانت قد أقيمت بيد فرد واحد يكون هو منشئها وهو في الوقت نفسه صانع نظمها ومانح شريعتها وقانونها •

ويرى ماكيا فيللي أنه حتى في هذه الحالة فلا بد أن يكون هذا الفرد حكيما وفاضلا بما فيه الكفاية ، ولكن عليه — في الوقت نفسه — ألا يترك سلطاته التي فرضها سواء لورثته أو لأي شخص من الأعوان الآخرين ، ذلك لأن الجنس البشري لا كان ميالا بطبيعته الى الشر أكثر منه للخير فمن المحتمل كثيرا أن يسخر هذا الخلف السلطة المتروكة له لأغراض شريرة تتناقض والأغراض النبيلة التي كان هو قد استخدمها فيها •

ولعل هذا يكشف لنا عن حقيقة ذلك الضنين الذي كان يشعره ماكيا فيللي الى وجود الأمير القوي الجديد^(١) الذي يسبغ الواقع والحقيقة على حلمه الكبير وهو انقاذ إيطاليا وبناء الجمهورية الحديثة ، وأنه لم يستبعد امكانية تحقق ذلك بقيام الحكومة التي قد تتخذ شكل الملكية المستتيرة أو شكل الجمهورية • ولكن لأنه كان يدرك تماما أن الناس قد وصلوا الى درجة من الفساد يصعب معها العودة الى المثاليات القديمة في الفضيلة ، وأن الحكام

(١) الواقع أن ماكيا فيللي كان يحلم دائما بإقامة مجتمع طيب يتم على أيدي لورنزو العظيم أحد أفراد أسرة مديشي Lorenzo de Medici وقد حكم لورنزو فلورنسا من عام ١٤٩٢ ومع أن الشائع أن ماكيا فيللي قد أهداه كتابه « الأمير » فإن البعض يشكك في حدوث هذا وإن كنا أميل الى الأخذ بالرواية الأولى أي أهداه الكتاب الى لورنزو قبل وفاته في عام ١٥١٩ •

أنفسهم وحواريهم ممن يتربعون في مراكز الدولة العليا قد بلغوا بدورهم قدرا من الأثنية لم يعد يرجى معه أى أمل في الرجوع الى هذه المرحلة ، حتى وأن بدا هذا مكا ، فلنه ينبغي على (الأمير) اخن ، وهو الرجل الذى لا تحده الأوصاف أو السميات ، أن يصبح رجل العصر ، فيصمى الى التتلب على كافة الصعاب وقهر كل ما يعترضه من مشكلات بصرف النظر عن الوسيلة التى تحقق له بلوغ هذه الغايات .

والواقع ان ماكيا فيللى لا يبدو لنا ، بكل هذا ، بعيدا عن السؤال القديم المتعلق بأى شكل من أشكال الحكم هو الأفضل . فموقفه من الجمهورية كان لا يدع مجالا لأى شك فى أنه أحد غلاة الداعين اليها . واذ انتهى ملكيا فيللى من هذه الناحية ، فقد تبقى أمامه أن يحدد لأمره تلك الوسائل التى تضمن له التفوق وبلوغ الغايات بكل ما يستطيعه من فنون وأساليب تتيجها له امكاناته الذاتية وظروف العصر . بها فى ذلك استخدام الدين والعقيدة ذاتها كأداة لتحقيق أهداف الدولة .

والحقيقة أن كل هذا كان مبررا كافيا لأن يطلق عليه « عقل الدولة » Reason of State (رغم أن هذا التعبير لم يستخدم الا بعد وفاته بفترة طويلة) ، ولأن ينظر اليه على أنه مرشد للطغيان وملهم للدكتاتورية بأكثر من معنى من المعانى . فعندها تنحصر النظرة الى السلطة فى أنها غاية فى ذاتها ، فلا يكون لذلك أى معنى الا أن كل تصور للفضيلة قد انتهى وأن أساليب المكر والخداع والدناءة والدهاء هى وحدها الأقدر على أن تصل بالأمير الى غايته وهى الحفاظ على السلطة والتمسك بها .

ان هذه الصورة التى يحدد خطوطها ماكيا فيللى للفضيلة نجد بعض أصولها فى الفلسفة الاغريقية . فقد وجدناه أن فضيلة الشئ بالنسبة الى أفلاطون وأرسطو انما تعنى كماله أو تحقيقه لموظيفته . ولكن الفضيلة بالنسبة الى البعض الآخر (ثراثيماخس مثلا) كانت تشير الى كل ما يجلب النشوة والسرور الى الانسان . ولما كان هذا ينطوى على نوع من سيادة البعض على البعض الآخر فتكون الفضائل متضمنة اخن لما يحق ذلك من صفات الدهاء والمكر والخداع .

ولقد وصل نيتشة فى القرن التاسع عشر الى نتيجة مشابهة الى حد بعيد

عندما تبني المركب الدارونى القاتل بالصراع من أجل الحياة أو من أجل البقاء . وهو الشيء نفسه الذى فسرهُ ماكيا فيللى بأنه صراع دينامى بين القوى . وإذا كان النجاح والتفوق فى هذا الصراع هو هدف كل انسان ، وإذا كان البقاء على قيد الحياة لا يتم فقط الا عن طريق الحرب والا باتخاذ الصراع سبيلا للتفوق والرقى ، فكأنما نعود ثانية الى تأكيد القضية الرئيسية عند ماكيا فيللى وهى أن المكر والدهاء والدناءة تظهر كلها ، من ثم ، فضائل مما يتعين على الأمير إذا ما أراد الحفاظ على مكانته أن يتخطى بها .

وفى بضعة كلمات من أخطر ما كتب ماكيا فيللى نجده يقول « وإذا كان كل انسان يدرك أن من الصفات المحمودة للأمير أن يكون صادقا فى وعده ، وأن يعيش بشرف ونبالة لا بمكر ودهاء ، فإن تجربتنا قد أثبتت أن الأمراء الذين قاموا بجلال الأعمال لم يكونوا كثيرى الاهتمام بمهودهم والوفاء بها ، كما عرفوا كيف يسفرون من عقول الناس وتغلبوا فى النهاية على أولئك الذين جعلوا الوفاء والاخلاص دينهم ... »

وعليك أن تدرك أن هناك سبيلين للنزاع والاقتتال ، أحدهما بواسطة القانون والآخر عن طريق القوة ^{Force} والسبيل الأول يلجأ اليه البشر ، على حين تلجأ الحيوانات والوحوش الى السبيل الثانى . ولكن لما كان السبيل الأول ليس كافيا دائما لتحقيق الأهداف ، فمن الضرورى اذن للانسان أن يلجأ الى السبيل الآخر . ومن هنا فيكون من الضرورى للأمير أن يعرف كيف يستخدم السبيلين (الطريقتين) معا أى طريقة الانسان وطريقة الحيوان « (١) » .

— ٤ —

بالنظر الى تلك الخصائص والصفات التى رأى ماكيا فيللى أنها (تكون) فضيلة الأمير ، لا يبدو من المستغرب أن يصوغها على هذا النحو لأنه انطلق (كما سيفعل هوبز فيما بعد) من تصور معين للطبيعة البشرية يقوم كلية على نظرة قاتمة سوداء . ولكن على حين يقى هوبز عند حد العموميات والمجردات وتقدم من هذه الى وضع مقدمات استخلص منها ما استخلصه من نتائج تتعلق بنظريته فى السيادة ، فإن ماكيا فيللى على العكس من ذلك لم يكن يجد متعة

The Prince. Ch. 18.

(١)

انظر ملحق النصوص ... النص رقم (٥) .

كبيرة في القضايا والمسائل النظرية ، وبناء عليه بدأ منذ أول لحظة بالحالات النوعية الواقعية ليكشف لنا عن حقيقة أن الأمر بتعرفه على الطبيعة البشرية يصير بمقدوره اكتساب كل القوى المختلفة التي أراد هوبز : (وهو أكثر ميلا للناحية القانونية) أن يمنحه إياها . ومن هنا فتمتبر آراء ماكيافيللي أشد حدة وأكثر إثارة إن يؤمنون بأساليب المصانعة والخديعة والرياء .

ولقد قلنا من قبل أن ماكيافيللي كان نموذجا رائعا لعصره . ويبدو أن من الممكن الآن اللقاء مزيد من الضوء على هذا القول . فهو باحساسه الواقعي الشديد ، وبحسابه الدقيق للوسائل والغايات ، وبصراحته الباردة وطبيعته المميزة وفرديته الزائدة ، علاوة على أخلاقياته الذاتية النفعية وعدم أخذه أو تمسكه بالغيبيات .. ألخ انما يعتبر شيئا خاصا تماما بمصر النهضة . كما يعتبر بداية سليمة تماما لدراسة التفكير السياسي الحديث بعيدا عن كل التصورات اللاهوتية والمجزئات الفوقية .

وعلى الرغم من حقيقة أنه يعتبر بالكاد صاحب نظرية سياسية أو مذهب قانوني فقد اهتم على يديه التفكير القديم الذي تميزت به مشكلات وقضايا العصور الوسطى . فبالنسبة اليه الدولة عبارة عن وحدة ذاتية طبيعية توجد وسط لعبة القوى الطبيعية التي يجب على الحاكم أن يفهمها وأن يستفيد منها إذا أراد لنفسه ولحولته أن يبقيا وسط مظاهر المنافسة والصراعات الدنيئة .

أما القانون فهو وثيق الصلة بنظريته في القوة ان لم يكن مشبق منها وذلك على اعتبار أنه اذا افتقرت الدولة الى السلاح الكافي (القوة الكافية) فلا يكون لذلك معنى سوى انعدام القوانين الجيدة ، ولكن عندما تكون جميع الدول مسلحة تمام التسليح فتكون جميع قوانينها جيدة ، ولاتهم من ثم قواعد السلوك أو المبادئ الأخلاقية فهذه أو تلك للحكام مطلق الحرية في تقبلها واتباعها أو رفضها والاعراض عنها .

هنا في الحقيقة نجد حجر الأساس الذي ألقاه ماكيافيللي لأمثال كارل ماركس وإن عرفوا أيضا بالماكيافيليين الجدد وغيرهم من النظريين المتأخرين الذين أرجعوا السياسة وفن الحكم الى صراع القوى ووسائل الاستحواذ والسيطرة عليها . ولكن بالنسبة الى ماكيافيللي (وماركس من بعده) لا يوجد نظام مقدس في الأشياء ومن هنا تأكيد على عدم ثباتها وعلى حقيقة التحول

والتغير في الوجود .

قضية القوة اذن ، وقضية الصراع في سبيل القوة هما القضيتان
التجهريتان في الفكر الماكيافيللي . ومن خلالهما نظر ماكيافيللي الى كل جوانب
المشكلات السياسية والقانونية . . الخ .

ولعله في ضوء هذه الحقيقة تتحدد لنا مواقفه من مسألة السيادة على الرغم
من أنه لم يتحدث عنها صراحة أو بشكل مباشر . وهنا تبدو لنا ثلاثة أبعاد على
الأقل هي أولا أن تصورات وأفكاره عن هذه المسألة تدور بأكملها داخل قضاياها
الرئيسية المتعلقة بالقوة والصراع من أجل القوة . وثانيا أن هذه التصورات
واستجاباتها كانت من غير شك مما يتسق مع أفكاره في القومية وهي أفكار هدمت
مختلف الدعاوى للارتباط والاتحاد القائم بين بعض الوحدات المتكافئة نسبيا .
وثالثا أن موقفه من القضية برمتها كان قد تصدد سلفا — وبحكم منطقة
الفلسفي — الى جانب الحكم أنفسهم لا المحكومين .

لقد كان ماكيا فيللي أول مؤيد لسياسة القوة بمثل هذا المنطق القوي
الواضح الصريح . وقد يختلف المؤرخون والباحثون والمحللون في تقديرهم
لأفكار ماكيا فيللي . وقد يحاول البعض أن ينصفه ماكيا فيللي في ضوء ظروف
عصره كما فعل رانكه Ranke ، أو قد يعلن البعض الآخر عن مدى تأثيرهم
بفكر ماكيا فيللي وبآرائه كما أثبت ذلك المؤرخ فردريك مينيكى Meinecke
في دراسته الرائعة لكتاب الأمير^(١) . ولكن الشيء المؤكد على الرغم من هذا
كله هو أنه اذا كانت الكثير من الدول مازالت تتصرف بعضها مع البعض الآخر
بطريقة تشابه تلك التي وصفها ماكيا فيللي منذ قرون ، فان قضية العدل برمتها
تصبح ، من ثمة ، أشبه بريشة ألقي بها في مهب الرياح .

(١) من وجهة نظر الكثيرين يعتبر فردريك مينيكى Friedrich Meinecke أشهر
المؤرخين الألمان وابعدهم تأثيرا في القرن العشرين . كان عضوا بارزا مع غيره
من المثقفين الألمان في الحركات الفكرية التي شهنتها برلين وميبلبرج Heidelberg
ومونخ Munich وغيرهم في السنوات القليلة قبل الحرب العالمية
الأولى وعلى الرغم من نظريته المتشائمة فان هذه الدراسة تعتبر كأفضل تحليل يمكن
الرجوع اليه عند الرغبة في التعرف على تفكير ماكيا فيللي كما قدمه في كتابه « الأمير »

MACHIAVELLI

• الأعمال الرئيسية • ملكيا فيالى

- Il Principe (The Prince)
- Discorsi sopra la prima deca di Tito livio «Discourses the First Ten Books of Livy»

وقد تمت ترجمة جديدة لهذا المؤلف باسم :

The Discourses of Niccolo Machiavelli, trans. by Leslie J. Walker
2 Vol. 1950.

ثم أعيد طباعتها في عام ١٩٧٥

- Dell'arte guerra (1521) Eng. Trans. The Arte of Ware 1560.
- Istorie Fiorentine (History of Florence) (1532) (Eng. trans. 1595).

• قراءات مقترحة •

- Butterfield. Herbert.; The Statecraft of Machiavelli. 1962.
- Hexter, J. H.; The Vision of Politics on the Eve of the Reformation. 1973.
- Pocock, J. G. A.; The Machiavellian Moment. 1975.
- Roberto Ridolf.; The Life of Niccolo Machiavelli. 1963. trans. from the Italian by Cecil Grayson.
- Skinner, Quentin.; The Foundations of Modern Political Thought Vol. I : The Renaissance. 1978.
- .; Machiavelli. 1981.
- Strass, Leo.; Thoughts on Machiavelli. 1968. reissued. 1978.

القانون الطبيعي ومبادئ السيادة والشرعية القانونية

يعتبر جان بودان Bodin من أكثر المفكرين أهمية في النظرية السياسية والاجتماعية الحديثة خاصة اذا ما أثرت قضية السيادة *Souveraineté* وقضية الشرعية *Légitimité* وما يرتبط بهما من لواحق . ومع ذلك فهو - لوجه الغرابة - من أقل المفكرين الذين يقبل الناس على قراءتهم ، وأقل منهم أولئك الذين يقفون بوعي على المعانى التى يسعى اليها من كتاباته أو التى يقولها من شروحه الطويلة واستطراداته المتكررة . وان كان البعض يذهب الى أن هذا العزوف عن قراءة بودان قد أصبح شيئا تقليديا وهو الأمر الذى يرجعونه الى حقيقة أن كتبه الستة التى كتبها عن الدولة^(١) تعتبر من أكثر ما كتب في تاريخ الفكر السياسى والاجتماعى حشوا وترديدا ، مما تأدى به الى الوقوع في غير قليل من المتناقضات في كثير من المسائل السياسية والقانونية والاجتماعية .

هذه الحقيقة ينبغي اذن أن نضعها موضع الاعتبار اذا أردنا أن نفهم جان بودان فهما جيدا ، اضافة بالطبع الى تلك الضغوط التى شكلت وجهات نظره المختلفة تحت ثقل وطاقاتها .

وليس من شك في أن أول ما يلتفت النظر بالنسبة الى المسرح الذى يوجد به جان بودان هو ذلك الحماس اللتهب الذى كان المفكرون والكتاب ينظرون به الى الملكية .

فالمعروف أن القرون الأخيرة من العصور الوسطى كانت تمثل بشك عام مركبا مليئا بالمتناقضات الذاتية ، حيث وجد - وهذا من ناحية - ذلك المثال *Ideal* أو النظرية القائلة بالمجتمع العالمى الذى ينفوس تحت نظام شيوقراطى متفرد . ومن ناحية أخرى فقد وجد أيضا ذلك العدد المتزايد من الممالك والقوميات وثبه القوميات *Quasi-national* التى بدت جميعها منسحقة تحت شكل أو آخر من أشكال السلطة والرياسة .

ولكن مع بدايات عصر النهضة بدأت تحدث صياغة جديدة لهذا الواقع وهى صياغة كانت بمثابة نقطة تحول أساسية في حركة التاريخ الانسانى وهى

تتجسد في وجود الدول القومية National States التي بسطت نفوذها ليس على مجالات التنظيم والقانون فحسب ، ولكنها سعت ويقدر ما وسعها من امكانات الى أن تضم مجالات الدين والعقيدة كذلك . أى أنه في هذه الصياغة تحولت هذه الذويلات أو اشباه الدول التي عرفتھا العصور الوسطى الى ملكيات أخذت تتطلع بدورها الى حيازة كافة مظاهر القوة والسلطان التي تساعدھا على تنظيم شئون حياة المجتمع الجديد الدينية والمدنية على السواء .

لم يكن من المستغرب إذن ، في الوقت الذي ولد فيه بودان (١٥٣٠) أن تكون السيطرة لمثل هذه الأفكار التي تمجد فكرة السيادة والتي تتجسد في صاحب السلطة والقوة والنفوذ ، وهى الأفكار ذاتها التي التقينا بها عند ماكياڤيللى والتي بلورها. في كتابه « الأمير » ، كما أنها هى نفسها التي تطلع الفكر الفرنسى الى أن تصطبغ به الملكية في فرنسا . فقد كانت (الأفكار) بمثابة الهام للمفكرين أكثر منها شكلا من أشكال الحكم أو السلطة . وذلك على اعتبار أنها تشير الى السبيل الذى يتعين على فرنسا أن تسلكه كي تصبح دولة قوية بدلا من الاقطاعات التي ما برحت تمزق كيانها .

وعلى الرغم من أننا سوف نرجى الحديث عن فكرة Notion السيادة بعض الوقت ، الا أنه يكفى هنا القول بأن هذه الفكرة كانت على النقيض تماما من كل ما عرفتھا اشباه الدول^(١) التي عرفتھا العصور الوسطى ، وبخاصة من حيث أن هذه الدول القومية في القرن السادس عشر كانت منجذبة بشكل شديد نحو الأوتوقراطية ونحو نظام الحكم المطلق . أى أنها كانت دولة الملك ، أو دولة الأمير Princee State بتعبير أدق . وربما هنا بالذات يكمن كل التناقض ما بين تصور السيادة قديما وحديثا .

من خلال هذا السياق يتعين علينا إذن أن ننظر الى جان بودان باعتباره

(١) يشير مصطلح Estates-State الى الدولة الناقصة أو شبه الدولة . والمصطلح يرجع من حيث الأصل اللاتينى الى كلمة Status التي يقصد بها المركز أو المكان أو الحالة . وهو المصطلح نفسه الذى ترجع اليه ايضا كلمة الدولة State وعموما فيعتبر القرن السادس عشر نقطة تحول كبيرة حيث أخذ استخدام الكلمة بمعنى الدولة الناقصة أو شبه الدولة يختفى تدريجيا ليحل محله معنى الدولة بالمفهوم الحديث الذى قصد اليه ماكياڤيللى بمصطلحه Lo Stato

أولاً من ناقش موضوع السيادة للدولة بالمعنى الحديث^(١) . والحقيقة أنه هو نفسه كان على وعى تام بالجدّة التي يتضمنها تصوّره الخاص بالدولة ولهذا فإننا نجده من الصفحات الأولى للكتاب الأول من كتبه الستة الشهيرة التي أشرنا إليها (وهو الكتاب الذي كرسه بأكمله لمناقشة موضوع الدولة) يحاول الإجابة على سؤال محدد هو : ما هي الدولة ؟ .

ولقد كان بودان يعرف بالضبط أين مواطن الضعف التي توجد فيه . كما أننا أشرنا في حينه الى الترديد الذي تمتلئ بها كتاباته ، ولهذا فقد تكون من المظاهر الخادعة حقيقة تلك البساطة التي ينطوي عليها ذلك التساؤل . وبناء عليه فقد يكون من الأصوب أن نسارع الى توضيح أمرين بذاتهما نعتقد أنه كان لهما ارتباطهما الوثيق بما ساقه بودان من اجابات على تساؤله السابق .

أما الأمر الأول فهو خاص بذلك الجانب من حياة بودان الذي كرسه لدراسة القانون ثم بعد ذلك لممارسة مهنة المحاماة واحترافها . فلم يكن بودان قد تجاوز الثامنة عشرة من عمره عندما التحق بجامعة تولوز Toulouse لدراسة القانون المدني Civil Law (١٥٥١) . وفي تولوز ظل عشرة أعوام كاملة حتى عام ١٥٦١ قضاها طالبا يدرس القانون ويحضر له وأستاذا الى أن هجر مهنة التدريس في ذلك العام وتوجسه الى باريس (وهو في الأربعين) لممارسة مهنة المحاماة في خدمة الملك . وهو التاريخ نفسه تقريبا الذي بدأت تتخلل فيه الحرب الأهلية بين الكاثوليك Catholics والهيجونوت Huguenots البروتستانت .

(١) كانت فكرة السيادة معروفة في أوروبا قبل بودان وهي وإن كانت قد اطلق عليها مسميات تختلف من كتب لآخر ، إلا انها كانت تشير جميعها الى معاني اكتمال السلطة وإلى السلطة العليا في الدولة وهي المعاني نفسها التي تحنها الفقهاء الرومان Roman Lawyers والتي حفظت مجموعة قوانين جستينيان Justinian كما عبر عنها أولبيان Ulpian الذي ذهب الى أن « ارادة الإمبراطور » الامير « لها قوة القانون لأن الشعب قد تنازل له ، ووضع بين يديه كل قوته وسلطانه » The will of the princeps has the force of law because the people confers upon him and into his hands all its authority and power." .

للقوقوف على تفاصيل هذه النواحي يمكن الرجوع الى :

Barker, E.; Principles of social and Political Theory; Oxford. The Clarendon Press, 1951. Book V.

أما الأمر الثاني فهو اقتراح المعرفة القانونية بخبرات الواقع السياسى والادارى التى أتاحها له انضمامه الى بلاط دوق دالمنسون Duc d'Alençon شقيق الملك فى عام ١٥٧١ . اذ كانت هذه الخطوة بداية طريق وعمر من المناصب الادارية والمدنية والدبلوماسية التى ظل يتنقل فيها الى أن مات الدوق دالمنسون فى عام ١٥٨٣ ، فعاد بودان الى لون Leçon ليتبوأ من جديد أحد المناصب فى المحكمة العليا وهو منصب ظل يشغله الى أن توفى بالطاعون بعد ذلك بثلاثة عشرة عاما فى عام ١٥٩٦ .

وتبدو لنا أهمية هذين الأمرين من زاويتين هما أولا أنه فى خلال هذه الفترة الأخيرة بالذات انتهى بودان من الصياغة اللاتينية لأهم أعماله قاطبة وهى كتبه الستة عن الجمهورية (١٥٧٦) ، اضافة الى كتاباته الرئيسية الأخرى التى تقف فى مقدمتها دراسته النقدية للتاريخ والتى أراد بها اكتشاف المبادئ العامة التى تقوم وراء الظاهرة القانونية (١٥٦٦) ، وكذلك دراسته المقارنة للأديان ، والتى انتهت فيها الى أهمية الدين كمعيار سلوكى وأخلاقي لازم لتحديد الأعمال الانسانية . أما الزاوية الثانية فهى ما تكشف عنه هذه التجربة من أننا أمام مزاج فريد يجمع ما بين رجل القانون ورجل الدولة ورجل السياسة الكلى فى واحد ان صح التعبير . وهو مزاج لا شك سوف تتأثر به اجابته عن سؤاله الاساسي الذى أشرنا اليه آنفا عن ماهية الدولة .

- ٢ -

الدولة عند بودان^(١) عبارة عن حكومة قانونية أو شرعية . وهى تتكون نتيجة اتحاد عدة عائلات يخضع أفرادها جميعا لسيادة عليا أو لحاكم ذى سيادة بتعبير أدق .

ولكن هذا التعريف المبسّط للدولة لا يعدو أن يكون الخطوة الأولى فحسب نحو تحديد غاية الدولة والهدف منها . وهنا لا يستطيع بودان أن يتجنب منطق الفيلسوف ولا خبرة رجل الدولة والسياسة فنجدته يبدأ بمحاولة استعراض مكونات وعناصر تعريفه على أمل أن يتأدى به ذلك الى غايته النهائية .

Works : Les Six Livres de la République (1929) Book I. Chap. I. (1)

ويمكن اختزالاً تصور بودان أو نظريته في الدولة في ثلاث قضايا رئيسية هي :

أولاً : أن الدولة (الكومنولث) مكونة من عدة عائلات كما قلنا ، ولكن المهم هو أن العائلة عبارة عن حقيقة طبيعية *Natural fact* لا بد من تقبلها ببساطة كما أنها بحكم طبيعتها أيضاً تضمن لرئيسها الحق في كل من الملكية وممارسة سلطاته على الأعضاء الآخرين . وهو أمر ينبغى التسليم به كذلك .
ثانياً : أن العائلة هي أصل الدولة ومصدرها .

ثالثاً : وهو ما يترتب منطقياً على القضية الثانية ، أن السلطة التي يمتلكها رئيس الدولة هي السلطة ذاتها ، كما أنها من ذات طبيعة السلطة التي لرئيس العائلة وذلك تأسيساً على حقيقة أن الدولة تتكون نتيجة لاتحاد عدة عائلات أى أنها امتداد للعائلة أو انبثاق منها⁽¹⁾ .

أما عن طبيعة هذه السلطة فهي سلطة مطلقة أشبه بسلطة الزوج (إن لم يكن عبداً) على زوجته . وكأنه يقصد في آخر الأمر الى أن يقول باستحالة أن يكون هناك أكثر من حاكم واحد أو أكثر من سيد واحد ، لأنه إذا ما تعدد الأفراد في موقع السلطة فالأرجح أن تتناقض ما يصدر عنهم من أوامر ولا يكون لذلك الا أسوأ العواقب وأوخمها . تماماً مثلما يحدث اذا ما تناقضت الأوامر والتوجيهات في الأسرة فيتحول واقعها الى توتر ومعاناة .

ولكن بالتمسك في هذه القضايا والتصورات السابقة نجد أن هناك ملاحظتين الأولى وتتمثل في أن نظرية بودان تبدو من أكثر من ناحية أرفع منزلة من نظرية الحق الإلهي المقدس *Devine right* التي كانت مهيمنة في وقته . فبودان لم يجعل الملك رأساً بلا جسد *Bodiless* ، ولكنه جعله على رأس عائلة أو بمعنى أدق جعله هو الرأس للعائلة ، ويكون (بودان) بهذا التقديم لفكرة العائلة قد منح السلطة الحاكمة ليصمت مجرد لقب الحق المكتسب ولكن أيضاً لقباً طبيعياً أسسه على العواطف والمشاعر الإنسانية .

أما الملاحظة الثانية فهي وجود خط فكري واضح يتحرك بودان معه وتتحدد في ضوءه ملامح السيادة عنده وهو يؤكد في نموذج القانوني السياسي على وجود نظام مدنى مؤسس على الخضوع المطلق لحاكم ذى سيادة مطلقة

Barker, E.; Op. Cit. P. 187.

(1)

يعرف أولا بأول احتياجات الناس وتطلعاتهم ، ويكون قادرا في ضوء هذه المعرفة على اتخاذ القرارات السليمة التي تجنب الدولة مظاهر الفوضى والحرب والدمار .

السيادة إذن عند بودان هي السلطة العليا المطلقة . وهي دائمة وغير محدودة بالقوانين . كما أنها مؤثرة ويخضع لها جميع المواطنين^(١) . وهذه خصائص لازمة وأساسية لأنه إذا كانت السلطة لوقت محدود أو معين فلن تكون سيادية كما أن مالكةا لن يعتبر — من ثمة — أميرا ذا سيادة ولكنه حارس فحسب لهذه السلطة .

نقطة البداية إذن بالنسبة الى بودان هي هذه السيادة المطلقة . وهو في الحقيقة لا يمل أبدا من ترديد مقصده من ورائها . فإطلاق السيادة لا تعنى سوى حرية الأمير صاحب السيادة في أن يفصل ما يريد دون أى شرط أو قيد أو أحكام ، فهي إذن سلطة مطلقة من كافة القيود وهي بهذه الصفة تكون أعلى السلطات فلا تكون هناك سواء في داخل الدولة أو في خارجها سلطة أعلى من سلطانها . ومن ثم فهي مصدر كل الصفات الأخرى التي يمكن أن توصف السيادة بها^(٢) .

وقد يكون من الخطأ ، على أى الأحوال ، أن نترك هذه النقطة دون أن نوضح دلالات السيادة أو علاماتها ، ونزيل بالتالى الانطباع الذى يرسبه المصطلح لدى الكثيرين من جراء تداول المفاهيم وعدم تحديدها . وإذا كان بودان قد قرر أن أول مظهر من المظاهر التي تدل على حيابة الأمير لمثل هذه السيادة التي يقصد اليها يتمثل فيما يمنحه من قوانين والكيفية التي يتم بها ذلك ، فإن هذا المظهر نفسه يستدعى التمييز بين كل من الدولة والحكومة من ناحية ، وبين ما يعرف بالسيادة القانونية *Souveraineté Juridique* والسيادة السياسية *Souveraineté Politique* من ناحية ثانية . إضافة الى ضرورة عدم الخلط بين ما يراد بالسيادة الفعلية وما يراد أيضا بالسيادة الشعبية ، وتوضيح الفوارق الحقيقة والمتداخلة فيما بينها جميعا ، خاصة وأن هذه الفوارق لا تتدخل فحسب في العلاقة بين الدولة وبين القانون ، ولكنها سوف

Les Six Livres de la Republique, Op. Cit. I, 8 and 10.

(١)

Franklin, Julian, Jean Bodin and the Rise of Absolutist Theory.
1973. PP. 35-37.

(٢)

تتمكس كذلك في تحديد نوعية الدولة ذاتها وذلك على اعتبار أن الموضع أو المكان الذى تظهر فيه السيادة هو ما يحدد نوعية الدولة وشكلها^(١) .

ومنذ البداية يقرر بودان أن أول ما يتميز به الأمير ذى السيادة هي قوة القوانين الممنوحة للشعب في عمومها أو الأفراد بذاتهم . والواقع أننا نجد هنا غير قليل من التداخل الذى لا يفلح بودان في توضيحه تماما بين ما أطلقنا عليه السيادة الفعلية والسيادة القانونية . وهي نقطة يزداد غموضها عندما يربط بودان بينها وبين ما هو موجود من عادات وتقاليد وأعراف .

وليس من شك في أن بودان يحاول هنا أن ينظر الى القانون من خلال الكل الأوسع الذى يشتمل على منظمات سلوكية أخرى . ولكن المشكلة بالنسبة اليه لا تتمثل في ذلك وإنما عندما يصطدم القانون أو حتى يتعارض مع ما هو قائم من عرف وعادات وتقاليد .

القانون بالنسبة الى بودان يستمد قوته ووسطوته ونفوذه من السلطة العليا التى لها وحدها حق اصداره ومنحه . بينما العادات والأعراف والتقاليد من الناحية الأخرى كلها أمور متغيرة كما أنها متعارفات يمكن الرجوع عنها أو التدخل فيها .

وهنا بيت القصيد كما يقولون لأنه ازاء هذين الطرفين يتوجب على المواطنين أن يطيعوا القوانين التى أصدرتها وأذاعتها السلطة حتى وإن كانت هذه القوانين غير مستندة الى أى سند سوى ارادة صاحب السيادة ، وبصرف النظر أيضا عما إذا كانت مما يتفق ورغبات الرعايا المحكومين أو يتعارض معها . بل وأكثر من هذا ، نجده يذهب الى أن القانون بمقدوره أن يضع حدا أو نهاية لوجود العادة ، على حين لا تستطيع العادات حتى أن تضعف القانون . فالعادة لا تتمتع بقوتها الا من فوق السطح فحسب . أما بقاؤها ودوامها فلا يستمران الا برضا الأمير ومرافقته . وكأننا نفوذ كل من القانون والعادة إنما يتوقف في النهاية على قوة الحاكم نفسه وعلى ارادته ، حتى ولو كانت خارجة على أى قانون .

ومع ذلك فإنه في باطن هذه القضية يكمن التحدى الذى يكشف عنه فكر جان بودان . حديثه المستفيض عن القانون والعادة من ناحية ، والمتضمنات

Works, Op. Cit. Book II, I, 2, 179.

(١)

العديدة التي انطوى عليها مفهومه للسيادة من حيث السلطة المطلقة ، ومن حيث السيادة الفعلية والسيادة الشعبية والقانونية • الخ من الناحية الأخرى • والناحيتان معا غير منفصلتين بأى حال • ومن هنا اثارتهما للعديد من المشكلات التي ظلت تشغل بال الفلاسفة والفقهاء والمفكرين لأجيال — ان لم يكن لقرون — عديدة •

وقد يكون بالامكان ، عندئذ ، أن نضع المسألة الأولى بطريقة أخرى • فبدلا من القول بأن بودان قد سعى الى اقامة نوع من التقابل بين القوانين وبين المصادات ثم أراد التمييز بينهما في ضوء الغاية التي تتجه اليها ارادة الحاكم ، يمكن القول بأنه كان أميل الى أن يقطع بأن العادة مما يصلح لأن تكون أساسا للنظام الاجتماعى • وهى مسألة سوف يتردد من حولها على أى الأحوال نقاش طويل خاصة بين تلك الطائفة من المفكرين الذين أطلق عليهم فلاسفة العادة Habit Philosophers الذين افترضوا كفايتها المانية الشاملة • وبالطبع فليس القصد من كل هذا القول بأن بودان كان على وعى بما ينطوى عليه حديثة عن العادة من مشكلات سيقدر لها أن تكون محورا لمناقشات الفقهاء والمفكرين ولكن الذى لا شك فيه هو أن تناوله لمفهوماته وتحليله لها على هذا النحو فتح الطريق أمام البعض من القدامى والمحدثين لكى يؤسوسوا على « العادة » نظرياتهم فى الطاعة والخضوع •

والعادات تنتج عن التكرار المستمر للأفعال أو لأفكار أو مشاعر بذاتها • وفى عام ١٦١٤ قدم الفقيه الفرنسى لويسو Loyseau مؤلفه الموسوم Traité des Offices الذى شرح فيه أفكاره القانونية فى السلطة والسيادة والتي أقامها على نظرية الحيازة أو الملكية المكتسبة بالتقادم أو بمضى المدة Prescriptive Possession Theory

ومع أننا لا نسعى الى الاغاضة فى شرح هذه النظرية الا أنه بالنظر الى خطوطها الرئيسية يتكشف لنا أن « لويسو » لم يكن يبعث عن مسوغات أو مبررات لحق السلطة الحاكمة فى أن تفرض الالتزام على المواطنين والراعايا. عن طريق ارتكاز هذه السلطة على شىء يوجد خارجها مثلما فعل بودان عندما توسل لذلك تحت اسم وجزاءات العائلة • وانما على العكس من ذلك كله اكتفى بالركون اليها فى ذاتها اعتمادا على خاصية أو عنصر الديمومة الذى تتمتع به •

ومؤدى نظريته أن الملوك قد اعتلوا عروشهم دائما بطرائق مختلفة • فقد يتم ذلك عن طريق الاغتصاب القديم Ancient usurpation أو باللجوء الى القوة البسيطة أو عن طريق الادعاء بالحق أو بالقبول الشعبي • ولكن لأنهم استمروا فى الوجود عبر الزمان فقد اكتسبوا جميعهم (الملوك) بعض الوقت الحق فى القوة السيادية • وبتعبير آخر ، منحهم الاستخدام المستمر (العادة) شيئاً أكبر من مجرد ممارسة السلطة : منحهم حق (ملكية) السلطة • وهكذا يجد الرعايا أنفسهم مشدودين اليهم وخاضعين الى السلطة التى يمتلكونها نزولاً على مبدأ احترام الملكية وما يرتبط بها من حقوق (١) •

كذلك يمكن النظر الى هوبز على أنه أحد الذين ساروا فى نفس الاتجاه • لأنه اذا صح ذلك التحليل الذى سقناه لنشأة العادة ، واذا سلمنا أيضاً بأن المواطنين فى أية دولة يطيعون الأمر المعاد نزولاً على حكم العادة ، فإنه يظهر هنا سؤال منطقي عن السبب الذى جعلهم يطيعون هذا الأمر الأصلى أول ما كان ؟ ولقد أجاب هوبز صراحة على ذلك بأن الطاعة الأولى الأصلية انما كان مرجعها الى الخوف (٢) •

ومع ذلك فإن العالم الذى يعتبر نموذجاً لفلاسفة العادة فى العصر الحديث هو السير هنرى مين Maine الذى يعتبر كتابه Popular Government الذى نشره فى عام ١٨٨٥ مثالا جيداً لهذه النظرة • ففى هذا الكتاب نجده يقول ان السواد الأعظم من المجتمعات يتقبل أفرادها الطاعة بلا أى جيد أو وعى تقريباً ، وسبب هذا أنه على مدى العصور اللامتناهية قد ولدت واجباتهم نحو رؤسائهم عادات ومشاعر حالت دون أى تدخل ، وذلك لأن كل شخص كان يشارك فيها تقريباً (٣) •

ومع أن تحليل هذه الفقرة يكشف عن أن السير هنرى مين كان يعكس ولا شك نزعة لا ماركية زائدة وذلك عندما افترض أن الخصائص المكتسبة هي خصائص وراثية ، فإن المهم فى الأمر كله هو ما يؤكد أنصار هذا الاتجاه من أن العادة تصبح فى النهاية ميلاً محدداً راسخاً فتملك على الانسان نفسه

Barker, E., Op. Cit. P. P. 187. 188.

(١)

Hobbes, T., Leviathan, (edition of 1639). P. 114.

(٢)

Maine, S. IL, Popular Government, Four Essays, London, John Murray, (١٧) 1885. P. 63.

وكأنها طبيعية ثانية *Second nature* على حد تعبير الدوق ولينجتون^(١) . وهنا يكشف الاتجاه عن وجهه الخطير عندما تصطدم هذه الميول الراسخة (العادات) بمتطلبات التغيير ، وبخاصة إذا ما تم هذا التغيير بأيدي المواطنين أنفسهم . وهو ما دفع السير هنري مين الى أن يقول كلمته الشهيرة « ان الديمقراطية اذا كانت سوف تسمح لقوة من الجماهير أن تضع قانونا أو تسن تشريعا يحدث أن تكرهه ، فلسوف تكون متهمة بجريمة يصعب على أية فضيلة أخرى أن تمحوها كما سوف يفشل قرن أثر قرن في التخلص من آثارها »^(٢) .

القانون وحده هو اذن الذى يصلح كى يكون أساسا متينا وصلبا للنظام الاجتماعى . ذلك فى الحقيقة هو ما قصد اليه بودان من وراء حديثه الطويل عن القانون وعن العادات والمعارف التى قد يكون لها تأثيرها فى الناس ولكنها لا ترقى أبدا الى مستوى القاعدة القانونية اذا ما أرتأتها ارادة الأمير أو الحاكم الذى يتمتع بالسلطة والسيادة .

ولكن لئن كان الأمر كذلك فأى من أنواع السلطة وأشكالها تلك التى يحق لها وضع القانون ؟ بتعبير آخر أين توضع هذه السيادة العليا التى وصفها بأنها مطلقة ؟ هنا نلتقى — مرة ثانية — بوحدة من المشكلات الثابتة التى أثارها بودان . فهناك من غير شك الكثير من التنظيمات والمؤسسات والأحزاب والتكوينات الاجتماعية التى قد يكون لها اسما أو آخر ، وكلها قد تمارس لونا من السلطة على أعضائها بحكم ما تضعه من قواعد وقوانين ولوائح . فبأى معنى اذن يمكن النظر الى مثل هذه التنظيمات وإلى رؤسائها ارتباطا بمفهوم السلطة السيادية التى قصد اليها بودان ؟

هنا يقرر بودان أن أمثال هؤلاء لا يمكن أن يعتبروا أصحاب سيادة بالمعنى المحدد الذى يتحدث عنه ، أما السبب فى هذا فيرجع الى أن تصور بودان للقانون كان متميزا تماما عن النظام العادى . وإذا كانت هناك قوانين طبيعية توصل اليها العقل وهى قوانين اعتقد بودان فى أنها عادلة اطلاقا ، فيترتب عليه من ثم ان الناس لابد وأن تحكمهم هذه القوانين لأنها طريق الله أو لأنها علامة من علاماته .

Quoted through.; William James.; Principles of Psychology, N. Y. Henry (١)
Holt & Co., Vol. I. 1890, P. 120.
Maine, S. H., Op. Cit. P. 84.

وقد يبدو للبعض أن بودان قد حل المشكلة بهذه النتيجة التي قررها .
ولكن هذا الموقف لا يؤدي بنا لافي الحقيقة سوى لتلك التفرقة التي يقيمها
أساسا بين النوعيات المختلفة للحكام أنفسهم : بين الحاكم كما هو موجود في
الواقع وبين الحاكم كما يتطلع هو اليه أو كما يجب أن يكون .
ولا خلاف في أن بودان قد سلم بأن كليهما قد يمتلك السلطة العليا التي
تجمله قادرا على التصرف في حياة الآخرين . ومع ذلك فهو لم يكن يعتبر الحاكم
حاكما ذي سيادة حقيقية الا اذا كانت تصرفاته وبالتالي قوانينه وأوامره
تسعى جميعها لاحقاق العدل والانصاف . ولن يتهيأ ذلك على الوجه الأكمل
الا اذا استلهمت هذه التصرفات والقواعد والقوانين تلك العدالة الحقيقية
التي تقوم في القانون الطبيعي .

ولكن ينبغي الوقوف هنا أمام نقطة معينة . فقد سبق أن أشرنا الى أن
الدولة عند بودان هي حكومة قانونية أو شرعية . بينما ما يظهر لنا الآن هو أن
السيادة عبارة عن سلطة مطلقة ودائمة تتمثل وظيفتها في عمل قوانين الشعب .
فبأي معيار اذن تقاس هذه الشرعية خاصة في ضوء تفرقتها التي فرق بها بين
الحكام بعضهم وبعض ؟

من الواضح أن الحل هنا يكمن في قوانين الطبيعة ذاتها . بمعنى أن هناك
تفرقة حقيقية بين القانون الطبيعي من ناحية وقانون الشعب من ناحية ثانية
والأول هو ما يسبغ الشرعية على الدولة وكذا على الحاكم اذا ما استلهموا
مبادئه في العدالة كما قلنا .

ويبدو بودان هنا مختلفا تماما عن غيره من المفكرين الذين ساروا في الخط
الفكري نفسه الذي ناقش قضية السيادة والشرعية القانونية . فعلى الرغم من
أننا نجد فيلسوفا مثل توماس هوبز على سبيل المثال أو حتى نيقولا ماركيا فيللي
يقتربان في مواضع كثيرة من فكر بودان فمن البين أنهما كانا يساندان نظرية في
الدولة تبدو أكثر طبيعية مما ذهب اليه بودان وهو الأمر الذي تبهما فيه على
أي الأحوال الكثيرون من كتاب القرن التاسع عشر والكتاب المعاصرين حيث
أكد الجميع على أن الدولة هي الأسمى وأنه لا يوجد ما يسمو عليها أو يعلوها .
لقد كان ثلاثتهم ، أعني بودان وهوبز وماركيا فيللي ، من المساندين لسلطة
الحاكم المطلقة بوصفه صاحب السيادة . كما كان توماس هوبز نفسه من

ينتمون الى نظرية القانون الطبيعي بأكثر من معنى • ولئن كان الأمر كذلك
نفيم اذن هذه الاختلافات وما الأسباب القائمة وراءها ؟

يبدو أن المشكلة تتمثل أساسا في فهم كل من بودان وهوبز للقوانين
الطبيعية وهى مشكلة يخيل إلينا أنها لم تكن واضحة بأبعادها الحقيقية في ذهن
بودان أو أنه لم يشعر بصعوبتها لأنه كان يعتقد منذ البداية في أن قوانين
الطبيعة هى قوانين واضحة ومؤكدة ، ومن ثم تبلورت القضية الأساسية
بالنسبة إليه في كيفية الوصول الى الانسان الذى يصلح لأن يكون حاكما •

ولكن مسألة تحديد ماهية القوانين الطبيعية ليست على مثل هذا النقد
الزائد من التبسيط • وقد يكون صحيحا كما ذهب بودان أن هناك بضعة مبادئ
عامة كالعدالة والأمانة يكاد يكون الاتفاق عاما من حولها • ولكن المسحح
أيضا هو أن الخلاف في الرأي مازال قائما — وإلى اليوم — حول الطريقة التى
يجب أن تستخدم بها هذه المجردات بالنظر الى السلوك العلى والواقعى •
ولكن هذا وحده ليس كافيا للكشف عن كل أسباب الاختلاف • وانما الأمر
يرتبط أيضا بتمسور الأثنين (بودان وهوبز) لمصدر هذه القوانين ولسبب
نشأتها •

ولقد كنا قررنا من قبل أن نظرية بودان تبدو لنا أرقى وأرفع منزلة من
نظرية الحق الإلهى المقدس • ولكننا قد لاحظنا أيضا أنه ربط نظريته بأكملها
بالقوانين الطبيعية التى اعتبرها الطريق الى الله وأنها علامة من علاماته •
فما دلالة ذلك اذن ؟

أعتقد أنه بمقدورنا الآن أن نفهم الجذور الحقيقية للاختلاف بين موقف
بودان وهوبز • فما يبدو لنا في التحليل النهائى هو أن بودان كان يخشى ولا بد
من تزايد سلطة الحكام وتحولهم الى حكام مستبدين وهو ما دفعه الى ضرورة
أن يخضع هؤلاء للقانون الطبيعى الذى أسبق عليه هذا الوصف الذى ألقنا
إليه • ويكون معنى ذلك أنه فى الوقت الذى أطلق فيه هوبز هذه السلطة الى
أبعد ما يكون ولم يحاول أن يقيد بها أية قيود باستثناء قوة الشعب ، فقد قيد
بودان سلطة الحاكم من أكثر من ناحية أهمها من غير شك تلك التى رأيناها في
اخضاعه الحاكم للقانون الطبيعى والقانون الإلهى على اعتبار أن هذا بالذات
هو ما يسبق الشرعية على حكمه وعلى ما يصدره من قوانين • فكان القانون

الطبيعى بالنسبة الى بودان كان مرتبطا — لا يزال — بتلك المبادئ المسيحية التى عكست كل القيم الكنسية خاصة كما تبلورت على أيدي ثوما الاكوينى ، ذلك فى الوقت الذى لم يكن لهذا القانون بالنسبة الى توماس هوبز أى معنى سوى ما يكشف عنه العقل فحسب وهو موقف نرجو أن يتضح لنا بصورة أفضل عندما نتناول فكر توماس هوبز فى فصل لاحق •

— ٢ —

وقد نستطيع الآن أن نعود الى ماكيافيللى بعدما أخذنا الحديث عن بودان وهوبز بعيدا عنه لبعض الوقت • فماذا عن طبيعة القضية بينهما خاصة وقد قلنا أن الاثنين يقتربان — ومعهما هوبز — من بعض فى مواضع كثيرة ؟ هناك مجموعة من المكونات قد تشكل فى جماعها طبيعة هذه العلاقة • وهذه المكونات هى :

أولا : أن فكرة السيادة كانت أسبق فى الوجود من كليهما معا • بل ان باباوات أخريات العصور الوسطى قد عرفوها فى الحقيقة وهو ما أشار اليه بودان نفسه عندما قال عن البابا أنوسنت الثالث Innocent III انه كان يعرف حقوق السيادة أكثر من أى إنسان آخر •

ثانياً : ان كل من بودان وماكيافيللى قد نادى بحقوق السيادة الدنيوية • Secular

ثالثاً : ان ماكيافيللى بصفة خاصة كان رجل دولة Statist بكل ما كان يعكسه واقع القرن السادس عشر والقرن السابع عشر على المصطلح من معان • ولكن بسبب الغايات النهائية للدولة فقد بشر فى مؤلفه « الأمير » بمذهب الذى دعا فيه الى أن الأمير وصولا الى غاياته وأهدافه التى تتمثل فى السلطة التنفيذية المطلقة للدولة له أن ييسلك أى سلوك حتى ولو كان مما يتناقض والعقيدة والأخلاق • ومادامت هذه الوسائل لا غنى عنها للحفاظ على وحدة الدولة ونظامها •

رابعاً : انه على العكس من ذلك يبدو بودان فى ثوب المشرع كما أنه لم يتردد فى الإفصاح فى مؤلفه الجمهورية عن ضرورة أن يكون هناك فى كل دولة سلطة تشريعية أو مشرعا أو حاكما ذات سيادة تجعله بمثابة القوة أو السلطة

العليا Supreme Power التي يخضع لها الرعايا والمواطنون وتجعله خارج دائرة القوانين على الرغم من كونه هو صانعها .

خامساً : ان هناك مع ذلك القانون الطبيعي الذى يعمل كإطار تتحدد من خلاله شرعية الحاكم فى رأى بودان وشرعية ما يصدره من قوانين .
وهناك أمران يمكن استخلاصهما من هذه المكونات أو العناصر السابقة أولهما أن ثمة مجال روحانى Spiritual تعمل فيه بعض هذه العناصر .
وثانيهما أن موقف كل من ماكيافيللى وبودان يبسودان وكأن كل منهما يكمل الآخر .

وفيما يتعلق بالناحية الأولى فاعتقد أننا أشرنا إليها قبل ذلك خاصة ونحن نشير الى المعنى الكنى الذى أسبغناه ببودان على القانون الطبيعي . وان كان من الممكن أيضاً أن نضيف الى ذلك أن السطة العليا التى يحوزها الأمير أو الحاكم الدينوى (المدنى) ينبى أن تمتد لتشمل كل جوانب المجال الاكلىركى Ecclesiastic ومن ثم يترتب عليه أن تسيطر السلطة ذاتها على كل من الدولة State والكنيسة Church .

وهكذا نرى كيف أن القرن السادس عشر — وهذا من الناحية الثانية — قد انفتح على نوع من السيادة تمتلك — الى جانب ما تملكه من سلطة تنفيذية مطلقة وسلطة تشريعية لا تقل عنها فى المجال الزمنى — سلطة عليا ان لم تكن فى المجال الدينى فعلى الأقل فى الشؤون الاكلىركية التنظيمية . وإذا كان من الممكن أن يطلق على ماكيا فيللى أنه يحوط بذراعه السلطة التنفيذية بينما يحوط بودان السلطة التشريعية فقد كانت تحوطهما مما سلطة الدولة التى أعدت كل القوى والامكانات لتقوم بوظائفها على الوجه الأكمل على الأقل الى المدى الذى شغل تفكير كل منهما .

وعلينا إذن أن نحصل الآن نتائج هذه المناقشة الى تلك الغاية التى سبق أن حددها بودان للدولة . وهى بمعبارة موجزة أن تسعى الى أن تحقق الخضوع والطاعة لارادتها حتى يتولد بين الناس فوق الأرض نوع من تلك العلاقات القائمة فى السماء .

ولقد حاول بودان أن يشرح ما يقصده بهذا المطلب الغالى فذهب الى تقرير نوع من الشبه أو المماثلة بين ما تسعى اليه الدولة وما يريده الأفراد ،

وحدد ذلك في التأمل أو الفضيلة العقلية بالذات على اعتبار أنها أسمى ما يمكن أن يصبو اليه الفرد أو الدولة على السواء . ولكن بودان كعادته لا يترك المسألة على هذا التقدر من الوضوح ، ولهذا نجده يثير بعض الأبعاد التي تجعل المسألة أكثر صعوبة . فالأفراد لهم من غير شك — من حيث هم بشر — طبيعتهم المادية . وإذا كان قد ذهب من قبل الى أن فضيلتهم متروحدة بالجزء الأسمى فيهم أي بروحهم وأن هذه الفضيلة تقوم في تأمل أفعال الله ، فإن أجسادهم أيضا لها فضيلتها النوعية وهي الصحة والقوة والسعادة والجمال وانسياب الأطراف وتناسقها .

وقد لا تكون هناك أية عضاضة في القول بكل هذا أو حتى في تقبل كل هذا ، ولكن مثل هذا النمط من التفكير من الواضح أنه دفع كثيرا الى الاعتقاد بأن بودان في هذه الناحية كان يبدو أقل تقدمية من كل من ماكيافيللي وهوبز على السواء .

— ٤ —

ربط جان بودان ربطا موضوعيا بين موقع السيادة ونظام الحكم . وفي ضوء نظريته العامة يمكن القول بأنه لم يخرج كثيرا عن التقسيم التقليدي من حيث أنه أطلق اسم الملكية على تلك النظم التي تكون السلطة العليا مستقرة بين يدي حاكم واحد ، فإذا ما شارك الشعب في السلطة السيادية كان نظام الحكم ديمقراطيا والا أطلق على الدولة أنها دولة ارسنقراطية اذا كانت المشاركة الشعبية في السلطة السيادية متمثلة في فئة من الفئات فحسب .

كذلك ميز بودان بين أشكال الحكم الملكي فالى جانب الحكم الملكي المطلق رأى أن الملكية يمكن أن تحكم حكما شعبيا فتصبح من ثم شعبية وفقا لتوزع السيادة والأعمال والمسئوليات بين الناس بصرف النظر عن نبالة المولد أو الثروة أو أى من ألوان التمييز .

ومع ذلك ، فإنه بالنسبة الى اهتماماتنا الخاصة بهذه الدراسة ، فإن هذه التقسيمات لا تبدو لنا مثيرة أو ذات أهمية في ذاتها وإنما بالقدر الذي ترتبط به بقضية الشرعية أي ما كانت خصائص هذه الشرعية أو مصدرها . خاصة وأننا نعتقد أنه هنا بالذات تبدو لنا الواجبة الحقيقية لكل فكر جان بودان الفلسفي والسياسي والقانوني على السواء .

وهنا قد يبدو مفيدا أن نعود قليلا الى الوراء لنتذكر قضيته الأساسية التي قررنا من حيث أنه رأى أن نظام الحكم يتوقف على مكانة السلطة العليا في الدولة . ويمكن هنا أن نربط أو بالأصح نطابق بين هذه السلطة العليا ومشروعيتها .

وقد لا يكون هناك خلاف على ادانة أى تصرف يسمى للنيل من هذه السلطة اذا ما تواهنت لها شرعيتها فممثل هذا (التمدى) يعتبر أمرا غير مشروع بكثير من المقاييس ، ولكن الحال يختلف اذا ما نظر الى المسألة بطريقة أخرى . أقصد اذا كان الملك ملكا شريرا أو فاسدا . فأين تكون وضعيته أو مكانته بالنسبة الى الشرعية عندها ؟

الحقيقة ان ما انتهى اليه بودان بصدد هذه الناحية قد أثار الكثير من المشكلات والاختلافات . ففي مذهب مثل مذهبه يرى أن السيادة هي المصدر الوحيد والنهائى لكل القوانين لا يجد مقرا من أن ينتهى الى أن أى مساس بالملك (الحاكم) مما يعتبر تمديا وعدوانا على الذات التي ينبغى ألا تمس وأن تصان ، تماما مثلما هو الحال عند هوبز .

وإذا كانت السيادة قد أحيطت على هذا النحو بكل هذه المهابة ، فمعنى ذلك أنها لا تمثل فحسب سجايا ضد المساس بأى حاكم ، ولكن أيضا ضد أية رغبة أو ارادة للتغيير . وما من شك في أن وجهة نظر بودان تتطوى على غير قليل من الایعاز والایحاء ولكنها تبدو في الوقت نفسه متطرفة غاية التطرف لأنها — بهذا الشكل — تنكر أى رأى أو حق للشعب في اختيار حكامه .

الواقع أن هذه المسألة لم تكن بعيدة عن ذهن بودان فقد أثارها في الكتاب الرابع من كتبه الستة تحت عنوان رئيسى تناول فيه الثورات وأسبابها وطرائق مواجهتها وعلاج آثارها . أو بمعنى آخر أسباب التغيير وسقوط الدول وانحلالها^(١) .

وبداية فلا بد من القول بأن لفظ التغيير انما قصد به بودان شيئا معينا هو بالذات تغيير مقعد السيادة وهو ما اعتقد أنه يمكن أن يتم بأحدى وسيلتين فاما أن تكون وسيلة ثورية واما أن تكون اتفاقية أو اختيارية ، وقد يمكن القول بالنظر الى هذا الموقف أن بودان قد تنازل عن بعض ما ذهب اليه مسبقا وأنه

Works; Op. Cit., IV. I (406 - 407).

(1)

يبدو من ثم أكثر ثورية وأكثر ادراكا لطبيعة القوى والمؤثرات الاجتماعية التي قد تكون لها آثارها الملحوظة والمرتقبة أو الخفية والفجائية في سلوك الناس وتصرفاتهم .

وإذا كان من الصعب الجدل حول ادراكه على الأقل لجانب كبير من هذه العوامل والقوى وهو ادراك امتد به الى حد اعتباره تأثيرات عوامل البيئة الطبيعية فأكد بذلك المعنى القائم في حقيقة أن الانسان هو كائن اجتماعي (وسياسي أيضا بالمفهوم الأرسطي) ، إلا أنه يصعب التسليم بكل متضمنات موقفه من الثورة والتغيير . فهو لم يستطع — بأي حال — أن يبتعد عن تصوره الأساسي فيما يتعلق بارادة الحاكم على أنها ظل الله فوق الأرض . ومع ذلك فربما كان الشيء الجدير بالتسجيل له في هذه المسألة هو لفت الأنظار الى حقيقة أن الطبيعة الاجتماعية ليست شيئاً فطرياً متوحداً في الناس جميعهم في كل زمان وكل مكان ، ولكنها نتيجة عوامل متعددة معقدة تقوم البيئة الطبيعية من بينها بدور رئيسي .

— ٥ —

ومهما يكن من أمر فإن القضية التي نحن بمصددها ليست هي قضية الفرد ضد Versus الدولة . ولكنها بالأحرى قضية مكانة الفرد بالنسبة الى الدولة . وما يبدو لنا أن الكثير مما جاء به بودان لم يكن جديداً على أي الأحوال . كما أن الكثير مما يبدو مهما في نظرياته قد تمت صياغته بواسطة الذين جاؤوا بعده بطريقة أكثر وضوحاً وإيجازاً .

ومع ذلك فلسنا ننكر أن بودان يعتبر بالنسبة لمؤرخي الأفكار ظاهرة مثيرة ولافتة للانتباه ، فهو بوقوفه بين عالمين أصبح قادراً على أن ينظر الى كل من الاتجاهين . وقد نجح — من ناحية — في أن يضع حجر الأساس للدراسة الاجتماعية التجريبية وكان ذلك عندما ربط نظرياته بالمناخ والبيئة الطبيعية والفلك وغيرها . كما نجح وهذا من الناحية الثانية — في أن يفتح الطريق ويعتف أمام قضية السيادة باعتبارها مركز القوة لارادة الدولة .

ويرى الكثيرون أن بودان بتقديمه هذا التصور لم يحل مشكلة السيادة . ومع أن هذا قد جعله هدفاً لسهام ناقديه ، فقد جعله — في الوقت نفسه — أكثر اثاراً على اعتبار أن المشكلة من أهم ما شغل بال المفكرين السياسيين

والاجتماعيين وشاركهم في هذا المشروع وفقهاء القانون في كل مكان • وبخاصة اذا ما وضعناها في صورتها الحديثة على أنها مشكلة التوافق بين القوة التي تعتبر ممارستها أمرا لازما وضروريا ، وبين حرية الفرد وتلقائيته • أو بمعنى آخر مشكلة توافق الضبط والنظام مع الحرية • أو كما شاء البعض أن يعبر عنها فوصفها بأنها مشكلة كيفية ملائمة وجود أداة طبيعية مثل الدولة في عالم أخلاقي ، أو الكيفية التي توجد بها — لأغراض وأهداف الانسان الاخلاقية — مكانا وسط عالم مادي وطبيعي^(١) •

وقد يقال أن المشكلة بهذه الصورة لم تظهر أمام بودان أو أنها لم تظهر كلية بمثل هذا الوضوح أمام عينيه • ومع هذا فإن هناك شيئين لا بد أن نعترف بأن بودان قد رآهما بجلاء أولهما أن الدولة كيفما كان تصورنا لها هي ارادة طبيعية وثانيهما هو أن هناك في الكون نظام أعلى شأننا وأعقل من أية ارادة انسانية وأن هذه الارادة الانسانية لا بد وأن تتجه دوما اليه وأن تستجيب له •

King, Preston.; *The Ideology of Order : A Comparative Analysis of Jean (1) Bodin and Thomas Hobbes*, 1974. P. 182.

(تابع) الفصل الثالث

• الأعمال الرئيسية • (بودان) BODIN

- Les Six Livres de La République. 1576. Trans. (The Six books of a Commonwealth) 1606.

وقد قام بودان بكتابة الأصل اللاتيني لهذا المؤلف في عام ١٥٦٦ وهو الأصل الذى تمت عنه الترجمة الحديثة في عام ١٩٦٢ •

• قراءات مقترحة •

- Franklin, Julian; Jean Bodin and the Rise of Absolutist Theory. 1973.
- King, Preston; The Ideology of Order : A Comparative Analysis of Jean Bodin and Thomas Hobbes. 1974.

٣ - توماس هوبز HOBBS, THOMAS (١٥٨٨ / ١٦٧٩)

بين دعاوى الحكم المطلق ووخزات الضمير السقراطى

ترجع شهرته الذائعة أساسا الى مشاركته فى بناء نظرية العقد الاجتماعى Social Contract ، والى كتاباته المتعددة عن الأمن الفردى Individual Security ، وهما الناحيتان اللتان تعكسان معا أهم القضايا المتعلقة بكل من الأفكار الجديدة عن الليبرالية ، والفرضيات النهائية للاستبدادية السياسية المطلقة التى كانت طابع العصر . ومن هنا فليس بمقدور أى حديث يزعم لنفسه محاولة الاحاطة بتطور الفكر القانونى والسياسى ، أو الفلسفة القانونية والفلسفة السياسية فى الفكر الغربى ، ألا يقف عنده أو يتجاوزه .

وقد يكون من الصعب فيما يتعلق بتفكير توماس هوبز أن نفصل فيه بين ما هو سياسى تماما وما هو قانونى تماما ، ليس فقط بسبب كون السياسة وثيقة الصلة بالقانون فى مختلف الأزمنة والعصور ، ولكن لأنهما فى كتاباته تستغرقهما معا دائرة واحدة الى أبعد الحدود . ومع ذلك فنحن لو أنطلقنا بداية من ذلك الاتفاق العام الذى سبق أن أشرنا اليه وهو أن هوبز كان صاحب أقوى وأروع دفاع نظرى عن مفهوم المجتمع الملكى ، ولو أننا حللنا أيضا تلك العبارة بسيطة التركيب لكان فى المستطاع الوقوف من خلالها على عدة أمور ربما ساعدت على إبراز أهم ملامح فكره السياسى والقانونى معا .

وما من شك فى أن أهم الآثار الباقية للتمييز بين السلطة الاجتماعية Social Authority والقوة السياسية Political Power كان أثرا فلسفيا بالدرجة الأولى ، ذلك أنه على مدى ما يزيد على قرنين من الزمان من الفكر الاجتماعى والفكر الفلسفى كان التأكيد يتزايد باستمرار على الدولة وعلى مذهب فى السيادة تحول الى تصور أشد تجردا .

والواقع أن ما بدأه جان بودان فى عام ١٥٧٦ بتوضيحه التغيرات الخطير بين السلطات المحدودة أو المشروطة كحقيقة فى المجتمع كالنقابات والاتحادات والمؤسسات والروابط ... الخ وبين سلطة الدولة المطلقة والتى لا تحدّها حدود ، وهى التى اختصها (الدولة) وحدها بالسيادة ، كل هذا قد ظل يلقى ومستمرا ، ولكن بدفعة أقوى وأعنف على أيدي توماس هوبز ومن جاء بعده من الفلاسفة والمفكرين من أنصار مدرسة القانون الطبيعى فى القرن السابع عشر

وما يليه ، وبصفة خاصة جان جاك روسو Rousseau . ذلك أن الخصومة والعداوة تجاه الروابط والتجمعات التقليدية وما تمتلكه من سلطات قد تقاسمها فيما بينهما كل من هوبز الذي شبهها بالديدان التي تنخر في طبيعة الانسان ، وروسو الذي حذر وقلب الشعور ضد كافة التجمعات البسيطة والفرعية في الدولة . ويمكن هنا في الحقيقة أول شيء نجده متأصلا في أعماق فكر هوبز^(١) . وهو أن السيادة الحقيقية لا توجد جذورها أو أصولها في تلك السلطات التاريخية الاجتماعية ، ولكن في طبيعة الانسان ذاتها ، وفي قبولها التعاقدى سواء كان هذا القبول قبولاً صريحاً أو قبولاً مضمرًا . كما أنها تتمتع بسموها وعقلايتها بسبب استقلالها التام عن أى شكل من أشكال السلطة . وهذا كله انما يعنى صراحة أن احدى نتائج التعامل مع السيادة لدى قرنين من الزمان ، أن أخذت القوة السياسية تظهر كشيء مستقل تماماً ، أو أنه غير أخلاقي ويتناقض والأخلاقيات التقليدية والسلطة الاجتماعية . وتلك في الواقع مسألة على غاية من الخطورة حيث ارتكزت اليها ، وان يكن بشكل أو بآخر — مختلف النظريات الاجتماعية التي عالجت مظاهر السلطة والقوة التي ظهرت فيما بعد في القرن التاسع عشر^(٢) .

ومع ذلك فقد كان يوجد وراء هذا التصور لطبيعة الانسان نوعاً من التشاؤمية المفرطة التي صبغت كل ملامح تفكير هوبز . فبالنسبة الى هوبز لم تكن فكرته عن الطبيعة البشرية فكرة متفائلة كتلك التي نجدها عند الفقيه الهولندي هيجو جروثيوس Grotius (١٥٨٣ / ١٦٤٥) على سبيل المثال عندما اعتقد — ومتفقاً في هذا مع الرواقيين — ان الطبيعة الانسانية هي في الأصل طبيعة طيبة وخيرة ، وأن هذه الطبيعة وذلك الخير هما أمران فطريان يبدوان متسقان ومنسجمان تماماً مع طبيعة الكون بأكمله باعتبارهما جزء من الكل . وهو الكل الذي اعتقد أنه يسير وفق قانون واضح وعادل هو القانون الطبيعي أو قانون العقل نفسه . وهو — كما آمن الرواقيون — قانون أخلاقي

(١) ناقش نيسبت هذه المسألة مناقشة مستفيضة قارن من خلالها رفق هوبز بالمواقف المختلفة التي سادت فكر فلاسفة القانون الطبيعي وذلك في كتابه الذي أصدره ١٩٦٢ بعنوان القوة والمجتمع . انظر :

Nisbet, R. A., Community and Power. N. Y. : Oxford Univ. Press. 1962.

Nisbet, R. A.; The Sociological Tradition Op. Cit, p.p. 115 - 116.

(٢)

وقانون معيارى ينبغى أن توضع مختلف القوانين الوضعية الصادرة عن ارادة المشرع على هدى من أسسه وفى ضوء مبادئه .

وعلى الرغم من أن هذه الفكرة المتفائلة عن الطبيعة البشرية والقانون الطبيعى الذى اعتبر انعكاسا لها قد لقيت ترحيبا وازدهارا بالغين ، فلم تكن الطبيعة البشرية من وجهة نظر توماس هوبز هى تلك الطبيعة المثالية التى تشدق بها جروثيوس ، أو تعاليم المدرسة الرواقية من قبله . وإنما الأجدى بالاعتبار ، والأولى من ثم بأن تكون نقطة بداية ، هى تلك الطبيعة البشرية الواقعية أو الحقيقية التى يفترض أن الانسان كان عليها قبلما تروضه السلطة ، وتجعله الحاجة الاجتماعية أكثر ليونة وأسلم قيادا . فالانسان فى حالة الطبيعة State of Nature مخلوق لا تسيره سوى رغباته وأهوائه ودوافعه ونزعاته لأجل الحصول على احتياجاته البيولوجية والحفاظ على هذا الوجود البيولوجى وتأمينه . وما كانت هذه الحاجة الى الأمن والأمان ليصل الانسان إليها الا بعد ما تخلق كل فرد عن حقه المطلق فى حماية نفسه الى سلطة ذات سيادة سواء كانت مسطرة حاكم مطلق واحد أو هيئة أو جماعة من الناس ، مقابل الخضوع التام لكافة القوانين التى يقررها صاحب السيادة . أو الحوت الضخم العظيم (اللافيضان Leviathan) كما شاء أن يطلق على مؤلفه الذى ضمنه نظريته فى السيادة والتبعية والخضوع .

- ٢ -

عند هذا المنعطف نلتقى بالأمر الثانى الذى لا يقل أهمية فى تفكير هوبز: القانونى . ذلك أنه كان من المقدر ألا يقف هذا الفيلسوف عند حدود نظرية جان بودان فى الحولة التى نظر إليها على أنها حكومة شرعية تتحدد سرعيتها طبقا لقوانين الطبيعة . فطى الرغم من أن هوبز يضعه الكثيرون بطريقة تلقائية أو ربما عفوية ضمن سلسلة المفكرين وفقهاء القانون والفلاسفة الذين يشكلون التراث التقليدى لنظرية القانون الطبيعى ومعهم على المستوى نفسه أمثال جروثيوس وتوماس هوكر Hooker وجتفرىد لايبنز Leibniz وروسو وچاك ماريتان Maritain ، وهذا أمر لا غبار عليه فى ذاته ، فإن الذى لا جدال فيه هو أن هوبز كان من ناحية أخرى فى مقدمة أولئك القانونيين الوضعيين

Legal Positivists الذين يقفون بشكل أو بآخر على الطرف الآخر المقابل
للفقهاء التقليديين من أنصار نظرية القانون الطبيعي .

بتعبير آخر أكثر بساطة كان موقف هوبز يختلف كثيرا عن موقف بودان
مثلا ، على الرغم من أن كلا منهما قد ساند السلطة المطلقة التي يتوجب أن
تكون للحاكم . ولا يرجع هذا الاختلاف فحسب الى طبيعة الحياة التي عاشها
كل منهما والظروف التي تشكلت بها هذه النصية أو التي أثرت فيها وإنما يرجع
— كما قلنا من قبل — الى الفهم المخاير الذي يفهمه كل منهما من القانون الطبيعي
بالإضافة الى اتجاه هوبز الى الأخذ بنظرة ميكانيكية سعى الى تطبيقها في
دراسته للظواهر الاجتماعية ومن بينها القانون ، وهي نظرة كان من الطبيعي
أن تنتهي به الى نتائج تختلف عن تلك التي توصل اليها بودان وغيره من المفكرين
وفلاسفة القانون والسياسة المتأخرين .

وقد لا يكون من السهل توضيح هذه المسألة ، ولكن الذي يهمنا الآن
هو أن نؤكد على بضعة أمور هي أولا أن القرن السابع عشر كان بلا شك القرن
الذي أرسى أسس العالم الغربي الحديث ، وشهد الانقلاب الثوري في نظرة
المفكرين والعلماء الى الكون والى الانسان ، والى مكانة الانسان نفسه في هذا
الكون باعتباره محورا أو مركزا له . وهو انقلاب كان من الخطورة لدرجة أن
شبهه البعض بالانقلاب الكوبرنيقي الذي حدث في علوم الفلك والطبيعة .

أما الأمر الثاني فهو ما وقع في مجال الفكر السياسى والقانونى أو الفلسفة
السياسية ونظرية القانون والدولة بوجه عام وبخاصة على أيدي توماس هوبز
ونسبينوزا (١٦٣٢ - ١٦٧٧) ، وقد كان بدوره مما يدور بأكمله من حول
الانسان نفسه ، لدرجة أن الكثيرين يرون أن كل شهرة هوبز كمفكر إنما ترجع
أساسا الى ما أسهم به في فلسفة الانسان وهي الاسهامات التي أقامها أساسا
على تصور سيكولوجى كان له من التأثيرات البعيدة ما ترك بصماته لقرون
طويلة .

والواقع أنه عندما حاول هوبز أن يبحث عن الأسباب التي تدفع بالناس
الى طاعة القانون واحترامه وهي طاعة واحترام موجهان في الوقت ذاته الى
الحاكم نفسه صاحب السلطة والسيادة ، قدم لنا اجابة انطوت على مبدأ يبدو
أنه لم يكن منتبها تماما الى ما يشتمل عليه من عنصر ثورى .

والمعروف أن كلا من توماس هوبز وباروخ سبينوزا كان صاحب مزاج يتسم بتغير قليل من المحافظة . كما أن كليهما كان يعيش حالة رعب وفزع شديدين من جراء أى تغيير دموى أو عنيف . ولكن ما حدث مع ذلك هو أن هوبز قد نجح على الرغم من هذه القشرة الظاهرية فى أن يقيم بمقربة ملحوظة نسفا فكريا متماسكا يبرر لمذهبه فى الطاعة والخضوع لكل من الدولة والسلطة التى تمثلها بلا قيد أو شرط . وهو تبرير كان من البساطة حتى ليصعب على الكثيرين أن يلتقطوا المغزى الثورى الخطير الذى انطوى عليه .

لقد كان هوبز يرى بوضوح أن ماهية القانون إنما تتمثل فى كونه ارادة أو الحاكم ذى السيادة ، وهو موقف أقامه بكل حزم وأصرار على تصوره الخاص للطبيعة البشرية .

ولقد افترض هوبز فرضية مخزية مؤداها أن الناس فى حالة الطبيعة لم يكونوا أكثر من حيوانات متوحشة . ولكن نظرا لامتلاكهم ملكتى الفهم والذكاء ضمن مكونات طبيعتهم الفطرية ، فقد أيقنوا بأن فى مقدورهم العيش بطريقة أفضل تحقق لهم مزيدا من الأمن والسلام من تلك الحالة يعيشونها بالفعل ويتقاتلون فيها حتى الموت ، فقط اذا أسلموا حقوقهم المطلق فى الحرية الكاملة التى يحياها الكل فى حالة الطبيعة ، الى سلطة يخضعون لها وتقيم النظام والقانون بينهم . فيكون بمقدورهم ، من ثم ، أن يتعايشوا فى أمن وطمأنينة وسلام .

والحقيقة أنه لكى نجد أساسا متينا لأية نظرية فى نشأة الدولة فلا بد وأن ننظر الى الوراثة فيما انطوى عليه الفكر الاجتماعى والسياسى من تصورات وأفكار كانت المناقشات الواعية هى سبيلها الوحيد لأن تتضح وتبقى . وفى ضوء ما قلناه توا يبدو لنا أن هوبز قد سعى الى حل المشكلة عن طريق اعطاء كل شخص نوعا من الضمان الذى يكفل أن يسلك كل فرد ازاء الآخرين سلوكا طيبا ، وذلك لا يتأتى الا بايجاد قوة لها من القدرة والكفاية لأن تحقق ذلك وأن تحافظ عليه . أما هذه القوة فلا يتسنى ايجادها الا اذا ما وعد كل انسان كل الآخرين بأنه سوف يلتزم فى سلوكياته وتصرفاته وأفعاله بكل ما يرتأيه ويأمر به من يقع عليه الاختيار ليمثل هذه القوة سواء كان شخصا أو مجموعة أشخاص ، على اعتبار أن ذلك شرط أساسى ولازم للسلام ولحماية الكل والحفاظ عليهم .

كان هناك اذن نوعا من العهد أو الاتفاق أو العقد بتعبير أدق بين الحاكم والحكومين يتضمن كخاصية من أدق وألزم خصائصه أن الحاكم هو صاحب السيادة وصاحب القوة والسلطة المطلقة والنفوذ . وهذا معناه أيضا أن الدولة لها أساس تعاقدى بموجبه يعتبر قانونا كل ما تنطق به شئفتا الحاكم ، وهو قانون ، أو أمر يستوجب الطاعة العمياء والخضوع والاذعان الكاملين^(١) .

ونحن لا نستهدف هنا أن نناقش مدى أصالة هذه الأفكار التي يسوقها هوبز أو ما إذا كانت أفكارا جديدة سواء ما تعلق منها بحالة الطبيعة أو بالقول بالعقد أو القانون الذي يصدر عن صاحب السيادة ، فكثير من هذه الأفكار قد تردت في الحقيقة قبل ذلك لدى الاغريق ، كما ذكرته أيضا بعض الكتب السماوية المقدسة وبصفة خاصة الانجيل . ومع ذلك فإن الشيء الهام هنا هو أن هذه الأفكار قد تحولت بين يدي هوبز الى نسق مركب يعالج من خلاله شؤون المجتمع والسياسة والقانون بشكل يصعب انكار ما يتصف به من تفوق وعق .

وان كان من المهم من الناحية الأخرى أن نقول أنه على أيدي توماس هوبز بالذات أخذت نظرية القانون الطبيعي معنى خاصا ، أو مذاقا خاصا ان صح

(١) المعروف أنه قد وجهت الى نظرية العقد الاجتماعي العديد من الانتقادات لانها لم توضح - على الرغم من بساطة تركيبها - الكيفية التي استطاع بها الناس أن يتفقوا (بشكل جماعي) مع ذلك الشخص أو الهيئة التي يخول لها سلطة الحكم . وحتى يستطيع مفكرو العقد الاجتماعي الإجابة على هذا السؤال وغيره مما اثر في وجوههم فقد اضطروا الى القول بأنه كان هناك عقدين أو بمعنى أدق مرحلتين تعاقبتين . المرحلة الاولى ما اطلقوا عليها عقد المجتمع

Pacte d'association
Gesellschafts verikag

كما اطلق عليه روسو أو العقد الاجتماعي المعتمد

Gierke كما اسماه جيركه

Pacte de Gouvernement أو العقد الاجتماعي بوجه عام . وفي المرحلة الاولى تم الاتفاق بين الافراد بعضهم البعض على أن يكونوا جماعة أو هيئة أو جسا يشاركون فيه جميعا . على حين وافقت هذه الهيئة أو الجسم الجماعي في المرحلة الثانية على أن يكون هناك شخصا أو مجموعة من الأشخاص تشكل السلطة التي يسبقونها عليه ، أو عليها وفق شروط معينة . بمعنى أن هناك تفرقة اذن ينبغي الانتباه اليها بين ما يعرف بالعقد الاجتماعي والعقد السياسي بتعبير آخر . والسياسي هو ما يخص بالمرحلة الثانية فقط من مراحل العقد أي عقد الحكومة للتمييز بينه وبين المرحلة الاولى التي تمثلت عقد المجتمع فهو الكومنولث السياسي

Gesellschafts vertkag

أو الكومنولث بالترتيب والنظام .

التعبير • والسبب هو هذه المتضمنات ذاتها التي عكستها قضاياء وأفكاره السابقة كلها •

والواقع أننا نجد في ظروف حياته الكثير مما يفسر لنا هذه الانعطافات الفكرية وتلك الرؤى التي ساقها هذا المفكر العالم الفقيه الفيلسوف •
فمنذ كتاباته الأولى المبكرة كان واضحا تماما أن هوبز يؤمن إيمانا عميقا باستحالة أن يعيش الناس معا في سلام ، الا اذا اتفقوا على أن ينسحبوا أنفسهم تماما في كف سلطنة مطلقة لا تتجزأ تقوم على حمايتهم • وهذا هو المبدأ الأساسي الذي ظل يتردد بشكل أو بآخر في كل أعماله • فنحن نجد في المسودات الأولية (١٦٤٠) لكتابات المبكرة مثل *The Elements of law, Natural and politic* حيث خصص جزء الأول لدراسة الإنسان والثاني لدراسة المواطن (نشرت هذه المؤلفات في عام ١٦٤٧ وعام ١٦٥١) • كما نجد مرة ثانية في مؤلفه العملاق « اللاتيزان » وإنما في شكل أكثر نضجا وأشد تطورا ورسوخا •

وليس من السهل انكار ما ينطوي عليه هذا المبدأ من خطورة ، ذلك أن القول بأن ارادة الحاكم هي القانون أو أمر السيادة يترتب عليه بالضرورة أن هذا القانون لأبد وأن يكون صادقا أبدا وعادلا أبدا لأنه لا يتصور وجود قانون ظالم أو غير عادل unjust لما ينطوي عليه هذا من تناقض في اللفظ والمعنى • فالقانون لا يعدو أن يكون ما هو الا لكونه معيارا للعدالة ومقياسا لها • فكان لا مكان إذن لمثل هذه المفاهيم والتصورات عن المصواب والخطأ والعدل والظلم ، فحيث لا توجد قوة عامة فلن يوجد قانون : وحيثما لا يوجد قانون فلا عدالة وإنما القوة والغش تصيران الفضائل المثلى^(١) •

ولقد كانت هذه الناحية في فكر توماس هوبز من أخطر ما انطوى عليه مذهبه ، حيث كان من السهل أن تتخذ كتبرير للنظم الاستبدادية ، كما فسرت على أنها انكار لكل حق في الثورة على قانون الحاكم أو الحكومة والخروج على نظمها وقوانينها ، طالما أن هذه النظم والقوانين هي في آخر الأمر انعكاس

Works : *Leviathan (On the natural Conditions of Mankind, as Concerning their Facility and Misery* (١)

انظر ملحق النصوص النص رقم (١) •

لارادة الحاكم وهي ارادة قلنا أنه ينبغي الخضوع اليها بشكل مطلق
والأ تناقش ما يصدر عنها من قوانين •

- ٣ -

ولكن عندما نحاول استقراء تاريخ الفكر السياسى والقانونى الذى سعى
الى صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم لا نستطيع الا أن نلاحظ أن بودان قد
شارك توماس هوبز هذا التصور السابق الذى أوضحناه وكان ذلك عندما أعلن
أن القانون ليس سوى أوامر الحاكم ذات السيادة ابان ممارسته لهذه السيادة •
كما نلاحظ أيضا أنه قد أضاف الى ذلك التقرير الخطير أن ليس للحاكم أو للامير
سواء من القوة والنفوذ أو السلطة ما يجعله قادرا على أن يخرق قوانين الطبيعة
ويفرج عليها •

ومع ذلك فاننا نجد أن بودان — على العكس من هوبز — قد سلم فى الوقت
نفسه بأن قانون الطبيعة قائم أبدا حتى مع وجود تلك القيودات التى قد يقيمها
العدل أو تضعها الأخلاق أو تلك التى يستسيغها العقل ، كما فى النظم الدستورية
على سبيل المثال • وهذه فى الحقيقة نقط اختلاف جوهرية تباعد بينه وبين
هوبز وتجعله يبدو متفقا تماما مع نظرية القانون الطبيعى التقليدى ودون أن
يكون فى ذلك أى لبس أو ابهام • أضف الى ذلك أن الانتقادات العنيفة التى
وجهها جون لوك لنظرية هوبز قد مهدت الطريق بالفعل لظهور النظريات الحديثة
فى الطاعة المدنية ، وأمام الحكومات المستقلة فى المستعمرات الأمريكية •

كيف إذن تأتى لنظرية هوبز كل هذا التقدير وكل هذه المهابة ؟ الواقع أنه
لكي نفهم اتجاهات الأفكار يلزم أن ننظر الى الظروف المحيطة ذاتها ، وفى مثل
ذلك الجو النائر اللئيم بالمتناقضات الذى كتب فيه هوبز ما كتب ، فان نظريته
بدت كنظرية فى الحق Right أكثر منها نظرية فى القانون الطبيعى •

والحقيقة أن التصور المحورى الذى تدور نظريته بأكملها من حوله كان
هو تصور الحق الطبيعى وليس القانون الطبيعى حيث نجده يقرر ذلك فى
افتتاحيته لفصله الخاص بالتعاقدات والقوانين الطبيعية الأول والثانى فيقول
ان الحق الطبيعى الذى عادة ما يطلق الكتاب عليه القانون الطبيعى انما يتمثل
فى تلك الحرية الانسانية التى يتمتع بها الانسان فى أن يستخدم قوته وفق
مشيئته لأجل الحفاظ على طبيعته ذاتها ، أو حياته الخاصة بتعبير آخر •

وبالتالى حقه فى أن يفعل كل ما يصور له حكمه judgment وعقله أنه بالغ به الى هدفه وغايته (١) .

ولقد كان من الطبيعى أن تكون هذه القضية مثار خلافات عميقة بين الأجيال اللاحقة من المفكرين ذلك لأنها كانت تتكسب بالدرجة الأولى مشكلة العلاقة بين الفرد والمجتمع وهى المشكلة التى ظلت تجذب الانتباه تحت كل الظروف ويصرف النظر عن الانتماء الفكرى أو الموقف الفلسفى وبلغت أشدها فى تلك المذاهب والنظريات التى تمخض عنها القرن التاسع عشر بمسألة خاصة حيث وصلت الصراعات الفكرية نقطة الذرة . والواقع أنه فى الوقت الذى نهل البعض من أنصار الوضعية القانونية من فيض هذه النظرية حتى ما بدا منها متطرها غاية التطرف ، فنجد جيمى بنثام على سبيل المثال وجون أوستن يتفقان مع ما ذهب اليه هومز من أن القانون هو أمر السيادة ، وإن كانا قد رفضا فى الوقت نفسه ما قرره من أن القانون كان بالضرورة هو المعيار الوحيد أو المقياس الأوحده للمعادلة والأخلاق . ولكن بنثام كان أكثر اهتماما بالطبيعة النفعية التى تلازم القانون وتبقي عنه لاتساق ذلك مع مبدئه الأساسى القائل بأكبر قدر من السعادة لأكبر مجموع .

ولكن هذه العبارة الأخيرة توعز لنا ببعض الاعتبارات التى يجب مراعاتها حتى لا يبدو الربط بين هومز وبنثام على مثل هذا القدر من التبسيط ، وكأننا نكتفى بوصف الاتجاهات الفكرية التى سادت القرن التاسع عشر بأنها كانت ميكانيكية أو مادية أو طبيعية دون ما تحليل أو تفسير .

ولقد كنا أشرنا فى أماكن أخرى الى أن القرن التاسع عشر كان قرن الفلسفة أو الاتجاه الوضعى Positivism بلا منازع وأن هذا الاتجاه قد بلغ من الذيوع والسيطرة والانتشار الى حد أن الكثيرين لم يكونوا راغبين فى ازعاج أنفسهم بمضامين اللفظ أو حتى مناقشة ما قد يكون هناك بينه وبين الرؤى والاتجاهات الأخرى من ارتباطات .

ومن الناحية الثانية فقد كانت الاتجاهات الميكانيكية التى تعكس مكانة التفاسير الآتية من الفكر النيوتونى الطبيعى تمثل بحورها، خاصية من أهم

الخصائص المميزة للعصر • والشيء نفسه يمكن أن يقال أيضا بالنسبة الى النزعة الطبيعية •

ولكن مع الدارونية الاجتماعية تفجرت كل المتناقضات الكامنة تحت السطح • ومن المعروف أن بعض الاتباع الأوائل الذين ساندوا دارون كانوا من بين مريدي أوجيست كونت ، كما أعلن هربرت سبنسر Spencer نفسه عن مدى أخذه بالدارونية واعتماده عليها ، كاشفا عن (امكاناتها) المذهلة التي تؤكد نظرياته وآرائه (١) •

ولكن يبدو أن القلة من الفقهاء والفلاسفة والمفكرين هم الذين لاحظوا طبيعة التغيرات التي أخذت تطرأ على طريقة التفكير الوضعية مع تزايد الأواصر والعلاقات ما بين الوضعية والدارونية الاجتماعية •

والحقيقة ان الوضعية (التفكير الوضعي بمعنى أدق) كان موضعاً لبعض التحولات الغربية ، فبالنظر الى الوضعية في شكلها العقلي أو النفمي كما كان مفهومها السائد في القرن الثامن عشر فنجد أنها من حيث الأصل والأساس كانت تقيم بنائها على تصور فلسفي رئيسي مؤداه أن كل مشكلات الانسان في المجتمع يمكن حلها عن طريق العقل أو باستخدام العقل • ولكن تحت تأثير الدارونية الاجتماعية بدأت تطرح عنها تلك المسلمات وأطت محلها الوعى والاختيار المنطقي كمحددات نهائية للأفعال الانسانية •

ما أريد أن أقوله هو أن حالة الطبيعة التي كانت عند توماس هوبز هي ذاتها ما أصبح يطلق عليها الصراع من أجل الحياة *Struggle for existence* والذي اتخذ كأساس مناسب للنظام الاجتماعى وللتعبير عن طبيعة العلاقة بين الأفراد •

وقد لا يعنينا هنا أن نتابع تلك النتائج التي أسفرت عنها هذه التحولات وبعضها كانت له تأثيراته البالغة التي وصلت الى حد اللاعقلية أو الضسد عقلية ، وانما المهم هو أن حدة الانتقادات التي وجهت الى نظرية هوبز لم تخف حدتها اذ ظلت توصف تارة على أنها نموذج للفكر الإكلى أو الميكانيكى ، وتارة أخرى بأنها اسمية وثالثة بأنها داعية للحكم الاستبدادى المطلق ، وأنها تتطوى على كثير من الأيحاءات والاشعارات الالحادية •

Jacques Barzun., Darwin, Marx, Wagner : Critique of a Heritage. Boston. (1)
1941. P.P. 37. 42.

وللاتصاف فان النظرية الهوبزية (اذا جاز لنا استخدام مثل هذا الوصف) لا تخلو من الكثير مما جاءت به هذه الأوصاف والانتقادات . فمن الواضح ، وهذا من ناحية ، أنها كانت تتسم مراحة بطابع ميكانيكي على اعتبار أنها لم تهتم كثيرا بالحقيقة الاجتماعية ولكنها بدلا من ذلك حطمت هذه الحقيقة وأحالتها الى ذرات ، وجعلت من المجتمع أفرادا أو كيانات منفصلة وكأن لا رابطة بينها ، وبذا أصبح الأفراد الى المادة أقرب عندما تتجمع جزيئاتها وذراتها بفعل آلى . وكأنها الغاية الأخيرة والوحيدة من وراء هذا التجميع هو الحفاظ على التراث .

كذلك كان واضحا تماما أن الأفراد — بمثل هذه الوضعية — انما يتحركون حركة آلية ومحسوبة بدافع الرغبة في الحصول على المتعة والسرور ، أو الرغبة في تجنب الألم والخوف منه . وهى سمات لا توجد في نظرية سبينوزا التى بحت مغايرة تماما لما قدمه هوبز ففى الوقت الذى اتسمت نظرية هذا الأخير بالسلبية والاستتاتيكية بمعنى أنها الفت كل امكانية أو أمل في الخروج على القانون بما وضعت من قيود وضوابط كانت نظرية سبينوزا. على العكس من ذلك ايجابية وبناءة خاصة من حيث أنها اهتمت بتوصيف الظروف والحالات المختلفة لما اعتبره سبينوزا المجتمع السعيد . وهو توصيف لم يؤسسه على دافع الخوف مثلما فعل هوبز ولكن على مبدأ المعونة والمساعدات المتبادلة والشعور بالاجتماعية^(١) .

ومهما يكن من أمر فقد لقيت نظرية هوبز وأفكاره الهجوم والانتقادات من كل الاتجاهات ومن مختلف الجوانب فهاجمها البرلمانيون بالدرجة ذاتها التى كالم لها رجال الدين الذين حاولوا مصالحة هوبز بتهمة الالحاد والتجديف في حق الله . وان لم يطل ذلك كله دون اعتباره على مر الأجيال والعصور واحدا من أعظم المفكرين الذين عرفتهم فلسفة السياسة ونظرية الدولة والقانون .



ومهما يكن من أمر تلك الوقفة التى وقفناها مع هؤلاء المفكرين الثلاثة (ماكيافيللى وبودان وهوبز) فاننى أخشى أن تظل وقفة مبتسرة ما لم نتضح

J. H. Abraham, Op. Cit. p. 46.

(١)

في الأذهان الكيفية التي تجاوبت بها متغيرات العصر مع ما جاعوا به من أفكار وتصورات قدر لها ولا شك أن تقوم بدور حاسم في القصة الدرامية التي تشابكت بها هذه الأفكار والتصورات الأساسية عن الإنسان والطبيعة والقانون والمجتمع ، ولكي توجد بدورها متغيرات أخرى جديدة كان من المتعين على الأجيال اللاحقة من المفكرين مواجهتها والتعامل معها على اعتبار أنها لا تمدو أن تكون — في آخر الأمر — مجرد فصل من فصول الدراما الإنسانية المتصلة . ولقد كانت إحدى الحقائق الرئيسية التي حاولنا إبرازها حتى الآن ان الموقف الفكري لأى مفكر أو فيلسوف في فترة زمنية معينة انما ينبثق كاستجابة لمتابعة اجتماعية . كما أن نمو هذا الموقف وتطوره اذا أردنا أن نربط ذلك بمفكرينا الثلاثة قد عكس — بالنسبة الى كل منهم — بدوره العملية التي تجاوبت بها هذه العقول مع التحديات التي فرضتها مراحل النمو والتغير المختلفة التي خضعت لها الثقافة الغربية ذاتها .

وبتعبير آخر نريد أن نقول أن نمو وتطور الفكر القانوني والسياسي أيا ما كانت الصور التي تشكل فيها والأدوات التي عبر بها عن نفسه قد مثل من خلال هذه العقول الثلاثة بالذات مرحلة من أخطر المراحل الانتقالية التي عرفتها هذه الحضارة في عمومها ، لأنها اختلفت كل الاختلاف عما كان سائدا في العصور الوسطى . فعلى حين كان الكنسيون ورجال الدين بعامه الذين أعطوا الفكر والفلسفة طابعهما (المسيحي) الذي عرفا به حتى على الرغم من تأرجح هذا الفكر ما بين الأرستطية تارة والأفلاطونية تارة أخرى أو حتى الأفلاطونية الجديدة وكله كان له من غير شك انعكاساته على الفكر والتصورات القانونية والسياسية ، فان عصر النهضة الذي ينتمى اليه هؤلاء المفكرين قد شهد ولا شك اهتزاز الصلة الوثيقة التي كانت قائمة بين العقل والإيمان ان لم يكن قد قطع هذه الصلة تماما وأحدث الفرقة بينهما . بله وأبعد من ذلك ظهور كثير من الأفكار والوضعيات التي بدت متناقضة مع العقيدة المسيحية ، وهو الأمر الذي بلغ ذروته في القرن السابع عشر خاصة على أيدي فرانسيس بيكون Bacon ورونيه ديكارت Descartes اللذان ولدت الفلسفة الحديثة على أيديهما .

ولكن هذا الاطار الفلسفي لا يهمنا الا بالقدر الذي يساعد على إبراز

أهداف هذا الكتاب • وإذا كان من المعروف أنه مع نهايات القرن السابع عشر وبدايات القرن الثامن عشر قد وقعت العديد من التغيرات التي كانت بمثابة ثورات على المستوى النظري والعلمي ، فإن القول نفسه يصدق كذلك بالنسبة الى عصر النهضة على وجه الخصوص ، وإن كان الأمر هنا يمكن التمييز فيه بين مرحلتين أو فترتين الأولى التي مثلتها نهايات القرن الخامس عشر والبدایات الأولى للقرن السادس عشر ، ثم المرحلة الثانية أى القرن السابع عشر • وهو بدوره يمكن التمييز فيه بين بدايات القرن وأواخره •

ولقد حملت المرحلة الأولى (أواخر الخامس عشر وأوائل السادس عشر) الكثير من المشكلات والقضايا التي أوجت بعدة طرق لمواجهةها وإن كان لكل منها نتائجها وآثارها بلاشك في مختلف الاتجاهات السائدة التي اتخذتها الثقافة الغربية بعمامة ، وأعنى بذلك النظرية السياسية من ناحية ، والنزعة الانسانية من ناحية ثانية وفلسفة الطبيعة من ناحية ثالثة •

والواقع أن أيًا من مفكرينا الثلاثة لم يكن بعيدا عن هذه النطقات جميعها ، وإن كانت مشاركتهم قد تبدو أكثر تميزا ، وربما التصادقا ببعض هذه النطقات دون بعضها الآخر • وقد بدا هذا كله أمراً طبيعياً وعادياً وأشبه برد فعل معقول تماماً للابتعاد عن سلطة الدين والكنيسة ، ومعارضة الاتجاهات المدرسية والتعاليم الأرستقراطية ، والاهتمام بشكل أعمق بالمشكلات التي أصبح المجتمع المدني يجمع بها •

وهنا نلتقى باحدى الخصائص الرئيسية التي تميزت بها كتابات هؤلاء المفكرين ، ونقصد بذلك اهتمامهم المباشر بالمشكلات الحقيقية والواقعية الخاصة بأوطانهم وبلدانهم ، وبواقع الأحداث فيها ، وفلك بدلا من تلك النظرة الموسوعية التي كان التفكير الفلسفي يتسم بها من قبل • فنجد على سبيل المثال ، أن فلسفة ماركسفايلى موجهة بأكملها ولا تكاد تتفصل عن تجربة المجتمع الايطالى ، كما كان هوبز انجليزيا قلبا وقلبا ، بينما أرسى بودان في فرنسا أقوى التقاليد والمبادئ التي قامت عليها نظرية السيادة التي سيطرت لفترة طويلة • والثلاثة قد أهتمهم للغاية قضايا الأمن الداخلى وقوة الدولة والعدالة والشرعية القانونية وما يرتبط بالقوة السياسية من تعاليم ذات صبغة طبيعية أو أخلاقية •

ولقد كان لكل منهم مدخله الخاص في تناوله لموضوعاته وقضاياها ، فأنتهى
ماكيافيللى في كتابه الأمير Principe II الى أن وضع عقل الدولة في مكانة تنفوق
مكانة الأخلاق وتلك مسألة كان لها انعكاساتها على الحياة الدبلوماسية
والقانونية طوال القرن اللاحق •

أما بودان فقد أصر على أن تكون للدولة السلطة المطلقة ، وهو بذلك فتح
الطريق أمام فكرة السيادة القومية بكل ما لها من نتائج وآثار باعتبارها مصدر
الشرعية القانونية •

أما في القرن السابع عشر فقد حول توماس هوبز ببساطة العدالة الى
نتاج جانبي للسلطة وتؤكد ذلك باعلائه ان القانون هو أمر السيادة ، وبإنكاره
أبى حق للأخرين في الخروج على الحاكم ، الا اذا بلغ حدا من الضعف والخور
يعجز معه عن حماية الكومنولث والحفاظ على وحدته •

وعلى العموم فقد كان الفكر القانوني والسياسي ابان هذه المرحلة يتصف
بالتنائية أو الازدواجية ، حتى ليمكن وصفه بأنه كان غامضا ومتداخلا في كثير
من المواضيع بسبب الصراع بين الحاجة السياسية والمسئولية الاخلاقية
العامّة • فقد أكد كل من ماكيافيللى وبودان وهوبز مختلف الدعاوى التي تبرر
الأفعال وتصرفات الاستبدادية والطغيان الايطالى ، وحكم أسرة البوربون
المطلق ولديكتاتورية آل ستيوارت •

ومع ذلك فقد كان ماكيافيللى مشغولا بمشكلة الفضيلة الانسانية ، كما كان
بودان يصر على ضرورة أن يحكم الحاكم وفقا للعدالة الطبيعية ، كما أن هوبز
نفسه قد وجد في القانون الطبيعي الدافع الرشيد والعقل الذي يدفع الانسان
الى البحث عن أمنه وسلامته واستقراره • وكل هذا انما يعنى في آخر الأمر
انه على الرغم من أن الفكر القانوني والسياسي ، أو الحاجة السياسية
والمقانونية كانت تتطلب اعتبار مبدأ ثرائيمافس القائل بأن العدالة هي عدالة
الأقوى ، وأن الحق هو ما يكون في صالح الأقوى ولمصلحته ، فإن هذا الفكر
لم يستطع الهروب تماما من وخزة الضمير السقراطي •

(تابع) الفصل الثالث

• الأعمال الرئيسية • هوبز HOBBS

- Human Nature; or, the Fundamental Elements of Policie. (1650).
- De Corpore Politico; or The Elements of Law, Moral and Politick (1650).
- Leviathan; or the Matter, Forme and Power of a Commonwealth. Ecclesiasticall and Civil. (1651).
- The Questions Concerning Liberty, Necessity and Chance. (1656.)

وتعتبر أهم الطبقات المعترف بها للأعمال الكاملة لتوماس هوبز تلك التي
أقدمها السير ويليام مولسوورث بعنوان :

- The English Works of Thomas Hobbes of Malmesbury. 11 Vol. (1839 - 45).

وقد أعيد طباعتها في عام ١٩٤٢

- Thomas Hobbes Malmeburiensis Opera Philosophica. Quae Latine Scripsit
- Omnia . . . 5 Vol. (1839 . 45).

وقد أعيد طباعتها في عام ١٩٦١ •

• قراءات مقترحة •

- Leviathan. By Michael Oakeshott (1946, reissued 1957) .
- The Elements of Law, Natural and Politic and behemoth. ed by Ferdinand Tonnies (1889; 2nd ed. 1969).
- The Political Philosophy of Hobbes (1936, reissued 1966.) by Leo Strauss.
- The Political Philosophy of Hobbes. By Howard Warrender. 1957.

بالإضافة الى التراجم الذاتية وأهمها :

- George C. Robertson, Hobbes (1886, Reprinted 1971).
- Richard S. Peters, Hobbes, 2nd ed. 1967.
- Charles H. Hinnat, Thomas Hobbes; A Reference Guide (1980)

والجدير بالذكر أن هذا المؤلف يتضمن قائمة مطولة بمختلف الأعمال والكتابات التي دارت حول أعمال توماس هوبز وكتاباته المختلفة من (١٦٧٩ — ١٩٧٦) ومن هنا فيعتبر مرجعا أساسيا لا غنى عنه لدارسى الفكر السياسى والاجتماعى لهذا الفكر الفيلسوف ، إضافة الى متضمنات هذا الفكر من مواقف ونظريات ورؤى قانونية •

الفصل الرابع

مونتسكيو وروح القوانين MONTESQUIEU (١٦٨٩ / ١٧٥٥)

لعل أحدى الملاحظات التى لا شك سوف يلاحظها القارئ أننا كثيراً ما نلتمس فى هذه الدراسة العودة أو الارتداد بالفكر أو حتى بالفكرة إلى أوقات أو فترات زمنية غير تلك التى وضع تأثيرها خلالها أو على الأقل ظهرت فيها ، وهى طريقة إذا كانت تساعد فى الرجوع إلى المؤثرات الأولية التى يعتقد أنها كانت وراء الفكرة أو الموقف الذى يتخذه المفكر ، فإنها تنتج أيضاً إمكانية التعرف على طبيعة التغيرات التى عساها تكون قد أصابت الأفكار ولحقت بها . ولقد كشف تطبيقنا لهذا الأسلوب ، أو النمط ، فى معالجتنا للدراسة عن حقيقة أن (بدايات) القرن السابع عشر قد شهدت — كما أشرنا — ازدهار فكرة اتخاذ القانون الطبيعى كمحك أو معيار تقارن فى ضوئه مدى صحة وسلامة القانون الوضعى وهذا ما لجأت إليه واتبعته بالفعل بعض الدول وبخاصة إنجلترا ، حيث تجاوزت أفكار القانون الطبيعى نطاق تأملات الكتاب ووجدت سبيلها إلى ساحات المحاكم والقضاء نتيجة لتلك الجهود التى بذلها أمثال اللورد كوك (١) . كذلك فقد جاءت النظرية الدستورية فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك بقرن من الزمان مطعمة بالأفكار ذاتها وبالاتجاه نفسه الذى يعلى من شأن الحقوق الطبيعية . مما يعنى هيمنة فكرة القانون الطبيعى وتزايد تأثيراتها فى التشريعات الوضعية ذاتها .

ومع ذلك فمن الخطأ الوقوف بالمسألة عند هذا المستوى لأن الشيء الطبيعى أن يكون لها وجهها الآخر الذى يلزم اعتباره . والحقيقة أن المكانة أو المماثلة Analogy التى أرست قواعدها نصوص إعلان الاستقلال فى الولايات المتحدة

(١) الواقع أن المشرع الإنجليزى لورد كوك كان يشير إلى هذا التقليد عندما أعلن أثناء نظر قضية بونهام Bonham فى عام ١٦١٠ ، أنه إذا ما تعارضت القوانين البرلمانية مع العقل أو الحقوق العلية أو الكرامة ، أو حتى عندما يصبح من الصعب تنفيذها ، فلا بد من خضوعها فى هذه الحالة للقانون العلم وتنحية مثل هذه القوانين جانباً (انظر فى ذلك :)

الإمبريكية بين القانون الدستوري والقانون الطبيعي لم تتطلب أن تكون القوة القادرة على إسقاط التشريع أو تعطيلة وإيقاف العمل به (وهو ما نصت عليه بعض النصوص الدستورية) قوة تشريعية أو قانونية judicial بالضرورة ، الأمر الذى لا توجد له سابقة حيث لم يكن موجودا فى روما القديمة أو حتى فى كثير من الدول الأوروبية الحديثة الخاضعة للقانون المدنى ، ذلك لأنه لم يكن من المقبول أن يقدم المشرع على معارضة ما سبق أن شرعه ، أضلافة الى أن منح السلطة القضائية الحق فى أن تكون لها الكلمة الأخيرة باستمرار قد بدأ بدوره يثير العديد من الصعوبات التى تتعلق بالضوابط الواجب توافرها للقضاء حتى يكون قادرا على حماية الحقوق الأساسية مثل الحق فى الحياة وفى حرية القول والكلام والحق فى الاجتماع وفى اللجوء الى القضاء ... الخ ، وكله وإن كان قد ساعد من ناحية على تأكيد مسئولية الحكام وأولى الأمر وعمل على الحيولة دون وقوعهم فى شرك الطغيان أو الانحراف بالديمقراطية الى أى من صور الديماغوجية أو الديكتاتورية ، فقد ساعد كذلك على بلورة العديد من نقاط الخلاف والشقاق بين المؤيدين لمنح مثل هذه الضمانات والمعارضين لها .

ويقودنا هذا التحليل الى المسألة الثانية التى نعتقد أنها لا تقل عن سابقتها فى الأهمية ونقصد بها تلك الوضعية أو الحالة التى بدأت تخضع لها فكرة القانون الطبيعى فى نهايات القرن السابع عشر . فبالرغم من التسليم بكل مظاهر الشهرة التى حظيت بها أفكار توماس هوبز المادية وأفكار بيكون وديكارت وهما مؤسسا الامبريقية والعقلانية على الترتيب ، وكذلك أفكار سبينوزا وليبنز ، فإن فكر هؤلاء جميعهم لم يكن هو الذى قدر له أن يسيطر على النصف الثانى من القرن السابع عشر وبخاصة سنواته الأخيرة ، ولكنه كان بالأحرى فكر اسحق نيوتن Newton وجون لوك على وجه التحديد . وهذه وضعية من المهم أن نقف على دلالتها خاصة وأن هذين العالمين (نيوتن ولوك) يعتبران من أكثر من وجه الآباء الحقيقيين المؤسسين لعصر التنوير Enlightenment ، حتى وبالرغم من أن كليهما قد عاش وعمل فى نهايات القرن السابع عشر . فقد كان نيوتن آخر مثال أو كشف للعبقرية العلمية فى هذا العصر ، كما كان مؤلفه العظيم Philosophiae Naturalis الذى أصدره فى ١٦٨٧ وكذلك كتاب مبادئه

كوبرنيكوس Principia Mathematica خروء الصركة العلمفة اللف بدأها الرفاضفا Copernicus وفسالفبو Galileo ، وفلك من فف فف أن هفزن الأملاق ، وفء شاركمها نفس الطرف كل من بفكون ودفكارف وكبلر kepler كانوا بالءرة الأولى علماء كرسوا كل فبرفهم فف المنهج العلمف لمأولة فطوفع الطففة لكف فكشف لهم عن مكفونافها وأسرافها . وفو الأمر اللف ففءو أنه فء هءف بالفعل مع ففاح نفوفن فف بلورة وابراز معالم نسقه العلمف وفلك اللف الءرة الفف ساعءف على نشر الاعفقا ء بأن الفكرة الأساسية عن مسطوة واستقلال العقل ، وفى الفكرة الفف هفمنف على كل فكفر القرن الفامن عشر ، انما فففر اءف الففنافج العظفمة الفف فقففها أعمال نفوفن ، وفلك لأنه بفنما كانت الفزعة العقلفة والمفنافزفقفة هى الفف فسوء عصر النهفة ، فان عصر الففوفر كانت فلفه الفزعة الأمبرفقفة والابستمولوجفة ، بءافة من فون لوك وحقف عمانوفل كانط Kant •

وصففح أن كل من هوفز على سبفل المائل وسبفنوزا فء اهتم اهماما زافءا بالبناء الواقف للعالم الطففى ، الا أنه كان واضحا أن فففر عصر النهفة بوفه عام للرفاضفا فء ولد الاهتمام العمفق بالمبافء العقلفة وبالفضافا الأمسولة والأفكار الفطرفة وفو ما انعكس بشكل فلى فف فلسفة لفنفر ودفكارف . ولكن على العكس من فلك كان عصر الففوفر فف ففوله من ففائف الطففة ، لفضع فف اعفباره بناء العقل فافه اللف فءرك هءه الطففة بكل ففة واقفءار انما كان فعفمء فف هءا الفحول على المعرفة والاعفبارف الففرففة الفف فمعنا بها مكفونات العقل ، كما فكشف عنها المكفونات الفسفة للمعرفة ، ولفس على مجرد المعرفة الرفاضفة البهفة •

وهنا فمكن القول بأنه فء وفء ما هو أشبه بمففرق الطرق • فمعصر الففوفر اللف انبنى أساسا على ففة فلفة من الأفكار الففافة العظفمة كالاهاءاء بالعقل ، والافمان بالففمء العقلف والذهنف ، والففة المطلقة فف الطففة كمصءر للالهام بكل الففم ، وبالففء عن الفسفة والففسامف فف النظم السفاسة والاجفماعفة ، كان لافء وأن فففف عنه العفء من الففارف والاففاهاف العقلفة والنفلفااف الففرفة فف كل النوافى وفف مففالف الشئون • فامء فاففر فون لوك الفائف اللف فرنسا لفسهم لفس فقط فف ظهور امبرفقفة فولفر Voltaire

المتشائمة وانما يساعد بالاشتراك مع الجوانب المادية في تعاليم ديكرت في خلق اتجاه متكامل يأخذ بالمادية الحسية . وظهرت في هذا الاتجاه أسماء ضخمة مثل جولييان دي لاميتري Julien de la Matrie الذى قدّم مؤلفه *L'Homme machine* في عام ١٧٤٧ ، وأتّين دي كوندياك Condillac الذى نشر مقاله *Traité des sensations* في عام ١٧٥٤ وهولباك Holback الذى نشر مؤلفه *Système de la nature* في عام ١٧٧٠ ، وهى أسماء كان لها تأثيرها الذى عرف طريقة الى المقالات القصيرة الرائعة التى تضمنتها دائرة المعارف الفرنسية التى حررها دينيس ديدرو Diderot وجان دالمبير d'Alembert والتي اعتبرت سجلا حافلا بكل الانجازات الانسانية والعلمية لحياة القرن الثامن عشر العقلية والفكرية .

- ٢ -

هذا الاستطراد التطويل بعض الشيء في ابراز بعض ملامح القرن الثامن عشر له ما يبرره في الحقيقة ونحن نتكلم عن مونتسكيو . وعلى الرغم من أننا لا نسعى الى تحديد مكانة الرجل سلفا ، فقد كان مما له دلالة ولا شك أن مفكرى وفلاسفة هذا القرن الذى أطلق على نفسه بجدارة اسم عصر التنوير^(١) ، قد استقبلوا مونتسكيو كواحد في زهرتهم .

(١) والحقيقة أن هذا العصر كان يروج بروح التفاؤل الذى يمتزج بالاحساس بالبدايات الجديدة . فقد انفتح هذا العصر على كل ألوان المعارف العقلية ، فتحت العديد من الاتجازات الرائعة في كل من الكيمياء وعلم الحياة حيث لمعت أسماء لامارك Lamarck وجورج كوينيه Cuvier وجورج دي بوفون George Comte de Bufon تحاول استكمال تصنيف متكامل لعالم الحيوان . كما اكتشفت في فترة الثمانى اعوام من ١٧٦٦ الى ١٧٨٤ مجموعة من أهم الاكتشافات العلمية ، فلكشف كافينديش Cavendish الهيدروجين ، ودانيال ريزرفورد Rutherford النيتروجين ، وبريستلى الاوكسجين .

كذلك ارسيت في هذه الفترة مختلف الاسس والتصورات النهائية في كل من علم النفس والعلوم الاجتماعية والاخلاق وعلم الجمال . كما اسهم كل من تيرجو Turgot وكوندرسية Condorcet وبهم مونتسكيو Montesquieu في فرنسا ، وفيكو Vico في ايطاليا ، وآدم سميث Smith في انجلترا في وضع العلامات والبدايات الاولى لعلوم التاريخ والاقتصاد والعلم الاجتماعى والفقه والقانون كتناسق علمية متكاملة كما شارك كل من هيوم Hume وبنثام Bentham وفلاسفة الحس الاخلاقى=

وقد تكلمت الإشارة الى أن الفيلسوف الاسكتلندي دافيد هيوم Hume قد سارع بعدما قرأ مؤلف مونتسكيو روح القوانين De L'Esprit des Lois الى الكتابة اليه من لندن يهنئوه بهذا العمل الذى وصفه بأنه سوف يحظى باعجاب وتقدير كل المصور . وكذلك تلك الكلمة الشهيرة التى أطلقها العالم السويسرى شارل بونيه Bonnet وهو يطن أن مونتسكيو قد اكتشف قوانين عالم الفكر والعقل مثلما اكتشف اسحق نيوتن قوانين العالم الفيزيقي . وان كانت تبقى مع ذلك احدى المفارقات الطريفة التى كان دالامير أحد ابطالها عندما طلب الى مونتسكيو أن يكتب للموسوعة الفرنسية مقالا عن « الديمقراطية والطينان » Democracy and Depotism فتجئ اجابة العالم الفيلسوف هادئة ولكنها مفعمة بتجربة العمر كله ، انه قد انتهى من قول كل ما لديه عن هذه المسائل ، وأنه يتمنى لو كنت مقالته في التدوق . وبالفعل فقد كانت مقالته *Essai sur la* *Goût (Essey on Taste)* آخر مآدبجه يراعه ، وقد عاد الى مسوداتها الأولى التى كان قد سودها قبل ذلك بما يقرب من الخمس والعشرين عاما .

ولست أعتقد كما قد يتخيل البعض متسرا ، ان لا صلة هناك بين مقال موضوع التدوق وبين ما هو مفترض أن يشكل اهتمامات أحد أئمة الفقه القانوني والفلسفة والسياسة والاجتماع في العصر الحديث من حيث أن هذه الاهتمامات ينبغى أن تكون اهتمامات سياسية وقانونية بالدرجة الأولى ، وذلك على اعتبار أن القرن الثامن عشر كان قرن الثورات الديمقراطية بلا منازع (بما في ذلك الثورة الفرنسية) وكانت المشكلة السياسية والقانونية المتعلقة بالحرية وبالعادلة وبالحقوق الطبيعية هي المشكلة المحورية كما هو معروف .

ولكن الأمر يمدو: على غير ذلك في الواقع ، اذ يكشف التحليل الواعى عن وجود علاقة حقيقية ومشباهات أساسية بين الفكرة المحورية في مقالته عن التدوق (وهى مقالة في صميم نظرية المعرفة وتطورها كلها حول قضية التغير وعدم الثبات) وبين آرائه الفقهية والسياسية التى عبر عنها في كتاباته المتخصصة وبخاصة مؤلفه روح القوانين ، مما يعنى أن فكرة مقالته التدوق

=البريطانيين جميعهم في جعل ميدان الاخلاق ميدانا بتخصصا للتساؤل التشريعى والفلسفى في أن واحد وهو ما ظهرت آثاره على أى الأحوال في القرن التاسع عشر .

وقد كانت من أفكار شبابه ، قد ظلت ملتصقة تراوده وتطغ عليه في كل مراحل تفكيره المختلفة .

ان احدى المأثورات الشهيرة التي نادى بها السفسطائيون وروجوا لها ان الانسان هو مقياس كل شيء *Man is the measure of all things* واحدى النتائج التي تترتب على هذا المبدأ أن يصبح الأفراد الذين يكونون مجتمع من المجتمعات هم مقياس ثقافة هذا المجتمع ومقياس حضارته بما في ذلك جوانبه الأخلاقية والقانونية .

وقد لا نكون مغالين اذا قلنا أن مونتسكيو كان منذ كتاباته الأولى متأثراً تماماً بهذا المبدأ ، فقد عبر عنه في أولى مؤلفاته « الرسائل الفارسية *Lettres Persanes* » الذي نشره في عام ١٧٢١ وكان بسبب طابعه المليء بالسخرية من الحضارتين الفرنسية والفارسية مفاجأة لكل الدوائر ، وفي الوقت نفسه بداية الطريق لشهرته الفائقة التي حققها له أعماله اللاحقة . حيث نجده يوضح في هذا العمل المبكر (اضافة الى ما زخر به من انتقادات لاذعة وسخرية مزيرة بمختلف العادات والنظم التي كانت تسود المجتمع الأوربي ومقارنة ذلك بتلك التي تسير مجريات الأمور في الشرق والغرب) قضيته الرئيسية التي طورها بعد ذلك في مؤلفه « روح القوانين » القائلة بأن التشريع والمداولة في أي مجتمع من المجتمعات لا بد وأن يكونا ملاعين لظروف هذا المجتمع ولنظمه الاجتماعية ولطبائع الناس الذين شرعت القوانين لأجلهم .

كذلك فقد ربط مونتسكيو بين هذه النظم والتشريعات وبين العوامل النفسية والمزاجية والثنقافية في هذا المجتمع المعين أو ذاك مؤكداً بذلك كله على حقيقة خضوع هذه النظم والتشريعات لفعل هذه العوامل التي اعتقد أنها تتدخل في تحديد شكلها وماهيتها الى أبعد الحدود ومؤكداً بذلك تلك النتيجة الحتمية التي انتهى اليها والقائلة بأنه يستحيل اذن أن تظل النظم والتشريعات ثابتة أو جامدة لا يطرأ عليها أي تغيير الأمر الذي يتم وفق ظروف المصور المختلفة واختلاف الشعوب بعضها عن بعض . فاذا كانت النظم والقوانين من صنع المشرع والعادات والاعراف من تراث الأمة بأكملها فيلزم اذن اذا ما دعت الضرورة تغيير هذه العادات والاعراف ألا يتم ذلك بالقانون لأن في هذا ما فيه من روح للتجبر والطغيان ولكن الافضل أن يتم هذا بتقديم أو احلال أعراف

وعادات أخرى بدلها • وهي نتيجة أسلمته على أى الأحوال الى أحد المبادئ،
الرئيسية المرتبطة بحالة ما اذا أراد الحاكم احداث تغييرات جفرية فى مملكته •
فما وضح وأقيم عن طريق القانون يتم تغييره بالقانون بينما يغير بالمادة
ما استقر فى النفوس بفعل العادة^(١) • أما المعنى الآخر لكل هذا فمن الواضح
أنه الرفض الصريح لما قررتة ونادت به نظرية القانون الطبيعى التى أكدت
باستمرار وجود قانون مثالى لا يتغير أبدا من مجتمع لآخر أو يتطور بتطور
ظروف المجتمعات •

وقد لا تكون فكرة تأثير الحياة الاجتماعية بالعوامل الفيزيقية والثقافية
العامة فكرة جديدة تماما ، فقد ظهرت من قبل عند هيراقليط وعند أرسطو ،
كما ظهرت أيضا فى فلسفة جان بودان وفكر ابن خلدون وغيرهم من الفلاسفة
والمفكرين الذين اهتموا بتوضيح التأثير المتبادل بين الظروف البيئية والمناخية
العامة والأحوال التى تعيشها الشعوب والمجتمعات المختلفة • ولكن الجديد
الذى يبدو أكثر حدائه وأشد التصاقا فى الوقت نفسه بفكر مونتسكيو الخاص
هى تلك المتضمنات التى انطوت عليها هذه العلاقة ، والتى ينبى أن ينظر اليها
من أكثر من وجه من الوجوه •

فمن الواضح — وهذا من ناحية — ان مونتسكيو قد أفاد تماما من رحلاته
المتعددة وتنقلاته الواسعة ما بين النمسا وإيطاليا وهولندا وألمانيا وإنجلترا ،
ليس فقط من حيث أن هذه التنقلات والأسفار قد أتاحت له أن يرى أشياء
ومعالم جديدة ، أو أنها جعلته يقف على أذواق الشعوب وفنونها ومظاهر
حضارتها أثناء زياراته للمتاحف والاراسم وتنقله بينها أو من خلال مناقشاته
الطويلة مع ساسة هذه البلدان ورجال الرأى والفن والعلوم فيها ، ثم وهو
يحدثون فى كراسته الصغيرة مذكراته الدقيقة عن نظم هذه البلدان وخصائص
ومميزات شعوبها وطرائق حياتها وأساليب معيشتها ، ولكن أيضا ، من حيث
أن هذا كله قد ساعده على أن ينمى فى أعماقه حسا جماليا مرهفا ، كما أضاف
الى عقلية الواعية قدرة على التأمل والتفكير وهى خصائص انعكست بجلاء
فى دراسته وتحليله لما شاهده من نظم وشرائع وقوانين •

Works : The Spirit of the Laws, Translated by Thomas Nugent. (2 Volumes, (1)
London : George Bell & Sons, 1878. Book. XIX.

انظر ملحق النصوص ... النص رقم (A)

وإذا كان مونتسكيو قد صاغ هذه الرحلات والتنقلات فيما يعتبر من وجهة نظر الكثيرين من أمتع ما كتب في القرن الثامن عشر ، فإن صداقاته المشهورة التي نجح في إقامتها مع رجال السياسة والحكم البارزين في عصره قد فتحت أمامه آفاقاً أكثر رحابة سواء على المستوى الرسمي أو المستوى الشخصي ، وهي ناحية مكنته من الملاحظة والدرس والتذوق والتحصيل . ولعل أوضح مثال على ذلك ما خلقتة صداقته للسياسي الانجليزي الأشهر الفيكونت بولينجبروك Bolingbroke من بصمات قدر لها أن تنعكس فيما بعد في تحليله للدستور الانجليزي .

ولكن وقوفنا على هذا الجانب وحده في شخصية مونتسكيو لا يكفي لإدراك كافة المضمنات التي قلنا أن العلاقة بين الحياة الاجتماعية والظروف البيئية والعوامل الفيزيائية تتطوى عليها . فالواقع أن مونتسكيو ما كان ليتوصل الى مثل هذا المبدأ ما لم يكن قد سعى أساساً الى توسيع رقعة أو قاعدة بحثه الاجتماعي واهتماماته المعرفية . ولقد نجح بعقليته التحليلية النافذة الى أبعد الحدود في أن يجعل العالم بأكمله موضوعاً لاهتمامه وبحثه . فلو أنه أراد — على سبيل المثال — دراسة التاريخ القديم ، لما اكتفى بالوقوف عند حدود تاريخ اليهود أو الاغريق أو الرومان المعروف لنا تماماً ولكنه ينقب فيما يمكن اعتباره معرفتنا بتاريخهم معرفة أقل نسبياً كتاريخ الفرس والمصريين القدماء . والشئ نفسه إذا أما راد البحث في التاريخ الحديث فإنه لا يمثل بالنسبة اليه تاريخ أوروبا الذي نعرفه جيداً ، ولكنه تاريخ بلدان أخرى مثل اليابان والصين والهند وغيرها مما لا نعرف عن تاريخهم وماضيهم الا القليل .

ويمثل هذا المنهج فقد كان بمقدوره أن يلاحظ ويفحص ويختبر كل ما يلتقي به من نظم انسانية سواء كانت في الماضي أو الحاضر ، وأن يضع يده دائماً على الكيفية التي تؤثر بها مختلف العوامل الفيزيكية والثقافية كالقانون والأخلاق والدين والجغرافيا والمناخ على هذه النظم وعلى تلك المجتمعات الانسانية . وان ذلك ليظهر تماماً في عنوان مؤلفه الشهير روح القوانين الذي ظهرت طبعته الأولى في شهر نوفمبر ١٧٤٨ بعنوان طويل « روح القوانين ، أو بحث في العلاقة التي ينبغى أن توجد بين القوانين وبين دساتير كل حكومة ، والاعراف ، والمناخ والدين ، والتجارة .. الخ » .

«De L'Esprit des loix, ou du rapport que les Loix doivent avoir avec la Constitution de Chaque Gouvernement. Les mœurs, le climat, la religion, la Commerce,... etc»

والواقع أن هذا العمل العملاق الذي يقع في مجلدين من واحد وثلاثين كتابا تضم بين رفاقتها ١٠٨٦ صفحة ، إنما يعتبر واحدا من أعظم الأعمال في تاريخ الفكر السياسي وتاريخ الفقه القانوني Jurisprudence . فبالرغم من أن مونتسكيو كان على معرفة تامة بمختلف المدارس والاتجاهات الفكرية ، فقد كان واضحا أنه لم يربط نفسه بأى منها ، ونجح في أن يستقل بدراساته للمجتمع الانساني من خلال نظريته الخاصة الأكثر شمولا واتساعا ، مؤكدا في ذلك دور العوامل الجغرافية والاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر في التطور الاجتماعي وفي تاريخ المجتمع الانساني ، وكذلك دور العوامل التاريخية التي أعزى اليها الكثير من مظاهر القوة والضعف التي تلحق بالأمم والحضارات وهي العوامل التي أبرزها بصفة خاصة في مؤلفه الذي أصدره في عام ١٧٣٤ بعنوان « اعتبارات وملاحظات عن أسباب عظمة الرومان واضمحلالهم *Considération sur Les causes de la grandeur des Romains et de Leur décadence*».

حيث ظهرت في كل من هذين المؤلفين عبقرية الفذة في تحديد ، ومن ثم تحليل العوامل التي تشكل النظم الاجتماعية ، وكذا ادراكه لطبيعة العلاقات الوظيفية التي تقوم بين هذه النظم علاوة على الأسباب المؤدية الى عظمة الدول والى تدهورها وانحلالها^(١) .

وما من شك في أن مونتسكيو قد نجح بشكل ملحوظ في الكشف عن طبيعة

(١) وقد نجح مونتسكيو الى حد بعيد في أن يستخلص ويشكل على الاسباب التي دعت الى صعود نجم الرومان والعوامل التي كانت وراء عظمة امبراطوريتهم وازدهارها . وكذلك تلك الاسباب التي أدت الى تدهور هذه الإمبراطورية وأقول نجحها .

ولقد استخدم مونتسكيو في هذه الدراسة منهجه العلمي المميز الذي يربط فيه بين المقدمات والنتائج او بين الاسباب والعلل وما يترتب عليها من نتائج وآثار . ولقد أدى به هذا الى تعميم قانونه في سر الظواهر الاجتماعية وتطورها من حيث انها لا تتطور كيفما اتفق او بشكل عشوائي او عفوى ، ولكنها تتطور وفق قوانين ومبادئ محددة ثابتة وهذه المبادئ يلزم الكشف عنها اذا ما أريد فهم التطور الذى يلحق بهذه الظواهر ، وبالتالي عوامل قوتها او ضعفها وبقائها او انقراضها .

العلاقات والارتباطات الموجودة بين مختلف العوامل التي عرضنا لها . كما نجح أيضا في توضيح الارتباطات بين هذه العوامل والقواعد القانونية التي تنظم شكل الحياة القانونية في المجتمعات البشرية ومدى تأثير هذه الحياة القانونية بذلك العوامل المتعددة والمتداخلة . وقد هيأ مونتسكيو بذلك السبيل ليس فقط أمام ما يعرف بدراسة الروح التاريخية للقانون التي يعتبر جوتفريد هردر Herder (١٧٤٤/١٨٠٣) من أبرز وأشهر المهتمين بها ، ولكن أيضا للقول بما أصبحنا نسميه بنظرية النسق الاجتماعي الكلي ، وذلك حين أقدم على تفسير معالم الحياة الاجتماعية وما يقوم فيها من نظم سياسية واقتصادية ودينية وتربوية وقانونية ... الخ ، تفسيراً وظيفياً ، وحين ردها جميعها الى ما أطلق عليه اسم الروح العامة *L'esprit général* ، تلك التي تنشأ كأثر لكل هذه العوامل وتشيع في المجتمع وترتكر اليها مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية وترتبط بين شتى العلاقات الاجتماعية الموجودة (١) .

وعلى الرغم من الأهمية البالغة التي يقرها بعض العلماء لنظرية النسق هذه وذلك الى الدرجة التي نظروا اليها على أنها الأساس الذي يقوم عليه علم الاجتماع المقارن ، وانها اشتملت كذلك على الأسس النظرية لما يسميه كونت Comte بالقانون الأول للاستاتيكا الاجتماعية الذي يتعلق بالارتباطات الداخلية للنظم الاجتماعية في علاقاتها المتساندة ، وهو ما أسماه رادكليف براون بشكل أو هيئة أو صورة الحياة الاجتماعية ، وما أسماه كونت بعلاقات التضامن التي تتربط ترابطاً وظيفياً ، فان من الخطورة بمكان أن نجعل لأي من هذه العوامل المختلفة والتي تدخل في تكوين « الروح العامة » مكانة الصدارة أو موقفاً مميزاً أو منفرداً ، لأنها تؤدي جميعها دوراً متماثلاً . ومن ثم ارتبطت الحياة الاجتماعية بجماع أو بحصيلة هذا الدور الذي تؤديه مجتمعة . وإن لم يكن معنى ذلك أيضاً إلغاء الأهمية النسبية أو الأثر الكمي الذي قد يكون لأي عامل من هذه العوامل بصرف النظر عن خصائصه المميزة .

واتساقاً مع هذا يمكن فهم المكانة التي أعطاها مونتسكيو للقانون نسبة الى ارتباط القواعد القانونية بجماع الحياة الطبيعية في الدولة ، وبكل مظهر

(١) Radcliffe. Brown, A. R., Structure and Function in Primitive Society.
Cohen and West, London, 1953. p. 6.

من مظاهر الحياة الاجتماعية على تشعبها واختلافها وتباينها ، وربطه من ثم ، بين هذه القواعد القانونية وبين مختلف العوامل البيئية والمناخية والدينية ، وحتى أنماط المعيشة التي يحياها السكان ودرجة الحرية التي يتمتعون بها وثرواتهم وتجاراتهم وتعدادهم وكثافتهم في مناطق دون أخرى ، وبالتالي توضيح شدة الأثر والتأثير المتبادلين ، حتى يبدو واضحا المجتمع على ما هو عليه أن الطبيعة الخاصة بالمجتمع على حد تعبير مونتسكيو . وقصده بهذه الطبيعة شكل المجتمع أو بنائه الاجتماعي في فترة زمنية بالذات ، وهو بناء عرضة للتغير نتيجة لما قد يحدث من تغيرات تمس هذه الناحية أو تلك ، فهي لا بد سوف تترك فطحا وأثرها في الناحية الأخرى وفي الكل الاجتماعي بأكمله .

لقد كان المجتمع بالنسبة الى مونتسكيو يمثل كلا Whole متكاملا . وهو تصور محوري لم يفارقه للحظة في أى من مراحل تطوره الفكري ، أو وهو يناقش أية قضية من القضايا أو موضوعا من الموضوعات المتشعبة التي طرقها . وحتى الدين في ذاته كان بالنسبة اليه ظاهرة اجتماعية سواء كانت النظرة اليه باعتبارها سببا أو أثرا ونتيجة . وبذا فيمكن مناقشة الفائدة من أية عقيدة بعيدا عن قضية الصديق الذي تنتمتع به مذهبيتها .

وبالرغم من أن هذه القضية على وجه الخصوص قد أسى فهمها دائما ، فالهم هو أنه تظهر بصدها الصورة المميزة لمنهج مونتسكيو الفكري في رفضه لكل المسلمات أو القضايا والمبادئ العقدية المسبقة . وهو موقف أضاف على أى الأحوال الشئ الكثير الى الأسباب التي هرجم من أجلها والتي تبلورت في الاعتقاد بأن كتاباته تهدف — بطريقة ذكية — الى تأكيد القول بأن العالم والكثير من المحيطات من حولنا ليست بهذا القدر من السوء الذي يظنه الكثيرون ، حتى وان كانت هناك بالفعل حاجة الى اصلاحه وتغييره . وكأنما هو يريد بذلك أن يبرر لما هو كائن من مفاسد وشور ومساوىء وآثام .

وأيا ما كانت وجهة النوازع لمثل هذا الاعتقاد فيكفي القول بأن ثمة أمورا هي في ذاتها شريرة وسيئة من وجهة نظر مونتسكيو ، ولهذا فإنه لم يتردد في أن يعلن رفضه لها ومقاومته اياها . مثل الطغيان *depotisme* والعبودية *Slavery* والتعصب *Intolerance* ، حتى وان لم تمكس كتاباته أى مرد أو ترديد لحقوق الانسان ايماننا منه بحزة الانسان وكرامته .

أذن أمكن من خلال نظرة هونتسكيو الى المجتمع تحديد موقع الانسان ليس بالنسبة الى هذا المجتمع فحسب ، ولكن بالنسبة الى الكون بأكمله . فهو من ناحية لم يستطع قبول وجهة نظر هوبز القائلة بأن الانسان مخلوق شرير ومؤذ وخبيث وحيوان مفترس Ferocious فنجدته يقول بصريح العبارة أن الدافع الغريزي الذي أعزاه هوبز الى الجنس البشرى يصعد تقاثل كل شخص مع الآخر أمر جانبه الصواب في تقريره . ان فكرة الامبراطورية والممالك هي من الصعوبة والتعقيد بمكان وتعتمد على العديد من التصورات والمفاهيم الأخرى وذلك الى الدرجة التي يمتنع معها تلاما أن تكون هي أول ما تكشف لفهم الجنس البشرى .

ولقد كان هوبز يبحث ويتساءل عن الأسباب التي تدفع بالانسان الى أن يظل متحفزا ومسلحا ويمتلك الأقفال والمفاتيح التي يوصد بها أبوابه ويطلقها اذا ما لم يكونوا بطبيعتهم في حالة الحرب ؟ ومع ذلك أفليس واضحا أنه ينسب الى الجنس البشرى قبل قيام وتأسيس المجتمع ما لا يمكن أن يحدث الا كنتيجة لهذا التأسيس الذي أمدهم بكل الدوافع والفرغات للاعتداء على الخير ولحماية النفس ؟

ومن ثم فما كاد الانسان يحس مدى ضعفه حتى أدرك أن بقاءه لأبد وأن يكون رهن قانون آخر ينبغى البحث عنه والمثور عليه .

ولقد لاحظت أن الخوف من الممكن أن يدفع الناس الى أن يتجنب ويتحاشى بعضهم البعض ، ولكن لما كانت دلائل هذا الخوف مسألة متبادلة بينهم فإن ذلك سرعان ما يدفع بهم الى الترابط والتجمع والاتحاد .

نرد على ذلك أن هذا الارتباط قد يظهر كذلك نتيجة لاقترب أحد الحيوانات من حيوان آخر ينتهى الى نفس فصيلته . ان مسألة الجاذبية التي تبدو بسبب الاختلافات الجنسية مما يمكن بدورها إثارة هذا الشعور بالتمتع والسرور وبناء عليه فيمثل هذا الأمر الطبيعي بالنسبة اليهم قانونا ثالثا .

فبالإضافة الى الحاسة الغريزية التي يمتلكها الانسان ويشترك بها الحيوانات بوجه عام فإنه يمتلك ميزة اكتساب المعرفة وهنا تظهر رابطة أخرى لا تمتلكها الحيوانات ولا تملك اليها أى سبيل . بمعنى أن الانسان لديه إذن

دافع آخر جديد يدفع به الى الاتحاد ، وهكذا ينتج قانون رابع من تلك الرغبة في العيش داخل المجتمع^(١) .

إذا كما قد أظننا في توضيح موقف مونتسكيو الرافض لقولة توماس هوبز الرئيسية فلايد أن نضيف الى ذلك أنه لم يستطع أيضا — وهذا من الناحية الأخرى — أن يقبل ما ذهب اليه جان جاك روسو عندما قال بأن الانسان هو ملاك Angle وكأنه مثالي تماما . وعلى العكس من ذلك فقد أكد مونتسكيو أنه على الرغم من أنه يمكن للقول (على الأقل من حيث المبدأ أو نظريا) بأن الانسان كان بمقدوره دائما أن يعيش بحسب ما يريد اما عيشه اجتماعية أو غير اجتماعية ، فان تجربة التاريخ بأكملها توضح تماما أنه قد فضل باستمرار أن يعيش متعاوناً مع الآخرين وفي ظل شكل أو آخر من أشكال الاجتماع البشري . بمعنى آخر يريد مونتسكيو أن يؤكد على أن حقيقة قابلية الانسان لأن يعيش مع غيره كانت هي بالذات ما ميزه عن غيره من الكائنات والمخلوقات أو ما جعله انساناً بتعبير أدق . أما الوحوش والحيوانات والفسوراري فانها تخضع لمنفعتها وتسيرها مصالحها التي تتفصل عن منافع ومصالح الغير . ومن هنا فهي مضطرة دائما الى الصراع والنزال والاضرار بغيرها ، على حين أن الانسان وحده ، وبحكم هذه الاجتماعية ، لن يفقد شيئا مما يستطيع أن يشارك فيه الآخرين . وان كانت هنا تبرز قضية مونتسكيو الكبرى من حيث أن العيش في مجتمع أو العيش في جماعة انما يعنى بالضرورة وجود حكومة ووجود حاكم أو أمير .

— ٤ —

عندما أقدم مونتسكيو على كتابة مؤلفه « روح القوانين » كان واضحا له أنه يشرع في بناء عمل عملاق ، وأنه يستكمل به طموحه الذي طالما أرقه ، لأن يخالف عملا ضخما في السياسة والقانون يرتبط به اسمه ويخلده . والحقيقة أنه بعدما فرغ من مشاغل نشر مؤلفه « في أسباب عظمة الرومان واضمحلالهم » في عام ١٧٣٤ ، أجبر نفسه على راحة قصيرة شرع بعدها في اعداد وتجنيد نفسه لحظه الضخم الجديد .

Works : Op. Cit. Book I, Chapter 2, pp. 3, 5.

(١)

انظر ملحق النصوص ... النص رقم (٩)

وكما قلنا من قبل فقد كان مونتسكيو يعرف تماما قدر وخطورة ما هو مقدم عليه ولذا فقد أخذ نفسه ببرنامج مكثف من القراءات والاطلاع في كل ما يمكن أن يتصور العقل أنه مفيد ويثرى للغاية التي يهدف إليها . فانكب على قراءة القانون والتاريخ والاقتصاد والجغرافيا والنظرية السياسية والاجتماعية ، وأخذ يدون ملاحظاته وتعليقاته التي استغرقت عددا من الأجزاء لم يتيق منها سوى واحد فحسب كان قد وضع له عنوانا هو « المبحث الثاني : في الجغرافيا Geographica, tome II » . ومستعينا في هذه المهمة القاسية بطاقم كامل من السكرتاريين كان عددهم يصل في بعض الأحيان الى ستة أشخاص في وقت واحد ليقروا أو ليعودوا له فحسب ، لأنه لم يكن يسمح لأى منهم بأن يكتب سطورا واحدا . وكان هذا يبدو في ذاته شيئا غريبا بالنسبة الى شخصيته التي عرف بها وأنه كان عبقريا وقادرا على الانجاز السريع على الرغم من تروده ووسوسته .

كذلك كان واضحا منذ البداية أنه يعمل في صمت مطبق ودون أن يثير حول ما يعتره القيام به أية ضجة ، لدرجة أن عددا قليلا للغاية من بين أصدقائه المقربين في مسقط رأسه لابريد Le Brid قرب مدينة بوردو Bordeaux ، هم الذين كانوا على علم بمشروعه ، وان كان انشغاله في العمل لم يمنعه مع ذلك من الاستمرار في عمله العلمي أو في إدارة أعماله وأملكه أو من زيارة باريس للتمتع بمباهج حياتها الاجتماعية أو للاعتكاف بمكتبته الخاصة التي كان قد كونها في بيته في العاصمة الفرنسية أو للطواف بالمكتبة الملكية . ودون أن يحول ذلك كله دون أن تسير علاقاته الشخصية بشكلها الطبيعي فكان يزور ويزار ويلتقي بأصدقائه الانجليز والايطاليين ، وفي الوقت نفسه يرمى بكليته بين الصفحات التي يسودها . وما أن جاء عام ١٧٤٠ حتى كان قد وضع الخطوط الرئيسية لعمله ، وأتم كتابة جزء كبير منه . ومع عام ١٧٤٣ كان العمل بأكمله قد تم تقريبا ، وبدأ في مراجعة الجزأين الأوليين مراجعة تفصيلية ، الأمر الذي استغرقه حتى ديسمبر عام ١٧٤٦ عندما أصبح العمل معدا للطباعة ، وكان ذلك بعدما انتهى من قراءته الأخيرة ، وأدخل بعض الإضافات والتعديلات ، كما كتب بعض الفصول الجديدة تماما التي رأى اضافتها كي يظهر أخيرا في نوفمبر عام ١٧٤٨ على ما سبق القول .

ولقد كنا عقدنا توا نوعا من المقابلة السريعة بين نظرة كل من مونتسكيو وهوبز الى الإنسان . والواقع أن هذه المقابلة كانت بداية أخذت تتكشف من بعدها كيف أن كلا منهما قد سار في طريق مغايرة تماما لما سلكه الآخر وأن كلا منهما كان يهتم بعالم يعتمد كثيرا عن ذلك الذى يهتم به صاحبه .

وعلى الرغم من كل ما قد يثار في وجه مونتسكيو من أن تشعب فكره واهتمامه بالعديد من الموضوعات والقضايا في وقت واحد وانتقاله من مسألة الى مسألة محاولا أن يعالجها جميعها في آن واحد معا ، كان سببا في كثير من عدم الوضوح الذى اتسمت به أجزاء بأكملها من كتابه « روح القوانين » ، وفى العديد أيضا من الثغرات التى تحكس مدى تعثر فكره ومنهجه ، فان « روح القوانين » بصفة خاصة مما يصعب كثيرا على الباحث المنصف ألا يعترف بأنه قد مثل جهدا عبقريا له دلالاته ليس في مجال الفكر القانوني أو الدراسات السياسية فحسب ، ولكن في مجال الفكر الاجتماعي والسياسي بأوسع ما يتضمنه هذا المصطلح من معان ، وذلك على اعتبار أن مونتسكيو لم يكن أبدا - في هذا المؤلف - مثل غير من علماء الاجتماع وفقهاء السياسة والقانون التقليديين الذين يدورون حول محور واحد ، أو ممن تجذبهم قضية أو مشكلة معينة أو حتى ممن يعبرون عن مواقفهم بصدد هذه المسألة أو تلك من خلال مدخل بذاته ، ولكنه كان بتفكيره المنطلق والمحيط أقدر على بلوغ تلك الدرجة من التنظير الاجتماعي الأشمل ، بالمعنى الذى ننظر نحن اليوم الى الأسماء العملاقة مثل كارل ماركس واميلى دوركايم وملكس فيبر ، الذين كانوا يتوجهون بفكرهم الى البناء الاجتماعي في كليته . ولا يشك أحد اليوم في أن كلا منهما كان موسوعيا في علمه ومعارفه ومعلوماته ، ولم تفقده هذه الخاصية أبدا مقولة « التظيم » الضيقة .

ومنذ السطور الأولى لروح القوانين كان من الواضح تماما أن موقفه من المجتمع وبالتالي ما يوجد فيه من نظم وأنساق وعلاقات وظواهر هو موقف الرفض الصريح لما تبنته نظريات العقد على اختلافها . فالحياة الاجتماعية من وجهة نظر مونتسكيو لابد وأن ينظر إليها على أنها نتاج أو بالأصح على أنها قائمة على تبادل المنافع والمصالح بين الأفراد ، وأن عمليات التنازل والتوافق

والانسجام لابد وأن تكون متضمنة لبعض الجزاءات القهرية التى تضمن الحفاظ على مصالح الأفراد جميعا^(١) .

الضبط الاجتماعى اذن هو تصور مركزى فى نظرية مونتسكيو . واذا كان من المسلم به أن الضبط الاجتماعى يمارس وظائفه من خلال ثلاثة نظم رئيسية هى الأعراف والدين والقانون فقد كان مونتسكيو أول من حاول ابراز العلاقات المتداخلة والمتبادلة فيما بين هذه الأشكال الثلاثة من أشكال الضبط الاجتماعى . ومنتهيا من ذلك الى أنه فى اقامة التوازن فيما بينها يتم الحفاظ على النظام الاجتماعى بأكمله . وهو يؤكد بذلك تلك الحقيقة الرئيسية التى سعى دائما الى ابرازها وهى استحالة فهم المجتمع فهما سليما واضحا الا من خلال الوقوف على العلاقات القائمة والمتبادلة بين الأجزاء المكونة له . والتعرف على مختلف العوامل الطبيعية وغير الطبيعية التى تؤثر فى هذه الأجزاء والمكونات ، والتى يتحدد بفعلها فى النهاية الشكل السياسى للمجتمع أى طابع الدولة ومبذوها .

والحقيقة أن هذا الاعتقاد الراسخ يظهر لنا قائما وراء كل الموضوعات الأساسية التى عالجها مونتسكيو والتى كان لها آثارها على المستوى النظرى وفى مجال التطبيق العملى على السواء . ونحن بالطبع لن نعرض الى عشرات الموضوعات التى عالجها مؤلفه «روح القوانين» وانما يكفى القول بأنه يقف فى مقدمة هذه الموضوعات تصنيفه الذى ساقه للحكومات حيث ساق هنا تحليله الخاص الذى اختلف كثيرا عن المواقف التقليدية للفلاسفة السياسيين والقانونيين وذلك عندما ألحق بكل شكل من أشكال الحكومات مبدءا خاصا مسيطرا . فالجمهورية على سبيل المثال تؤسس على الفضيلة Virtue والديمقراطية على الشرف Honour على حين تقوم الحكومة الاستبدادية على مبدء الخوف Fear وهو تصنيف من الجلى أنه لا يقوم على اعتبار مكان القوة السياسية ، ولكن على الكيفية التى تدبر بها الحكومة الأمور وتسير سياستها . وهى اضافة الى الرؤية التاريخية من حيث عدم اكتنائها بالمدخل الوصفى الضيق .

ومع ذلك يبدو أن نظرية فصل السلطات Separation of Powers وهى التى مثلت القضية الثانية التى أثارت أكثر ما أثير من جدل ومناقشات قد عالجها مونتسكيو بطريقة مغايرة . ففى داخل الاطار العام لهذه النظرية ،

قسم مونتسكيو السلطة السياسية الى ثلاثة أنواع هي السلطة التشريعية Legislative والسلطة التنفيذية Executive والسلطة القضائية Judicial . ومن خلال هذه السلطات ، وطبيعة العلاقات القائمة بينها يتضح لنا انبدأ الذي تقوم عليه دولته ، والذي يؤكد بمقتضاه أنه في الدولة التي تسودها الحرية فلا بد لهذه السلطات الثلاث أن تكون موزعة بين العديد من الجهات والهيئات التي تعمل كل منها في اطار منفصل عن الأخرى ، موضحا في ذلك مدى الخطر الذي تتعرض له حريات الأفراد اذا ما اجتمعت هذه السلطات الثلاث في يد شخص واحد (الملك) أو هيئة واحدة أو أى تنظيم سياسى آخر حتى ولو كان الشعب ممثلا في البرلمان . وهو موقف يكشف بالتأكيد عن رؤية صائبة للطبيعة البشرية من حيث أنها تتضمن اعترافا صريحا بضعف الانسان أمام السلطة وأمام السلطان والسيطرة والنفوذ ، مما يجعله يتماهى فيما بين يديه ، لدرجة أن يسعى استعماله . ولا يكون ثمة مفر اذن حتى نتجنب مثل هذا الموقف من اقرار مبدأ « فصل السلطات » حتى يتحقق التوازن بينها ، وفي الوقت نفسه رقابة كل منها على الأخرى .

ولقد حلل مونتسكيو مبدأ الفصل بين السلطات تحليلا دقيقا في الحقيقة . وأوضح أن حرية الأفراد تتأثر فور اجتماع السلطة التشريعية والتنفيذية مما في يد شخص واحد أو في أيدي عدة أشخاص ، فهنا ينعقد الخوف من أن يسيئ هذا الشخص أو هذه المجموعة من الأشخاص من القوانين ما يتفق وهواها ، أو على الأقل قوانين جائرة ، أو يجرى تنفيذها وتطبيقها بطريقة تعسفية .

وكذلك الحال اذا ما تركت السلطات التنفيذية والقضائية في يد شخص واحد ، فقد يلجأ هذا الشخص الى الضغط والاكراه ، طالما أنه لا توجد أية ضمانات لحرية الأفراد أو لمعقوقهم التشريعية .

ان فكرة تعدد السلطات في الدولة هي من غير شك فكرة قديمة حيث نجدها في كتابات أرسطو وشيشرون وبوليمس وغيرهم من فلاسفة الاغريق والرومان القدماء الذين عدوا وظائف الدولة وميزوا بينها . ولكن فكرة الفصل بين السلطات بهذا المفهوم الحديث الذى حدده مونتسكيو هي من غير شك فكرة وليدة القرن الثامن عشر باعتبار أنها تختلف عما ذهب اليه مفكر مثل بودان في بداية

العصر الحديث (القرن السادس عشر) عندما نادى بوضع السلطة القضائية في أيدي قضاء مستقلين •

أما نموذج Model لمثل هذه الدولة العادلة فقد رآه مونتسكيو في إنجلترا وبصفة خاصة من خلال معارضة حزب الأحرار Tory لسياسة حزب المحافظين Whig وزعمائه من أمثال روبرت والبول Walpole • وكما عبرت عن هذه المعارضة تلك الكتابات السياسية التي أحدث بها بولينجبروك الكثير من التغييرات المؤثرة ، والتي كان من بين تأثيراتها ما خلفته في فكر مونتسكيو على ما يظهر في الفصل السادس من الكتاب السادس الذي يعتبر أروع فصول الكتاب جميعها من وجهة نظر الكثيرين لدرجة ان البعض يرى أنه أفضل ما عرفه عصر التنوير من كتابات سياسية •

والحقيقة أن على الرغم من كل الانتقادات التي وجهت الى نظرية فصل السلطات ، والى الكثير من أفكار مونتسكيو في السياسة والقانون ، فإن الملاحظ أن غالبية هذه الانتقادات لم تكن ترجع الى مبدأ فصل السلطات في ذاته ولكن الى فهمه فهما خاطئا أدى الى سوء تطبيقه ، ولقد دارت بصفة خاصة حول ما قد يترتب على الاسراف في الأخذ بمبدأ الفصل في التطبيق من آثار ونتائج •

ان الدولة بالنسبة الى هؤلاء المعارضين لمبدأ الفصل عبارة عن جسم (كيان) عضوي متماسك ، وعلى ذلك فقد كان طبيعيا أن يروا في الفصل بين السلطات ما يضعف من هذا التماسك وقد يقضى عليه مما يؤثر بالتالى على البناء الاجتماعى بأكمله • أضف الى ذلك ما يؤدي اليه مبدأ الفصل من توسيع لنطاق المسئولية لدرجة تقترب من الشيوخ ، مما يصعب معه امكانية الرقابة وامكانية المحاسبة ، فضلا عما يتصف به المبدأ من طابع خيالى يجعل تحقيقه مسألة صعبة ان لم تكن مستحيلة •

ومع التسليم بأن تعاون السلطات المختلفة في الدولة الحديثة هو أمر لازم وحيوى فإن القول بأن مبدأ الفصل مما لا يتفق ووحدة الدولة وتماسك كيانها يبدو متضمنا لغير قليل من المبالغة والتحويل ، ذلك أن جانبا كبيرا من الصعوبات التي يقال أنها تعترض تنفيذها هي صعوبات شكلية في الواقع ومما يمكن التغلب عليه وتحاشيه اذا توافرت الإرادة في التتسيق • اضافة الى أن الاهتمام بتوضيح التأثير السياسى للمناخ وربطه ذلك بالبناء المورفولوجى وبالعوامل الديموجرافية

من ناحية ، وبالتنظيم السياسى والتشريعى من الناحية الثانية من خلال ما أسميناه بنظرية النسق الاجتماعى الكلى مما يضعف بشكل ملحوظ الادعاء بأن فصل السلطات يترتب عليه اصعاف تماسك الدولة والتأثير فى وحدتها . ذلك أن نظرية مونتيكيو فى المجتمع لا تخطو فى جوانب منها من منظور عضوى ، كما أن نظريته للقانون والتشريع تعكس محاولة متقدمة للتوفيق بين متضمنات الاتجاهات العقلية فى تفسير أصل المجتمع ، وتلك التى أكدت على النواحي الطبيعية وذلك ما يظهر لنا بصفة خاصة فيما قدمه من دراسات للمورفولوجيا السياسية^(١) .

- ٥ -

فى الكتب الأخيرة من مؤلفه « روح القوانين » يسهل ملاحظة وجود نوع من عدم الاتساق بينها وبين باقى المؤلف بوجه عام ذلك على الرغم من المهارة الفائقة التى عالج بها مونتيكيو مختلف النواحي التى تعرض لها فى هذه الكتب .
يترجع أهمية هذا بالنسبة المينا الى أنها تمثل ما أفرده أو خصصه مونتيكيو لتأريخ القانون والمثلى حاول البحث فيها عن تفسير لتلك الدوافع والأسباب التى جعلت فرنسا تتجه الى الأخذ بالقوانين المكتوبة وبالقانون العرفى فى وقت واحد .
وهى البحوث التى تأدت به على أى الأحوال الى أن يجلى بدلوه فى المناقشات الحامية حول نشأة وأصول الأرستقراطية الفرنسية وهى مساهمة أدت فى النهاية الى اثاره مختلف النجيبات وقيامها ضده سواء من جامعة السوربون Sorbonne ذاتها ، أو من الهيئات والمحافل العلمية والدينية الأخرى فى داخل فرنسا وفى خارجها أيضا اذ وصلت أصداؤها الى روما .

(١) أهم مونتيكيو بهذه النواحي فى فصل لفرد فى كتابه « روح القوانين »
لدراسة المورفولوجيا السياسية وكان ذلك تحت عنوان القوانين المتعلقة بعدد السكان :
des Lois dans la Rapport quelles ont avec la nombre des habitants :
ولقد ناقش مونتيكيو فى هذا الفصل عددا من الدراسات القديمة وبخاصة لدى الفلاسفة اليونان التى دارت فى معظمها حول التخطيط السكانى مشيراً الى ذلك الى قوانين أغسطس Augustus . وعلى الرغم من أنه جعل فى هذا الفصل مكانة محورية للضبط الاجتماعى ، فقد كان أهم ما توصل اليه وأبرزه هو تلك العلاقة الجوهرية بين الاشكال المورفولوجية للمجتمع وطبيعة العلاقات القانونية والسياسية التى تربط بدورها بين مختلف اشكال الحكم والادارة والتنظيم التى توجد فى قسم أو آخر من اقسام المجتمع . (انظر : Halbwachs Maurice; Morphologie Sociale Collee. Armand Colin. Paris, 1946. p. 116.

ومع أن مونتسكيو قد اضطر أمام حدة الهجمات وغف الانتقادات الموجهة اليه الى أن ينشر « دفاع عن روح القوانين » *defense de l'Esprit des lois* عام ١٧٥٠ ، فان هذه الخطوة لم توقف الحملات الضارية ضده ، كما أنه لم تنجح في الوقت نفسه مساعي سفير فرنسا لدى روما ولا وساطة بعض رجال الدين المستثمرين لدى البابا ، فصدر الأمر في عام ١٧٥١ بأدراج «روح القوانين» ضمن قائمة المحظورات *Index librorum Prohibitorum* ومن ثم ظل « دفاع عن روح القوانين » بقوة وبروحه المرححة القوية يمثل أروع ما قدم مونتسكيو من كتابات .

على أن هذا كله ليس معناه بأي حال أن آراء مونتسكيو في القانون كانت دائما آراء صسائية . بل ربما كان الأصح هو أن الكثير مما نادى به في هذا المجال قد ثبت خطؤه فيما بعد . والواقع أنه على الرغم من نجاحه المنهجي الواضح في دراساته فان هناك العديد من المسائل التي جانبه التوفيق في حسمها بطريقة مرضية أو مقنعة .

ولقد رأى جورج جيرفيتش على سبيل المثال ان القانون وان كان قد ظهر في كتابات مونتسكيو وكأنه موضوع بواسطة الشرع مما يعنى أنه يعكس تصورا اجتماعيا لتحقيق القانون الا أن الواضح هو أن مونتسكيو قد ضل الطريق أمام تطوير هذه النظرة وتعميقها ، فبدأ القانون من ثم ، خاضعا لقواعد الصياغة الجامدة التي لا تستطيعها الا سلطة عليا هي سلطة الدولة .

ومع أن هذا في ذاته مما يكشف عن عدم التقدير الحقيقي لمشكلات النظرة التحليلية للمجتمع ، فان الشيء الأكثر خطورة هو ما ينطوى عليه مثل هذا الموقف من تصور اعتقد جيرفيتش أنه يبتعد عن الاتجاه الذي يدعو اليه علم الاجتماع ، وذلك على اعتبار أنه يضع المشرع والدولة بشكل عام وراء الظروف الحقيقية للمجتمع ، مما يؤثر في صحة وسلامة تجاوب التنظيم القانوني مع الحقائق الاجتماعية الحية ، القائمة ، وهو التجاوب الذي ينبغي أن يكون تجاوبا تلقائيا .

ومع أن جيرفيتش قد انتهى الى أن هذه النتيجة كانت دافعا لمونتسكيو لأن يدرك ضرورة وجود أساس آخر يدور عليه النظام القانوني ، ومن ثم سيطر على فكره تصور الدولة على أنها شخصية أمرة ، وأن هذا مما يؤثر في

تقييم دراسته الاجتماعية للقانون التي ضمنها « روح القوانين » حيث بدت قوانينه جامدة تفتقر الى التلقائية والمرونة ، الا أنه قد يكون تجنيا حقيقيا قبول ذلك على أنه الكلمة الأخيرة في جهد هذا المفكر الفقيه الفيلسوف الذي لم يتردد الأستاذ آرليخ — من الناحية الأخرى — في أن يضعه في مكانة لائقة بين الذين أسهموا في تأسيس علم الاجتماع القانوني اسهاما من الصعب انكاره .

ولقد كان أمرا جوهريا في فكر مونتسكيو أن يوضح المكانة التي يحتلها القانون . وإذا كان القانون الذي قلنا من قبل أنه اعتبره جزءا من الضبط الاجتماعي ، هو جزء من الحياة الاجتماعية ذاتها ، فلا يكون لذلك سوى معنى واحد ينبغي أن ندركه وألا نتغافل عنه وهو أن القانون إنما يتم تكوينه بواسطة المجتمع نفسه ، وأنه في الوقت الذي يحدث ذلك ، فإنه هو نفسه يشكل المجتمع ، وهذا ما ينبغي أن يقود النظرة الى مونتسكيو ، لنكون أقدر على انصافه .

الفصل الرابع

MONTESQUIEU

• الأعمال الرئيسية • مونتسكيو

- Lettres Persanes (1721); Persian Letters, Translated from the French by Ozell. 2 Vol., 1722.
- De La Monarchie Universelle en Europe. 1734.
- Considération sur les causes de la grandeur des Romains et de leur décadence. 1734.
- De L'Esprit des Loix, ou du rapport que les loix doivent avoir avec la constitution de chaque gouvernement, les mœurs le climat, la religion le commerce. etc. 1748. Translated by Thomas Nugent ... «The Spirit of Laws».
- Défense de L'Esprit des loix à laquelle on a joint quelques éclaircissements. 1750.

• قراءات مقترحة •

- John A. Baum; Montesquieu and Social Theory. 1979.
- Mark Hulliung; Montesquieu and the Old Regime. 1976.
- Richter, M., ed., Political Theory of Montesquieu. 1977.
- Thomas L. Pangle; Montesquieu's Philosophy of Liberalism : A Commentary on the Spirit of Laws. 1974.

الفصل الخامس

جيرمي بنتام (١٧٤٨ / ١٨٣٢) BENTHAM J.

دلالات الوضعية التحليلية في الفقه القانوني

في عام ١٧٧٦ ظهر كتاب جيرمي بنتام «A Fragment on Government» الذي يعتبر أول أعماله الرئيسية الهامة . أما موضوع هذا الكتاب فيكتشف عنه عنوانه الفرعي الطويل الذي شاء بنتام أن يختاره له وهو « فحص لا يستخلص في موضوع الحكم (القضاء) بعامة كما جاء في مقدمة كتاب السير وليام بلاكستون « تعليقات على قوانين إنجلترا » Commentaries on the law (of England

والواقع أن أهمية هذا الكتاب ترجع الى مجموعة من الأسباب أولها أن بنتام قد كشف فيه بوضوح عما اعتبره الأخطاء أو المالب الرئيسية في فكر بلاكستون Blackstone القانوني . فعلى الرغم من تسليمه بكل مظاهر النجاح والنفوذ التي حققها مؤلف بلاكستون ، فإن الآفة الخطيرة التي اعتقد أن فكره يتسم بها هي كراهيته الشديدة ونفوره antipathy من أي اتجاه للإصلاح .

أما السبب الثاني الذي ترجع اليه أهمية هذا الكتاب فهو أن بنتام قد صاغه في أسلوب سلس وبعبارة قوية واضحة ورصينة فجاء مختلفا عن كتاباته المتأخرة . ومن هنا فيمكن اعتباره نقطة البداية لفلاسفة الإصلاح الزاحكي الى الذين كان بنتام أهم غلامتهم وأبعدهم تأثيرا .

وأخيرا ، لأن الكثيرين قد رأوا في هذا الكتاب واحدا من أفضل ما كتب الكتاب والفقهاء القانونيين والسياسيين في موضوع السيادة Sovereignty وهو الموضوع الساخن الذي يمثل دائما الشغل الشاغل لأفكارهم .

ولكن من الطبيعي ألا تكتسب هذه الكلمات والألفاظ والمصطلحات مانيها إلا اذا وضعت في إطارها التاريخي . والواقع أنه بالنظر الى مسيرة الفكر القانوني والسياسي في أخريات القرن الثامن عشر ، فسوف نجد أن فقهاء هذا القرن ومشريه ومفهمي فلاسفته أيضا قد نجحوا الى أبعد الحدود في تجطيم

الأساس الالهي للدولة • ولكنهم انقسموا مع ذلك على أنفسهم عندما أرادوا
العثور على أساس جديد يصلح لأن يكون بديلا عما أحبطوه •
وفي الوقت الذي ذهب فريق من هؤلاء الفلاسفة والمفكرين الى أن الدولة
هي نتاج للمحيط وفي مقدمة هؤلاء مونتسكيو على سبيل المثال الذي أرجعه الى
عوامل التقدم والتقاليد واعتبروا الدولة بذلك كائنا طبيعيا حيا ، مما مهد لظهور
النزعة والاتجاهات التاريخية القانونية باعتبار أن القانون ليس الا ناتجا
عضويا ينبع من داخل ثقافة أمة بعينها ، فقد أرجع فريق آخر وجود الدولة
الى أساس تعاقدى أى الى العقد الذي تم ابرامه بين الأفراد بشكل اختياري
يحدد حقوقهم ومسئولياتهم وكذلك مكان السلطة ونطاقها •

ولقد كان من الطبيعي مع تطور الظروف في أوروبا وبخاصة في أخريات
القرن الثامن عشر أن تظهر الحاجة الشديدة الى بعض التغيرات الراديكالية
القادرة على التواءم مع هذه الظروف والتجاوب معها • وكان أن بدأت تسود
بين بعض الفقهاء والكتاب السياسيين النزعات العقلية ، كما بدأ يظهر الميل
واضحا الى عدم الربط بين الالتزام السياسى وأية تصورات غيبية أو عقدية ،
وانما اعتمدوا تماما على المنطق وعلى البحث العلمى ، مؤكدين بذلك أن
التشريع ليس الا نتيجة للمشاورات العقلية ، أو أنه الصيغة المعقولة التى
يحتمها المناخ العام الذى بدأ ينظر الى ظروف التغير وما يصاحبها من مشكلات
في ضوء ما تعليه روح الدراسة الوضعية ، باعتبار أنه تتمثل في ذلك أكبر
الضمانات لتوجيه الأفراد نحو أهدافهم في الحياة •

ولا يبدو أن هناك اختلاف حول كل هذا • ولكن الشيء الذى لا يقل عنه
صدقا في الوقت نفسه هي تلك الوضعية المتخلفة التى كانت تعيشها إنجلترا
في تلك الفترة سواء من الناحية السياسية أو الناحية التشريعية • ويظهر أن ذلك
بالضبط هو ما حدا برجل القاتون الانجليزى السير وليام بلاكستون
(١٧٣٣ / ١٧٨٠) الى أن يهتم اهتماما خاصا بدراسة هذه الاتجاهات
القانونية السائدة ، والى أن يعرضها جميعها في أكثر مؤلفاته شيوعا وشهرة
(تعليقات على قوانين إنجلترا) الذى كان في الأصل مجموعة محاضرات في
لكسفورد تم نشرها في أربعة أجزاء فيما بين عامى ١٧٦٥ و ١٧٦٩ وكانت بذلك
أول معالجة ناضجة للقانون والدستور الانجليزى ، وأهم محاولة لدراسة

اتجاهات القضاء في هذا البلد ، وأكمل وصف للمذاهب القانونية لدرجة أنه لا يعتبر فحسب الوثيقة الأساسية للنسق القانوني الانجليزي ، ولكن أساس التعليم القانوني في جامعات إنجلترا وأمريكا الشمالية ، وذلك بسبب أسلوبها وصياغتها من ناحية ، والكيفية التي عالج بها بلاكستون موضوعا على غاية من التقيد والحساسية من الناحية الثانية ، حيث سعى جاهدا الى أن يقيم الرابطة بين المذهب العقلي والمذهب التاريخي .

وبالرغم من أن هذا المؤلف قد انتشر انتشارا هائلا في إنجلترا ، كما مارس نفوذا وتأثيرا بالغين لسنوات طويلة لدرجة أنه أصبح من بين الأسباب الرئيسية التي يرجع اليها انتشار القانون العام في انحاء عديدة من العالم مما كان له أبلغ الأثر في تطوير القانون الأمريكي ذاته ، فقد تعرضت الكثير من الأفكار والقضايا التي تضمنها — مثل رأيه في الانحدار وتسلسل الأنساب وأيضا في أصل المجتمع الدولي — لغير قليل من الانتقادات وبخاصة على أيدي جيرمي بنتام كما أسلفنا^(١) . والحقيقة أن حملة بنتام على بلاكستون كانت حملة ضارية إذ اتهمه بعدائه الأسافر للإصلاح نتيجة لاعتقاده الأعلى بعدم قابلية التشريع الانجليزي لأي تطوير الأمر الذي أرجعه بنتام الى فشل بلاكستون في فهم طبيعة المكونات والعناصر الاجتماعية التي تقوم وراء الانساق القانونية^(٢) .

والواقع أنه لا يوجد في هذه الانتقادات شيئا من المغالاة أو التطرف . فعلى الرغم من كل مظاهر الشهرة التي أشرنا الى أن بلاكستون قد تمتع بها^(٣) ، فقد اعتقد الكثيرون أنه من أبعد الفقهاء القانونيين اتصافا بالعقلية العلمية الحقيقية ، وفي الوقت نفسه من أكثرهم اتصافا بالسطحية والمتظاهر وأنه كان يفتقر لانتشارا شديدا الى الحس التاريخي . ومع ذلك فإن الملاحظة التي تستوقف الانتباه أنه على الرغم من كل هذه الانتقادات فقد أمكن له تعويض كل هذه النواقص والتعاضى عنها بسبب أسلوبه ، وسهولة فهمه مما جعل رجال القضاء والمحامين يرون فيه مرجعا قانونيا ، ومصدر الهام فريد . وعلى أية حال فقد تزايدت شهرة بلاكستون خلال القرن التالي وبخاصة

Mack, Mary., Jermy Bentham, London. pp. 216 - 222.

(١)

Holdsworth, William.; A History of English Law. Vol. 12. 7th ed. 1956.

(٢)

Lockmiller, David A.; Sir William Blackstone. 1968.

(٣)

في الولايات المتحدة الأمريكية لدرجة أن هذا المؤلف قد أصبح — بعد اعلان وثيقة الاستقلال — (١٧٧٦) American Declaration of Independence المصدر الرئيسي للمعرفة بالقانون الانجليزي في العالم الجديد .

— ٢ —

القضية الرئيسية اذن في كتاب بنثام A Fragment on Government كانت محاولة الكشف عن صورة بلاكستون كما رآها وكما انطبعت في عقله وفي حسه على أنه (بلاكستون) محافظ مكر وشديد العداء للإصلاح القانوني . وعلى الرغم من أن البعض قد نظر الى هذا الموقف البنثامي على أنه هجوم دوجماتيقي متخطرس يجيء على أيدي أحد المنادين بالإصلاح التشريعي والمتشدين بالتطوير القانوني ، الا أنه ليس من الصعب أن ندرك طبيعة الأثر الذي خلفه هذا الهجوم ، خاصة وأنه توافق تماما مع المناخ العام الذي كان يسيطر على عقول المصلحين القانونيين الانجليز في أوائل القرن التاسع عشر .

ففي هذا الوقت كانت السحب قد أخذت تتجمع من حول اسم بلاكستون مما هز شهرته في داخل انجلترا بالذات لفترة امتدت الى ما بعد منتصف القرن ، عندما أخذ بعض الفقهاء القانونيين يدعون الى احياء مبادئ المذهب التاريخي ، ينادون — مثل بلاكستون — بضرورة الاعتماد على التاريخ في فهم القانون وتفسيره .

اذن يمكن القول بأنها تلك العداوة الفكرية التي سبق أن أشرنا اليها ضد كل ما هو رجعي وتقليدي ومحافظة ، وكافة ما يتسم بالقدم وعدم القدرة على مسايرة التغيرات التي جاء بها القرن التاسع عشر والتجاوب مع الأحداث والظروف الجديدة ، أو هي بتعبير آخر انتقاضة الفكر البنثامي ضد الأوهام والأساطير والخرعيلات القانونية ، وهجمته على مختلف التأثيرات الضارة لمختلف النظم والمؤسسات التقليدية ، وكل الأفكار العتيقة والروايات التاريخية والفلسفية والقيمية التي تساندتها . أو كافة ما أطلق عليه مظاهر الضعف الانساني ، وركز عليها بلاكستون باعتبارها الأسباب الحقيقية في تكوين المجتمع . فقد كان بنثام على العكس من ذلك ، يثق ثقة لا حدود لها في قدرات الأفراد وفي طاقاتهم الفائقة على معرفة مواطن أمورهم وتقدير هذه الأمور ،

وبالتالى احداث ما يلزم من تغييرات جزئية تستدعيها طبيعة الظروف .
 فالانسان هو الذى يخلق النظم ويوجدها وليس العكس .
 ولا يشك أحد فى أن اتمام هذا الهدف الجوهري يستدعى أن تتحول كل
 مناسط التجارة والتصنيع والقانون الادارى نفسه الى وسائل ينبغي أن تتضافر
 جميعها وأن تتكامل لتحقيق هذه الأهداف الاجتماعية للمقلانية . وان كانت هذه
 المقلانية التى طبعت القرن التاسع عشر تختلف كثيرا عما كانت عليه عقلانية
 القرن الثامن عشر . فمركبات الاصلاح مما كان نوعا لا تأتى تلقائيا أو بفعل
 قوى غامضة ، وانما نتيجة للجهود الواعية التى يقوم بها ويبدلها أفراد يعنون
 عقولهم لتحقيق أهداف وغايات معينة . وكل هذا ليس له فى النهاية سوى
 معنى واحد هو أن بنثام قد نبذ بوضوح ايمان عصر التنوير بكل من الحقوق
 الطبيعية والقانون الطبيعى ، وان كانت نتائج هذا الموقف البنثامى الذى أكد
 على الخصائص والقدرات الفردية وعلى سعى الأفراد وراء مصالحهم الذاتية
 ونفعهم الخاص قد أدى الى أوضاع مشابهة تماما لتلك التى دعا بنثام الى
 القضاء عليها ، وذلك من حيث أن المصالح المتشابهة لم تجد مناصا من أن تتجمع
 فى تلك الاشكال والاتحادات التقليدية بدور الوسيط بين الانسان وبين الدولة .
 وهو ما سمي بنثام فى الأصل الى محاربته والقضاء عليه^(١) .

ومع أنه لم يكن من الصعب احداث التوصل التشريعى من المواقف
 الفلسفية المجردة وبخاصة تلك التى تركز على المبادئ العتيقة فى الحقوق
 الطبيعية والقوانين الطبيعية^(٢) ، الى احتياجات السياسات الواقعية ، الا أن

Nisbet, R. A., The Sociological Tradition Op. Cit. pp. 50 - 51.

(١)

(٢) الواقع أنه بعد نشر كتاب اللافيانان Leviathan ظل الكتاب الانجليز
 المدافعين من الحرية الدستورية الى ما يزيد على قرن من الزمان يعارضون يشددة
 قضايه ومبادئه السيكلوجية فى الحكم المطلق ، واستخدموا فى ذلك الكثير من الحجج
 والبراهين التى وان كانت غير مستندة اصلا من علم النفس الا انها كانت تركز فى
 مجنها على التصور الميتافيزيقي لبدا الحقوق ولكن فى عام ١٧١٩ قرأ جيمى بنثام
 وهو من الواحدة والعشرين من عمره هلفتيوس Helvetius وبمدها بدا يظهر
 بوضوح ابتعاده عن هذا المبدأ الذى جاءت به الثورتان الامريكية والفرنسية ومتفقا
 فى ذلك مع ادموند بيرك Burke الذى شاركه فى الاعتقادات فى حقوق مبهمة وغامضة
 وقد يكون من المهم ان تشير الى تلك العبارة الشهيرة التى قالها بنثام وهو يقرر
 ان أى عمل من أعماله التى نشرت او التى سوف تنشر له فى موضوع التشريع أو فى =

أصرار العدو المشترك والمتمثل في المصالح التقليدية التي كان حرصها يتزايد على دعم مصالحها ، قد جعل من الاتجاه الى التوفيق بين متطلبات الفردية الاقتصادية والاصلاح الادارى والسياسى والتشريعى مطلباً ملحاً كان على بنثام أن يجد سبيله الصحيح اليه .

- ٢ -

إذا كانت نظرية القانون الطبيعى قد أتيح لها خلال القرن السابع عشر وحتى أخرى القرن الثامن عشر أن تحظى بذلك القدر العظيم الذى نعرفه من الذبوع والانتشار فاعتقها عدد متزايد من كبار الفلاسفة والمفكرين الذين نظروا الى هذا القانون على أنه يتضمن قواعد تفصيلية تواجه كل ما يعرض للحياة الاجتماعية من مواقف وحالات وتبين أحكامها العامة وبذلك بدا قانوننا نموذجياً كاملاً ، على حين لا يتجاوز عمل المشرع وجهده محاولة الكشف عن هذه القواعد وتحويلها الى قانون وضعى ، فان هذه النظرية قد لقيت ، وبخاصة منذ بدايات القرن التاسع عشر العديد من الهجمات والانتقادات ومحاولات التعديل التى تسببت فى تخلفها وانهارها ، خاصة بعد ما تركزت هذه الانتقادات والهجمات حول قضيتين رئيسيتين هما أولاً ما يدعى أنصار فكرة القانون الطبيعى من وجود قانون ثابت لا يتغير فى الزمان والمكان ، وثانياً ، صول ما يترتب على هذا القول من حقوق طبيعية للإنسان .

ومع أن هناك ولا شك الكثير من الاختلافات فى المواقف التفصيلية ، وحتى فى المداخل ذاتها التى تبناها أولئك الذين جذبتهم هذه القضية أو تلك ، فان المؤكد هو أن كلا الفريقين كان متأثراً الى أبعد الحدود بذلك المناخ العلمى العام الذى انفتح عليه القرن التاسع عشر ، بكل ما وقع فيه من تغيرات اقتصادية واجتماعية .

«أى فرع من فروع العلم الاخلاقى ما هو الا محاولة لد المنهج التجريبي من الفرع الطبيعى الى الفرع الاخلاقى أى من ميدان العلوم الطبيعية الى ميدان الاخلاق .
وتظهر أهمية ذلك اذا عرفنا أن هلفتيوس بالنسبة الى علم الاخلاق بمثابة
بيكون للعلم الطبيعى . وعلى هذا فقد يبدو طبيعياً أن ينبذ بنثام هذا المبدأ لانه
يتعارض وتكوينه العلمى .

(انظر فى ذلك : Wallas, G.; The Great Society (A Psychological Analysis)
Macmillan & Co., Ltd. London. 1914. p. 82.

ولقد كان طبيعياً للغاية مع وقوع التحولات التي أحدثتها الثورة الصناعية أن تنهت الاتجاهات والمواقف الرافضة وأن يترأى الاعتقاد بأن مثل هذه التحولات والانجازات التي صاحبت هذه الثورة ونجنت عنها لا يمكن أن تكون نتيجة لتلك المباحث الميتافيزيقية التي قصرت كل همها على تقديم تفسيرات غيبية عقيمة لمشكلات المجتمع .

ومن الناحية الأخرى فإن ما كان يقدم من حلول عملية لهذه المشكلات لا يمكن أن يكون بدوره مستندا إلى تلك المفاهيم والتصورات الخالية من المعنى والدلالة ، كالطلق والجوهر والماهية وما إلى ذلك مما يدور كله حول الحديث عن المبررات بماهياتها المثالية أو النموذجية والتي تنتمى كما وصفها أوجيست كونت إلى مرحلة سابقة في التصور العقلي والفكرى للإنسان .

ولكن الطول المثلث لهذه المشكلات — أقصد المشكلات الاجتماعية — كان لابد وأن تتم من خلال التحليل القواعى للتشريعات والنظم القائمة ، وهو المناخ الجديد الذى قدر له أن يعرف فيما بعد باسم الوضعية *Positivism* ومن المؤكد أننا لسنا هنا في مجال يسمح لنا بوضع الوضعية في الميزان وبخاصة كما عبرت عنها فلسفة أوجيست كونت^(١) ، فكل ما يعنينا هي تلك المعانى التي جاءت بها الوضعية إلى ميدان التشريع والفقه القانونى وبخاصة من حيث أنها مثلت في مجملها هزة عنيفة لفكرة القانون الطبيعى وفكرة الحقوق الطبيعية ، وذلك على اعتبار أنها أحد الروافد الرئيسية التي أدت إلى رفض هذه الأفكار وانهارها . ومعه — من الناحية الأخرى — رافد فكرى آخر سائر في نفس الاتجاه الرافض للقانون الطبيعى وإن لم يكن هنا عن طريق مهاجمته وابتعاده عن كافة المفاهيم المثالية والمجردة عن العدالة كما عكستها الفلسفات المثالية وبخاصة فلسفة كانت *Kant* بتصوراتها المسبقة عن القانون المثلثى أو النموذجى . وذلك على اعتبار أنها جميعها تشتمل على افتراضات وتصورات مسبقة جعلتها لا تختلف من حيث تعاليها عن كل ما سبق أن قدمه الفقهاء ورجال القانون القائلين بالقانون الطبيعى^(٢) .

Comte, A.; Cours de Philosophie Positivisme. Tome Quatrieme, Paris. (1) 1908. P. 193.

(٢) زعيم المدرسة المثالية في الفقه ونظرية العدالة بصفة خاصة . غاليه يرجع التصور الأساسى القائل بأن كل التفكير والإدراك الاخلاقى والعقونى انها يرجع إلى =

هذا المناخ المشبع بالاتجاهات الليبرالية التي تابعت ثقة عصر التنوير في القدرات اللامحدودة للأفراد إذا ما تحرروا من قبضة النظم الفاسدة ، جنباً لجنب تلك اللامسة الثورية التي عكسها الخط الفكري لراديكالية القرن التاسع عشر وهو خط عقلاني وعلماي الى أبعد مدى هما بالضبط اللذان حددا طبيعة المبدأ الأساسي الذي سوف يقيم عليه بنظام فكره ونظريته في الإصلاح التشريعي والاجتماعي بأكمله ، أعنى مبدأ *Utility* .

- ٤ -

ومع ذلك فقد يكون من الخطأ أن نترك الانطباع بأن جيرمي بنتام كان ببساطة أحد الفلاسفة العقلين أو المؤمنين بالمذهب العقلي . وصحيح أن هؤلاء العقلين كانوا في مقدمة الذين أدركوا طبيعة المهوم التي كانت تثقل على الواقع الاجتماعي والسياسي لانجلترا في عصره ، وصحيح أيضاً أنهم كانوا في مقدمة الاتجاهات الراضية لهذا الواقع والتي طالبت بتغييره ، ولكن الصحيح كذلك هو أن الأمر كان يختلف اختلافاً كبيراً بالنسبة الى بنتام وذلك من حيث أن وقع هذه الظروف عليه ، وكيفية استجابته لها كانت أشد حساسية وأكثر عنفاً ، لأنه اصطدم بكثير من مظاهر الفشل والمواقف التي حالت دون بلوغه الكثير مما سعى اليه ، ولأنه اكتشف منذ البداية أن رسالته الإصلاحية لن تقوم لها أية قائمة الا إذا نجحت في تطويع القوة السياسية واستخدامها لأجل مصالح الفرد والمجتمع . وهنا فلا بد وأن يتساءل المرء عن الكيفية التي سعى بها بنتام الى هذه الغاية .

المعروف أنه حتى عصر بنتام كانت ثمة ثلاث حركات فكرية مهيمنة الأولى وهي النزعة الانسانية انتي أشرنا اليها من قبل *Humanitarianism* كانت - وبخاصة في انجلترا - مما ينتمي بلا شك الى القرن الثامن عشر حيث

= افكار مسبقة لا يتسنى الوصول اليها الا بالعقل دون اللجوء الى اية تجربة او خبرة معاشة . ومن هذه الافكار المسبقة والتصورات استخلص كانت *Kant* طبيعة قانونه المثالي او النموذجي الذي يتضمن في ذاته معياراً للعدالة وكذلك مختلف الشروط التي يستطيع في ظلها ان يتمتع افراد المجتمع جميعاً بحرياتهم الحقيقية . ولا يتعد هذا اللون من التفكير عن لب ما جاءت به افكار القانون الطبيعي ولذلك فقد كان من أنسهل على اتباع كانت *Kant* وخلفائه من المثاليين أن يصيغوا (*Fichte*) افكاره بما يتسق وفكرة القانون الطبيعي التقليدي ذاتها .

قامت على ما يمكن وصفه بأنه بشارة أو علامة مسيحية Christian Gospel سرعان ما امتدت لتشمل بمواسماتها الانسان بصرف النظر عن مكانته أو طبيعته أو عمله ومهنته على اعتبار أن الكل اخوة في الانسانية ولهم من ثم حقوقا انسانية يشارك فيها الجميع . بينما الحركة الثانية والثالثة ظهرتا اذا صح التعبير احبهما (النفعية البنثامية Benthamite Utilitarianism) مع أخريات القرن الثامن عشر وبلغت قممها في القرن التاسع عشر ، على حين ظهرت الحركة الفكرية الثالثة (الماركسية) مع منتصف القرن التاسع عشر أيضا وبلغت أوج ازدهارها منذ الربع الأخير من هذا القرن وفي العقود الأولى من القرن العشرين . مع وجود هذا الاطار في ذهننا يمكن لنا الآن أن نرجع الى الخط الذي كانت تنعكس من خلاله العلاقة بين وظائف الحكومة ومجالاتها وحقوق الأفراد والتمتعهم . فهنا بالذات نستطيع أن نقف على بداية تفكير بنثام في الكيفية التي أراد بها مواجهة ظروف العصر على ما تساعلنا منذ قليل .

وأيا ما كانت تصورات المفكرين عن طبيعة وظائف الحكومة وكيفية توزيع هذه الوظائف بين اداراتها ووكالاتها المختلفة فهي وظائف خدمات في الأصل مفروض أن تعود عائداتها الى الأفراد باعتبارهم مواطنين لهم العديد من الحقوق التي تسعى جميعها الى تنمية شخصياتهم وبلورتهم .

وهنا في الحقيقة يكمن التناقض الأساسي بين الفردية وبين أي تصور آخر يقف على النقيض بصرف النظر عن مدى اعتداله أو تطرفه ، وذلك على اعتبار أن الفردية يقصد بها حقوق الأفراد ولو لم تكن الحكومات هي السبيل الى الوفاء بهذه الحقوق أو اشباعها .

وصحيح أنه يمكن تبين نوع من التمييز كما فعل بعض المفكرين بين فترتين من الفترات التي تضمناها المذهب الفردي كما عرفه القرن التاسع عشر . واذا كانت احدى هاتين الفترتين وهي التي سيطرت بوجه عام منذ الربع الأخير من القرن وانعكست فيها العديد من تدخل الدولة ومظاهر الحماية التي أخذت الدولة تتكفل بها ، فان الفترة الأولى التي عرفتها بدايات القرن وامتدت الى السبعينات هي التي تحينا في الحقيقة من حيث انه قد سيطر عليها نفوذ بنثام وأتباعه وكانت فكرة التحرير أهم الملامح التي تميزها .

وقد يكون صحيحا أن مفهوم الفردية مما يمكن استخدامه بأكثر من معنى

وصولا لأكثر من غاية ، وهى معانى قد تتناقض أو تتصارع كلها مع بعض فى آخر الأمر . فقد استخدمت الفردية على سبيل المثال للتشير الى مذهب الحرية بأقصى ما يمكن أن يحتمله اللفظ الأخير من معان على قمتها كان الشعار الشهير فى حرية العمل « دعه يعمل دعه يمر » *Laissez Faire Laissez Passer* والذي كان يطلق الحرية كاملة للأفراد لأن يسعوا بطريقتهم الخاصة لتحقيق ما يرونه مصلحتهم ونفعهم الخاص . ولكن الصحيح أيضا أن مذهب الفردية بسبب انطلاقه من هذا الأساس بالذات الذى يطلق للأفراد عنان الحرية وراء مصلحتهم ، وهذه مسألة كانت تتطلب توفير كافة الشروط والظروف اللازمة لتعبير امكانات الافراد عن ذاتها وبالتالي تطور نفسها ، لم يكن بمقدوره أن ينتهى الى النتائج التى وعد بها . وذلك لسبب بسيط هو أن كفاءة هذه الامكانات وضمان استقرار هذه الظروف التى تنطلق فيها قدرات الأفراد لم يكن أمرا يمكن الاعتماد فيه كل فرد على نفسه ، ولكنه كان أمرا متعلقا بالتولية بالدرجة الأولى وبالتنظيم الاجتماعى نفسه .

فكان القضية الأساسية إذن ليست متعلقة بالفردية فى ذاتها أو بما اذا كانت هذه الخدمة أو تلك مما قد تهيأ للأفراد أم لا ، وإنما القضية تمثلت بالأحرى فى مدى توافق الاطار القانونى الشامل ونسق الخدمات العامة التى تحتاج الفردية اليه كيما ينطلق الأفراد وراء غاياتهم . وبتعبير آخر الحقوق المرتبطة بالفردية ونسق الحقوق أيضا الذى يتطلبه الطرف الآخر أعنى الدولة . نطاق وشكل وطبيعة الالتزام السياسى والاجتماعى لسلطة مشروعة تدرك بواعث الأفراد وغاياتهم وتعمل على توفير الوسائل لبلوغ هذه الغايات . ولئن كانت تلك هى القضية الاساسية ارتباطا بالالتزام السياسى والاجتماعى ، فإن المشكلة كما وضعها بنثام نفسه هى فى كيفية حساب المنفعة العائدة — أو الخسارة — من وراء هذا الالتزام والتمسك به أو التخلي عنه والتحرر منه فقد ذهب بنثام الى حد أن أعطى الحق لكل انسان أن يحسب نتائج هذه الفاحية ونتائج الخروج على هذا الالتزام بل ومقاومته ان لزم الأمر . وبالطبع فإن ما يصدد ذلك هو مدى النفع المحتمل — أو الخسارة — المحتملة لكل من الطاعة والخضوع أو التمرد والعصيان^(١) .

هذا الموقف المتشعب والمعقد في الوقت نفسه طوره جيرمي بنتام في مؤلفه الذي كرسه بالكامل لأجل اكتشاف المبادئ الأساسية للتشريع ، والذي نشره في عام ١٧٨٩ بعنوان « مقدمة في مبادئ الأخلاق والتشريع »

An Introduction to the Principles of Morals and Legislation

وهو المؤلف الذي يعتبر أضخم أعماله الذي ترجع اليه شهرته الذائعة ، والتي مازال اسمه (بنتام) يعرف ارتباطا به حتى اليوم ، حيث ضمنه تعريفه لبدأ المنفعة Utility واحتوى على أوضح وأدق بيان عن أصول وقضايا المذهب النفمي Utilitarianis الذي اعتبر واحدا من بين أهم القوى وأبعدها تأثيرا في الفكر السياسي والاجتماعي في القرن التاسع عشر ، حيث قرر بمقتضاه أن أعمال الحكومات لا بد وأن تقاس في ضوء قدرتها على تحقيق أكبر قدر ممكن من السعادة لأكبر مجموع The greatest happiness to the greatest number أما المسوخ الوحيد لوجود الحكومة فهو مسوخ عطى بالدرجة الأولى ، طالما أن غاياتها قد تحددت في تحسين الظروف الفردية وإطلاق حريات الأفراد في الاختيار ، وإطلاق حرية الأسواق والتجارة أمام مختلف القوى التي سوف تخلق الثروة والرخاء .

ولا جدال في أن جيرمي بنتام كان فيلسوفا عقلانيا . كما أن جوهر فلسفته السياسية كان جوهر فرديا كما أوضحنا فيما سبق . ولكن المحير في الموضوع هو أن هذه العقلانية وهذه الفردية كانتا تبدوان وكأنهما من نوع خاص ، لأن الواضح من مبدئه في المنفعة أنه يتضمن محاولة للتوفيق بين مطالب الفرد ومطالب المجتمع . أو على الأقل هذا هو ما سعى إليه في كتاباته المتأخرة .

ولأجل أن نفهم هذا التناقض الظاهري لا بد وأن نوضح نظرية المنفعة بأكملها في مكانها الصحيح من الفكر السياسي والاجتماعي في القرن التاسع عشر من ناحية ، ومن الناحية الثانية أن يتضح ارتباطاتها أيضا بمبادئ الفقه الوضعي التحليلي ، أو المدرسة الوضعية التحليلية التي كان بنتام أول روادها في انجلترا .

ولقد أشرنا من قبل الى بعض متضمنات هاتين الناحيتين معا . وبناء عليه فقد يكون ممكنا أن نخترل هذا الاطار الواسع في بضعة نقاط أو محاور محددة هي :

أولاً : انه في الفكر القانوني مثلما أي لون آخر من ألوان الفكر الاجتماعي والسياسي ، ثمة تقارب حقيقي بين المذهب العقلي ونظرية المنفعة ، خاصة من حيث أن الأخيرة تعتبر تهذيباً وتنميعة للمذهب العقلي . ولكن الفارق الرئيسي بينما يتمثل في أن نظرية المنفعة وإن كانت قد مالت بشكل أكبر نحو المذهب الفردي وذلك للاعتقاد بأن الأفراد هم الأهم - كما قلنا - على تقدير سعادتهم ومعرفة الوسائل والطرائق المؤدية إليها (ولهذا آثاره الخطيرة البالغة ولا شك) ، إلا أنها قد أعلنت منذ البداية أن التشريع والقضاء النفعي يجب أن يكونا علماً يستهدف الإصلاح الاجتماعي . وبذلك فإن النفعية لم تتعامل مع تصورات أو عناصر غامضة وإنما مع مفاهيم محددة وواضحة وثابتة مما يمكن إخضاعه للاختبار الإمبريقي والتحليل المنطقي .

وربما من هنا تلك النتيجة الأخيرة التي توصل إليها المذهب اليه من وراء تحليله لفكرة القانون وهي أنه هو بالذات (القانون) الأداة الواجب اعتباره للهندسة والإصلاح الاجتماعيين بصرف النظر عن المجال الذي يستخدم فيه اقتصاداً كان أو سياسة أو قانوناً وتشريعاً ... الخ .

ثانياً : وبالأزعم من هذا فإن من الضروري تماماً ألا يغيب عن الأذهان أن بنثام وإن كان يعتبر أهم الفلاسفة السياسيين بين مجموعة فلاسفة الإصلاح الراديكالي الذين عرفتهم إنجلترا في هذه الحقبة ، إلا أن هذا لا يعني أن مذهب النفعي كان منبث الصلة تماماً بكل البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وما جلبه القرن التاسع عشر من أحداث وأنماط تفكير .

وإذا كان هناك من يرى أن الأحداث الاجتماعية والسياسية الضخمة التي عرفها القرن التاسع عشر قد بنيت أصلاً على فرضيات مسبقة Presuppositions مستمدة من القرن السابق ، وإن تكن قد أصبحت غنيمة وبالية بين يدي القرن الجديد ، فإننا نجد المقدمات والأصول الأولى لمذهب المنفعة لدى بعض الفلاسفة والمفكرين الإنجليز في القرن السابع عشر ولكنها تطورت في القرن الثامن عشر لتأخذ صياغة جديدة كأساس للمذهب ، أولاً ، على أيدي جيرمي بنثام في كتابه « مقدمة في مبادئ الأخلاق والتشريع » الذي أشرنا إليه ، ثم ، نانياً ، عند جون ستيوارت مل Mill وبخاصة في مؤلفه « المذهب النفعي » Utilitarianism (١٨٦٣) وهنري سيجويك Sidgwick في كتابه « مناهج

الأخلاق » The Methods of Ethics الذى نشر فى ١٨٧٤ • فنتيجة لهذه الكتابات التى تناولت بالتعديل والتطوير الكثير من آراء بنتام أصبحت النفعية التقليدية ذات تأثير بعيد فى تطوير ونمو الفكر الاقتصادى والتشريعى والاجتماعى المعاصر (١) •

ثالثاً : ان بنتام وان كان قد نبذ مبدأ الحقوق الطبيعية باعتبارها حقوقاً مبهمه وغامضة وغير محددة ، الأمر الذى يرجع بالتأكيد الى طبيعته تفكيره العملى والمنطقى الى حد بعيد ، فان هذا كله ليس معناه أنه هجر أو أهمل تماماً فكرة حقوق الانسان • ولكنه فى الواقع أعطى هذه الفكرة اهتماماً ملحوظاً فى تحليله ودراساته وبخاصة ما يتعلق بحق الانسان فى التمتع بالسعادة على ما نصت وثيقة اعلان الاستقلال الأمريكى •

رابعاً : ان فقهاء المدرسة التحليلية كانوا أميل بوجه عام فى دراستهم وتفسيرهم للقانون الى تجريد القانون كحقيقة اجتماعية ، والى فصله عن الظواهر الأخرى والتواهر على دراسته كما هو كوحدة منفصلة ومستقلة لها نموها وتطورها الذاتى بغرض الكشف عن مبادئه ونظرياته الأساسية •

كذلك فانه بالنسبة الى الوضعية والتحليلية الانجلوسكسونية بصفة خاصة ، فقد برز اهتمام فقهاؤها بتحليل المفاهيم القانونية والتميز المنطقى ، متجاهلين بذلك العناصر التقليدية التى تركز عليها طرائق وأساليب المحامين باعتبارها عناصر مسبقة ومسلم بها • وإذا كان كل هذا قد دفع الى التعمق فى دراسة القانون والتعرف على مبادئه دون أن تستغرقهم أو تشغلهم الحقائق الاجتماعية المتعلقة أو التى يتشكل منها الواقع الاجتماعى الذى يحيط بها ، أو النتائج التى قد تترتب من جراء تحليل وتفسير بعض القواعد القانونية أو مسألة الحكم والتقدير الأخلاقى لأى منها ، الا أنه قد مهد من الناحية الأخرى الى ابراز النتيجة الأساسية التى توصلوا اليها وهى ان التشريع هو مصدر القانون ، وأن سن ووضع القانون هى احدى الوظائف الأساسية للدولة ان لم تكن أهم وظائفها •

وبالرغم من كل مظاهر الجفاف التى تكتنف هذا الاتجاه ، أولا من حيث

Hearn, T. K. ed, Studies in Utilitarianism. 1971

(١)

Capaldi, Nicholas; Bentham, Mill and the Utilitarians. 1965. وانظر ايضا :

أنه اتجاه شكلي ويجامد الى أبعد الحدود ، وثانيا ، من حيث أنه وقد أثنى الى تأكيد سيادة الدولة المطلقة عندما جعلها المصدر الوحيد للشرع فقد جعل بذلك سلطة الحاكم فوق القانون طالما أن القانون هو تعبير عن مشيئته وسلطانته ، وهو الاتجاه الذي أثر تأثيرا بالغا في جون أوستن Austin الذي يعتبر أبرز أعلام الفقه الانجليزي في النصف الأول من القرن العشرين عندهما عرف القانون بأنه أمر السيادة^(١) ، فقد أمكن لجيمى بنثام على أى الأحوال أن يطوع مبادئ هذه المدرسة التحليلية لخدمة غايات مذهبه النفعي . وذلك بمحاولة تنقية القانون من العناصر الغامضة واصلاحه ، ومن ثم جعله أكثر ملاءمة لتحقيق الصالح العام . وتأكدت بذلك الرابطة الوثيقة التي طالما سُميَ اليها بين الوضعية القانونية التحليلية والبنجاب السياسي من نظريته القائل بأكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من المواطنين .

- ٥ -

في كتابه « مقدمة في مبادئ الأخلاق والشرع » الذي قلنا أنه نشر في عام ١٧٨٩ وصف بنثام مبدأ المنفعة بأنه تلك الخاصية التي يشتمل عليها أى شيء وتدفعه الى أن يسعى للحصول على المتعة والسُرور والخير والسعادة ، وفي الوقت نفسه الى أن يتجنب الشرور والأذى وكل ما يؤلم أو يشقى ويتعس . بتعبير آخر وجد بنثام أن الاحساس بالألم والسعادة هما القوة الدافعة للأفراد ولذا نجده قد افتتح هذا الكتاب بقضيته السيكلوجية الأساسية « ان الطبيعة قد وضعت الانسان تحت حكم سيدين هما المتعة والألم » *Nature has Placed man under the Governance of two Sovereign Masters, Pain and Pleasure.*

ولو أقدمنا على تحليل هذه القضية السيكلوجية الشهيرة لأمكن توضيح طبيعة المسلمات التي أقام عليها جيمى بنثام نظرية المنفعة ، وهي مسلمات وان كانت تصطبغ بشكل واضح بطابع علم النفس البنثامي ، الا أنها تظهر لنا سواء صراحة أو ضمنا .

(١) ذهب أوستن الى ان القانون هو من صنع الدولة ونتيجة لسلطانها الذي يعتقد عليه حتى في التطبيق والتنفيذ وعلى ذلك فلا يملك الأفراد الا الخضوع والطاعة ولو جبرا . وقد نشر أوستن افكاره هذه التي تقوم على الفلسفة المثالية في كتابه الشهير بعنوان « محاضرات في الفقه » صدر في عام ١٨٧٩ . ولكن له تأثيره البالغ .

وفيما يتعلق بالمسألة الأولى فمقدورنا التعبير عنها بأن كل فعل انساني انما هو نتيجة بحث وابع عن الوسائل للوصول الى سعادة أو خير . أما المسئلة الثانية فهي مسئلة اللذة القائلة بأن أنواع الخير الانساني تتكون من خير واحد هو البحث عن السعادة وتجنب الألم . على حين تتضمن المسئلة الثالثة مبدأ أكبر سعادة القائل بأن غاية كل فعل يقوم به الأفراد في المجتمع هو انتاج أكبر قدر من السعادة لأكبر مجموع .

ومن السهل ملاحظة الطابع العقلي الذي يصطبغ بل هذا البناء ، ومع ذلك فان الشيء المهم هو أن ندرك أن هذا الطابع لا ينفصل عن بقية العناصر الأخرى التي يشتمل عليها المذهب النفعي مثل نظرية بنتام في المتعة ومبدأه السيكولوجي الأوحده المتعلق بأكبر قسط من السعادة لأكبر مجموع .

ولقد أقام بنتام هذا التصور الواسع على ثلاثة افتراضات رئيسية هي أولاً أن الدافع البشري الوحيد الأبعد أثراً هو الرغبة في الحصول على المتعة وتجنب الألم ، ثانياً أن الألم والمتعة هما النهايتان السلبية والموجبة لتطور تدريجي في الشعور ، وثالثاً أن حالة الوعي والشعور التي أطلق عليها السعادة هي بعينها تلك الحالة التي يطلق عليها لفظ المتعة .

أن ما كان يشغل بال بنتام بالدرجة الأولى هو كيفية تسهيل مهمة المشرع في نشر أقصى قدر من السعادة لأكبر مجموع من المواطنين . ولقد اعتقد بنتام أن اللذات والألام من الممكن قياسها الى درجة أن لم تكن مضبوطة تماماً فهي على الأقل تساعد الحكام على تقوية الأولى وإضعاف الثانية^(١) . وأن في مقدور المشرع تنمية جانب أو ناحية دون الأخرى وذلك باستخدامه للجزاءات أي عن طريق فرض العقوبات أو منح المثوبات وإزالة العطاء والمكافآت للأفراد . فوظيفة المشرع هي إذن استعمال مبدأ العقوبة والمثوبة أو العقاب والثواب بما يحقق غاية الفرد في المجتمع باقرار التوافق بين سعادة الفرد وسعادة المجموع . وذلك بأن تكون العقوبة من الجسمامة بحيث يجذ الشخص في الموازنة بين الإقدام على الفعل واحتمال العقوبة وبين الإحجام عنه وعدم التعرض للعقاب لمصلحته وفائدته في اختيار المسلك الأخير .

ولا تكاد توجد مسألة نجح في مجالتها علم النفس التجريبي الحديث
قدر نجاحه في اختبار وقياس احساسات الألم وتأثيرها عن مشاعر الكدر
أو عدم اللطافة . ولقد أصبح من المعروف تماما أن ثمة في أجسامنا جهازا
عصبيا يتصل مباشرة بمراكز الاحساس بالألم ، وبالطريقة نفسها ثمة أعصاب
أخرى تنتج احساسات المتعة وجنبا لجنب هذه الاحساسات يوجد احساس
الألم ولكن ليس ضد له أو نقيضا .

ويبدو أن مقارنة هذه النتائج التي توصل اليها علم النفس التجريبي
بالمسلّمات المسبقة التي أشرنا اليها تثير غير قليل من الصعوبات في وجه
الافتراضات الثلاثة وهي صعوبات يمكن اجمالها في ثلاثة مواقف تقوم على
ثلاثة اعتبارات يعارض كل منها مسلمة من تلك المسلّمات وهي :

أولا : ان الاحساسات التي تسمى آلاما ليست مجرد سلب للاحاساسات
المسماة متعا .

ثانياً : ان الشعور بالانشراح Pleasentness والتكدر Unpleasentness
ليس كالشعور المسمى آلا ومتعة على الترتيب .

ثالثاً : ان مشاعر الانشراح هذه وعكسها ليست كحالات الشعور المسماة
بالسعادة والشقاء .

وتبدو أهمية هذا التحليل بالنظر الى الميزان الذي وضعه بنثام للمتعة
المختلفة والآلام المختلفة والتي اعتمد في تحديدها على عوامل الكثافة والمدة
والتاكسد والنقلوة ومدى الانتشار . وكله يعنى في آخر الأمر أن صنع
القرارات الأخلاقية والاجتماعية مما يمكن النظر اليه على أنه أحد العلوم
الرياضية الفرعية ، كما أن اهتمامه بقياس المتع والآلام مما يعنى بدوره
أنه يقدم كشف حساب يتيح لذلك القرارات والقوانين أن تكون على أسس كمى
مضبوط أكثر منه البيّنات أو الدلائل الانطباعية .

وعلى الرغم من أن شهرة مبادئ بنثام الاصطلاحية سواء في مجال الفقه
القانونى أو في مجال الاقتصاد قد انقضت بشكل واسع وسريع حتى أن آراءه
طبقت في عدد من الدول الأوروبية وفي أمريكا ، وأن ذلك قد ساعده على اقامة
العديد من الصلات والعلاقات الوطيدة مع مشاهير هذه الدول وقياداتها

الفكرية والثقافية ، الا أن نظريته في المنفعة التي أقامها على أساس المتعة قد انطوت على كثير من التناقضات التي هددت بالقضاء عليها .

ولتوضيح هذا فسوف نكتفى بالإشارة الى ناحيتين اثنتين فقط هما أولا ان الانشراح يزداد الى درجة معينة مع تكرار عملية التعرف التي عادة ما يصاحبها قليل من التغيير الذي يحول دون الشعور بالتعب نتيجة للرتابة المطلقة . وأنه في عالم الحضارة الحديثة يصبح الشعور بالتعب بين مشاعر الانشراح والكدر ، وأحاسيس الألم والمتعة أمرا مألوفا تملأ وبخاصة اذا ما بقيت أعصاب الألم بلا اثاره أو تنبيه لفترة طويلة .

ولكن هناك من الناحية الأخرى أولئك الذين رأوا ان الاختلاف بين السعادة والانشراح وبين الشقاء والكدر هو اختلاف في النوع قبل أي شيء^(١) . وإذا كان جون ستيوارت مل Mill الذي أخذ على عاتقه إعادة بناء نظرية المنفعة لتلائم الظروف الجديدة ، قد أوضح في كتابه المشهور «في الحرية» On Liberty (١٨٢٩) ان طبيعة السعادة يجب أن تكون كيفية لا كمية كما قال بنتام ، فإننا نجد شيئا مثل هذا عند أرسطو نفسه . فكما ان السعادة بهذا المفهوم كانت المادة الموضوعية لأخلاقياته ، الا أنها لم تكن مجرد خير في ذاتها ولكن مرشدا كافيا للحياة الاجتماعية .

فاذا كان تمييز أرسطو بين المتعة والسعادة واعتقاده ان السعادة تتوافر للانسان الذي تدرمت ارادته في بيئة دولة منظمة تنظيما جيدا هما ما جعلنا توحيد السعادة والخير الاجتماعي أمرا مقبولا على الأقل ، فان المنفعيين ما كادوا يحددون المتعة والسعادة حتى خلقوا هوة منطقية لم ينجحوا في ملئها ، وذلك بين مبدأ اللذة الميسكولوجي ومبدأ أكبر سعادة لأكثر مجموع كأساس للتنظيم الاجتماعي .

وفي هذه الحالة فان ما يبدو لنا هو أن المتعة الفردية لا تعتمد بالضرورة ، أو على الأقل ، بشكل واضح على الخير الاجتماعي . ويترتب على ذلك أنه اذا قبل المرء القضايا القائلة بأن السعادة هي المتعة وأن المتعة هي الخير الوحيد ، فان مبدأ أكبر سعادة لأكثر مجموع يثير بالضرورة التساؤل عما اذا كان لنا أن

Wallas, G. Op. Cit. p. 108.

نعتقد أن كل انسان سوف يكون موجها في عمله الاجتماعى برغبته في خير الآخرين .

لقد كان بنتام يعتقد جازما في أنانية الفرد بحكم طبيعته الذاتية ، وأنه لا يبحث الا عن سعادته ولا يجرى الا وراء مصالحه . ومع أنه قد حاول الخروج من هذا المأزق عن طريق الحكومة وزيادة تدخلها لنشر السعادة بين أغلبية المواطنين ، الا أن نقطة الضعف التى كان عليه أن يواجهها قد تمثلت فيما يصبح عليه الحال مع استمرار تزايد حجم الادارة واستمرار تزايد تدخل الدولة عن طريق الحكومة التى هو أدواتها في نشاط الأفراد وفي حياتهم . وهذا ما حدا به الى أن يضع الوسائل والضمانات في مواجهة الدولة ولكنه لم يجد سبيلا لذلك الا بأن يجعل للمشرع أو للهيئة التشريعية صفة الرقيب والسلطة العليا في الدولة . وبذا فكانه قد انتهى الى نوع من التناقض الذى وقع فيه الفرد تحت نير السيادة المطلقة من حيث أنه كان يريد صيانة حرية الفرد وضمان حقوقه قبل مجتمع يدعى حقه المطلق في الرقابة والاشراف والتوجيه^(١) . ويظهر أن فشل بنتام في حل هذه المشكلة انما يرجع الى أن اكتشافه المتعة باعتبارها الخير الانسانى الوحيد ، وأن رغبته في نشر هذا الاكتشاف بغية زيادة قدر المتعة في المجتمع وفي العالم قد ظهرا له وكأنهما جانبا من كشف أو منظر واحد . وعليه فقد كان طبيعيا أن يؤمن بنتام بأن أحدا لا يمكنه الاقدام على تصرف ما أو سلوك ما دون أن يأخذ في اعتباره كمية السعادة التى تنتج عن هذا الفعل أو السلوك ، والا فسوف يكون مثل هذا الشخص اما غبيا أو معنوها .

(١) ذهب بنتام في تمجيده لسلطات الهيئة التشريعية الى حد أن صور الدولة واقعة تحت هذه السلطة التى لها حق ملاحظة المجتمع وقيادته . ففى رأى بنتام أن السلطة التشريعية بما أنها تمثل أغلبية الشعب من لها بناء على ذلك الحق كل الحق في التدخل في جميع أعمال الفرد . ولا يعنى هذا الا أنه قد جعل الهيئة التشريعية صفة السلطة العليا في الدولة وهو ما يعتبر مطلوبا على بذور القضاء على النظرية لما تعكسه من تهديد مباشر لحرية الأفراد .

الفصل الخامس

● الأعمال الرئيسية ● بنثام BENTHAM

- A. Fragment on Government. 1776.
- Théorie des Peines et des récompenses. 2. Vol. translated as «The Rational of Reward (1825) and The Rationale of Punishment (1830).
- Defence of Usury. 1787. (مجموعة من الخطابات والدراسات)
- الاقتصادية التي تكشف عن مدى تعلق بنثام بمبادئ الاقتصاد الحر كما وضحت
عند آدم سميث بصفة خاصة .
- An Introduction to the Principles of Morals and Legislation. 1789.
2nd ed. 1823.
- Rationale of Judicial Evidence. 5. Vols. 1827.

● قراءات مقترحة ●

- David A ; Sir William Blackstone. 1938.
- Elie Halvey., La Formation du Radicalisme Philosophique. 3. Vol.
1901 — 1904.
- Everett, C.; The Education of Jeremy Bentham. 1913.
- J. H. Burns (9a. ed.), The Collected Works of Jeremy Bentham.
1908
- Leslie Stephen.; The English Utilitarians. 3. Vol. 1900. Reprinted.
1963.
- Mary Mack.; Jeremy Bentham; An Odyssey of Ideas. 1962.
- Sprigge. T. L.; ed, The Correspondences of Jeremy Bentham. 3. Vols
1968. 71.

الفصل السادس

رودلف ف . أهرنج JHERING V. RUDOLF. (١٨١٨ - ١٨٩٢)

نظرية الحقوق بين فقه المصلحة الاجتماعية والارادة الانسانية

يتحفظ الكثيرون عند محاولة تصنيفه تحت أى من الاتجاهات أو المدارس الفقهية السائدة . وفي حرص شديد يصنفه البعض ضمن فقهاء مدرسة الفقه القانونى التاريخى Historical Jurisprudence أو ما أطلقوا عليه المدرسة القانونية التاريخية المصانة والمقارنة Historico-Comparative فيرون أن أهرنج قد سار على نهج هذه المدرسة ولكن بأسلوب مختلف^(١) ، ويضعونه بذلك جنبا لجنب السير هنرى مين Maine وفون جيركه Von Jierke وفردريك وليام ميتلاند Maitland وماكسيم كوفلوسكى Kovalewski وغينوجرادوف Vinogradoff وحتى مونتسكيو Montesquieu ، ذلك على الرغم من أن هذا الأخير كان أسبق عليهم جميعا في الزمان^(٢) .

ولكن البعض الآخر لا يكتفى بأن يصنفه ضمن فقهاء المدرسة الاجتماعية في الفقه القانونى ، ولكنهم يرون أيضا ان نشأة الفقه الاجتماعى ذاتها انما ترجع أساسا الى كتاباته وآرائه حتى أنهم أطلقوا عليه أبو الفقه الاجتماعى Father of Sociological Jurisprudence ، ويسببوتدون في ذلك الى أن أهرنج قد نبذ صراحة آراء أصحاب المدرسة التاريخية وبخاصة كما عبر عنها أكبر أعلامها سافيني Savigny في نظرياته عن نشأة القانون وتطوره^(٣) .

ومع ذلك فلا يتردد فريق ثالث في محاولة انصاف الرجل فيقرر أن أهرنج لا يعتبر فحسب أحد فقهاء المدرسة الاجتماعية أو أنه رائدها ومنشؤها ، ولكنه أيضا زعيم مذهب الغاية الاجتماعية بلا منازع^(٤) . حيث أنه وقد أكد على احتياجات المجتمع ، فقد نجح في تطوير نمط من الفلسفة النفعية الاجتماعية Social Utilitarianism يختلف اختلافا واضحا عن المدخل

(١) مصطفى حسنين ، مرجع سابق ، صفحة ٣٦ .

(٢) Lexicon Universal Encyclopaedia. L. P. Inc. N. Y. 1984. Vol. 12. p. 242.

(٣) The New Encyclopaedia. Britannica. Op. Cit. Vol. 6. 548.

(٤) ابراهيم أبو الغار ، دراسات في علم الاجتماع القانونى . دار المعارف .

القاهرة . ١٩٧٨ . صفحة ٧٢ .

الفردى الذى عرفت به نظرية المنفعة عند جيمى بنثام خاصة من حيث تأكيده على احتياجات المجتمع . ومن هذه الناحية فيعتبر اهرنج ، من وجهة نظر هؤلاء ، أحد الرواد الأوائل الذين مهوا لنشأة علم الاجتماع القانونى ، على الأقل بمعنى من المعانى ومن منظور خاص^(١) .

ولكن حديثنا عن محاولات التصنيف هذه ينبغي ألا تثير فى الذهن أننا نسعى بدورنا الى العثور على مقولة أو قالب (نقول) فيه هذا الفقيه الألمانى ، لأننا أولا أبعد ما نكون عن تلك المتعة التى قد يجدها البعض فى عملية التصنيف والتهييط . ولأننا ، ثانيا ، وهذا هو الأهم لا نتق كثيرا فى جدوى مثل هذا المنهج وذلك لعدة أسباب لعل فى مقدمتها حقيقة أن ذلك التقارب الذى عادة ما نجده بين الأسماء الضخمة اللامعة مثل هوبز وبودان ومونتسكيو وبنثام والسير هنرى مين واهرنج وسافينى وحتى كارل ماركس وماكس فيبر وغيرهم ، إنما يذكرنا على الفور بتلك الاختلافات العميقة التى تقوم ليس فحصب بين كل منهم فى الاسلوب والمزاج الفكرى والفلسفى ، ولكن أيضا فى الخلفية والمنهج .

ولقد كانت إحدى الظواهر اللافتة فى القرن التاسع عشر أن الكثير من المذاهب والمدارس الفلسفية والفكرية ما تكاد تردهر وتتالى حتى تهوى وتتساقط خلال بضعة سنوات قليلة . وأن ما تتنادى أو تتسقط به أى مدرسة من هذه المدارس سرعان ما يصبح هو بذاته ما تتشوق به مدرسة ثانية ، أو أن ما يهمله اتجاه من الاتجاهات هو نفسه الذى يصير موضع غناية كبيرة وتركيز واضح لاتجاه آخر . وهو الأمر الذى ترأيد تداوله على أى الأحوال مع مرور سنئ القرن التاسع عشر حتى أصبح الخلط أكثر وضوحا لدرجة أن ألفائدة من وراء وضع حدود فاصلة أو على الأقل مميزة ، أو اجراء تصنيفات سليمة وغير مضللة بين المذاهب والمدارس والاتجاهات المختلفة قد أصبح بالفعل أمرا صعبا ان لم يكن مستحيلا . هذا على افتراض اذا كانت لمثل هذا الاجراء أية فائدة على الاطلاق .

كذلك كان الحال بالنسبة الى العلماء والمفكرين أنفسهم وما يطرا على

The New Encyclopaedia Britannica, Op. Cit. Vol. 6. p. 548.

(1)

ويمكن الرجوع فى ذلك أيضا الى Podgorecki, Adam.; Law and Society. Routledge & Kegan Paul. London. 1974. p. 12.

اهتماماتهم من تغيرات وتحولات ارتباطا بفترات حياتهم المختلفة وما تخضع له هذه الفترات من تجارب وأحداث ، والكيفية التي يستجيب بها تكوينهم العقلي والنفسي لهذه التجارب والأحداث وتأثيراتها بالتالى فى انطباعاتهم واتجاهاتهم .

وسوف نكتفى بان نسوق مثالين اثنين فقط لهذا النوع، أو بتعبير أدق التنوع والتغير فى الاتجاهات . والمثال الأول نجده فى ماكس فيبر على وجه التحديد الذى عادة ما يقابله الكتاب باميل دوركايم باعتبارهما من أهم المؤسسين لعلم الاجتماع كما نعرفه اليوم وباعتبار أن لكل منهما اسهامه الضخم فى الدراسة الاجتماعية للقانون .

ان المعروف بداية هو أن فيبر ينتمى من حيث الأصول والتكوين الى المثالية الألمانية German Idealist ومع أن هذا كلف فى ذاته لتحديد التأثير الكبير بين فيبر ودوركايم على أساس أن هذا الأخير قد جاء من التقليد الوضعى Positive Tradition ، فقد يزداد الأمر وضوحا اذا وضعنا القضية فى مصطلحاتها الشخصية أو الذاتية . فمن ناحية نجد أن هناك ما يشبه الاتفاق على أن فيبر يقف مشتبها عند أكثر من نقطة متراحم بعضها مع البعض عند العديد من التقاطعات ومفترق الطرق . والواقع أنه باستعراض الاطار الواسع والاهتمامات الذاتية التى دفعت ماكس فيبر لتحقيق ما ألتصه من انجازات ، فسوف نلتقى من جانب بظك المثالية التى أشرنا اليها من قبل ، ومن جانب آخر المنهج العلمى المميز لتفكيره . ولكننا فى الوقت نفسه سنجد أيضا ذلك الاهتمام المباشر بالاقتصاد Economics وأيضاً بالدين والعقيدة Religion ، والماركسية والقومية والاصرار على الموضوعية فى العلم الاجتماعى ، مع وجود قدر غير يسير من التطلعات السياسية .

ومع أن فيبر كان ديمقراطيا فيما يتطرق بقناعاته الشخصية ، الا أنه شارك مع ذلك فى الانتقاد للرايخالى للديمقراطية الذى شنه كل من باريتو Pareto وموسكا Mosca وذلك تحت الضغوط الواضحة والخفية لنظم الحكم فى بلادهم .

وحتى اذا نحن نظرنا الى مشاركاته التى شارك بها فى تطوير مصطلحات ومفاهيم العلم الاجتماعى فسوف تصدمنا العديد من المتناقضات الواضحة .

ونحن وان كنا لن نخوض في ذلك كله بالتفصيل الا أنه يكفي القول بأن المناخ الفكري ذاته في ألمانيا في بدايات القرن التاسع عشر كان مناخا يساعد على ايجاد هذه المظاهر . فقد كان مشبعا بالثساعر الدينية وبالاتجاهات الروحية وبعدم الثقة في العالم والظواهر المادية . وفي مثل هذا المناخ فانه يبدو طبيعيا للخاتية أن يكون ثمة تقابل بين العاطفة والعقل والعاطفة نحو المجتمع ضد التفتيرات التكنسولوجية والمعارضة سواء بطريقة علنية أو ضمنية للرأسمالية ومختلف المظاهر المتتشية في المجتمع العقلاني^(١) .

أما المثال الثاني الذي نود أن نسوقه فهو يتمثل في رودلف فون اهرنج نفسه . فمع أننا قد أشرنا توا الى أنه قد نبذ آراء المدرسة التاريخية التي ترعما سافيني وانه هاجم نظرياته هجوما قاسيا وعنيفا ، فان الملاحظ مع ذلك أنه قد اعتمد في اقامته مذهب (الغاية الاجتماعية) على ما أهمله هذا المذهب التاريخي ، وبخاصة فيما يتعلق بالدور الذي يوليه للانسان والارادة الانسانية في التشريع وعملية صنع القوانين وهو اتجاه يرى فيه البعض الكثير من الانعكاسات التي سباهمت في ايجاد الشخصية المتكاملة لعلم الاجتماع القانوني^(٢) .

- ٢ -

هذه الايضاحات التي حاولنا أن نعرض لها في ايجاز لم يكن الهدف منها على أى الأحوال ابراز التغايرات والاختلافات بقدر ما هو ابراز التشابك والعلاقات الوثيقة .

Aron, E. La Sociologie Allemande Contemporaine.

(١)

Translated from the second Edition. (1950) by Mary and Thomas Bottomore as German Sociology. Glencoe III. 1957

(٢) ولو أن مجال هذه الدراسة الحالية يبتعد عن نطاق الدراسات القانونية والقانونية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية كما أوضحنا ذلك من قبل ، الا ان ثمة بين فقهاء القانون هناك العديد من الأمثلة التي توضح ما نريد قوله بهذا الصدد . فالمعروف على سبيل المثال أن القاضي أوليفر ويندل هولز Holmes قد هجر المدرسة التحليلية لينضم الى المدرسة التاريخية التي هجرها بدورها ليصبح واحدا من أقوى ركائز المدرسة الاجتماعية .

كما أن روسكوبلوند Pound الذي يعتبره الكثيرون ابا علم الاجتماع القانوني في انريكا قد بدأ حياته وسط تقاليد المدرسة التحليلية ، ولكنه مثل هولز هجرها الى المدرسة التاريخية ثم بعدها الى المدرسة الفلسفية لينتهى به المطاف في المدرسة الاجتماعية ليصبح عميد الفقه الاجتماعي كما يقولون .

والحقيقة أن هناك كما يقولون أكثر من صلة نسب قوية تربط بين مذهب المتطور التاريخي والفقه التاريخي والفقه الاجتماعي يسهل تتبعها واستقصاء بداياتها الأولى في كتابات اهرنج .

فبالنظر الى تلك الخصائص التي يمكن القول بأن البدايات المبكرة للقرن الماضي قد تميز بها وبخاصة من حيث الثقة المتناهية في النفس والأخذ بالنظرة التأميلية الكونية ، نجد ان المذهب التاريخي في الفقه القانوني والذي ترعمه سلفيني قد أخذ يفتح الطريق أمام البحث عن الحقائق والمبادئ القانونية ، اعتمادا على الملاحظات الامبريقية . أو بتعبير آخر أمام البحوث القانونية الاجتماعية الوصفية Sociodescriptive بدلا من تلك الاهتمامات التقليدية لفقهاء المدرسة الوضعية التحليلية المنطقية Logico-Analytical Positivism التي ركزت في نظرتها الى القانون على أنه شيء لا يتغير ، ومن ثم لم يعط أنصار هذا الاتجاه تطوره التاريخي أى اهتمام .

والحقيقة انه في هذه العلاقة المتشعبة يمكن أن نضج أيدينا على بعض الاشارات التي قد يكون لها دلالتها فيما يتعلق بفكر اهرنج ومذهبه القانوني . وتتعلق أولى هذه الاشارات بتلك التأثيرات التي أصبح الفقه التاريخي موضوعا لها من قبل العلوم الاجتماعية النامية آنذاك والتي سعت الى دراسة القانون في ظل السياق الاجتماعي الذي يوجد فيه ، وهو ما ترتب عليه ظهور المدرسة الاجتماعية في الفقه القانوني . وكان ذلك بمثابة نقطة تحول حطيرة كان لها آثارها التي سوف نتكلم عنها فيما بعد .

أما الإشارة الثانية فقد عكستها العقود الأولى من ظهور هذه المدرسة الاجتماعية . ففي هذه الآونة حاول علماء المدرسة استكشاف طبيعة العلوم الاجتماعية بغرض الوقوف على مدى اعتبار هذه العلوم علوما حقيقية ، كما شغلتهن في الوقت نفسه طبيعة الصلات التي تصوروا أنها تقوم بين القانون والعلوم الاجتماعية الأخرى مثل علم الاجتماع والانثروبولوجيا .

ولقد كان من الطبيعي أن يؤدي بهم هذا كله الى النظر في امكانية تطبيق النموذج النيوتوني Newtonian في العلم الطبيعي على هذه العلوم الاجتماعية ، وهي الجهود التي تبلورت على أى الأحوال في تلك المصاولات لاقامة

نظرية اجتماعية عامة تأخذ في اعتبارها طبيعة الجوانب المتعددة للحقيقة الاجتماعية ذاتها .

ثم نجد بعد ذلك تلك الاشارة الثالثة التي اعتبرت حجر الزاوية في مذهب أهرنج وأقصد بها ادراكه الواعي للدور الذى يقوم به القانون في تنظيم المجتمع ، ودور الارادة العظيمة في تكوين مادة هذا القانون وتطوره .
وهنا يصبح من الضروري أن نسترجع بداية تلك المراحل الفكرية والعملية التى مر بها أهرنج لنرى الكيفية التى ترابطت بها أفكاره لتشكل الأطر النظرية التى صاغ فيها أفكاره .

وليس من شك في أن الفترة التى قضاه رودلف فون أهرنج في تدريس القانون الرومانى Roman Law بجامعة جيسن Giessen من عام ١٨٥٢ الى عام ١٨٦٨ ، ثم في جوتنجن Göttingen منذ عام ١٨٧٢ ثم بعد ذلك منتقلا في أربع جامعات أخرى لفترات ومدة أخرى أقصر من الفترات السابقة ، كانت بمثابة الخلفية التى انطلقت منها أفكاره ومبادئه القانونية كافة . فعلى مدى هذه السنوات أتيحت الفرصة كاملة لأهرنج كي يدرس ويمسك بالمعالج القانون الرومانى معالجة مستفيضة وعميقة في آن واحد ، وأن يرى مختلف التغيرات التى طرأت عليه ويلاحظ مختلف القوى التى أثرت فيه وأحدثت هذه التغيرات .

والواقع أننا إذا اعتبرنا هذه الأبعاد أمكن المتوصل الى الجداين الرئيسيين اللذين أسهم بهما أهرنج في اثراء الفكر القانونى . فقد كان أهرنج — وهذا من ناحية — حريصا كل الحرص أثناء معالجته ودراسته للقانون الرومانى ، على ربط التغيرات التى طرأت على هذا القانون بمختلف المظاهر والمراحل التى تطور فيها المجتمع ككل . كما كان — وهذا من الناحية الثانية — مدركا تماما لتلك الحقيقة الأساسية التى عبر عنها في اعتقاده بأن نمو القانون وتطوره انما هو دائما نتاج أو حسيطة لذلك الصراع الذى ينشب بين الأفراد والجماعات من أجل تحقيق مصالحهم ومطالبهم ، وهو صراع تتمده أنماط التفاضل وطبيعة القوى ذاتها التى تحرك هذه المطالب والاحتياجات والمصالح ، والتى تدفع بها الى السطح .

اذن فكان هناك هذا الصراع والكفاح من ناحية ، وتلك المطالب والمصالح من الناحية الثانية . وحتى لا ينصب الذهن على تلك المصالح الفردية الضيقة ،

وبالتالى مظاهر الصراع الضيقة والمحدودة بحدود الأفراد وامكاناتهم المادية فحسب ، فاننا نجد اهرنج يسارع الى توضيح قضيته الرئيسية الثانية وهى أن هذه العملية برمتها ، انما تتم فى داخل السياق الاجتماعى ، وفى قلب الحياة الاجتماعية . ومن هنا فان تطور القانون انما يكون مرتبطا فى آخر الأمر بنسيج هذه الحياة الاجتماعية ذاتها وبطابعها ، أى طابع المجتمع ونسيجه ككل بمعنى أدق .

هذه النتيجة التى ذكرناها توا هى النتيجة التى انتهى اليها اهرنج وسعى الى ابرازها فى أعظم مؤلفاته وأكثرها اثارة وهو المؤلف الذى نشر فى أربعة أجزاء فى الفترة من عام ١٨٥٢ الى ١٨٦٥ باسم « روح القانون الرومانى » *Geist des Römischen Rechts (The Spirit of the Roman Law)* حيث ركز بصفة أساسية على توضيح العلاقة الوثيقة بين القانون والتغير الاجتماعى . وان كان كتابه المعنون « الغاية فى القانون » *Der Zweck in Recht* ، والذى نشره فى جزأين فى الفترة ما بين عامى ١٨٧٧ و ١٨٨٣ هو الكتاب الذى يعتبر من وجهة نظر الكثيرين أشد كتبه تأثيرا فى فكر القرن العشرين القانونى ، خاصة بعد ما تمت ترجمته الى اللغة الانجليزية فى عام ١٩٢٤ تحت عنوان « القانون كوسيلة لغاية » *Law as a means to an end* وهو عنوان لا يختلف كثيرا لوجه الضرابة عن تعريفه الذى يسوقه للقانون حيث عرف القانون بأنه وسيلة الى غاية أو هدف محدد^(١) . أما هذه الغاية أو هذا الهدف فهو ما يسمى المشرع الى تحقيقه . وفى هذا الكتاب الأخير نجح اهرنج فى بلورة مذهبه الخاص به ، والذى أكد فيه ، أولا ، على أن القانون هو ظاهرة اجتماعية . وثانيا ، ان هذا القانون باعتبارها ظاهرة اجتماعية فانه يكون بالضرورة وسيلة الى تحقيق غاية أو هدف . وثالثا ، أن هذه الغاية أو الهدف ، وان اعتبرت المصلحة الشخصية والفردية ، الا أنها تتجاوز نطاق هذه المصلحة المحدودة الى الحفاظ على مصالح المجموع . أو بتعبير أدق المصالح المجتمعية . ورابعا ، انه لما كانت هذ المصالح ذاتها هى مصالح متغيرة بفعل القوى والمؤثرات المختلفة فينبغى أن يكون القانون نفسه متغيرا كذلك بما يتواءم مع هذه التغيرات ، ان لم يكن يعمل من ورائها كسبب أصيل لها .

ان ما نقصد اليه نظرية اهرنج هو ببساطة ان القانون انما يستهدف اذن تحقيق تلك الظروف الأساسية الملائمة للحياة الاجتماعية .

ولكن بالرغم من كل البساطة التي يتضمنها هذا القصد ، فان صياغته لوجهة نظره جاءت منطقية على كثير من الصعوبات التي بدت في كثير من الأحيان متداخلة ومتصادمة ، مما جعلها تبدو أشبه ما تكون بالمسألة الدائرية التي يصعب العثور فيها على نقطة بداية حقيقية .

وليس من شك في أن فتاعة اهرنج الأولى تتمثل في ضرورة النظام القانوني لأجل الحفاظ على هذه الحياة الاجتماعية . ولكن دون هذا تنف تلك الاحتياجات الفعلية والمصالح المختلفة التي يقوم القانون لأجل حمايتها وصيانتها ، ولكنها في الوقت نفسه تؤثر في هذا القانون وتستهدفه . بل وكثيرا ما تحاول إخضاع لسلطتها وقد يتعدى الأمر كل هذا الى حد تهديد الوجود القانوني ذاته .

ومن خلال هذه الوضعية يذهب اهرنج الى أن الانسان لابد وأن يجد نفسه في موقف صراعي حقيقي يحتم عليه اعتبار النقيضين في آن واحد معا : الكفاح والصراع لأجل تحقيق غاياته ، وفي الوقت نفسه الرغبة في انهاء هذا الصراع ، أو على الأقل التخفيف من حدته وآثاره . ولا يكون أمامه أى سبيل لهذا الا عن طريق اقامة القانون والامثال لا تمليه قواعده من أحكام وأصول فالقانون على ما يذهب اهرنج هو الوسيلة الفعالة للتقليل من هذه الصراعات والمصادمات واختزالها أو الوصول بها الى أدنى حد ممكن أى الى الحد الذي لا تصبح معه الحياة الاجتماعية عرضة للضياع ، ولا النظام الاجتماعي عرضة للخلل والانهيار .

ويرى اهرنج ان المشكلة الأساسية انما تتمثل مع ذلك في الأدوات أو الوسائل طالما أن ثمة اتفاق على الغايات . أقصد الأدوات التي يمكن للانسان بواسطتها تنظيم مصلحته وتحقيق الانسجام والتوازن بين المصالح المتحددة .

ويجب اهرنج على هذا الموقف بأن الانسان ليس أمامه في الواقع سوى القانون نفسه ، وما يمتلكه من أساليب القوة والقهر لتكون سبيله الى هذه الغاية .

بقية ...

بيد أن هذه الاجابة تثير في ذاتها أخطر المشكلات النوعية التي كان من

المتعين عليه أن يضمها في اعتباره وهو يعيد صياغة نظريته • وأول هذه المشكلات تتعلق بالواقع الاجتماعي ذاته الذي يراد تنظيمه ، أعنى تلك المطالب والمصالح والاحتياجات المراد تنظيمها وتنسيقها وسواء أكانت فردية أو اجتماعية • بينما تتعلق المشكلة الثانية بأدوات هذا التنظيم أى القانون نفسه من ناحية ، ووسائله وأدواته والقيم التى ينطوى عليها من الناحية الثانية • على حين تظهر المشكلة الثالثة بصدد أولئك الذين يحق لهم امتلاك القوى المنظمة واستخدام هذه القوة ، أعنى القوة ذاتها التى توجد القانون وتخلقه وبالتالي يكون لها سواء بطريق مباشر أو غير مباشر حق ممارسته وتطبيقه • وأخيرا ماذا عساه يحدث اذا ما تعارضت هذه القيم الذى تدعو هذه القوة الى تبنيها ، والمصالح الأساسية للمجتمع ؟ أو على الأقل اذا ما تناقضت أو تصارعت ، من الناحية الأخرى مع بعض المصالح والاهتمامات الحقيقية لبعض القوى أو الجماعات المؤثرة وذات النفوذ فى المجتمع ؟

- ٣ -

ولقد قيل دائما ان مثل هذه المشكلات تتعلق أساسا بمشكلة القبول الاجتماعي للقانون ، وانه يمكن من ثم حلها اذا توافر هذا القبول • ولكن اهرنج لم يكن ينظر المسألة على مثل هذا النحو الزائد من التبسيط وذلك لعدة أسباب هى :

أولا : ان مفهله الاجتماعي ورؤيته للقانون على أنه ظاهرة اجتماعية كانا لا يسمحان له بأن يتصور أو يتخيل امكانية حدوث مثل هذا القبول كأم واقعى وحقيقى •

وثانياً : لأنه كان يدرك بوضوح كاف طبيعة الصراعات بين المصالح المختلفة فى المجتمع وكذا حقيقة ما تنطوى عليه النفس البشرية من أطماع وجشع وميول عدوانية ، وكله جعله يعتقد أن مسألة القبول بالمعنى الميتافيزيقى أو الاصطلاحي مسألة صعبة التحقيق ان لم تكن أشبه بالخرافة •

وثالثاً : لأنه كان يدرك بوضوح كاف أيضاً ان مختلف القيم التى ينطوى القانون — أى قانون — عليها انما تظل باقية وقائمة الى أن تصطدم بها متطلبات النمو والتطور فيعود ذلك الى ظهور قيم جديدة ، تعكس فى الأغلب مصالح الطبقات المسيطرة اقتصاديا واجتماعيا •

وصحيح أن اهرنج لم يمان بمثل هذا القدر من الصراحة عن اعتقاده بأن هذه القيم الجديدة تعكس بالضرورة مصالح الطبقات المسيطرة ، ولكن سخريته التي يسهل ملاحظتها في سطره وبين ثنائي صفحات مؤلفاته من مفهوم الفقه التقليدي ، وقناعته بأن هذا المفهوم سوف ينتهي حتما بفقهاء القانون الى الصياغات القانونية الآلية والجامدة ، وهذه خطورة لا تعدلها خطورة أخرى لأن ذلك سوف يبعدهم بالقطع عن تقديرهم للقانون الحي Living Law ، تكون كلها أمور لا معنى لها ما لم نقم بالربط بينها جميعها ، واستكشاف ما قد يكون متوازيا أو مختفيا وراءها أو في باطنها من دلالات ومضامين .

والحقيقة أن هناك أمرين ينبغى الالتفات اليهما في مذهب النهاية الاجتماعية . أما الأول فهو خاص بتأكيد اهرنج على أن القانون هو مجموعة المعايير أو القواعد التي تستعين بها الدولة في ممارسة سلطتها وسيادتها . وهذه ناحية تثير كافة المشكلات التي يتضمنها التساؤل عن مكان القانون بالنسبة الى الدولة . على حين يتعلق الأمر الثاني بتلك الحالات التي قد تتعارض فيها المصالح وتتصادم .

وقد يرى البعض ان طرخسا لهذين الأمرين هو من التبسيط لدرجة الاخلال بهما . ومع أننا لا نسعى بالتأكيد الى تقرير اهرنج ، فإن ما يبدو لي هو أنه كان لديه اتجاهان واضحا حيال هذه المشكلات .

فباعتباره واحدا من رجال القانون فقد كان يدرك تماما حقيقة أن القانون مشدود أبدا بغاية واعية ، وأنه يخضع باستمرار للدولة التي يوجد فيها ، وينتهي بذلك الى أن كل قانون انما يخضع في الواقع لسلطان الدولة القاهر .

ولكن هنا بالتبسيط يظهر اتجاهه الثاني باعتباره أحد أقطاب المدرسة الاجتماعية في الدراسة القانونية . أقصد أنه لم يستطع أن يلنى من حسابه تماما لا طابع ولا شكل تلك الصلات التي تقسم بالقطع بين القانون وبين الأوضاع والظروف الاجتماعية .

وحتى اذا نحن نحينا جانبا تلك الرؤية التقليدية التي ساقها أوستن والتي عكست الكثير من ملامح الطرح النظري والأكاديمي لماهية القانون ومصدره ، وهو ما لا يمكن فصله عن معظم الأفكار والآراء التي قدمها لتفسير نظرية القانون البحتة ، وبخاصة أولئك الذين تأثروا بالمؤلفات الأولى لهارتكلسين Kelsen والتي

زخرت بالقضايا المتعلقة بطبيعة التفسير التشريعي والعوامل التي تتدخل في هذا التفسير ، وكله مما يقود في النهاية الى تأكيد السلطة الكاملة التي أعطاها هؤلاء المفكرين للحاكم الذي لا يمكن أن يخضع لسلطة أعلى ، فمن الواضح أن الخطأ الذي وقع فيه هؤلاء ، والذي انتصح لاهرنج بجلاء ، هو أنهم أغفلوا تماما عنصر الاتساق بين القانون والأوضاع والظروف الاجتماعية . حتى وعلى الرغم من حقيقة أن القانون قد يستند الى عوامل القوة والقهر . وهذا ما نجح أهرنج في أدراكه ورؤيته بوضوح كافيين .

لقد أشار ديسى Dicey في مؤلفه الكلاسيكي الشهير المعنون « القانون والرأى العام في إنجلترا » خلال القرن التاسع عشر^(١) ، وهو المؤلف الذي درس فيه تأثير الرأى العام المتضمن في المذاهب السياسية والاجتماعية على التشريع ، الى واحدة بالذات من الحقائق التي تبدو على قدر كبير من الأهمية . ففي هذا المؤلف عارض ديسى المذهب القائل بأن نمو القانون وتطوره يعتمدان على الرأى . وبدلا من ذلك فقد قرر ان الناس لا تشرع وفقا لرأيهم عما هو قانون (طيب) ، وانما في ضوء مصالحهم وأهدافهم وغاياتهم . والثى ذاته بالنسبة الى الطبقات والمجتمعات والدول . ومن ثم يعبر التشريع دائما عن المصالح والمصالح الذاتية للأفراد والطبقات التي تكون بيدها تقاليد الأمور .

ومع أنه يمكن القول بأن هناك ما قد يوصف بأنه شبه توافق في الرؤية بين ما قرره ديسى في هذا للمؤلف الكلاسيكي وما ذهب اليه اهرنج ، الا أن مزيدا من التحليل سوف يكشف لنا عن موقف متميز لدى الأخير .

فمن ناحية كان اهرنج يدرك تماما ان القانون وان كان كثيرا ما يعبر عن القيم التي تعكس مصالح الطبقات المسيطرة ، الا أنه كان يدرك في الوقت نفسه أن هذه القيم ، بل والمسألة الثقافية كلها لا تعدو أن تكون أمرا نسبيا في الزمان والمكان بمعنى أن ماهيتها وجوهرها أمور تتغير في الزمان والمكان .

إضافة الى ذلك فقد كان يدرك — وهذا من الناحية الثانية — ان الانسان نفسه هو القوة الحقيقية التي تقويم هذه القيم وتتسببها ، وأنه هو نفسه (أى الانسان) هو الذى يتدخل بالإرادة والفعل والتأثير فيصنع كل أشكال العلاقات التي يتم بواسطتها ، ومن خلالها ، صنع التاريخ . وتلك في الواقع

V. Dicey, Lectures on the Relations between Law and Public Opinion in (1) England During the Nineteenth Century. Macmillan. 1905. pp. 5 - 42.

هي النقطة المحورية في نظرية أهرنج . أقصد إصراره على أن التطور الاجتماعي ، ومن باب أولى ، التطور القانوني ، لا يمكن أن يتم بعيدا عن إرادة البشر الواعية ، وعن إدراكهم المحد لطبيعة ما يريدونه وما يسعون اليه من غايات . وهذه المسألة لا يمكن أن تتم بشكل عفوي أو تلقائي ، أو أن تكون نتيجة لدفعة ذاتية تسلم قوتها من حلقة الى حلقة ، وانما الأمر برمته يستدعي الكثير من النضال والكفاح . هكذا كان تاريخ الانسان كله الذي لا يعدو أن يكون هو تاريخ القانون ، طالما أن المشكلة الجوهرية التي طالما وجد الانسان نفسه حيالها في كل عصر وفي كل مكان ، قد تمثلت دائما في الكيفية التي يواجه بها المحيطات من حوله ، وفي الكيفية التي يستطيع بها أن يوفر لنفسه أسباب الحياة الاجتماعية الطيبة . وما كانت هذه الحياة الاجتماعية الا من صنع للبشر ومن فعلهم .

وعلى ضوء هذه المسيرة فقد قرر أهرنج ان الكفاح قد ظل مستمرا ودائبا بين أصحاب الحقوق وبين الذين ينكرون هذه الحقوق أو يحاولون السطو عليها واستغلالها لمصلحتهم ولنفعهم الذاتي . ولقد كان هذا الأمر يستوعق باستمرار أيضا ادخال المزيد من التعديلات الجوهرية في العلاقات القانونية وفي الأنظمة والنظم القانونية التي تشكل هذه العلاقات .

- ٤ -

ان صورة القانون المنظم للحياة الاجتماعية التي رسمها رودلف فون أهرنج من خلال رؤيته للإرادة الانسانية ، باعتبارها إرادة واعية ومهيمنة على تكوين وتطوير القواعد القانونية التشريعية كانت أو عرفية ، قد أثارت الكثير من مظاهر الجدل حول ، أولا ، تلك الإرادة الانسانية ذاتها والتقدير الزائد الذي خلعه عليها . وثانيا ، فكرة المصلحة interest التي ذهب أهرنج الى أن القانون انما يسمى أساسا الى الحفاظ عليها وإلى حمايتها وصيانتها . ولقد ضاعف من حدة هذا الجدل أنه قائم برمته وسط اعتراف أهرنج نفسه وتسليمه بأن القيم التي قد ينطوي عليها القانون في أي مجتمع من المجتمعات وفي أي وقت من الاوقات انما هي أمور نسبية ، وبالتالي فان تقدير المشرع نفسه لهذه القيم - وهو في الوقت نفسه عنصر أساسي في الصراع بين المجتمعين من أجل

تحقيق الغايات — لابد وأن يكون بذوره تقديرا نسبيا ومتغيرا في الزمان والمكان •

وقد يكون من الميسور أن نبدأ بالنقطة الأولى على الأقل بسبب وضوحها النسبي • وسنحاول أن نأخذ مثالا يكشف عما نقصد اليه ، وهو مثال يقتض بالمدرسة التاريخية أو المذهب التاريخي على وجه التحديد •

فبالرغم من التسليم العام بفضل هذا الاتجاه في توجيه الانتظار الى حقيقة أن القانون والنظم القانونية دائمة التغير ، فإن المعروف أن هذا لم يحل دون أن تتف موقفا معاديا تماما للتشريع وللتقنين القانوني بوجه عام بمعنى أنها أغفلت الدور الفعال الذي يمكن أن يقوم به المشرع في تطوير القانون ، مكتفية بتقريرها بأن دور الإرادة لابد وأن يقتصر على تسجيل القواعد القانونية التي تكونت بالفعل وإيضاحها •

ولكن أهرنج ، أو المدرسة الاجتماعية بعامة من الناحية الثانية ، وقفت على الطرف المقابل لهذا الاتجاه السابق ، وكان ذلك عندما أرجع كل تغير في النظم القانونية الى فعل الإرادة الواعية ، بما يتوافق والظروف الاجتماعية المتغيرة ، ووفقا أيضا لما يحققه ما للأفراد والجماعات من مصالح وغايات •

وإذا كان البعض قد عاب على أهرنج والمدرسة الاجتماعية اسرافهم في المقطع بأن الإرادة الانسانية هي العامل الحاسم في التطوير القانوني ، فإن هذا العيب هو بالضبط ما اندفعت اليه المدرسة التاريخية وإن يكن من الباطنية الأخرى ، وذلك عندما اتجهت الى تجاهل فعل الإرادة العاقلة في خلق القوانين وتطويره تجاهلا تاما • ذلك على الرغم من أن عامل الإرادة هو الذي يفقد دائما نبضه الانساني وكفاحه سعيا الى غاياته وأهدافه •

والواقع أننا لو سلمنا بصحة ذلك كله ، فيترتب عليه ضرورة أن ننظر الى ما قرره السير هنري مين Maine بغير قليل من الحرص والتشكك عندما ذهب الى أن أهرنج كثيرا ما يخلق عينيه عما أطلق عليه النسبية الاجتماعية ، وأن هذا قد أدى به الى تجاهل تاريخ القانون كله ، وكذلك الواقع الحي الذي توجد فيه القوانين ، وذلك لسبب بسيط هو أن فكرة النسبية الاجتماعية الثقافية كانت ماثلة باستمرار في ذهن أهرنج سواء فيما يتطرق بالتقييم أو الثقافة ككل • وحتى بالنسبة الى تلك القوة القاهرة التي ظن أنها على الدولة التي يناط بها مسؤولية

حماية المصالح الاجتماعية ورعايتها فان هذه القوة ذاتها كان اهرنج يدرك تماما أنها قوة متغيرة مثلما المصالح التي تقوم على حمايتها والمصالح التي قد تكون قائمة وراءها .

ولا معنى هذا القول أى تعاطف مقصود مع اهرنج ، ولكنه منطق نظريته الذى ينبع من مسلمته الرئيسية التى أكد فيها على ضرورة أن تتم دراسة القانون فى ظل المضمون الاجتماعى . طالما أن هذا المضمون - أو الواقع بتعبير آخر - هو الذى يراد تنظيمه والتسسيق بين عناصره ومكوناته المادية وغير المادية وكلها أمور لا يمكن أن توصف بأنها ثابتة أو بأنها غير متغيرة فى الزمان والمكان .

ولكننا نضطدم هنا بالمشكلة الثانية التى قلنا أن الجدل يدور من حولها ونعنى بها عناصر هذا الواقع ومكوناته ، أو تلك المصالح والاهتمامات . يسمى القانون الى التسسيق بينها وتنظيمها .

وربما كان التساؤل المنطقي الذى ينبئ أن نتساعده هنا هو : ما المقصود بفكرة المصلحة هذه ؟ ثم مصلحة من أيضاً ؟ أى مصلحة الأفراد أم مصلحة الجماعات أم مصلحة المجتمع ككل ؟ وأخيراً ماذا عباه يحدث اذا ما تصادمت هذه المصالح بعضها والبعض ؟

وان كان البعض قد حاول أن يقيم نوعاً من التفرقة بين المصلحة interest والحق right وذلك على اعتبار أن ليس كل مصلحة يمكن أن تعتبر حقاً ، خاصة اذا ما ارتبط هذا (الحق) بتصور (الحق الطبيعى) ، وهذه جميعها مسائل ذات طبيعة جدلية عالية ، فان ما يعيننا هنا هو أن فكرة المصلحة قد برزت عند جيمى بنشام كما أشرنا الى ذلك من قبل ، وانها تمثل ركيزة أساسية فى نظرية اهرنج باعتبارها أحد العناصر الهامة فى الحياة القانونية خاصة وأن اهرنج قد طابق بين المصلحة وبين الحق واعتبر من ثم كل حق بمثابة مصلحة لابد وأن يقوم القانون على حمايتها وصيانتها .

وان كانت المشكلة تبقى متمثلة فى نوعية هذا الحق أو تلك المصلحة ما اذا كانت فردية كما تساعنا أو اجتماعية .

الحقيقة أن اهرنج تمكن ببراعته الفكرية من أن يقفز من المصلحة الفردية الى المصلحة الاجتماعية وذلك فى داخل اطار من الأولويات التى قال بأن المتسع

قد يراها جديرة بالاعتبار ومن ثم يسبغ عليها الحماية القانونية . وعلى اعتبار ان المصلحة الفردية هي أيضا بوجه من الوجوه مصلحة اجتماعية كذلك ، أو على الأقل مما يمكن أن يؤثر في المصلحة الاجتماعية . حتى وإن لم نسلم تماما بأن مصلحة المجتمع هي في آخر الأمر مجموع مصالح الأفراد ، فقد تكون المصلحة الاجتماعية العامة ، على غير اتساق مع بعض هذه المصالح الفردية المحدودة والضيقة .

وعلى أى الأحوال فقد كان اهرنج واضحا في تقريره ان الغاية النظرية للنظام القانوني هي محاولة التوفيق بين المصالح المتصارعة والمتعارضة . أما اذا حدث واستحالت محاولة التوفيق هذه لسبب من الأسباب فلا بد وأن يلجأ المشرع الى تغليب مصلحة على أخرى حماية لما يعتقد أنه أجدر بالحماية لفائدة الخير الاجتماعى العام .

ما الذى يعنيه هذا الموقف الذى ينتهى اليه اهرنج ؟ الواقع ان في هذه الحالة بالذات لا نجد لمثل هذا الموقف سوى تفسير واحد هو اسباغ نوع من التقويم على المصالح المتعارضة والمتصارعة⁽¹⁾ . ومع أن هذا قد يصدم البعض فان الأمر ينبغى ألا يؤخذ بمثل هذا القدر من التسرع الذى قد يؤدي الى سوء الفهم ، ذلك أن القانون لا بد وأن نعترف بأنه يتضمن في جوهره نوعا من التقييم الحقيقي ، أو الشكلى لهذه المصالح ، وذلك في الواقع هي مشكلة المشرع في كل عصر من العصور لارتباط القضية برمتها بالسلطة التي تقف وراء القانون ومختلف القوى التي تقوم على مساندته .

وبتعبير آخر اربط هذا التقييم ، ولا أريد أن أقول خضوعه ، للعوامل السياسية ولمنطق السلطات الحاكمة ، أو على الأقل القوى المؤثرة التي بين يديها مقاليد الأمور كما قلنا ، والتي تتدخل في حكم المشرع وتقويمه .

ولكن اهرنج لا ينتهى الى أن يترك مصائر الناس وحقوقهم (مصالحهم) هكذا نهبا للأهواء والأغراض . وعلى ذلك فإنه محق في الواقع عندما يقرر انه اذا ما تصادمت المصالح فلا بد أن تفسح المصلحة الفردية الطريق أمام مصالح المجتمع . ان الغرض من القانون هو حماية هذا الحق وتلك هي بالدرجة الأولى

هى وظيفة المشرع ومهمته ، فإذا فشل المشرع فى ايجاد القاعدة التى تحقق هذه الغاية فواحدة من اثنتين فاما أن تكون القاعدة القانونية غير متوافقة مع شعور الأمة العام ومتجاوبة مع مصالحها ، واما أن تكون القاعدة قد وقعت بطريق التقويم الخطأ للمصالح والحقوق الواجب حمايتها • ولكن النتيجة واحدة على أى الأحوال حيث لابد وأن تلو ارادة المجتمع ومصالحته على ارادة المشرع ، حتى وان اصطدمت الارادة الأولى بكل قوى القهر التى تساعد الارادة الثانية • ولعل فى ذلك بالذات الدرس الكبير الذى تلقنه نظرية رولف فون اهرنج ، وهى أن طريق الانسان وطريق التقدم جدير بكل كناح ونضال •

الفصل السادس

• الأعمال الرئيسية • اهرنج JHERING.

- «The Spirit of the Roman Law».. Geist des römischen Rechts auf den Verschiedenen Stufen Seine Entwicklung. 4 Vol. (1852 - 65)
- «Law as a Means to an end» (Der Zweck im Recht, 2 Vol. (1877 - 83) Trans. 1924.

• قراءات مقترحة •

- Petrazycki, L.; Essays in Philosophy of Law; Theory of Law and Morals Vol. II. 1909.
- Podgórecki, A.; Law and Society. International Library of Sociology. Routledge & Kegan Paul. London. 1974.
- Sinzheimer, H.; The task of the Sociology of Law. 1935.

الفضل الساب

كارل ماركس MARX, KARL (١٨١٨ / ١٨٨٣)

التصور الماركسي للدولة والقانون

ما أن يبدأ الحديث عن كارل ماركس Marx وعن التراث الفكري الذي خلفه سواء ما ارتبط منه بالمعرفة السيولوجية في عمومها ، أو ما كان أكثر التصاقا بالدائرة الأضيقة وأقصود بها دائرة القانون والدولة والنظام الاجتماعي ، أو حتى موقفه من الجريمة والانحراف ، حتى يضحي للحديث بأكمله مذاقا خاصا قل أن يستشعره الانسان لدى أى من المفكرين والعلماء والفلاسفة حتى من بين أولئك الكبار الذين ارتبط عطاؤهم بفترات التحول الكبرى في تاريخ الحضارة الغربية .

والواقع أن هذه النقطة بالذات تعتبر إحدى النقاط الهامة التي يجب اعتبارها عن دراسة كارل ماركس . فالبعض يرى أن هذا المذاق أو (الطعم) الخاص الذي تتفرد به كتاباته انما يرجع بالدرجة الأولى الى التنوع الهائل الذي تتسم به . فقد كتب ماركس في الفلسفة وفي علم النفس والاجتماع ، كما كتب في التاريخ وفي الفن والثقافة ، علاوة على موقفه الخاص من الاقتصاد والقانون وفلسفة التاريخ والاديان .

ولا جدال في أن هذا كله يعتبر صحيحا في جملة ، فهذه ليست مسألة خلافية بين جماهير الباحثين ، ولكن الخلاف الرئيسي يقوم مع ذلك حول ما يمكن أن يسفر عنه مثل هذا الكم الهائل المتراكم والمشحوب من أحكام موضوعية تساعد على الوصول الى التقدير السليم لهذا التراث ، خاصة وأن هناك جانبا ضخما مما يشتمل عليه انما يرجع أساسا - خاصة اذا نظرنا الى الأعمال الماركسية ككل - الى تلك الكتابات التي ألفها فريدريك انجلز Engels بعد وفاة صديقه ماركس ، ولكنها أصبحت مستترجة تماما فيما أصبح يعرف بكلية أو جماع الفكر الماركسي الذي عرفته الأجيال المتلاحقة ، وامتد كائنضج ما يكون منذ منتصف الأربعينات والى منتصف التسعينات من القرن الماضي . وليس من شك في أن وضعية مثل هذه تجعل من المسير على الباحث المنصف أن يتحلى بالحققة والموضوعية المرغوبتين .

ومع ذلك فقد أوجدت هذه الوضعية ذاتها اشكالية ثانية ولكن من نوع آخر . فمع اقتراب القرن التاسع عشر من نهاياته ، لم يعد بمقدور أحد أن يبقى متمسكا بالاعتقاد للقاتل بأن ماركس ليس سوى أحد الدعاة أو المهيجين البروليتاريين الذين ينادون بثورة الطبقة العاملة . ذلك أن تزايد عدد الأحزاب والتكوينات والتنظيمات السياسية التي عرفتته كتمردج أو كملهم أو نبى لها من ناحية ، وخطورة التأثيرات التي بدأت تمارسها بحوثه وكتاباته الاقتصادية على وجه الخصوص من ناحية ثانية ، جعلاه (أى كارل ماركس) يمثل قوة لا يستهان بها . ولكن ينبغى أن توضح فى إطار علاقة أو أخرى مع مختلف التقاليد الرئيسية المهيمنة على الفكر الأوروبى . فقد سعت الماركسية بكل اصرار الى الكشف عن انعكاسات الصراعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ونجحت الى حد بعيد فى تحديد طبيعة العناصر التى ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار . عدد أية محاولة لصدور الفكر أو النزوع الى العمل ، ومؤكدة بذلك حقيقة الصفات النوعية لهذه العناصر الاجتماعية فى ضوء ما تكشف عنه مكونات الوجود الاجتماعى والشعور الواعى بهذه المكونات وهذا الوجود .

والحقيقة أنه ما كاد ينتهى القرن حتى وجد البعض من الاقتصاديين والمفكرين الاجتماعيين من بين الذين عرفوا بمواقفهم وتوجهاتهم الفكرية البرجوازية أنفسهم ، مضطرين الى الدخول فى علاقات لا مفر منها مع الكثير مما انطوت عليه الماركسية من آراء وأفكار وهو وضع ولئن كان يعكس بوجه عام مدى النفوذ الذى أصبح يتفتح به المذهب الماركسى الا أنه يكشف فى الوقت نفسه عن غير قليل من مظاهر الحيرة فيما يتعلق بمشكلة فهم هذا المذهب الماركسى نفسه . أعنى من حيث أن الماركسية هنا هى فلسفة حركة وثورة ، وانها اتخذت من الوجود والعقل والمعرفة موقفا جدليا ، يقوم على الاتجاه المادى فى تفسير مقولات المعرفة . وينبنى على الرفض الصريح لأية تفاسير أو أية استخلاصات يظهر افتعالها مما انطوت عليه المذاهب الوضعية أو البراجماتية أو النفعية ، ومثلها تلك المذاهب الترانسندنتالية المتعالية .

والواقع أنه بالجزء ذاتها وقف ماركس وقفة مضادة هاجم فيها كافة أشكال التفلسف والجمود العقائدى *dogmatism* ، وكذا مختلف محاولات التوفيق والمساومة التى لجأت اليها بعض الفلسفات (الكانطية على سبيل

المثال) التي حاولت أن تساق بين المادية Materialism وبين المثالية Idealism وسعت الى الجمع بينهما في نسق فلسفى ، على الرغم من أنها تعود الى اتجاهات فلسفية متناقضة تختلف اختلافا بينا من حيث المصادر والأصول (١) .

ولقد كان الأمر على هذا النحو أشبه بالموسى ذات الحدين two-razors-edge ان صرح التعبير . فعلى الرغم من أن الاتجاه العام للفكر الماركسى كان يعود دائما بالذات الحركة أو الواعية الى حدود الواقع الاجتماعى وإلى أرضية هذا الواقع الاجتماعى ، وذلك على اعتبار أن أية فلسفة أو فكر لا يمكن أن ينبت من فراغ ، وإنما لابد له من (خلفية) أو أرضية واقعية هى التى انبثقت بنوره ووجهته الوجهة الفلسفية أو الفكرية أو الايديولوجية المعينة فى ركاب مصالح بذاتها أو لخدمة طبقة أو طبقات بعينها ، أو لتأييد حركة أو حركات محددة ، فإن الشيء المزعج هو أن الأمر بالنسبة الى الكثيرين لم يكن على مثل هذا القدر من الوضوح ، وذلك الى درجة أنهم لم يكونوا يعرفون تصامم أى جزء من المذهب الماركسى ذلك الذى يتمسكون به أو يتعاطفون معه بسبب تعدد جوانبه وتشعب أفاديدته وثباته . أقصد أن الكثيرين ، وحتى من بين صفوف المتقنين (إذا ما صحت هذه التسمية أصلا) لم تتضح الرؤية أمامهم تماما ، ما إذا كان عليهم أن يتعاملوا مع كارل ماركس على المستوى المجرد ، باعتباره أحد المفكرين العلميين ، أم على المستوى البراجماتى والعملى باعتباره أحد النماذج النادرة التى استطاعت أن تثير بنجاح فريد واحدة من أخطر الحركات السياسية وأبعدا تأثيرا .

أما بالنسبة الى ماركس نفسه فقد سره بالطبع كثيرا أن ينظر الى نفسه من هذين المستويين معا ، وأن يؤكد أن هذين المظهرين من مظاهر نشاطه هما مظهران غير قابلين للانفصال بالضرورة لأنهما وجهان لواقع وجودى واحد . وإنما ترجع خطورة ذلك الى أنه يعنى بالدرجة الأولى أنه ليس ثمة فصل آذن بين النظرية عند كارل ماركس وبين التطبيق ، فالنظرية فى اعتقاده إنما تنمو وتتطور من خلال الفعل والعمل ، كما أن الفعل نفسه — بالتالى — ينمو من خلال

الفكر والتظير ، وذلك نتيجة لملاقة جدلية لا تسمح بوجود أو قيام أى انفصام بين الجانبين .

أما الموضوعية التى يتظاهر بها العلم الاجتماعى البورجوازى ، فليس .
— من ذلك المنظور — الا ادعاء ينضح بالزيف والبطلان ، طالما أنها (الموضوعية)
ترتبط بفكر أو بفلسفة لا تصدر أصلا عن الوجود التاريخى للمجتمع .
ونتيجة لكل هذا فقد كان طبيعيا أن يكيل كارل ماركس الاتهامات لأصحاب
الاتجاهات والمدارس والمذاهب الفلسفية المختلفة بدءا من داغيد هيوم Hume
وحتى عمانويل كانط Kant وأوجيست كونت Comte . فكلها فى رأيه فلسفات
أدائها ماركس ليس فقط بأنها مثالية ترتبط بشكل أو بآخر بالمقيدة والدين ،
ولكنها تتكشف عن أسلوب منافق مخجل حيث تعتق فى السر تلك المادية التى
تتكورها فى العلن (١) .

أما المشكلة الثانية التى أشرنا الى أنها تتعلق أيضا بفهم الماركسية فتتمثل
فيما يمكن أن يكشف عنه الفحص الواعى والدراسة المتعمقة لبعض القضايا
والمسلمات التى ساقها ماركس نفسه كمقدمات تؤدى بالضرورة الى نهائيات
ونتائج مقدرة ومحتمة ولا مفر من اعتراضها أو تجنب وقوعها .
وبالرغم من أن نظريته فى الدولة والقانون هى التى تقدم لنا أروع
الشواهد على ذلك ، فإننا نكتفى هنا بالإشارة اشارة سريعة الى تلك النتائج
التي انتهت اليها بعض الدارسين فيما يتعلق بطبيعة الصلة بين نظرية ماركس
فى التاريخ (المادية التاريخية) والاشتراكية Socialism . فقد آمن ماركس
إيماننا راسخا بحتمية التحول بطريقة لا مفر من وقوعها الى الاشتراكية التى
اعتبرها النهاية المحققة للتطور التاريخى . فذلك ما لم تؤيده الأحداث دائما ،
بل وربما حققت الأحداث ما كان على العكس تماما مما قصد اليه ماركس (٢) .

وقد لا يختلف الأمر كثيرا عن ذلك حتى اذا نحن حاولنا أن نضع الأمور
فى ألفاظ أكثر بساطة . فالملاحظ أنه على الرغم من كل مظاهر الحماس الماركسى
وحرارة انتفاعاته الطاغية واعتقاد ماركس نفسه الصارم فى بيان وصحة كل

Ibid. P. 2.

(١)

انظر ملحق النصومس . . . النص رقم (١١) .
Schumpeter, Joseph.; Socialism and Democracy, 3d. ed. N.Y. 1950. p. 127. (٢)

ما يستوقفه من أسباب وحجج ، أن كل هذا قد امتزج في داخل مركب ثوري ، ولئن بدا متكاملا من الظاهر ، إلا أنه قد أخفق في الحقيقة في أن يضع يده على الكثير من العناصر الاجتماعية والفلسفية الدالة .

وصحيح أن مكانة ماركس بالنسبة الى النظرية الاجتماعية لا تقل بحال عن تلك التي احتلها هيجل Hegel وريكاردو Ricardo ومعهما كبار المفكرين السيوتوبيين . وصحيح أيضا أن ماركس على المستوى الواقعي والعملى مازال ملء الاسماع والأبصار باعتباره صاحب المانيفستو الشيوعي الشهير (١٨٤٨) *The Communist Manifesto* ، وصاحب رأس المال *Das Kapital* الذي نشر أول أجزاءه في ١٨٦٧^(١) . ولكن التساؤل الذي يظل ملحا مع ذلك هو : هل بمقدورنا أن نتأكد تماما من أن انتصار الاشتراكية ، سوف يعنى بالضرورة انتصار ، أو على الأقل ، الحفاظ على مكانة المصادره الطبقة العاملة ؟ الحقيقة أن هناك العديد من الشواهد التي يعيشها العصر وكما تعكسها تجربة الاتحاد السوفيياتى نفسه ، لا تؤيد تماما صحة هذا ولا صدقه .

واستطرادا مع ذلك . فاننا نتساءل ما اذا كانت هذه الصدارة سوف تخفى بدورها مع ما هو منظر من زوال حتمى للمجتمع الطبقي ؟ أخشى أن أقول ثانية ، أن النموذج السوفيياتى نفسه لم يعط أية مؤشرات على امكانية حدوث ذلك ولو على المدى البعيد بل وربما كان واقع الحال يوحى بما هو عكسه تماما . أما ثالث المشكلات الخاصة بفهم الماركسية فهي ترتبط بكارل ماركس نفسه ، بمعنى أى ماركس وأية ماركسية نقصد عند الحديث عن ماركس وعن الماركسية ؟

الحقيقة ان ما خضعت له الماركسية من تحديات وتغييرات وتبديلات كما أطلق عليه وقتا أو ما خضعت له من تحريفات ومراجعات كما أطلق عليه مرة أخرى علاوة على مصاولات التوفيق والمهادنة كله مما يجعل من التحفظ عند الكلام عن ماركس وعن الماركسية مسألة لازمة وضرورية .

(١) نشر أول جزء من الأجزاء الأربعة التي يتكون منها هذا المؤلف (رأس المال) في عام ١٨٦٧ . وهو الجزء الذى ترجم الى اللغة الانجليزية لأول مرة في ١٨٨٦ . أما الجزعين التاليين فقد قدم لهما فردريك أنجلز حيث قام بنشرهما بعد وفاة ماركس . على حين نشر الجزء الرابع بمقدمة اضافية لكارل كوتشكى .

ونحن لن نشير الى محاولات المراجعة أو التحريف التي قام بها أمثال إدوارد برنشتاين (1) Bernstein ، أو تلك التي ترعها تروتسكي Trotsky وجريجوري زينوفيف وكامنييف ممن اعتبروا من زعماء الانتهازين الذين حاولوا تصفية الثورة البروليتارية ، وانما من المزم مع ذلك القول بأن هناك الكثير من الباحثين القانونيين والسياسيين ، وبخاصة من ذوى الاتجاهات والميول الراديكالية ، مازالوا يفضلون العودة الى ماركس الصغير ، أو ماركس الشباب ، والى تلك الماركسية التي كانت تخلو تماما من أية ميول أو اتجاهات ذرية Monistic أو شمولية Totalitarian ، وانما الماركسية التي تعنى أساسا باغتراب الانسان وبتحرير الذات وعقها ..

ولا تقف أهمية هذه الناحية عند ذلك الحد ، ولكنها ترتبط في الحقيقة بالتطور الفكري ذاته الذى مر به كارل ماركس أو مرت به تصوراته وقضاياه وأفكاره بمعنى آخر . فكتابات ماركس المتأخرة مثلا (وبخاصة التي جاءت بعد عام ١٨٤٤ والتي بدأها بمؤلفه الايديولوجيا الألمانية The German Ideology) نجد أنها تشتمل على موقف انتقادي غني ليس فقط للكتاب الراسماليين (أو البورجوازيين كما يطلقون عليهم) ومن بينهم هيجل Hegel وفويرباخ Feuerbach وبرودون Proudhon وسميث Smith وريكاردو Ricardo ... الخ . وانما أيضا للكثير مما سبق لكارل ماركس نفسه أن قاله في سنوات شبابه الأولى عندما كان ماركس الشاب يشاركونهم ، أو يتعاطف معهم في بعض مواقفهم النظرية .

ومع أن البعض يذهب الى أنه من السهل الوقوف على هذه الفترات (التحويلية) أو (الانتقالية) في ماركس من مجرد قراءة كتاباته ، الا أننا نضيف علاوة الى ذلك ضرورة الانتباه الى أن كل فترة من هذه الفترات المحددة إنما ينبغي أن ينظر اليها على أنها تمثل بناءا تصوريا Conceptual Structure محددا ، ومن ثم يكون لها تأثيراتها المحددة من هذا النوع أو غيره على القارئ . وهذا معنى بطريقة أخرى أننا لا نوافق على ذلك الادعاء الذى يروج له البعض والقائل بأن كتابات ماركس هي من الاتساع حتى لتقبل مختلف التفاسير

(1) يمكن الرجوع في ذلك تفصيلا الى : Gay, Peter; The Dilemma of Democratic Socialism : Eduard Bernstein's Challenge to Marx. N. Y. 1964.

التي يخلعها الباحثون عليها ، ذلك لأن تفسير ماركس وفهمه من الصعب في الحقيقة أن يتما بعيدا لا نقول عن التجربة الواقعية ذاتها^(١) ، ولكن على الأقل في ضوء التحليل الواعي لمؤلفاته ولكتبه الأساسية الأصلية .

- ٢ -

يبدو أننا في حديثنا عن كارل ماركس قد حاولنا أن نفعل معه نفس الشيء الذي سبق لتالكوت بارسونز Parsons القول بأن كارل ماركس قد فعله مع هيجل ، وذلك عندما أقدم على قلب الجدل الهيجلي رأسا على عقب . وكان قصد بارسونز من ذلك أن هيجل كان — في زعم ماركس — واقفا على رأسه ، فعدل ماركس من هذه الوقفة الهيجلية المشاذة ، وحاول أن يجبطها وقفة طبيعية بجمله واقفا على قدميه .

وعلى الرغم من أن هذا القول يكشف عن واحدة من أروع لحظات الذكاء البارسونزي ، إذ لا يعنى ذلك إلا أن بارسونز يريد التصريح بأن ماركس ليس في حقيقة الأمر إلا هيجل نفسه بعدما تعدلت وقفة هذا الأخير وثبتت أقدامه على الأرض قاصدا بذلك الجدل وأرضية الواقع الاجتماعي^(٢) ، فإن الأمر بالنسبة إلينا لا يصل إلى هذا الحد الذي يعكس رغبة في (تعديل) ماركس أو الموقف الماركسي (بفرض أنه موقف كلي واحد) ، بقدر ما هو محاولة فحسب لتوضيح الخطوط العريضة التي ينبغي أن تتحدد في ضوءها أية معالجة لأية قضية مما أثارته أفكاره الثائرة المتجددة . وبصرف النظر عما إذا كانت هذه القضية (الفكرة أو الفلسفة أو المقولة) مما ينتمى عنده إلى البناء التحتي أو البناء الفوقي ، حتى وعلى الرغم من التسليم بأن الأساس التحتي هو حجر الزاوية في المذهب الماركسي آیا ما كانت هويته أو الألوان التي يتخذها .

ولقد تحددت نقطة البداية في نشأة الدولة والقانون ، بل وفعلهما وتطورهما ، انطلاقا من هذه المقولة الأساسية التي مثلت واحدة من أهم ثلاث أفكار رئيسية دارت الماركسية باستمرار من حولها ، وهي فكرتها أو وجهة

(١) وذلك على اعتبار أن الإيديولوجيات والأفكار يردها ماركس إلى تلك المشكلات الواقعية التي تنبثق من داخل البنية الطبقيّة التي تحددها في الزمان والمكان شروطه التطور الاجتماعي والاقتصادي .

(٢) Parsons, T., Structure and Social Action. Free Press, 1949. P. 480.

نظرها الفلسفية الى الانسان من ناحية ، ومن الناحية الثانية ، نظريتها في التاريخ ، وأخيرا برنامجها الاقتصادي والسياسي . وهى الأفكار التى استخلص ماركس من تفاعلها قضيتها القائلة بأهمية قوى الانتاج المادى فى المجتمع باعتبارها القوى التى تنشأ عنها وتتشكل بها مختلف العلاقات والنظم السياسية والاجتماعية التى يشتمل عليها البناء الأعلى بما فى ذلك سائر الأنماط الايديولوجية الأخرى من فلسفة وفن وقانون وتشريع .

وارتكازا الى هذا الفهم يمكن انن أن نفهم ما قصد اليه ماركس عندما ذهب الى أن العلاقة القانونية لا تدرك بذاتها ، كما أنها لا تدرك أيضا من خلال ما يعرف بالتطور العام للعقل الانسانى ، ولكنها — أى العلاقات القانونية — تمتد ضاربة بجذورها فى قلب الظروف المادية والاقتصادية للمجتمع . وهى تلك الظروف التى تطلع على الفكر نفسه ، وكافة النظم ومكونات البناء الفوقى الايديولوجى قيمتها الاقتصادية ومزاجها الطبقي الحقيقى . حتى أن أى تغيير جوهري فى هذا الأساس الاقتصادى لابد وأن تمتد آثاره الى كل أوجه البناء الفوقى فيتم تغييره بما يتلق وهذا التغيير الذى حدث فى الأساس الاقتصادى ، والا تقوض البناء الفوقى بأكمله ، ولا يعود شئ يحول دون تمام انهياره .

وما يعنينا من جهة النظر التى نربط بها هنا ، ليس مجرد الدلالة الواضحة لهذا العرض الاقتصادى التاريخى الذى يقيم عليه ماركس نظريته فى التغيير أو التحول الاجتماعى ، بل الالتفات الى ما يعنيه ذلك ارتباطا بنظريته فى القانون والدولة . فتأسيسا على الايديولوجية الماركسية التى تستند الى الأساس الاقتصادى يصبح الوضع المادى للطبقة الاجتماعية هو المصدر الوحيد لتفسير أى من المضامين الفكرية التى قد تحتوى عليها هذه الايديولوجية .

ومع أن جورج جيرفيتش قد أكد هذه الناحية فى كتابه « علم اجتماع القرن العشرين » ، فقد ظهر هذا المعنى نفسه عند راييموند آرون Aron أيضا الذى قرر أن الايديولوجيا عند ماركس تستند كظاهرة فكرية عامة الى أسس اقتصادية تتجم عنها أحكامنا فى الأخلاق والفن والقانون والفلسفة^(١) .

Aron, R., La Sociologie Allemande Contemporaine, F. Alcan. Paris. (١)
1953. P. 75.

وعلى أساس هذه العلاقة فلا يتصور اذن وجود ما يذهب اليه البعض من أن ماركس يعوقفه ذلك انما قد تجاهل ما للثقافة من قيمة واعتبار .
وقد يكون صحيحا أنه جعل للقيم وللثقافة عموما قيمة ثانوية أو حتى قيمة هامشية ، ولكن هذا ليس معناه أنه قد قصد الى القول بأن هناك انفصالا تاما بين البنائين ، وانما الأصح القول بأنه قد اعترف بحتمية وجود نوع من التفاعل بين الأساس الاقتصادي للمجتمع وبين المظاهر المختلفة للبناء الفوقى ، وهو ما يعززه موقف انجلز الذى أشار اليه جورج جيرفيتش بقوله ان التطور الذى يلحق بعالم السياسة والتشريع والفلسفة والدين والفن والأدب ... الخ انما يستند الى التطور الاقتصادي^(١) ، اضافة الى أن كل من هذه الجوانب انما تتفاعل وتتساند بعضها مع بعض . ومعنى هذا بوضوح ان هناك اذن علاقات تبادلية ومظاهر تفاعلية بين مختلف المظاهر المادية والمظاهر الأيدولوجية ، وهى علاقات تتحدد فى ضوء الاحتياجات الاقتصادية التى تؤكد ضرورتها الهالفة باستمرار . ولعل أوضح الأمثلة على ذلك ، أن القانون مثلا وهو يعتبر من ظواهر الفكر العليا يرتبط جديرا بالأسس الاقتصادية ، وذلك الى الدرجة التى تتغير فيها التشريعات العمالية (وغيرها) بتغير النظم الاقتصادية فى المجتمع .

- ٣ -

وتفيدنا هذه الرؤية فى أنها تقترب بنا خطوة أكبر من طبيعة الموقف الماركسى من الدولة والقانون . فتأسيسا على وجهة النظر هذه يكون المجتمع نفسه بهذا التصور الماركسى التقليدى هو السبب المباشر فى ظهور الدولة كنتيجة حتمية للصراع الذى تولد مع تطور المجتمع وانقسامه الى طبقات ، وحاجة (المجتمع) الى أداة تحمى مصالح الطبقات المسيطرة بعدما وصل الصراع بين الطبقات الى ما يمكن أن يمس هذه المصالح ويهددها .
ويترتب على هذا منطقيا أن الدولة هى اذن السلطة السياسية التى يعلو وجودها وجود المجتمع . ويرتبط بذلك منطقيا أيضا أن تكون جهاز التسلط

Gurvitch, G., *Twentieth Century Sociology*. Philosophical Library. N.Y. (1)
1945. P. 381.

انظر ملحق نصوص النص رقم (١٢) .

وأداة القهر ، نظرا لما تملكه من عناصر القوة والسيطرة والنفوذ . طالما أنها المالكة لمقومات القوة الاقتصادية من ناحية ، ولعناصر القوة السياسية والعسكرية من الناحية الثانية . وأنها هي التي تمن ، نتيجة لهذا كله ، القانون الذى توظفه للحفاظ على غاياتها ولاصفاء الشرعية على وجودها (وأفعالها) من ناحية ثالثة . وبالتالي فهي دلة الطبقة الأقوى بمختلف المعايير . وإن لم يكن معنى هذا فى الوقت نفسه أننا نهدف بذلك الى أية اشارة الى تلك المتضمنات التى احتوت عليها أفكار رايت ميلز Mills فى صفة القوة .

يبد أنه ينبغى لنا أن نتوقف بعض الوقت عند هذا الموقف الماركسى بالنسبة الى الدولة والقانون . فمن الواضح أن ماركس قد جعل منها مقولتين متلازمتين وجودا وعدما . وهو ما يتسق فى الحقيقة مع الموقف العام للماركسية ، حتى وإن كان الأمر هو كما يطو للبعض أن يصفه على المدى الطويل . فالنصور الجوهرى فى الماركسية أنها تتنبأ بحتمية الوصول الى المجتمع اللابئقى . ولما كان هذا النصور الجوهرى بحكم طبيعته الذاتية والبنائية لا يمكن (تصوره) مع وجود الدولة ووجود القانون الذى هو أداتها ، فيكون معنى ذلك ، فى الزعم الماركسى ، أن الحركة الحقيقية ليست هى اذن بين طبقات أعلى وأخرى أدنى ولكنها بين دولة البروليتاريا من ناحية ودولة البورجوازية من ناحية ثانية ، حيث نكتب الغلبة للأولى ، فلا تكون هناك أية حاجة الى الثانية التى سوف تختفى وتزول . وبالتالي فلا تكون هناك أية حاجة أيضا الى أداتها الرئيسية أو القانون الذى اعتبره الماركسيون الواجهة التى تخفى الرأسمالية من ورائه بشاعة وجهها الحقيقى . وذلك كله خضوعا بالدرجة الأولى لبدأ ماركس الأساسى فى حتمية التطور الاجتماعى الذى سوف يؤدى بالحثم أيضا الى المجتمع اللابئقى الحر السعيد .

ونحن لن نفوض طويلا فى تلك المناقشات الساخنة التى تدور حول ما اذا كانت تلك هى أهداف الماركسية وغاياتها الأصلية ، أم أن للماركسية أهدافا وغايات أخرى سبقتها الكثرة من التحيزات والتفاسير . ولكن ما نود التأكيد عليه هو أن الموقف الماركسى التقليدى لا يمكن أن يكون بعيدا عن متضمنات تلك البؤرة التصورية التى عرضنا لها وذلك لسبب بسيط هو أنه لا يستقيم بحال قيام المجتمع اللابئقى مع وجود الدولة والقانون ، ووجود

تلك الوظائف التي خلعا عليها الفكر الماركسي . وطالما أن الهدف النهائي قد تمثل في نجاح المجتمع الاشتراكي في صورته الكاملة (الشيوعية) في ازالة كافة مظاهر الاغتراب التي عصفت بكل مقومات الوجود الانساني واحتياجاته ، وبالتالي تحقق المجتمع العادل الذي تعتبر مصلحة البروليتاريا فيه هي مصلحة الجنس البشرى بأكمله حيث تتساوى فيه كل الحقوق وتتعدى صور الاستغلال التي يستغل بها الانسان أخيه الانسان بدلا من ذلك المظهر المقيت للتفاوت والاختلافات بين الأفراد والطبقات الذي عرفته البشرية منذ أول ما عرفت تقسيم العمل وتخصصه .

ولكن الاكتفاء من تحليل الموقف الماركسي من الدولة والقانون بهذا القدر الذي سقناه أمر فيه اجحاف بكل من ماركس والماركسية على السواء . ذلك لأنه أيا ما كانت المسميات التي اتخذتها الأشكال المختلفة التي حاولت التخفيف من عنف الأفكار الثورية في الفكر الماركسي ، أو حتى تلك المحاولات والتفاسير التي سعت الى احداث تغييرات ملموسة في الموقف برمته عن طريق العدول عن فكرة ازالة الدولة والقانون واختفائهما نهائيا ، فان الأمر الذي يصعب انكاره هو أن موقف ماركس كان متسقا تماما مع السياق العام لفكره والمبادئ الأساسية التي أقام عليها هذا الفكر .

بمعنى آخر أريد أن أقول أن ماركس كان منطقيا وطبيعيا مع نفسه ومع ملاحظاته ومشاهداته التي فتحت عينيه ليراها ماثلة أمامه في التحولات والتغيرات الاقتصادية التي ما برحت هي وأصداؤها وآثارها تمسك بتلابيبه وتضيق على أنفاسه الخناق . ومن هنا تأكيد على العنصر الاقتصادي دون أن يفتن تماما الى أن هذا التأكيد كان على حساب غيره مما يوجد في المجتمع من عناصر أخرى ومكونات .

وحتى عندما انتقل من هذه النظرة التي يمكن أن توصف بأنها كانت نظرية أحادية البعد One-diminished الى الحديث عن الدولة فقد كان من الطبيعي أيضا أن يظل فكره مشحودا الى الاتجاه نفسه خاصة وأنه لم يكن رجلا دولة أو ممن احترفوا العمل السياسى ، ولكنه كان مفكرا وفيلسوبا . وهو بهذه الصفة الأخيرة لم ير أيضا أمامه سوى مقولاته الاقتصادية وصورة الانسان الاقتصادي المستغل ، وحقيقة الواقع اللا أخلاقي الذي ينعكس في

الكثير من الممارسات الا اخلاقية للدولة والقانون بعدما جعلاهما الأوحد هو حماية هذا الاطار دون أية مراعاة لأى معنى من معانى العدل والانصاف . ولقد يعتقد البعض أننى أبرر بكل هذا الى ما ذهبت اليه الماركسية فى نظريتها عن الدولة والقانون ولكن هذا الاعتقاد خاطيء من أساسه ، مثله تماماً أن نميل بالميزان الى الناحية المقابلة دون أن نأخذ فى الاعتبار الظروف الحقيقية التى انطبعت فى أعماقه وسجلتها كتاباته سواء عن وعى أو بغير وعى ، ولكن النتيجة كانت واضحة على أى الأحوال فى أنه لم يستطع أن يتبين بوضوح حقيقة الطبيعة البشرية ، أو كما يقول مانهايم حقيقة دوافع البشر الحقيقيين ، واكتفى بدلا من ذلك بالنظر الى صورة الانسان فى المجتمع الاقتصادى والاجتماعى الحديث ، وهى صورة مشوشة اما ظلاله أو مظلومه ، على أنها الصورة الوحيدة والنهائية والمثلى للبشر أجمعين^(١) . وهى نتيجة تضعنا على الفور فى صميم علم النفس الماركسى ، لفتنضح لنا حقيقة أن الأنا الاقتصادية economic-ego التى ركر عليها ، ليست هى (وحدها) الأنا الحقيقية ، وانما هى فحسب من أبعاد تلك الأنا الأخيرة أو الذات The Self بتعبير فرويد الذى شغلته كثيرا^(٢) قضية الكشف عن الأنا الاجتماعية أو الذات العميقة الباحثة Le Moi Profond كما يقول هنرى برجسون Bergson .

والحقيقة أن التعديلات والتحويرات المختلفة التى خضعت لها نظرية الدولة والقانون انما ترجع فى معظمها الى ادراك البعض لطبيعة هذه النواحي والأسباب كلها أو بعضها . ولكننا نضيف مع ذلك سببا آخر لم يفتن اليه ماركس تماما أو على الأقل بشكل وإع ومحدد ، وهو أن البناء الاجتماعى نفسه وبسبب تلك العوامل الصناعية والاقتصادية ذاتها ، اضافة الى غيرها من العوامل السياسية التى ترتبت على فشل حركات وثورات ١٩٤٨^(٣) ، كانت

(١) Manheim, K., Man and Society in an age of Reconstruction. Trans. from Germany by Edward Shils, Kegan Paul, London. 1942.

(٢) Freud, S., The Crisis of Our culture. Boston. 1955. P. 50.

(٣) فى ذلك العام بالذات كان ماركس وانجلز قد انتهيا فى مناهما فى بروكسل من كتابة بيانها الشيوعى الذى يعتبر أهم انجز لهما على الرغم من انها كانا قد اخرجتا قبل ذلك بعلم (١٨٤٧) كتابهما الووسوم « بؤس الفلسفة » (The Poverty of Philosophy باسم) (ترجم الى الانجليزية باسم) Manifest der Kommunistischen عام ١٩٠٠ . اما البيان الشيوعى

تطراً عليه بدون المزيد من التعقيدات التي أغفلها ماركس وأسقط أمر تحليلها من حساباته . ولكن الانتباه إليها أدى الى ضرورة ادخال بعض التعديلات والتطوير في المذهب الماركسي الأساسي .

ولقد كان من الطبيعي أن يزداد هذا الاتجاه الى المراجعة والتعديل بعد موت ماركس وصديقه أنجلز ، ثم وفاة كارل كوتسكي Kautsky وغيره من أعضاء المدرسة التقليدية ، حيث تحول من برنامج نوري يركز على مرحلة تاريخية فريدة ، الى أداة سلمية لتحقيق التغير التدريجي . وقد نجح Lenin في أن يجري تعديلا بالغاً من القضايا الأساسية وخصائصها النوعية . فالطبقة العاملة في رأي لينين ، غير قادرة بنفسها وبامكاناتها الذاتية على تحقيق الثورة ، ولذا لا بد وأن تتم قيادتها وتجهيئتها وارشادها بواسطة فئة أو طبقة من المحترفين الثوريين .

- ٤ -

ينطوي موقف لينين الذي تترج فيه الماركسية التقليدية بأهمية التنظيم الحزبي الكفؤ وهو ما عرف بالماركسية اللينينية *Marxism-Leninism* على بضعة أمور خطيرة لا تتعلق فحسب بوظيفة الدولة والقانون وإنما بوجودهما أصلاً .

وبالنظر الى التوجيه اللينيني فإنه يصعب القول بوجود أي توجيه أو تعليمات للعمل على إزالة الدولة . وإنما الأمر يبدو على العكس من ذلك حيث أعتبر وجودهما أمراً ضرورياً في مرحلة الانتقال الى المجتمع الاشتراكي بمعنى أن تصبح الدولة ذاتها من وجهة نظر البروليتاري الثوري هي الأداة لتحقيق الثورة . فهي كفكرة لها وظيفتها التي تجسد كل مظاهر الشر والمردون

= فيتضمن موجزاً ضافياً لكل فلسفتها الاجتماعية وقد أنهاه ليكون برنامجاً للتؤسسات والأحزاب الشيوعية .

ويعتبر الوقت الذي ظهر فيه هذا البيان انصب الأوقات كي يحقق أقصى ما يراد منه وكان ذلك في فبراير ١٨٤٨ الذي وقعت فيه الثورة في فرنسا وكان ذلك بمثابة ظرف مناسب لكي تظهر الإنكار الاشتراكية قوتها وصلابتها . أضف الى أن المناخ العام الذي ساعد ألمانيا بسبب الثورة قد سمح لها كذلك بالعودة الى كولوني Cologne وإلى إصدار مجلتها *Rheinische Zeitung* التي كانت قد توقفت عن الصدور حيث كان يعمل محرراً منذ عام ١٨٤٢ .

وتحتفز بالتالى الطلقات وتلهب المشاعر وتكفل القوى فى سبيل الاطاحة بها عندما يحين الوقت المناسب لذلك . ولا يتم هذا الا بتكوين الأجهزة السلطوية الثورية والأنظمة القانونية التى تعبر عن مصالح الطبقات الكادحة ، وتوجه كل همها الى اضعاف دولة البورجوازية وهدمها .

وليس من شك فى أن هذا التطيل الذى يسوقه لينين للدولة والقانون كان نابعا من ادراكه لأبعاد الواقع العملى الذى يعيشه ، ولطبيعة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . الخ التى تعمل فى هذا الواقع اضافة الى مختلف القوى التى تؤثر فى هذه المتغيرات جميعها .

والمواقع أنه هنا تصدق تلك الدعوى القائلة بأن لينين كان أكثر واقعية وفهما ، وفى الوقت نفسه أكثر قدرة على التعامل مع الواقع بكل ما فيه من سياسات وتناقضات ومساومات وتوافقات مما يستطيعه كارل ماركس المفكر الفيلسوف . فلما كان من الصعب التخلص من الدولة البورجوازية الا عن طريق تحطيمها ، وهو ما ليس بمقدور دولة البروليتاريا ، على الأقل فى المرحلة الراهنة ، أن تفعله ، فلابد إذن أن يتم العمل فى اتجاهين معا أولهما أن تبقى الدولة القائمة كمرحلة انتقال ، وانما ينبغى أن تبذل كافة الجهود لاضعافها وتحطيمها وثانيهما أن تستكمل دولة البروليتاريا مقوماتها التنظيمية الثورية ، وفكرها الثورى وأدواتها التى لابد منها لاحداث التغيير وللحفاظ على ثماره . وذلك حتى تحين لحظة الاطاحة بالدولة . وحتى يتحقق ذلك فلا ينبغى أن تكون الدولة أداة قهر طبقى أو أن تكون وظيفتها القمع أو فرض قانون الاستغلال ضد الجماعات والطبقات الاجتماعية ، ولكن لابد وأن توظف خاصية القهر والارغام لأجل تحقيق المزيد من التنظيم ، ولفرض نظم العمل الملائمة على المواطنين كخطوات ضرورية ولا غنى عنها للوصول الى الغاية النهائية ، وهى ألا تصبح هناك حاجة للدولة أو لقانونها على الاطلاق ، عندما يتم التوصل الى التنظيم المحكم والى الوفرة البالغة التى تكفى كل الاحتياجات . فلا تكون من ثم حاجة الى القانون لأمعدام الجريمة واختفاء الانحرافات نتيجة للقضاء على العوز والفاقة والاحتياج .

الدولة إذن فى هذه المرحلة الانتقالية هى تنظيم لطبقة البروليتاريا أو

للطبقة المسيطرة بتعبير آخر^(١) . أما القانون الذي يعتبر أدواتها فهو وإن كان سيظل المعبر عن إرادتها إلا أن وظيفته سوف تمثل في الحفاظ على المصلحة العامة التي هي مصلحة وحقوق الطبقة العاملة على وجه الخصوص .

والواقع أنه على مدى نصف القرن الأول من عمر الاتحاد السوفياتي كانت الدولة تمارس قوتها وكل إمكاناتها لتحقيق هذه الوظيفة مستخدمة في ذلك كل ضروب الاجراءات والتنظيمات التي تحقق لها بلوغ أهدافها بصرف النظر عما ينطوي عليه من ضغوط أو قيود وكبت للحريات ، وذلك على اعتبار أن هذه القوة هي السلاح الجوهرى الذى قال لينين أنه سوف يتم بواسطته تحقيق ديكتاتورية البروليتاريا ، الى أن يتم قيام المجتمع الشيوعى الخالى من كل صنوف القهر والظلم والظلمين .



وقد يكون لهذه الأفكار والتصورات جميعها بريقها اللامع الذى يخطف الأبصار وبخاصة بالنسبة الى تلك الدول غير الصناعية والتي حاول لينين أن يؤكد امكانية تطبيق الثورة الماركسية فيها على الرغم من أن ماركس نفسه كان قد أكد أن مذهبه ينبغى ألا يركز الا على الدول المتقدمة صناعيا . ولكن المؤكد مع ذلك هو أن هذه الأفكار قد فُتحت في الوقت نفسه الباب واسعا أمام العديد من الاجتهادات التي كان يصعب الاتفاق على سلامتها وتطبيقها. والمذهب الماركسي حتى فيما بين الماركسيين أنفسهم . فقد كافح أوتو بوير Bauer على سبيل المثال هو ومدرسته التي اشتهرت في النمسا باسم الماركسية النمساوية Austro-Marxism في سبيل أن يعود الى الاساس الاخلاقي للاشتراكية ، في مواجهة أخلاقيات أولئك الذين سبحو الى دفع الصراع الطبقي الى أقصى غاياته .

كما أنشغل كارل رينر Renner من الناحية الأخرى في كتابه Rechts-institute des Privatrechts und ihre Soziale Funktion

الذى أصدره في عام ١٩٢٩ وترجم في عام ١٩٤٩ الى الانجليزية بعنوان « نظم القانون الخاص ووظائفها الاجتماعية »

The Institutions of Private Law and their Social Functions.

(١) N. Boukharin., Programme of Communists, Publisher : The Group of English Speaking Communists in Russia, 1919. P. 17.

ليوضح كيف أن المفهوم القانوني للملكية والذي تمت صياغته في قلب الاقتصاديات البورجوازية التقليدية ، كانت له غير قليل من التأثيرات الجديدة نتيجة استمراره كواحد من النظم الاقتصادية في القرن التاسع عشر . إذ سمح هذا النظام ، من خلال الأخذ بقانون الملكية وبمبدأ التعاقدات ، بتراكم شطر كبير من الثروات ورؤوس الأموال في أيدي قلة قليلة من الأفراد ، على حين كان المفروض أن تكون ضمن الملكية العامة . وكله مما وجه الانظار بعنف الى ضرورة تدخل الدولة في نطاق الملكية ، وإعادة تنظيم هذا النطاق في ضوء مفاهيم جديدة أقدر على تحقيق العدالة التي عجز عن تحقيقها البناء القانوني في ظل الرأسمالية .

وهكذا تعددت مواقف المنظرين والفقهاء من الماركسية التقليدية ، وهي مواقف أظهرت الممارسات والتطبيقات العملية لها في مختلف الدول الشيوعية أنها تتبعد بقدر أو بآخر عن الماركسية الأم ، ليس في الاتحاد السوفياتي فحسب ولكن أيضا في الصين ويوجوسلافيا وكوبا . كما سعى المثقفون المعاصرون الى تطوير القانون الاشتراكي بما يتلاءم والأحوال الاجتماعية المختلفة حتى يستطيع القيام بدوره في تقوية اقتصاديات الدولة من ناحية ، واستخدامه كأداة لانتقاد المجتمعات التكنولوجية التي أخذت نظم العمل ونظم الانتاج بها تكشف عما يوجد بها من انفصام بين الانسان والآلة من ناحية ثانية وذلك على النحو الذي نجده في بعض كتابات جان بول سارتر Sartre على وجه الخصوص حيث أقدم على المزج بين الماركسية والوجودية في نقده للعقل الجدلي .

ولقد كان طبيعيا أيضا أن تنعكس أصداء ذلك كله في أوساط المثقفين في المجتمعات غير الشيوعية وبخاصة في الغرب حيث بدأوا بدورهم في تطوير كثير من المبادئ ، والقيم والأفكار بما يتلاءم والمفاهيم الأكثر تطورا في التشريع وبما اعتقدوا أنه يساعد على تثبيت قيم جديدة تكون دافعة نحو دعم وتطوير علاقات جديدة في مجتمعاتهم .

وفي الوقت نفسه فقد استلهمت بعض حركات التحرير في عدد من مجتمعات العالم الثالث المبادئ الماركسية الرئيسية في الكشف عن طبيعة ما تواجهه من أعداء في الداخل وفي الخارج ، واستخدمت هذه المبادئ في أحداث ما أطلقت عليه ثورات تشريعية كانت لها بمثابة أطر لما تصبو اليه من ثورات اجتماعية .

على الرغم مما قد يكون هناك من اختلافات بين مضامين هذه الأطر بما يتوافق والظروف الخاصة بكل مجتمع ، والتي أعتبر الوعي بها وعيا كاملا شرطا أساسيا لنجاح هذه الثورات واستمرارها ، وهو الأمر الذى يصعب القطع بأنه كان متوافرا بما فيه الكفاية ليحافظ على بقاء هذه الثورات ويضمن استمراريتها ، أو على الأقل لى يصونها بعيدا عن كثير من الهزات التى لم تفلح القوى التى استحوذت عليها فى أن تحميها من الوقوع فيها وبالتالي أصبحت أمورا سلبية محسوبة على هذه الثورات الاجتماعية وعلى نقائها الثورى ، وليست لأجلها .

الفصل السابع

MARK

• الأعمال الرئيسية • (ماركس)

- The Economic and Philosophical Manuscripts of 1844. Trans. Milligan, 1967. Moscow. Progress Publishers.
- The Class Struggles in France 1848 - 50. in Marx and Engles Selected Works, Vol. I London : Lawrence & Wishart. 1950.
- Preface to a Contribution to a Critique of Political Economy. (1859) in Marx and Engles Selected Works, Vol. I London : Lawrence and Wishart. 1950.
- Capital (A Critial Analysis of Capitalist Production) 1867. Vol. I. Moscow; Foreign Languages Publishing House. edition 1961.
- «The State and the Law» in T.B. Bottomore and M. Rubel ed., Karl Mark; Selected Writing in Sociology and Philosophy. N. Y. McGraw. Hill. 1964.
- Contribution to the Critique of Hegel's Philosophy of Right (1844). ed. with an introduction by J. O' Malley, Cambridge University Press. 1971.
- (and Engles, Frederick.) Manifesto of Communist Party (1848), in Marx. Engles Selected Works. Vol. I London; Lawrence & Wishart. 1950.
- Misère de la Philosophie. Réponse à la Philosophie de la Misère par M. Proudhon. Paris and Brussels. 1847.

• قراءات مقترحة •

- Althusser, Louis; *For Marx*, Harmondsworth. Penguin & Allen Lane. 1970
 -----; *Reading Capital*. London. New left Books. 1970.
- Balbus, Isaac D.; *The Concept of interest in Pluralist and Marxian analysis*
«Politics and Society.» Feb. 1971.
- Battomore, T. B. and Rubel Maximilien, eds. *Karl Marx; Selected Writings*
in Sociology and Philosophy. Harmondsworth. Penguin
 1963.
- Engles, Frederick, *The Conditions of the Working Class in England in*
1844. Allen & Unwin ed (1950), and Panther ed (1969).
- Giddens, Antony; *A Contemporary Critique of Historical Materialism;*
Power, Property and the State. 1982.
- Klare, Karl. E; *The Critique of everyday life, Marxism and the new left*
(Berkeley Journal of Sociology.) 16. 1971.
- McLellan. David, ed. *Karl Marx. Early Texts.* Oxford; Basil Blackwell.
 1971.
 -----; *Karl Marx; His Life and Thought.* London. Macmillan.
 1973.
- Mehing, Franz., *Karl Marx; The Story of His life.* trans by Edward Fitz-
 gerald. 1935.
- Terray, Emmanuel; *Le Marxisme devant Le Sociétés «Primitives»,* Paris,
 Maspero. 1969.

الفصل الثامن

النظام الاجتماعي بين العقلانية الفردية وتأكيديات التصورات الجمعية

١ - اميل دوركايم (DURKHEIM, EMILE) (١٨٥٨ - ١٩١٧)

القانون وأنماط التضامن الاجتماعي

لن ننظر اليه تلك النظرة التقليدية التي اكتفت بتقرير أنه من أشهر علماء الاجتماع ان نم يكن أشهرهم جميعا . كما أننا لن نجادل فيما ذهب اليه البعض من أنه يوضع عرفا في مكانة المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع المعاصر ، وأن الاتجاه الدوركايمي يعتبر واحدا من أعمق وأدق الاتجاهات التي عرفها العلم ، فهذه كلها أمور تبدو مدرسية ومتفق عليها تماما ليس فقط بين جماهير الطلاب والدارسين ، ولكن أيضا بين أساتذة العلم الاجتماعي أنفسهم سواء منهم الذين يأخذون باتجاهاته ويأرائه أو الذين ينتقدونها ويهاجمونها . فما من واحد من بين أولئك وهؤلاء لم يقرأ دوركايم أو بعض دوركايم ، وسواء اتفق معه في النهاية أو اختلف ، فلا بد وأنه قد أعجب به هنا أو هناك .

اذن سنحاول أن نخرج بدوركايم هذه المرة عن هذا الإطار التقليدي الذي طالما وصفه بأنه ابن حقيقي لعصر التنوير^(١) ، أو حتى أنه أحد مريدي الوضعية الكونتية أو وريث أوجيست كونت كما كان هو نفسه أحيانا لا يتردد في أن يطلق ذلك الوصف . وبدلا من كل هذا فسوف نحاول التعرف على الكيفية التي نجح بها هذا الرجل في أن يحقق في ذاته وفكره ذلك التوازن الغريب بين الوضعية والتطورية السببسية اللتان أخفتا بتلابيبه لفترة طويلة ، وبين تكوينه العقلي ذات الجذور الفلسفية العميقة ، وبين مشاهداته وقراءاته المنظمة للتراث الفكري الألائى الذي وقف عليه ، وبخاصة أثناء رحلته الى ألمانيا في عام ١٨٨٦ ، فكل هذا جرى في النهاية أن يكشف لنا عن أمرين الأول هو طبيعة عقل ومزاج دوركايم اللذين ساعداه على ترسيخ مكانته كمفكر اجتماعي في فترة زمنية قصيرة نسبيا . والثاني التعرف على

Harry Alpert, Emile Durkheim and His Sociology. N.Y. 1939.
PP. 15, 17-21.

(١)

حقيقة أفكاره الرئيسية في السياسة وفي القانون والتشريع ، وهي الأفكار التي جعلت البعض ينظرون اليه لا على أنه أحد الذين أسهموا في بناء علم الاجتماع القانوني فحسب ، ولكن على أنه أول من أعطى هذا العلم مكانته الحق في مجال العلوم الاجتماعية .

وقد يبدو الأمر على هذا النحو وكأن معالجتنا دوركايم سوف تتم اذن على مستويين . ومع أن هذا قد يبدو صحيحا في جملة الا أنه لا يمكن أن يكون حقيقيا على إطلاقه ، فاستخدام لفظ مستويين قد يوحي بأن هناك مستوى أدنى ومستوى أعلى ، أو على الأقل مستوى أقرب ومستوى أبعد ، وهذا في الحقيقة نوع من الفهم لا نعتقد أنه يصدق بالنسبة الى اميل دوركايم . وكما هو معروف فقد التحق دوركايم وهو في العشرين من عمره بمدرسة المعلمين العليا Ecole Normale Supérieure . ونحن وإن كنا لن نعرض هنا تفصيلا لمختلف المؤثرات التي مارسست تأثيرها عليه إبان هذه الفترة في أروقة النورمال سوبيريور ، سواء من قبل أساتذته الذين درس عليهم ، أو قراءاته الموسوعة ، فإن ما يعيننا بالذات هو أنه على الرغم من تكوينه الفلسفي الذي تهيأ له بالاعداد والممارسة والتدريب ، فقد شغف شغفا هائلا خلال فترة الثمانينات الأول هذه بكل ما كان يعرف آنذاك بالمسائل أو القضايا الاجتماعية ، وهو مصطلح كان يعكس في الحقيقة معنى أوسع بكثير مما قد يتضمن مصطلح المسائل أو القضايا السياسية بمفهومه المعاصر ، فقد كانت الاشتراكية الماركسية Marxism Socialism بصفة خاصة في مقدمة هذه المسائل التي قدر لها أن تأخذ عليه مشاعره ، فتصبح موضوعا مشتركا يثير كثيرا من المجادلات والمناقشات بينه وبين زملائه في الدراسة وبخاصة ليفي برونل Lévy-Bruhl وجان جورية Jean Jaurès والأخير هو الفيلسوف الاشتراكي الذي ترعّم الحزب الاشتراكي في وقت لاحق وقدر لصداقته مع دوركايم أن تبقى وتطول لآخر أيامها .

والشيء المهم الذي له دلالتيه على أي الأحوال هو أن دوركايم (أو الميتافيزيقي Metaphysician كما كان أساتذته وزملاؤه في النورمال سوبيريور يطلقون عليه ، قد أخذ يخطط — منذ هذا الوقت — لواحد من أهم بصوئه التي آمل أن يحطم بها الماقل الميتافيزيقية

وأنساقها^(١) ، وذلك عن طريق صياغته لجوهر ما اعتبره أهم المشكلات وأخطرها صياغة مجردة عن العلاقة بين الفردية Individualism من ناحية والاشتراكية Socialism من الناحية الثانية .

ومع ذلك يقول لنا تلميذه وفي الوقت نفسه ابن أخته مارسيل موس Mauss (١٨٧٢ / ١٩٥٠)^(٢) ان دوركايم كان يقصد في الأصل الى كتابة مؤلف عن الاشتراكية والفردية باعتبارهما الحركتين الفكريتين السائدتين ، ولكن ما حدث هو أن المشروع الذي بدأه دوركايم أخذ يتسع ويتطور تدريجاً ليتحول الى دراسة عن الفرد والمجتمع بوجه عام ، ثم ليتحول كل هذا الى مشروع جاد أراد به دوركايم أن يعيد من جديد بناء علم الاجتماع على أسس أكثر قوة وصلابة ، بدلا من تلك الحالة المتهافئة والمزقة التي ترك خلفاء أوجيست كونت النسق العلمي الجديد عليها . وإزاء هذا فقد أضطر دوركايم اضطرابا الى أن يقطع دراسته في « الاشتراكية » لكي يستطيع القيام بواجباته وأعبائه الجامعية والتعليمية والعملية الأخرى ، الى أن تتاح له الفرصة من جديد . وهي فرصة لم تتبها له في الواقع الا بعد خمسة عشرة عاما كاملة عندما أخذ يعود بشكل منهجي ومنظم الى الموضوع . وكان اذ ذاك في السابعة والثلاثين من عمره ويعمل أستاذا في جامعة بوردو Bordeaux حيث بدأ في العام ١٨٩٥ / ١٨٩٦ ، يحاضر طلبته في مسألة الاشتراكية ، ساعيا الى تحقيق هدفه الذي كان أقل ما يمكن أن يوصف به أنه هدف أخلاقي مثلما هو هدف علمي ، فقد سعى من وراء تطيله للماركسية الى تأكيد العنصر الأخلاقي الذي تنطوي عليه^(٣) .

(١) Kardiner, Abraham. and Edward Preble, They Studied Men. Mentor Book. 1963. P. 95.

(٢) Introduction by M. Mauss to Emile Durkheim, "La Socialisme : sa définition, ses débuts, La doctrine Saint-Simonieure. Paris, 1928. Pepr. 1950. pp. V. IX.

(٣) لم يكمل برنامج المحاضرات الذي كان دوركايم يزمع تدريسه عن الاشتراكية اذ توقف دون أن يلقى دوركايم منهجه التاليفي الذين كانا من المنتظر أن يتم بهما رؤيته للمركس . وعلى ذلك فقد توقف البرنامج متضمنا فقط مجلدا واحدا تحدث فيه عن الاشتراكية بصفة عامة وسان سيمون بالإضافة الى بعض المختصرات والقطع المثارة التي تشير الى الماركسية ذاتها . وبالرغم من أننا لا ننتوي الحديث هنا تفصيلا عن مؤلف دوركايم في الاشتراكية أو حتى عن موقفه منها فمبدى يكون من المفيد أن نلخص نظريته في أن الكثير من =

وما يعيننا من هذا كله هو أن نبرز تلك الحقيقة التي كثيرا ما عدل عنها الدارسون حتى أولئك الذين حاولوا توضيح المراحل التي تطورت فيها النظرية الدوركايمية ، وهي أن الصياغة ذاتها التي وضع بها دوركايم القضية الأساسية المشروعة كانت هي بذاتها التي تمخض عنها أول أعماله الضخمة ونعني به مؤلفه « في تقسيم العمل الاجتماعي » De La Division du Travail Social وأن هذه الصياغة ذاتها هي التي تأدت به بعد التحولات والتطورات التي لحقتها الى مؤلفاته المتأخرة أيضا التي يقول المصنفون أنها لم تظهر في مراحل التحول والانتقال ، وإنما في مرحلة النضج الأكاديمي التي بدت فيها نظرية دوركايم متكاملة وراسخة ، وهي المرحلة التي كتب فيها على أى الأحوال كتاباته عن الأخلاق والدين والتربية والميتافيزيقا ، وألقى محاضراته العلمية في الاشتراكية وفي الواجب والارادة والقيم . طالما أن جوهر المشكلة يتمثل بصفة أساسية في طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع ، وما هذه الموضوعات والمفاهيم بما فيها النزعة الاشتراكية ذاتها ، الا رؤى ومواقف تأخذ جميعها أماكنها في سياق النظرية العامة لدوركايم . وما يؤكد ذلك تلك الصلات الوثيقة التي يقيمها البعض من الثقافة^(١) بين كتاب دوركايم « في تقسيم العمل الاجتماعي » وكتابه المشهور الثاني « في الانتحار : دراسة في علم الاجتماع » La Suicide : Etude de Sociologie الذي أصدره في عام ١٨٩٧ ، وكذلك بين هذا الكتاب وكتابه الضخم الثالث الذي صدر له في عام ١٩١٢ باسم « الصور الأولية للحياة الدينية » Les Formes Elementaires de la vie Religieuse .

== الانتقادات التي توجه الى المذهب الاشتراكي انما تتجه الى ما يزعجه من صدق علمي . وفي هذا أشار دوركايم الى انتقادات بعض الاقتصاديين مثل Böhm-Bawerk وسائر اعضاء المدرسة النمساوية الذين وجهوا معظم هذه الانتقادات مغاب عليهم ان وسائلهم لا يمكن ان تصيب الاشتراكية الا من الخارج بينما ستظل قوتها الداخلية بعيدة دائما عن التطليل . وبناء عليه فقد كل يرى ان الاشتراكية لا يمكن مهاجمتها كشيء في فراغ او كشيء مجرد . فلقد كتبت موجهة كلية الى المستقبل أكثر منه الى وجود حقيقي موضوعي ومن ثم فهي لا تمتلك شخصية علمية حقيقية او واقعية . فهي لا تعدو أن تكون « مثالا » .

(ويمكن الرجوع في ذلك كله الى مؤلف دوركايم عن الاشتراكية والذي سبقت الإشارة الى مقدمته التي كتبها مارسيل موس وبخاصة الصفحتين ٣ - ١٠ .

ولعل أولى الملاحظات بصدد هذه الكتب الثلاثة هي أن أولها قد اهتمت بابرار ظاهرة التمايز والتفاضل الحرفي والمهني الموجودة في داخل المجتمع الحديث ومن ثم تعجت المشكلة الرئيسية بالنسبة إليه في الكيفية ، أو بالأصح ، في تلك الشروط التي يمكن بها الحفاظ على بقاء واستمرارية مثل هذا المجتمع المنقسم على ذاته ، على الأقل من حيث توفير الحدود الدنيا والأساسية للتضامن الاجتماعي والأخلاقي .

أما الكتاب الثاني (الانتحار) فهو عبارة عن تحليل لظاهرة الانتحار التي اعتبرها دوركايم ظاهرة باثولوجية ، وذلك بهدفلقاء الضوء على الآثار السيئة والوخيمة التي تهدد المجتمعات الصناعية أو المجتمعات الحديثة وهو ما عبر عنه بمصطلح الأنومي Anomie . على حين وجه الكتاب الثالث كل اهتمامه الى البحث عن الخصائص الجوهرية للنظام الديني ، متتبعا هذا في تلك الأشكال الدينية والعقيدية التي نشأت مع الانسان منذ فجر التاريخ ، وكان لها دورها في تماسك المجتمعات ودوامها ، وذلك على أمل أن يرى نوعية الإصلاح التي تحتاجه المجتمعات الحديثة في ضوء التجربة والخبرة السابقة .

أما الملاحظة الثانية بصدد هذه الكتب أيضا فيمكن الوقوف عليها من خلال سطور مقدمة الطبعة الثانية لكتاب « تقسيم العمل الاجتماعي » . فمع التسليم بأن المسألة الرئيسية في هذا الكتاب كانت تتمثل في طبيعة التضامن الاجتماعي والكيفية التي تمت أو تطورت فيها مظاهره نسبة الى شكل المجتمعات وأنماطها وطبيعة بناءاتها ، فقد كان من الواضح أنه خص المجتمعات الأكثر تقدما بمزيد من مظاهر التفاضل الاجتماعي والتمايز في العمل والاختلاف والتباين في التخصصات المهنية ، كما أنها تتميز أيضا بالتضامن العضوي Organique الى جانب كثافتها السكانية الضخمة وتعقد الاتصال وتنشئ مظاهر الصراع والنضال من أجل البقاء Struggle for existence وكلها مظاهر اعتبرها وثيقة الصلة بماهية المجتمع الحديث وطبيعته ، ومن ثم فلا يجب أن ينظر إليها على أنها مظاهر غير سوية . وإن كان قد عاد في نهاية كل من كتابيه « تقسيم العمل الاجتماعي » و « الانتحار » فأكد تأكيدا ملحوظا على حقيقة أن المجتمعات الحديثة والمعاصرة تعكس في بنائها كافة الأعراض

المرضية • وتفنتقر الى ذلك القدر المفروض تواخره من تكامل الأفراد وتكيفهم مع الكل الاجتماعي •

وفي ضوء هذا كله فقد أصبح التساؤل الملح الذي أثاره دوركايم يدور كلية حول الكيفية التي يمكن بها إعادة توافق الفرد مع الجموع • وخرج من ذلك الى أن العائلة بالذات والجماعة الدينية والجماعة السياسية (وبخاصة الدولة) كلها مؤسسات أعجز من أن توفر المناخ الاجتماعي الذي يمنح الفرد الشعور بالأمن والطمأنينة في الوقت الذي تطلب اليه الخضوع لمتطلبات الضبط والتضامن^(١) • وتظل المسألة من ثم معلقة تبحث في كل كتاباته حتى آخر أعماله الضخمة عن ذلك المبدأ الأساسي المنظم للحياة •

- ٢ -

ولا خلاف في أن الآراء التي قدمها دوركايم في كتابه القيم « تقسيم العمل الاجتماعي » لا تعتبر فحصب من أهم الإضافات النظرية التي أسهم بها في نظرية التضامن الاجتماعي والأفكار التي ارتبطت بهذه الناحية ، ولكن أيضا في نظرية الضبط الاجتماعي بعامة والدور الذي تقوم به ظواهره وأساليبه في تحقيق تماسك المجتمعات والمحافظة على كيائها واستمرارها في الوجود • وباعتباره أحد فلاسفة الجامعة الفرنسية والوريث الشرعي ، أو كما وصفه البعض الروحي Spiritual لأوجيست كونت ، فقد تجاوز تفكيره في المشكلة الرئيسية التي تمثلت بوجه خاص في الحاجة الى الاجتماع أو القبول الاجتماعي Social Sönsensus ، أو بتعبير آخر في توافر تلك الشروط التي اعتبرها ضرورية ولازمة للوجود الاجتماعي •

ونحن وإن كنا لن نقاوم تفصيلا كل الجوانب التي تضمنتها هذه الدراسة سواء ما تعلق منها بالمواقف الفكرية التي رفضها دوركايم^(٢)

Ibid, P. 46.

(١)

(٢) من الضروري للغاية الانتباه الى تلك الجهود التي بذلها دوركايم لتحرير الظاهرة الاجتماعية من أية لواحق أو انطباعات غير اجتماعية ، فهي ليست امتدادا للعلوم البيولوجية أو الفسيولوجية ولا حتى لعلم النفس على الرغم من تأثره الشديد ببحوث فونيت Wundt •

ومن الناحية الأخرى هناك أيضا رفضه لكل صور التصورية والمثالية التي عكسها الاتجاه الكانطي ، ويرتبط بذلك كل ما تنادى به المذاهب العقلية عموما في=

أو ما تعلق بخصائص الظاهرة الاجتماعية الا أنه قد يكون من المفيد أن نشير بصفة خاصة الى الأصول أو المصادر الأولى لنظريته في التضامن الاجتماعي وهي المصادر التي يمكن تتبعها على وجه الخصوص في كتابات جورج سيميل Simmel وفريدناند تونيز Tonnies .

فالمعروف أن تونيز قد أقام نظريته الشهيرة عن الجماعة المحلية والمجتمع في ضوء التفرقة الأساسية بين هذين المفهومين والتي ضمنها كتابه الذي يحمل نفس التسمية « الجماعة المحلية والمجتمع » Gemeinschaft und Gesellschaft حيث درس العلاقة الاجتماعية أو ما أطلق عليه الكيانات الاجتماعية Soziale Wesenheitn على أسس سيكولوجية .

وبصرف النظر عن موقفه الخاص فيما يتعلق باعتقاده ان المدخل السيكولوجي هو ما يمثل أفضل الدخائل لدراسة الحياة الاجتماعية والمجال هنا ليس مجال مناقشة ما ينطوي عليه هذا الموقف من خطأ أو صواب ، فان المهم على أى الأحوال أنه في ضوء هذا الموقف مثلت « نظرية الارادة » ركيزة أساسية انبنى عليها كل تفكيره الاجتماعي ، وذلك على اعتبار أن الفعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية تصدر بالضرورة عن الارادة . ومن هنا كان ربطه كل نمط من نمطى الحياة الاجتماعية وهما الجماعة المحلية من ناحية والمجتمع من ناحية ثانية بنوع معين من الارادة ، فالأول يرتبط بما أطلق عليه تونيز اسم الارادة العضوية أو الارادة الطبيعية Wesen Wille ، بينما ارتبط نمط الحياة الاجتماعية الثانى بالارادة المدركة الواعية Kurwille وهما المصطلحان اللذان يستعاض عنهما أحيانا بمصطلحي الارادة الانسانية أو ارادة الحياة ، والارادة العقلانية أو الرشيدة^(١) ، للتمييز في ضوءهما بين الانسان باعتباره عضوا في جماعة والانسان باعتباره عضوا في المجتمع .

= أصل المقولات وابتماعها عن التجربة الفردية والاجتماعية ، والشئ نفسه فيها يتعلق بالانكار العامة والامكار المسبقة والقبلية وسائر تلك المقولات التي نادى بها المثاليون والعقليون على اختلاف اتجاهاتهم ومذاهبهم .

(١) وان كان كتاب تونيز « الجماعة المحلية والمجتمع » Gemeinschaft und Gesellschaft قد صدر في عام ١٨٧٧ الا ان الاشارة هنا الى الترجمة الاجلزية التي قام بها تشارلس لوميس Charles Loomis بعنوان Community and Association الصفحات ٣ - ١٠ .

وإذا كان فرديناند تونيز قد تأثر بلا شك بكتابات بعض علماء
الانثروبولوجيا في القرن الماضي وبخاصة السير هنري مين Maine الذي فرق
بين المجتمعات التي تقوم على أساس المكانة Status وتلك التي تقوم على
أساس التعاقد أو العقد Contract ، فإن الشيء الذي يصعب إنكاره من
الناحية الأخرى هو أن نظرية تونيز قد مهت الطريق بشكل أو بآخر لظهور
نظرية دوركايم في التضامن بنوعيه ، وهي النظرية التي ضمنها كتابه تقسيم
العمل الاجتماعي . وعلى الرغم أيضا من أن دوركايم كان قد هاجم بعنف
كتاب تونيز في المجلة الفلسفية Revue Philosophique عام ١٨٨٩ أى قبل
أن يصدر هو نفسه كتابه بأربعة أعوام (١) .

والواقع أن معالجة دوركايم للمشكلة المحورية التي بلورها تورا قد
أنبتت أساسا على تصور مماثل ، أو بتعبير أدق على تمييز مماثل بين شكلين اثنين
من أشكال التضامن هما « التضامن الآلى » Solidarité Mécanique
« والتضامن العضوى » Solidarité Organique .

كذلك فلم تكن نقطة البداية التي انطلق منها دوركايم بعيدة عن فكر كل
من أوجيست كونت وهيربرت سبنسر وسان سيمون ، وإن كانت بالنسبة الى
الأخير بالذات قد اتخذت شكلا أكثر حدة ، مما دفعه الى مزيد من الاهتمام
بمناقشتها .

للمعروف بوجه عام أن سان سيمون كان يؤمن إيمانا راسخا
بحتمية التقدم الصناعى والعلمى في المجتمع . كما كان يحرك في الوقت نفسه
أن هذا التقدم لابد وأن يصلحه المزيد من التخصص وتقسيم العمل كمبدأين
حتميين في صنع التقدم الاجتماعى . وهما مبدأآن سوف يتزايد وضوحهما
باستمرار ويتزايد دورهما الذى يقومان به في تماسك المجتمع وتضامنه .

وإذا كان دوركايم قد حدد منذ البداية بعض أهدافه في التعرف على
وظيفة تقسيم العمل وطبيعة الحاجات الاجتماعية التى يشبعها ، فقد كان عليه
أن يتبع ذلك بتحديد الأسباب والظروف التى يعتد عليها كذلك ، ولقد سار
تفكيره في مسلك سلم فيه يبضع مبادئ أساسية هي :

(١) أحمد أبو زيد ، فرديناند تونيز (الجاعة المحطية والمجتمع) ، عالم الفكر
الكويتية ، المجلد الثانى عشر ، العدد الثالث (أكتوبر ، نوفمبر ، ديسمبر) ١٩٨١ .
صفحة ٢٣٧ .

أولاً : ان التوازن الاجتماعى هو أساس المجتمعات الانسانية ، وما الصراع Conflict الا حالة طارئة ومؤقتة ، بل ويمكن اعتباره حالة مرضية لا تثبت أن تروى ويسترد المجتمع توازنه القديم .
ثانياً : ان الصناعة لابد مؤدية الى تزايد الشعور بالفردية ، وان كان نمو هذا الشعور وتزايد لا يعنى بالضرورة ان الفرد يفقد كل انتمائه الى الجماعة .

ثالثاً : انه مع ازدياد التطور الصناعى فان هذا يؤدى الى ازدياد تقسيم العمل وبالتالي الى وضوح مظاهر التخصص وهو الأمر الذى من شأنه أن يضعف التماسك الاجتماعى الذى يقوم — حتى الآن — على أساس المشاركات الاجتماعية ، وان كان كل هذا لا يعنى أيضاً القضاء تماماً على كل عوامل التماسك .

رابعاً : يبدأ الضمير الجمعى Sonscience Collective فى السيطرة على المجتمع وفى تسييره بحسب ما يمليه من مبادئ وقيم ومعايير ، وذلك على اعتبار أنه يعزى جماع المعتقدات والمشار التى تنظم السلوك وبخاصة فى تلك المجتمعات الاستاتيكية Static والبسيطة Simple والتي يمكن التنبؤ فيها بمظاهر سلوك الأفراد مقدماً .

وبوجه عام يتضح لنا مما سبق مدى ابتعاد اميل دوركايم عن فكرة التغير الاجتماعى التى تسلم بوجود الصراع ، وبالتالي ارتباطه بفكرة التوازن الاجتماعى وما يعنيه من سكون واستقرار . ولقد كانت احدى ملاحظاته الثاقبة عندما حاول أن يرى آثار ذلك ، أن المجتمعات البسيطة لا يوجد بها الا قدر ضئيل من مظاهر تقسيم العمل ، حيث تتكون هذه المجتمعات من أقسام متجانسة الى حد بعيد وتتميز بيناتها الانقسامى وترتبط بكثير من مشابهاة الأعمال والمعتقدات والمشار التى تشارك جميعها فى اقامة نوع من الوحدة أشبه بالكل الأخلاقى وكله أطلق عليه التضامن الألى . أما مقياس هذا النوع من التضامن فلا بد وأن يكون نمطاً من الضبط الاجتماعى الذى يتفق مع طبيعة المجتمع نفسه من حيث صفاته البدائية وبساطته والاعتماد على القانون العرفى الذى يسود مختلف الأقسام التى تنقسم اليها مثل هذه المجتمعات البدائية والقبلية والبسيطة .

ولكن الأمر يختلف كثيرا بالنسبة الى المجتمعات الأكثر حداثة • وإذا كنا قد أشرنا توا الى أنه مع التقدم الاجتماعى يترادى الشعور بالفردية كما تظهر الجماعات الثانوية التى لا تقوم على أساس الانتماءات القريبية أو وحدة العائلة أو التقاليد ، فقد ذهب دوركايم فى ضوء ذلك الى تقرير قضيته الرئيسية وهى أنه مع ازدياد تقسيم العمل ووضوحه يبدأ نوع من التفاصيل بين الوحدات المكونة للمجتمع فى الظهور ليحل محل البناء الانقسامى القديم ، وحيث يظهر الاعتماد المتبادل بين هذه الوحدات بعضها وبعض • اضافة الى أن التماثل فى المعتقدات وفى المبادئ الأخلاقية يميل بدوره الى الضعف وإلى النقصان ، ولا يكون لكل هذا سوى نتيجة واحدة هى أن هذه الوحدات الجديدة لا تصير وحدات اجتماعية بالمعنى التقليدى القديم كما كانت من قبل ، ولكنها تصبح بتعبير أدق وحدات اقتصادية الى حد بعيد •

والهمم ذلك كله هو ذلك المعنى الذى هدف دوركايم الى تأكيدده وهو أنه مع ظروف التغير الاجتماعى يتوجب على المجتمع أن يعثر على أساس جديد لتوازنه ، وهو ما تمثل عنده فى مبدأ تقسيم العمل ذاته الذى كان يعتبر فى الأصل سببا للاختلاف والتفكك • فكان هذا التضامن العضوى الجديد لا يقوم على أساس المشابهات أو المماثلات ، ولكن على أساس التشاند المتبادل الذى يقبل مبدأ الاختلاف والتغاير ويعترف به • وعلى حد تعبيره هو نفسه ، فإن المجتمعات التى يسودها التضامن العضوى إنما تقوم وفق خطة أو نظام من الأفراد الذين يختلف كل منهم عن الآخر ، كما تختلف أدوارهم هذا عن ذلك ، ولكن ليس على التواترات المتكررة أو المشابهات أو الاقسام المتجانسة • كما أن هذا التوزيع الاجتماعى يقوم بدوره على مبادئ مغايرة أيضا ، بمعنى أن الأفراد لا يجتمعون هنا بسبب علاقاتهم بالمشيرة أو البدنة ، ولكن بسبب النشاط الاجتماعى الذى يؤدونه ووظيفة هذا النشاط • أى أن الشيء الهام هو أن طابع الوظيفة ذاتها ، أو طبيعة النشاط ذاته الذى يقوم به الأفراد • أما مقياس أو معيار نمو هذا التضامن الذى يتجاوب مع البناء المتفاضل فهو الاحتلال التدريجى للمعرف بنوع آخر من أنواع الضبط الذى يؤكد فكرة النظام والتنظيم ، ويكشف عن ذاته فى فكرة القانون التعاقدى بالذات •

- ٣ -

وقد يكون لزاما علينا أن نوضح هنا - من جديد - بضعة أمور لعلنا عرضنا لها في عجلة • وهذه الأمور هي :

أولا : أن تلك الظاهرة التي حاول اميل دوركايم دراستها في كتابه « تقسيم العمل الاجتماعى » تختلف تماما عما يفهمه الاقتصاديون عادة من هذا المفهوم • فتقسيم العمل الذى تحدث عنه دوركايم عبارة عن بناء المجتمع ككل as a whole • وهو بناء لا يعدو أن يكون تقسيم العمل الاقتصادى أو التكنولوجى مجرد تعبير أو أصداء له^(١) •

ثانياً : أن دوركايم فى ضوء ما انتهى اليه من تمييز قاطع بين نوعى التضامن الألى والتضامن العضوى ، قد أقام كذلك نوعا من التقابل الذى يتوازى مع هذا التمييز وهو تقابل له أهميته البالغة بالنسبة الى الدراسة القانونية وقضية الضبط الاجتماعى عموما •

فمن ناحية ميز دوركايم بين المجتمع البسيط والتقليدى بوجه عام والذى يعتبر التجانس خاصيته الأولى ، وبين المجتمع المعقد أو المتخصص والحديث حيث يظهر اللاتجانس بشكل قوى واضح وملغوس •

ومن الناحية الثانية هناك أيضا التمييز بين ما يعمل فى كل من هذين النمطين من أنماط المجتمعات أو الحياة الاجتماعية من وسائل الضبط والتنظيم ، وذلك نزولا على المبدأ الأساسى القائل بأن التماسك الاجتماعى يختلف عوامله وأسبابه باختلاف طبيعة العلاقات الاجتماعية ذاتها وشكل هذه العلاقات فى كل مجتمع •

ثالثاً : انه مع نمو خاصية اللاتجانس فى المجتمع وفى الثقافة ، وبدء ظهور الجماعات الثانوية لابد وأن تتغير مسألة الضبط الاجتماعى كلها • وذلك لسبب جوهرى هو أن التقابل لن تزداد شدة أو تعقد فحسب ، ولكن أيضا لأن

(١) كان اوجست كونت من أوائل العلماء الذين أخذوا بهذه النظرة • فهو وحده من بين كل علماء الاجتماع فى عصره الذى استطاع ان يلتقط الفكرة الأساسية لظاهرة تقسيم العمل وانها اكبر من مجرد كونها ظاهرة اقتصادية بحتة وعلى العكس من ذلك فقد رأى فيها الطرف الأساسى اللازم للحياة الاجتماعية اذا ما أمكن النظر اليها فى ضوء كافة المعطيات الاجتماعية مادية كانت او غير مادية •

(انظر فى ذلك : Comte, Auguste; de Philosophie Positive, IV.P. 425)

الكثير من الخلافات سوف تظهر بالضرورة حول المسائل المحورية التي تهم المجتمع في وضعيته الجديدة .

رابعا : يترتب عليه منطقيا وواقعا أن يصبح من الضروري الوقوف على منظور أوسع نرى من خلاله تلك العناصر أو المبادئ التي يتعين أن يبنى عليها التماسك الاجتماعي نسبة الى تقدم المجتمع أو تأخره ، وذلك على اعتبار أن هذا التقدم أو التأخر يفترض وسيلة بذاتها - أو أكثر - من وسائل الضبط الاجتماعي . ومن المسلم به أنه مع تزايد اتساع المجتمعات وتعدد تركيبها المورفولوجي والوظيفي ، تزداد وسائل الضبط الاجتماعي تعقدا ، فتمتد إليها المسحة الوضعية الرسمية كما تصبح أميل الى أن تتركز في كيانات وهيآت متخصصة .

خامسا : اذا كان دوركايم قد أسبغ على ظاهرة تقسيم العمل الاجتماعي كل هذه الأهمية الفائقة ، وأعزى اليه تلك الخاصية الجوهرية التي أرجع إليها ليس فقط تماسك المجتمعات ، ولكن أيضا الملامح المحددة لما ينبغي أن تكون عليه قوانينها ودساتيرها ، فإن ذلك يستتبعه ، أو على الأقل ، يتطلب أن يكون تقسيم العمل ذات طابع أو شخصية أخلاقية بالضرورة ، لأن الحاجة الى النظام والى التماسك والانسجام والى التضامن الاجتماعي كلها من الأمور التي تعتبر أخلاقية بالدرجة الأولى^(١) .

وهكذا يصل دوركايم ، وربما بكيفية بالغ في تبسيطها أكثر مما يجب ، الى تمييزه في الظاهرة القانونية بين نوعين من القوانين يقابلان نمطى التضامن الآلى والتضامن العضوى ولكل منهما خصائص معينة تعبر عن ذاتها

(١) Works, The Division of Labor in Society. English Trans by George Simpson. The Free Press N.Y. Seventh printing. 1969. p. 63.

انظر ملحق النصوص . . . النص رقم (١٣) .

والحقيقة أن هذا الموقف الذى يظهر عند دوركايم يمثل انتقادا عنيفا للذهب النفعى خاصة كما ظهر عند بنتام وذلك بسبب النظرة الزائفة الى السلطة والدور الذى تضطلع به . فقد ذهب هؤلاء الى أن الأخلاق مثلها مثل القانون تلبها مسألة تتضمن نوعا من الاعراض المرضية أو الباثولوجية ، وهى نظرة كان لها تأثيرها ولا شك على رواد النظرية الاشتراكية ، حيث أدت بهم الى القول بإمكانية وجود مجتمع دون أى نظام يتمسقى أو قانونى مغروض وهو الأمر الذى اعتبر أحد غاياتهم النهائية على أى الأحوال . (انظر فى ذلك : Nisbet, Op. Cit. p. 151.

في طبيعة الجزاء الذي ترتبط به • فالقانون الذي ينبع من التضامن الآلى
يصاحب جزاءات وقواعد قمعية رادعة Repressive Sanctions
ويعرف بالقانون الرادع Repressive Law ، على حين يصاحب القانون
النابع من التضامن العضوى وهو ما يعرف بالقانون التعويضى
Restitutive Law أو القانون التعاونى Cooperative كما يطلق عليه
أحيانا ، بجزاءات تعويضية •

وفي الوقت الذي يعتبر القانون الرادع بجزاءاته القمعية تعبيرا عن
العادات والتقاليد وضبط الجزاءات والمعتقدات التى تسود المجتمعات البدائية
والتاريخية وكذا المجتمعات البسيطة التى لا يظهر فيها التفاضل أو التمايز
ويخضع الجزاء غالبا لارادة المجتمع ككل ، فان القانون التعويضى أو المعوض
هو الذى يسود بنظمه وقواعده التعويضية المجتمعات المتقدمة التى تنظر الى
التعويض على أنه محاولة من الجماعة لمعالجة الأضرار التى حدثت نتيجة
الانحراف عن الضوابط الاجتماعية^(١) • ومن هنا فيمكن القول بأن هذين
النوعين من القوانين (الرادع والمعوض) هما اللذان يقابلان قانون العقوبات
والقانون المدنى على الترتيب ، حيث يهدف الأول الى قمع كل ما من شأنه
الاضلال بنظام المجتمع والتأثير على التوازن الاجتماعى بفرض العقوبات
الرادعة ، على حين يهتم الثانى (المدنى) بتلك النطاقات المتشعبة التى تتم
فيها مختلف العلاقات المرتبطة بالأحوال الشخصية وبأوجه النشاطات الفردية
وما يتعلق بالقانون التجارى وقانون الاجراءات والقانون الادارى والقانون
الدستورى بعد ما يتم تمحيص هذه الجوانب من القواعد الجنائية
(العقابية) التى قد توجد بها^(٢) •

وعلى هذا الأساس يبدو لنا أن القانون الرادع هو اذن تعبير صريح عن
الشعور الجمعى في تلك المجتمعات التى يسودها التضامن الآلى • واذا كان
من المسلم به أنه مع تزايد خاصية أو صفة (البدائية) في المجتمع ، تتزايد
أيضا ميكانيكية أو آلية التضامن وذلك على العكس مما اذا تزايدت خاصية

Gurvitch, G., Sociology of Law. Op. Cit. p. 48.

Works; The Division of Labor in Society. Op. Cit. P. 69.

انظر ملحق التصوص . . . النص رقم (١٤) •

التخصص Specialization وتقسيم العمل ، فيكون معنى ذلك تعدد العقوبات وتنوعها في المجتمعات من النوع الأول بما يكشف عن قوة المشاعر الجمعية (العامة) ومدى استيائها وشدة رد فعلها ازاء ما يجرح هذه المشاعر ويخرج عليها .
 أى ازاء الجريمة Crime باعتبارها تمزيقاً للتضامن الآلى وانتهاكاً لتلك المشاعر العامة يستتبع رد الفعل المثلث في العقوبة .

وكان مسألة التمييز بين نوعي التضامن الآلى والعضوى تقود اذن الى التمييز في أنماط السلوك القانوني والتمييز في الجزاءات وفي النظم القضائية والشرعية . كما يقود في الوقت نفسه الى النظر في تطور أشكال هذه الأنماط جميعها بتطور الحياة الاجتماعية وتغير شكل وحجم المجتمعات ودرجة كثافة السكان في هذه المجتمعات ونوعية الارتباطات والعلاقات القائمة بين أعضائها .
 ومن الصعب حقيقة الوقوف على الجوانب المختلفة لهذا « الكل » المعقد دون أن نربط بين نظرية دوركايم في الجريمة ونظريته في العقاب أو (الجزاء) كما يجب البعض أن يسمونها . ولكن الذي يهمنا التأكيد عليه الآن هو أن دوركايم وقد أعطى الجريمة مفهوماً أو تعريفاً اجتماعياً ، وذهب الى أن الغرض من العقوبة هو ارضاء الشعور الجمعي ، فقد اعتبر أن هذه النظرية أكثر اقناعاً واكتمالاً. مما يعكسه التفسير العقلاني للعقوبة الذي نظر اليها على انها مجرد ردع فحسب .

ومع أن هذا الموقف قد يكون منطوياً على كثير من الصدق ، فمن الواجب على أى الأحوال أن نعتبر القضية كلها بشيء من الحرص نظراً لما يمثله ذلك من صعوبات أمام ما ينبغي توفيره للعدالة من توقيير واحترام خاصة في مجتمعات مثل مجتمعاتنا المعاصرة التي وسبها مفكر مثل باريتو بغير قليل من اللاعقلانية .

- ٤ -

ولكن مهما كان اعتبارنا لمثل هذه النواحي فان هذا لا يغير شيئاً من حقيقة أن دوركايم ينبغي أن يوضع بين أولئك التعددين Pluralists . فالكثير من افكاره تبدو موكبسة تماماً وقريبة غاية القرب من أفكار ديجي Duguit على سبيل المثال وساليل Saleilles في فرنسا ، وميتلاند Mitland وفيجز Figgis في انجلترا .

وصحيح أن تأكيد اميل دوركايم على المجتمع وعلى النظام والسلطة كان تأكيدا واضحا وزائدا ، إلا أن الشيء المهم ألا يكون هذا مدعاة لاساءة فهم العلاقة التي تصور دوركايم أنها تقوم بين الفرد والمجتمع ، والتي تبدو في تعددية السلطة والمنظمات والمؤسسات والاتحادات وسائر التكوينات والاجسام الاجتماعية الوسيطة *Corps intermédiaires* .

وعلى العكس مما يراه الكثيرون فإن هذه التكوينات التي تقوم بين الفرد والدولة هي ذاتها التي تشكل المادة المتكررة للمجتمع ، وهي أيضا الوحدات التي تدور من حولها كل أفكار دوركايم في السلطة وفي الدولة والقانون . أما انتقاده الفردية فلا يعنى من وجهة نظره ، الابتعاد عن الحرية وقبوله الجماعية *Collectivism* ، لكنه — على العكس من ذلك — انتقاد يمثل أقصى ، وربما أذكى ما وجه الى النظرية الفردية التقليدية في السيادة . لقد كان القانون منذ بداية كتابه تقسيم العمل هو المعيار أو الرمز المرئى للتضامن الاجتماعى ، وهو موقف لم يحد أو يتحول عنه دوركايم فى أى من مراحل تفكيره اللاحقه حتى ولا فى تلك الأوقات التي اعتبره البعض قد ابتعد فيها عن المقولة القانونية ، والدليل على ذلك هو اعتقاده الأخير فى أن المجتمع الحقيقى والأخلاق الحقيقية لا يمكن أن يوجدوا الا مع تمثل السلطة بشكل واضح أمام عقل الانسان وفى تصرفاته وسلوكه .

والواقع أننا نلتقى فى أماكن عديدة من «تقسيم العمل الاجتماعى» وفى «قواعد المنهج» بوجهة نظر دوركايم القائلة بالأسبقية المطلقة للسلطة كأمر لازم لاقامة أى شكل يمكن تصوره من أشكال الحرية ، وذلك الى الحد الذى جعله يقول أنه على العكس مما قد يكون سائدا ، نجد أن كلمات مثل الحرية *Liberty* وبلا قانون *Lawlessness* لا يمكن أن تكون كلمات متكافئة أو متشابهة ، لأن هناك تصادما حقيقيا فى وجودهما معا لأن الحرية لا تعدو أن تكون نتيجة للنظام وثمره له . وهو ما لا يختلف كثيرا عن قوله الذى ساقه فى الصفحات الأولى لكتابه تقسيم العمل الذى قلنا أنه نظر فيه الى القانون على أنه كشف حقيقى لطبيعة القبول فى المجتمع « ولسوف يكون من البين تماما كيف أننا قد قمنا بدراسة التضامن الاجتماعى من خلال نسق القواعد القانونية ، وكيف أنه ونحن نبحث عن الأسباب قد نحينا جانبا كل ما من شأنه

أن يميل بنا الى الأحكام الشخصية أو التعاطف الذاتى لأجل التوصل الى تلك الحقائق البعيدة الكامنة فى البناء الاجتماعى والتى يمكن أن تكون وحدها موضوعا للحكم والتقويم وبالتالي للعلم^(١) .

ومع ذلك فمن الصعب أن نسلم تماما بأن دور اميل دوركايم قد قيد نفسه أو حدها كلية فى داخل نطاق نسق القواعد القانونية أو المادة القانونية وحدها . ولقد اعترف هو نفسه بأن المدخل القانونى قد فشل فشلا ملحوظا فى أن يأخذ فى اعتباره بعض عناصر الضمير الجمعى التى ظلت غريبة عن القانون الرادع بسبب تأثيرها المحدود على الرغم من دورها فى تحقيق التماسق الاجتماعى .

ومع أن البعض يرى أن حسن الطالع هو الذى جعل دوركايم العالم الباحث يفلت من قبضة دوركايم المنهجى ، والا كان هذا قد شل حركته وجعله لا ينتبه الى استحالة الاعتماد فحسب على القواعد القانونية ، وما كان بالتالى قد تمهيا لنا أن نعرف ليس فقط كتابه « الانتصار » أو « الأشكال الأولية للحياة الدينية » أو « التربية الاخلاقية » ، ولكن أيضا أجزاء كبيرة من كتاب تقسيم العمل الاجتماعى نفسه^(٢) ، فان النقطة الرئيسية فى كل هذا هى أن مدخل دوركايم للدراسة القانونية فى ارتباطه بالسلطة لا يمكن أن يبقى محصورا فى داخل أى من العمليات القانونية أو للفقهية أو حتى فى اطار الدولة كل منها على حدة . وانما من خلال ذلك التمييز القاطع الذى أقامه بين الدولة وبين المجتمع ، يمكن أن نرى الوجه السياسى للقاعدة القانونية ، وبالتالي التوجهات الأخلاقية التى يواجه بها المجتمع مختلف مظاهر التفكك والتصلب الأخلاقى والمعنوى .

ولا يوجد أى تعارض هنا مع ما سبق أن قررناه من أنه فى المجتمعات الحديثة حيث التخصص وتقسيم العمل هما أساس التضامن ، متغير طبيعة العلاقات الاجتماعية وتتحول من علاقات استثنائية الى أخرى دينامية ، كما يلعب التعاقد أو العقد دورا متزايدا نظرا لما يقوم بين الأفراد من حريات ،

Ibid. P. 37.

(١)

انظر ملحق النصوص . . . النص رقم (١٥) .

Nisbet, R. A.; The Sociological Tradition, Op. Cit. p. 154.

(٢)

يحل معه القانون محل العرف ، والمقصد محل التلقائية ، والمسئولية الفردية محل المسئولية الجمعية . فالحقيقة أن هذا العنصر التعاقدى الجديد منبثق بدوره من طبيعة التغيرات التى طرأت على البناء الاجتماعى نفسه ، أو التى طرأت على حالة الشعور أو الوعى الجمعى فى المجتمع الحديث .

بتعبير آخر لا يقوم مجال للتناقض بين السلطة والحرية . فلكى يكون هناك مجال يمكن الأفراد من التحرك فى داخله بحرية وأن يبرموا التعاقدات والاتفاقيات فيما بينهم ، فلا بد وأن يكون للمجتمع ، من قبل ذلك ، بناءاً قانونياً يحدد نطاق القرارات والمسئوليات على مستوى الأفراد . أو بمعنى آخر يمكن القول بأن التعاقدات فيما بين الأفراد انما تحدث من خلال سياق اجتماعى لا يحدده الأفراد بأنفسهم ولكنه تقسيم العمل على أساس التفاضل والتغاير هو الشرط الأساسى لوجود مجال من مجالات العقد والاتفاق .

وقد يبدو للبعض أن هذا يعود بنا ثانية الى الفكرة السابقة ذاتها بصدد أسبقية البناء وألويته على الفرد ، أو أسبقية النمط الاجتماعى على الظاهرة الفردية . ولكن المهم مع ذلك هو أن هذه التعاقدات وان كانت تتم حقيقة بين الأفراد ، الا أن الشروط والقواعد والأحكام التى تعقد بمقتضاها انما يتم تمحيدها بواسطة التشريع الذى يعبر بدوره عن تصور العدالة والنظم التى يشارك فيها المجتمع كله عما هو عدل وظلم وأيضا كل ما هو مسموح به أو منهى عنه (١) .



لحل احدى السمات التى برزت لنا حتى الآن من خلال المواقف التى عرضنا لها أن اسيل دوركايم كان يؤمن بوحدة الكيان القانونى ، وبأن قانون (الدولة) هو الشكل الاجتماعى الذى تنتهى اليه التصورية الجمعية . والواقع أن هذا التنظيم القانونى لا يكشف لنا فقط عن طبيعة فكر دوركايم القانونى ، ولكن أيضا عن طبيعة فكره الاجتماعى بعامه . فدوركايم كما يراه الكثيرون يمثل نموذجا فريدا لأولئك المفكرين النظريين الذين يرتبطون ارتباطا وثيقا ببعض البناءات الفكرية الواضحة المعالم والتى تظل

Aron, R., Op. Cit. P. 30.

(١)

انظر ملحق النصوص النص رقم (١٦) .

مسيطرة على عقولهم لدرجة أنهم كثيرا ما يجدون صعوبة في تطويعها وتسكيكها ناهيك عن الفكك من قيدها وأسرها •

وعلى الرغم من كثرة المؤلفات التي حاول أن يوضح فيها مجالات علم الاجتماع القانوني ، وبالتالي نظريته الأشم في العلاقة بين الفرد والمجتمع ، فاللإحاطة أنه ظل يدور من حول بعض المحاور الحاكمة التي يمكن القول بأنها هي التي وجهت كل اهتماماته • ومن ذلك اعتقاده الأساسي أنه بتركيزه على دراسة النظم القانونية في المجتمعات غير الحضرية وفي المجتمعات المختلفة والقديمة على وجه الخصوص ، وبالوقوف على مصادر نشأتها ومظاهر تطورها ارتباطا بالتحولات التي تطرأ على الأنماط الاجتماعية ذاتها ، سوف يتمكن من التعرف على حقيقة النظم القائمة في المجتمعات المعاصرة ، بحيث يستطيع التوصل إلى فهم أوسع وأكثر إحاطة بالطريقة التي تعمل بها • وهو موقف من الواضح أنه لا يمكن الركون تماما إلى نتائجه ، لما يعنيه ذلك من تجاهل لكل قضية النسبية الاجتماعية في الزمان والمكان •

وحتى في تلك الأثناء التي كان يقوم فيها — من ناحية — بالدراسة سواء على المستوى الميكروسociولوجي أى مستوى الوحدات الصغرى التي تعكس نوعا من الدراسة الامبريقية للعلاقة بين نوع القانون ونوع التضامن الاجتماعي الذي يرتبط بدرجة تمايز الأفراد أو عدم تمايزهم على أساس تقسيم العمل في مجتمع معين ، أو من الناحية الثانية على المستوى الماكروسociولوجي (الرأسي أو التطوري) ، فقد كان يفعل ذلك مع اللجوء دائما إلى التاريخ القانوني للاستشهاد بظروف هذه المجتمعات ذاتها ، وأنماطها القانونية في المجتمعات القديمة ، الأمر الذي جعل البعض ينتهي إلى أنه لم يعم قط ببحث الدور الذي يمكن أن تقوم به الأشكال الاجتماعية للمجتمعات البشرية الكبيرة كتقنيات العمال والاتحادات والكنائس ... الخ • في مجال الحياة القانونية^(١) •

ولكن هذه الدعاوى التي تردت بشكل ملحوظ في كثير من الكتابات وانتقلت إلى عدد كبير من الباحثين في علم الاجتماع القانوني ، دعت على أي الأحوال إلى إعادة النظر في مدى ما تتطوى عليه من صديق وموضوعية •

Gurvitch, G., Sociology of Law. Op. Cit. P. 84.

(١)

ويدفعنا الى هذا ذلك المعنى المزدوج الذى لا يخلو من خلط ، فيما قطع به جيرفيتش من أن دوركايم لم « يعن قط ببحث الدور الذى يمكن أن تقسوم به الإشكال الاجتماعية ... » . فصحيح أن دوركايم لم يقم بدراسة متخصصة أو خاصة بأحد هذه الأشكال المشار إليها ، ولكن فرق كبير بين هذا وبين ألا تكون هذه الأشكال فى اعتباره وموضع اهتمامه ومناقشاته .

ونحن لن نذهب بعيدا فى استقصاء هذه النقطة ، ولكن يكفى القول بأنه على الرغم من أننا نجد الجذور العميقة لتعددية أميل دوركايم فى مؤلفه « تقسيم العمل الاجتماعى » ، إلا أن أول اهتمام جدى وحقيقى بمشكلة علاقة الفرد بكل من السلطة الاجتماعية وبقوة الدولة إنما نلتقى به فى الصفحات الأخيرة من كتاب « الانتحار » كما لعلنا أشرنا الى ذلك من قبل .
فها نجد أن الشغل الشاغل لدوركايم يتمثل فى المقاييس الضرورية التى يبنى الوقوف عليها لتوفير القدر الكافى من الضبط والانسجام لمواجهة التفكك الاجتماعى الذى يتجلى كالوضوح ما يكون فى ظاهرة الانتحار .

هنا نلتقى بمدخل دوركايم للاهتمام بتلك الأشكال الاجتماعية التى أسلفنا الإشارة إليها . فبعدما يستبعد العائلة من حسابه ، وبعدما استبعد الدولة أيضا ، أو المجتمع السياسى الذى أصبح بعيدا تماما عن أى اشتباع أو ارضاء لاحتياجات الفرد (لدرجة أنها هى ذاتها « الدولة » قد أصبحت من الأسباب الدافعة للانتحار) نجده ينتهى صراحة الى « أن العلاج الوحيد هو ضمان ثلوع من الديمومة والاستمرار للجماعات الاجتماعية ، حتى يصبح فى مكنيتها السيطرة على الفرد ، وحتى يستطيع الفرد - من الناحية الثانية - أن يستشعر الخضوع لها . بمعنى آخر ، لابد وأن يشعر بأنه أكثر ارتباطا وأشد انتماءا لوجود جمعى يسبقه فى الزمن من حيث الوجود ، ويستمر فى البقاء بعد غيائه . وأنه (هذا الوجود) يفوقه من كل النواحي . فإذا ما حدث ذلك فلن تكون دولفج السلوك من داخله فحسب ، ولكنه سوف يدرك بوضوح أنه أداة لتحقيق غاية أو هدف أكبر منه وأن لوجوده نفسه معنى ودلالة » (١) .
ومع ذلك تظل المشكلة قائمة فى ذهن دوركايم وهو يتساءل عن طبيعة

Works; Suicide : A Study in Sociology. Trans. J. A. Spaulding and (1)
G. Simpson, Free Press of Glencoe. 1951. P. 373.

انظر ملحق النصوص النص رقم (١٧) .

هذه الجماعات التي يمكن أن تكون أفضل الوسائل لتحقيق هذه الغاية • ويجد دوركليم الاجابة على ذلك في الاقدام على احياء الأنماط الصالحة من النقابات ، واعادة تشكيلها ، لأنه في تلك الروابط الحرفية والمهنية التي تتلاءم مع العصر سوف يجد الفرد طابع السلطة وطابع العضوية اللذين يفتقدهما وجوده الاجتماعي • ولا يتم ذلك الا عن طريق اقامة تشكيلات بشكل أو بآخر من تلك القوى الجمعية التي توجد خارج نطاق الدولة ذاتها ، وهي وان كانت خاضعة لنفوذها ، الا أنها تمارس تأثيرها بطرائق متعددة تشبع احتياجات الافراد • بل وربما كان من الصعب تماما العثور على أية تشكيلات أخرى غير هذه تكون قادرة على تحقيق ذلك^(١) •

غير أن هذا كله — كما يقول نيسبت بحق — لا يعدو أن يكون جانبا واحدا فحسب من جوانب الصورة متعددة الألوان والجنبات • فمن المسلم به أنه هناك دائما ، وان يكن بشكل خفي ، صراعا مستمرا بين الدولة وهذه الاشكال الاجتماعية • واذا كان الفرد يمثل بحكم موقعه القطب الثالث من أقطاب الصراع في هذا الثلاث ، فيكون معنى ذلك أن تحرره من سطوة الدولة هو رهن اذن بانخراطه في واحدة أو أكثر من هذه السلطات القانونية سواء كانت الكنيسة أو النقابة أو العائلة ... الخ^(٢) • وفي الوقت نفسه فان حماية الفرد ضد طغيان هذه التنظيمات سوف يعتبر من ضمن مسؤوليات الدولة وبضمانها • وذلك من خلال الحقوق الخاصة التي يتمتع بها والتي هي في الوقت ذاته من صنع الدولة ومارستها •

ولكن ألا يعنى هذا الصودة ثانية الى الاعتراف الكامل بكل النتائج الخطيرة التي يمكن أن تظل عالقة بتصرفات الدولة وبمهيئتها سواء بالنسبة

(١) لمزيد من الاطلاع على التفاصيل الدقيقة لاصل وطبيعة المعالجة النظرية لمشكلة السلطة والقوة عند دوركليم يمكن الرجوع الى كتابه « الانتحار » (١٨٩٦) • والجدير بالذكر أن هذا الجانب من تفكير دوركليم قد افلح كثيرا في التأثير على عدد متزايد من المؤرخين ورجال الفقه والقانون والاجتماع والانثولوجيا حيث راوا جميعهم في الثنائية Dichotomy بين السلطة الاجتماعية والقوة السياسية منظورا يفيد كثيرا في تطوير واثراء دراساتهم المتعلقة بالثقافات الأخرى وبخاصة تلك يفيد كثيرا في تطوير واثراء دراساتهم المتعلقة بالثقافات الأخرى وبخاصة تلك الثقافات التاريخية المنتهية الى حقب ملضية •

الى الأفراد أو بالنسبة أيضا الى هذه الجماعة أو التجمعات الاجتماعية ذاتها ؟
الحل لا يتأتى اذن الا بايجاد نوع من توازن القوى أو القوى المتوازنة
الأخرى لمقابلة قوة الدولة وسطوتها . ذلك اذا أرادت هذه القوة الجمعية
(الدولة) حقيقة أن تكون المحررة للفرد . ولن يتحقق ذلك الا عن طريق القوى
الجمعية الثانوية التي أشرنا اليها ، حتى على الرغم من التسليم بأن هذا ليس
معناه بأى حال انتهاء الصراع بينهما . وربما كانت الدلالة الاجتماعية لذلك
أنه من داخل هذا الصراع الذى يقوم بين القوى الاجتماعية ، قد تتولد
الحريات الفردية وتتطلق جميعها .

- ٦ -

وقد لا تكون صورة دوركايم على هذا النحو هي التى انطبعت فى أذهان
الكثير من الباحثين والدارسين ، فالشخصية الفلسفية لدوركايم وهى التى لم
يتخلل عنها أبدا تبعد منايرة لتلك النعمة الثائرة ، أو على الأقل المتحفزة ،
التي نقدمها لدوركايم والتي قلما عرفتها الأجيال على مدى أكثر من خمسين
عاما .

وقد يكون هذا بدوره مما يرفضه البعض بالنسبة لما يعرفونه وقرأوه عن
دوركايم . وفى اعتقادي أنه هنا تقوم المشكلة الرئيسية فيما يتعلق بفكر
دوركايم ، أو ربما بفكرنا نحن بصدد فهمنا لدوركايم .

بتعبير آخر أريد أن أقول أنه ليومنا هذا مازالت أفكار دوركايم تثير
بيننا كل ضروب الجدل والنقاش عندما نتفرع بنا محاولتنا لتفسيره الى أكثر
من ناحية واتجاه . واذا كان البعض يرى أن دوركايم كان واحدا ممن ساقوا
بعض المفاهيم النثرية وغير الواقعية مثل مفهوم الضمير الجمعى والعقل
الجمعى والتضامن ... الخ . لتبرير شرعية الجماعات المسيطرة ونظم الحكم
القائمة ، وأضافوا (الى جانب ذلك) قائمة طويلة من المفاهيم التى قال بها
البعض الآخر من العلماء مثل مفهوم الصفوة أو مفهوم عدم التدخل أو الأنماط
المثالية عند كل من باريتو وسبنسر وماكس فيبر على الترتيب ، واعتبروا ذلك
نوعا من تزييف الوعي ، فان الخطر الكبير لا يكمن فى حقيقة ما اذا كانت هذه
المفاهيم هي كذلك بالفعل ، بقدر ما هو فى اطلاق الأحكام على علاقتها
والتعميمات التى لا تستند الى رؤى علمية فاحصة ، وهذا وحده ادعى ،

في اعتقادي ، الى قراءة دوركايم — وغيره — قراءة جديدة • فمثل هذه التناقضات ، أو الاختلافات في التفسير لمواقف دوركايم يمكن أن ينظر اليها من خلال الثنائية duality التي اعتبرها آرون Aron لا تمثل تناقضا بقدر ما هي شيء محوري في تفكيره • ومن هنا تبدو لنا ضرورة النظر الى فكره القانوني دون أن نفصله أو حتى نبعده عن الاطار الأشمل لفكره الاجتماعي بأكمله •

وفي ضوء ذلك تبدو لنا بضعة أمور لها أهميتها • فمن ناحية نجد أن التفكير الدوركايمي يعكس — بمعنى من المعاني — غير قليل من النزعة المحافظة • فهو يسعى الى صيانة الاتفاق أو القبول العام ، ومن ثم يتخذ سبيلا لذلك السلطة بكل أوامرها ونواهيها •

ولكن الحال قد يختلف — من ناحية أخرى — اذا أكملنا الصورة بالاطار الذي وضعه دوركايم حيث ذهب الى أن المعايير الاجتماعية التي ينبغي أن تتأكد بها السلطة ، هي من ذلك النوع الذي لا يدخل للفرد فحسب تحقيق ذاته بحرية ، ولكن يلزمه في الوقت نفسه بالألا يستخدم أحكامه وتقديراته لتأكيد استقلاليته ، وهي نظرة مغايرة لما سبق •

وعموما فان الشيء المؤكد هو أن القضية لا يمكن أن تكون بمثل هذه السهولة ، فهناك الطابع الفلسفي لشخصية دوركايم كما قلنا ، كما لا بد أن نتذكر ، أيضا ، أن تفكيره كثيرا ما كان يفتقر الى الشخصية التاريخية ، وأن صياغاته كانت صياغات استنتاجية أكثر منها صياغات دينامية • أي أنه كان اميل الى التعبير بمصطلحات البناء أكثر منه بمصطلحات التغير أو تلك التي تعبر عن العملية الاجتماعية بتحولها وصيرورتها •

لقد كانت المشكلة الرئيسية بالنسبة الى دوركايم تتمثل في محاولة اقامة صيغة متناسقة ومتناغمة ما بين النزعة العقلانية الفردية من ناحية وتأكيد التصورات والمعايير الجعمية من ناحية ثانية ، وما كان لأى منهما أن يتحقق ويبقى بعيدا عن القبول الاجتماعي •

ويصرف النظر عما قد يذهب اليه البعض في خطأ هذه التصورية الجمعية التي أنتهى اليها اميل دوركايم ، فقد كانت لازمة — بالنسبة اليه — لتماسك المجتمع واستمراره وبقائه •

الفصل الثامن

DURKHEIM

• الأعمال الرئيسية • (دوركيم)

- The Division of Labor in Society (1893) Trans and introduction by George Simpson, 7th Printing, The Free Press. 1969.
- Suicide : A Study in Sociology (1897) trans. J. A. Spaulding and George Simpson. Free Press of Glencoe, 1951.
- Professional Ethics and Civic Morals, trans. C. Brookfield, with Preface by H. Nail Kubali, introduction by G. Davy. Routledge. 1957.
- The Rules of Sociological Method (1895), trans. S. A. Soloway and J. H. Muller, Chicago. Free Press, 1958.
- Socialism and Saint Simon, trans. C. Sattler, ed. and introduction by Alvin Gouldner, Antioch. Yellow Springs, Ohio. 1958.

• قراءات مقترحة •

- Alpert, Harry; Emile Durkheim and His Sociology. Columbia University Press. N. Y. 1939.
- Gehlke, C.; Emile Durkheim's Contribution to Sociological Theory, Studies in History, Sociology and Public Law. ed. the Faculty of Political sciences of Columbia Univ. Vol. 63 no. I. 1975.
- Lukes, Steven.; Emile Durkheim. 1973.
- Nandan, Yash.; The Durkheimian School. 1977.
- Pope. Whitney, Durkheim's Suicide. 1976.
- Thompson, Kenneth.; Emile Durkheim.

٢ — ماكس فيبر MAX WEBER (١٨٦٤ — ١٩٢٠)
(وظائف القانون وظيفته (فيبر ودعائى الماركسية)

نزوع نجده لدى البعض من الباحثين الى تقرير التقابلات Contrast (لا المقارنات) بين الكتاب والعلماء والمفكرين ، كمدخل يعتقد فى أنه يساعد فى تحديد مكاناتهم العلمية واتجاهاتهم الفكرية أو حتى مواقفهم وانتماءاتهم الأيديولوجية .

وعلى الرغم من أن هؤلاء يعملون كثيرا على مثل هذا التوجه ، فإن المؤكد أنه إن تكون هناك أية فائدة الا اذا وضحت القضية أو المسألة (محك) التقابل ، بل والنسق العلمى بأكمله الذى ينتمى اليه هذا العالم أو ذاك ، فى داخل الأطار الأشمل والأعم للمقارنة الثامة ووفق الشروط التى تملئها الرغبة الصادقة فى اجراء مقارنة علمية صحيحة .

لا يكفى إذن اختزال مسيرة فكر بأكملها الى جزئيات لا رابطة بينها ، أو اقتطاع جانب أو منظر أوسع وأكثر تعقيدا ، ثم الاستناد الى هذا فى اطلاق أحكام أو تعميمات لن تجبىء فى الأغلب الا أحادية البعد One-dimension ومحدودة النظرة ان لم تكن مضللة بما تتطوى عليه من غاية وهوى .

وليس مثل ماكس فيبر — ونفر غيره قليل — تعرض لكل هذا حتى بدا الرجل أشبه بمجموعة من المتناقضات حتى فى نظر أولئك الذين حاولوا أن ينصفوه واعترفوا له بقدراته التحليلية ، والمنهجية واسهاماته النظرية ويتعدد جوانبه وإبداعه وأصالته لدرجة أن اعتبروه واحدا من أساطين علماء الاجتماع فى القرن العشرين . ولكنهم مع ذلك وصموه (من الوصمة) بمساندة المشروع الرأسمالى وبوقوفه (فكرا وموقفا وسلوكا) الى جانب المصالح الرأسمالية متغافلا عن (الطبقات) الاجتماعية العريضة من عمال وفلاحين وموظفين . لا لشيء الا أنه خالف (نبى) البروليتاريا الكادحة وحاول أن يناهض الفكر الماركسى فى أساسه وجوهره .

ولا يتبادر الى الذهن أننا بذلك نتفق مع فيبر فى كل ما ذهب اليه ونادى به ، أو حتى أننا نطلب (التسليم) له بمكانة لا ينازعه فيها أحد فى ميدان العلم الاجتماعى الحديث الذى تعددت بالرجل فيه السبل والمسالك بقدر ما أثار من قضايا ومسائل ، وحدد من منهج وقواعد ، ونجته من مصطلحات

ومفاهيم • وانما الذى يعيننا بوضوح أنه لا يكفى بحال أن يكون للرجل رأيا مخالفا ، لكى يصبح بسبب هذا هدفا لشتى الانتقادات وأقذع التهم نصبها عليه ، وكائنا الأصل فى الأمور أن تتوافق الرؤى وتتطابق المواقف الفكرية والأحكام والا. كان معناه أن الطرف الآخر هو (بالضرورة) من جانبه الصواب • واستحق بذلك محاكمة القادرين ، ولا أقول العادلين •

- ٢ -

أردت بكل ما سبق أن أتحوط ، بقدر الامكان ، من الانزلاق وراء بريق تلك الصياغات العبقرية التى نسجت خيوطها أفكار مجموعة من كبار العلماء والمفكرين ، وإن كنت فى الوقت نفسه ، أعتقد أنها تمثل فى جماعها ، وبخاصة إذا تمكنا من الربط بينها ربطا سليما ، أفضل المداخل لفهم وجهة نظر ماكس فيبر فى المجتمع وعلم الاجتماع ، وتصوره الذاتى لتلك الجوانب الأكثر تحديدا والمتعلقة بنظريته فى التنظيم والحراسة الاجتماعية للقانون على وجه الخصوص •

وفى الجزء الثانى من كتابه الشهير « الاتجاهات الرئيسية فى الفكر الاجتماعى » Main Currents in Sociological Thought نقف على بضعة سطور لها دلالتها البالغة حيث يقول رايمون آرون ويعتبر ماكس فيبر أعظم السوسيولوجيين ، أو ربما كان على أن أقول أنه هو عالم الاجتماع الحقيقى وعلى وجه اليقين • وهى فكرة أن أحاول هنا التحليل على صحتها لأنها فكرة أصبحت تؤكدنا اليوم غالبية علماء الاجتماع فى مختلف أنحاء العالم ، ولكنى مع ذلك سوف أسوق بعض الأسباب التى تقف وراء فكرة هذه الغالبية عن الرجل •

ان فيبر هو آخر العلماء الذين يمتلكون معرفة واسعة بتاريخ العالم • وصحيح أن توينبى Toynbee يمتلك بدوره دراية فائقة ولا حد لها بالمسائل التاريخية التى قد تبدو من وجهة نظر نفر غير هائيل من المتخصصين قابلة للطمع والتجريح فى كثير من المواضع • وهو فى هذا لا يختلف عن فيبر نفسه ، ومع ذلك فإن لودغيت (أى فيبر) تكمن فى أن توينبى يفتقر كثيرا الى الدقة والضبط اللذين يميزان عمل فيبر •

لقد جمع فيبر بين قدر هائل من المعارف التاريخية ، ونزعة واضحة

للاستطلاع والتعرف والكشف وهى أمور لازمة لادراك كل ما هو جوهرى .
وليس من شك فى أن جميعنا نتفق فى أن أصالة وعمق أى تفسير للماضى انما
يعتمد كثيرا على عمق الأسئلة المطروحة وصدقها ، ولقد سأل فيبر ما يمكن
أن يوصف بأنه أكثر الأسئلة أهمية . ما هو المعنى الذى يخلقه الانسان على
وجوده ؟ وما هى العلاقة بين هذا المعنى الذى يعطيه الناس لوجودهم
والطريقة التى ينظمون بها مجتمعاتهم ؟ وما هى أيضا العلاقة بين اتجاهات
الناس حيال تلك النشاطات ومظاهر الفعل والسلوك الدنيوية وتصوراتهم عن
الحياة الدينية وعالمهم المقدس والروح » (١) .

ومع ذلك فان هذه الصياغة التى قدمها آرون تبدو لنا ذات طعم مغاير
لما نلتقى به عند بعض المفكرين خاصة ممن تعرضوا لعلاقة فكر ماكس فيبر
بآراء كارل ماركس وأفكاره ، والمذى الذى تأثر به الأول بنظريات وآراء
الأخير .

ان المعروف بوجه عام ان واحدا من أهم الأهداف التى هدف اليها فيبر
قد تمثلت فى نصالة المستمر لتحرير نفسه من التأثير المباشر لأسلافه من
الاقتصاديين من ذوى التوجه التاريخى ، وهو الأمر الذى أوقعه فى الحيد من
الصراعات المتشعبة مع التقاليد الألمانية العريقة فى التاريخ الاقتصادى ،
سواء ما تطلق منها بالجوانب الماركسية أو الجوانب الرومانتيكية والروحية
التي التى ترجع الى حد ما الى فكر رانكه Ranke . فقد كرس فيبر جهانا
كبيرا من جهده لمناقشة واختبار القضايا التى ساقها ماركس ، وهى مناقشات
كان من الطبيعى أن تمتد الى مختلف الظواهر بما فيها الدين والقانون طالما
أن كل هذه الظواهر قد أرجعها ماركس الى تطور القوى والملاقات
الاقتصادية . وهو موقف لا نجده يختلف كثيرا بالنسبة الى الظاهرة القانونية
حيث كان طبيعيا - فى ضوء موقفه الفكرى - أن يرفض التصور الماركسى
لها على أنها انعكاس لمصالح الطبقة الرأسمالية والطبقات المسيطرة ماديا فى
المجتمع .

ولكن الأقدام على تحليل علاقة الرجلين لا يمكن أن يتم بمثل هذا الطرح

(١) Aron, R., Op. Cit. P. 250.

انظر ملحق النصوص النص رقم (١٨) .

المبالغ في التبسيط لأننا نكون بذلك قد ابتعدنا كثيرا عن المناخ العام الذي تولدت فيه العلاقة بين فكريهما والجو العقلي والفلسفى والعلمى الذى ساد لا فى داخل المانيا فحسب ، ولكن القارة بأكملها وبخاصة فى أوئل القرن العشرين الحالى ، وتلك السنوات الأخيرة الحاسمة من القرن الماضى نفسه • وهنا فقد يكون من الصعب حقا الادعاء بأن فيير كان بعيدا — حتى وبالرغم من ظروفه الصحية البائسة — عن تلك التيارات والاتجاهات الماركسيولوجية النامية فى مختلف بلدان القارة ، أو أنه — وهذا من الناحية الأخرى — لم يسهم فى تطويرها وتأكيد العوامل العقلية والنفسية فى النشاط الإنسانى^(١) •

كذلك فقد يكون من الصعب أيضا ألا نعترف بتأثير كل من ماركس ونيتشة Nietzsche بصفة خاصة على فيير على الرغم من أن هذا كفىل بأن يغضب فيير وأتباعه الى أبعد الحدود •

وقد نذهب الى ما هو أبعد من ذلك فنشير أيضا الى هؤلاء البعض الذين نظروا الى فيير على أنه لا يعدو أن يكون أحد الميكافيليين الجدد^(٢) وأن هذا له بالتأكيد انعكاساته فى مختلف الآراء والمواقف الفكرية التى اتخذها •

وقد لا يكون هناك أى تجن على فيير من وراء كل هذا ، فكثر من هذه الدعاوى لها جوانبها الصحيحة ولا شك ، ولكن الشيء الذى يستدعى التوقف أمامه بصدد هذه المسألة هو ما قصد اليه زيتلين من وراء قولته المشهورة أن فيير قد أمضى حياته كلها فى حوار دائم مع شبح كارل ماركس^(٣) ، وانما لا من حيث صدق هذه الكلمات أو كذبها ، ولكن من حيث أنها تسمح كثيرا بأن يساء فهمها وتأويلها ، بما يظهر العلاقة بغير وانتمها: للتناقض والفكرى الصحيح • ولكي تتضح الأمور يلزم أن نشير الى أن فيير قد نظر الى النظريات الاجتماعية كافة أو الايديولوجيات على أنه من الممكن تصنيفها باعتبارها

(١) يرى البعض ان نقطة الضعف الجوهرية فى ماكس فيير تتمثل فى مواقفه السيكلولوجية بصفة خاصة •

Parsons, T., Introduction to the Theory of Social and Economic Organization. p. 27.

Aron, E. Op. Cit. P. 253.

(٢)

Zeitlin, I.; Ideology and the Development of Sociological Theory. Prentice Hall of India. N. Delhi. 1969. Preface.

نماذج مثالية *Ideal Types* ، ولم يستثن من ذلك النظرية الماركسية ، التي كان لها نوعية خاصة من وجهة نظره .

والحقيقة أن فيير — مثل كروس *Croce* — لم يخلع على التصور المادى للتاريخ سوى شرعية نسبية ، وفي تلك الحالة فقط عند النظر اليه لا على أنه تفسير عام للتاريخ ، ولكن أحد المبادئ أو السبل التي تمكن من فهم بعض جوانبه فحسب .

ومع أن كلا من فيير وكروس قد اعتقد أن التحيز الملهوظ للتحليل الماركسى للمجتمع كان سلاحا ماضيا من حيث أنه كشف عن جوانب لم تنتبه اليها النظريات القديمة ، الا أن فيير لم يقف عند هذا الحد مثلما فعل كروس ، ولكنه سعى الى أن يضمن فكره التفاضل كل ما وجدده صادقا في الماركسية . وعلى ذلك فقد سعى الى ربط التصور الاحادى للمادية التاريخية بالشخصية المتعددة الجوانب للنظرية الاجتماعية والى أن يعطى الماركسية بعدا جديدا من خلال استخلاصاته الذاتية .

ومن المهم أن نشير هنا الى شيء أساسى له أهميته . فنحن لو نظرنا الى هذا الجيل الذى ينتمى اليه فيير فسوف نجد أن أقسى الانتقادات وأعنفها التى وجهت الى كارل ماركس كانت ولا شك على يديه هو بالذات من دون الكل . وهى انتقادات كانت تكشف على أى الأحوال عن فهم عميق للطريقة التى تعمل بها عقلية صاحب المادية الجدلية ومؤسسها .

ولسنا هنا بالتأكيد بصدد المقارنة بين الاثنين ، ولكن الواضح أن كليهما كانت لديه الشفصية الراديكالية فى تطيل المجتمع ، وان كنا لا نقصد بالراديكالية هنا المعنى الحرفى السياسى أى ما يعرف باليسار ، ولكن المعنى الفيلولوجى الأحصيل الذى يهتم بتتبع جذور المشكلات والمسائل الاجتماعية . كذلك فقد كان الرجلان يتصفان بغير قليل من مظاهر القلق وعدم القدرة على احتمال مظاهر الزيف أو الرتابة التى تخفى الحقيقة وتطمس معالمها . كما أن كلا منهما قد حاول — بطريقته — أن يقدم فلسفة اجتماعية محورها الإنسان المعاصر . فما أطلق عليه ماركس مصطلح اغتراب *Alienation* العمال عن وسائل الانتاج ، لا يختلف عما توسع فيه فيير عندما أطلق مقولة العقلانية فى الحياة الحديثة .

ولعله في ضوء هذا كله نستطيع أن نفهم مدى التجاوز الذي ينطوي عليه القول بأن فيبر قد سعى دائما الى أن يحضن الماركسية • فالواقع أن فيبر أنكر أنه قصد الى أن ينقض refute الماركسية أو التفسير المادي للتاريخ ، ولقد عبر عن ذلك بوضوح قائلًا أن قصده لم يكن أبدا السعى الى احوال تفسير مادي احادي البعد One-Sided Materialistic للمجتمع والثقافة ، بتفسير على أو سببي مكافئ وأحادي البعد أيضا^(١) ولكن كل ما كان يحاوله هو أن يوضح ما الذي يمكن أن يحدث عندما يعالج الانسان جانبا واحدا فحسب من سلسلة السببية •

لقد ذهب كارل ماركس بالنتيجة في اتجاه واحد معين ، أعنى من العوامل الاقتصادية الى الروحية Spiritual ، ولكن فيبر أراد أن يسير بها في النظام العكسي كتدوير من التكملة Complement لا فعله ماركس • ولقد كان كل من المنهجين مما يمكن اتباعه فكليةما — وغيرهما أيضا — صالح للاستعانة به • ولكن أيا منهما لم يكن بمقدوره أن يستوعب القضية بمرمتها ، بمعنى أنه قد يفيد كبدائية للبحث ، ولكن لا كنهاية أو نتيجة له^(٢) • وان كان من المهم مع ذلك القول بأن هذه النتيجة التي سعى اليها فيبر في ضوء منهجيته الخاصة مما يصعب الوصول اليها ، الا في ضوء نوع أو آخر من الربط الوثيق بين البدائل السببية المتتابعة من ذلك النوع الذي قدمه وتوصل اليه كارل ماركس •

— ٣ —

إذا كان هذا هو موقف فيبر من الماركسية عموما ، فقد كانت له مواقفه الخاصة أيضا من بعض المدارس والاتجاهات السائدة ، حتى قيل بصدق أنه يحارب في أكثر من جبهة واحدة •

وعلى الرغم من أنه لم يكن يوصف بأنه من الوضعيين فاننا نجد — وهذا من ناحية — يقف موقفا مضادا من دوجماتية الاتجاه الوضعي ، وكذلك من الاتجاه أو النزعة الطبيعية Naturalism • كما وقف أيضا موقفا مناهضا — وهذا من الناحية الأخرى — من كافة الإنكار التقليدية والاعتقادية التي

(١) Works.; The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism. Trans. By Talcott Parsons (N. Y. and London, 1930). P. 92.

انظر ملحق النصوص النص رقم (١٩) •

Ibid : PP. 27, 183.

(٢)

سيطرت على الفكر المثالي وبصفة خاصة نزعة هذا الفكر الى انكار امكانية قيام البحث العلمي في نطاق أو ميدان الطبيعة .
ومع أن البعض قد اعتبر تحليله للمثالية شاهدا كافيا على جهده الذاتي للتخلص من التأثيرات الفكرية السابقة ، وأنه كان الوسيلة التي مكنته - دون غيره من المعاصرين - من عبور الهوة العميقة بين الوضعية والمثالية ، الأمر الذي مكنته بانتقاله من وضع صياغته المنهجية التي مزج فيها بين قضايا أو رواשב الفكر الفرويدى وأفكار باريثو ودوركايم بكل ما اعتقد أنه صالح ومثمر في فكر ديلثى Dilthey وكروس ، وهو ما اعتبر في ذاته انجازا عملاقا يحسب لغيره ، فان ما يمهنا في نطاق هذه الدراسة الحالية ، هو أن هذا الموقف المضاد الذي اتخذه من المثالية قد امتد كذلك الى الفلسفة الكانطية الجديدة Neo-Kantian وبصفة خاصة موقفها الذي اتخذه من القانون حيث وضحت هنا معارضة فيير الشديدة لمختلف النزعات الصورية (التي ظهرت أيضا عند جورج زيميل الذي يعتبر أحد رواد الاتجاه الصوري في الدراسة الاجتماعية للقانون ودراسات الضبط الاجتماعى بعامة) التي حملت الكانطية الجديدة لواءها منادية بتجريد القانون من محتوياته التاريخية المؤثرة .

وعموما فلا بد وأن ننوه بأن هذا كله لا يعنى أية محاولة توفيقية نقوم بها أو نسعى اليها بين ماركس وفيير . كما أنه لا يعنى في الوقت نفسه أى قصد لإبراز الفكر الفييرى على أى فكر آخر ، وانما أردنا فقط أن نبرز - بقدر الامكان - الملامح الأساسية والخطوط العريضة في اتجاهات الرجل وفكره حتى يكون فهمنا له أصدق وأحق وحتى دون أن يعنى ذلك أيضا أى نوع من أنواع الحكم الذي نعتقد أنه رهين بالنتائج التي تسفر عنها لا نظريته فحسب المتعلقة بهذا الجانب المعرفى أو ذلك ، ولكن فكره الاجتماعى بأكمله بكل اهتماماته المتنوعة والمتشعبة .

- ٤ -

من الغريب أننا لم نفكر في فيير حتى الآن الا على أنه عالم اجتماع ، مع أن هذه الصفة هي في الحقيقة آخر الصفات التي لحقت في تتابع اهتماماته والتخصصات العلمية التي درسه .

ومع أننا لن نقيم أية مقارنة واسعة بينه وبين غيره من المفكرين الذين عرضنا لهم بصدد هذه الناحية (على الرغم من أن هذا قد يكون مثيرا في ذاته) ، إلا أن من المهم كثيرا أن نعرف أن ماكس فيبر ما كاد ينهى دراسته الثانوية في عام ١٨٨٢ حتى التحق بجامعة هيدلبرج Heidelberg ليبدأ مرحلة جديدة انشغل فيها بدراسة القانون وهو ميدان تخصصه الرئيسي ، وإن كان قد اضطر الى أن يقطع هذه الدراسة بعد ذلك بعامين ليقيم بإرجب الخدمة العسكرية^(١) في ستراسبورج Strassburg (Stasbourg) حيث توثقت في هذه الفترة الصلات بينه وبين المؤرخ هيرمان بومجارتين Baumgarten الذي كان تأثيره واضحا وعميقا على تطور فيبر الفكري .

وعموما فإنه بعد انتهائه من أداء الخدمة العسكرية لم يعد الى هيدلبرج ولكنه التحق بجامعة برلين حيث تقيم الأسرة ، وطوال هذه الفترة حتى زواجه من ماريان شونتجر Marianne Schnitger في عام ١٨٩٣ لم يغادر فيبر منزل الأسرة سوى مرات قليلة لأداء بعض الاختبارات الفصلية في جامعة جوتينجن Göttingen في عام ١٨٨٥ ، وبعدها أدى امتحانا في القانون في عام ١٨٨٦ ثم عمل بمحكمة برلين الجنائية^(٢) .

ولقد استمر فيبر يخطو جادا في حياته العلمية والعلمية الى أن حصل على درجة الدكتوراة في عام ١٨٨٩ ، ثم قام بتدريس القانون في جامعة برلين عام ١٨٩٢ ثم عين أستاذا للاقتصاد في جامعة فريبورج Freiburg عام ١٨٩٤ . ولم يكن متأخرا جدا في أخريات حياته عندما عمل أستاذا زائرا بجامعة فيينا حيث بدأ يحاضر أيضا في علم الاجتماع بجامعة ميونيخ Munich . هذه المسيرة الطويلة في حياة فيبر يمكن أن نقف فيها على بضعة أمور أو معالم هامة هي :

أولا : أن فيبر قد بدأ حياته بدراسة القانون وهي دراسة لم تكن بعيدة أبدا عن التاريخ ومن هنا فقد كان وبمحكم التخصص رجل فقه وتشريع وتاريخ معا^(٣) .

Britannica. Op. Cit. Vol. 12. P. 545.

Weber, M., Basic Concepts in Sociology. Trans. by H. Secher. London, 1964. P. 58.

Aron, R. Op. Cit. P. 17.

(١)

(٢)

(٣)

ثانياً : أنه في أثناء هذه المسيرة وضع شغفه الأصيل بدراسة الاقتصاد والسياسة والفلسفة والتاريخ والدين . وهي اهتمامات من السهل تتبعها بدءاً من دراسته القانونية الى الاقتصاد الى التاريخ الى مناهج العلوم الاجتماعية ليصل في نهاية المطاف الى تلك الاهتمامات بعلم الأديان وعلم الاجتماع الديني وعلم الاجتماع العام نفسه . وان كان من الضروري القول بأن (كل) حياته العقلية انما كانت تتضح تماماً بالتفكير التاريخي وذلك على اعتبار أن دراسة القانون ومثلها دراسة الاقتصاد تدرس في ألمانيا كأنساق علمية تاريخية .

ثالثاً : انه في فترة التكوين العلمي هذه وبخاصة أيام الجامعة التقى غير بكل العقول التي وقراها وأجلها طوال حياته ، حيث تعرف على فيلهلم روستر Wilhelm Roscher و كارل كنيز Knies^(١) وتعلم منهما كيف أن الاقتصاد يمارس تأثيراته البالغة في كل مجالات العلوم الاجتماعية .

رابعاً : ان غير بحكم ظروف النشأة وظروف العصر لم يكن بعيداً أبداً عن قلب الأحداث الفكرية والسياسية لبلده ألمانيا ، اذ عاصر فترة ظهور القومية الألمانية ، وعاش كل آثار تراجع الديمقراطية وسيطرة البروقراطية على حريات الأفراد ومبادئهم . علاوة على تلك الظروف التي ثبتت فيها الدعوة الساخنة لتوحيد ألمانيا على أيدي داهية للسياسة الألمانية بسمارك Bismark^(٢) .

وقد كان من الطبيعي أن يرى البعض في كل هذا ما يغذى ميوله الذاتية للعمل السياسي والانشغال بالحياة العامة ، (وقد تقلد بالفعل بعض المناصب

(١) فيلهلم روستر و كارل كنيز من اعلام التاريخ الاقتصادي وكان الاول من تلامذة رانكة Ranke في برلين بينما كان كنيز استاذاً لكرسي الاقتصاد في جامعة هيدلبرج وقد رقى غير استاذاً للاقتصاد خلفاً له .

(٢) بفن أوتو فون بسمارك على رأس القائمة التي شارك اصحبها في تسجيل أحداث ووقائع القومية التي اريد بها اعادة بناء أوروبا على أساس فكرة القومية . فبسمارك الذي قدر له ان يكون من اعظم الشخصيات في تاريخ بروسيا كان يعتقد ان الدولة لا يمكن ان تحكم حكماً فعالاً الا اذا اهتمت على أمة متجانسة وعلى أساس هذه الفكرة أقام سياسته التي رمت الى صبغ العنصر الاضعف بصيغة العنصر الأقوى وهو ما مسمى الى تحقيقه بقوة الحديد والنار على العكس من بعض أقطاب القومية الذين جنحوا على العكس منه الى انتهاز بعض الطرائق والسياسات السلبية من أمثال مازيني Mazzini .

الهامة) ولكن المهم هنا هو أن هذه الوضعية جعلت البعض الآخريتمادى في التفسير والتعطيل والتأويل لدرجة أنهم أرجعوا اهتمامه بعلم الاجتماع وبدراسة المجتمع الى هذا الشغف بالسياسة والمسائل العامة .

وصحيح أن غير كان يتطلع دائما الى أن يصبح رجلا دولة أو أحد السياسيين المرموقين . وصحيح أيضا أن فشله في تحقيق هذا الحلم كان من الأسباب التي تثير ألمه وحسرتة باستمرار ، ومع ذلك فإن وجه الخطورة في كل هذا يتمثل في أن البعض قد (ألحقه) لهذه الأسباب ، ضمن تلك الشريحة من علماء الاجتماع الذين وصفهم بأنهم سياسيين محبطين Frustrated وهي رؤية وإن كانت تبدو سقيمة من الظاهر الا أنه يلزم الوقوف أمامها بكثير من الوعي والادراك نظرا لما قد يكون لها من انعكاسات عند محاولة فهم دوافع الرجل وتصرفاته .

وعلى العموم فإن السؤال الذى لا بد وأن نسأله هنا هو : ما الذى تعنيه اذن كل هذه الاعتبارات السابقة ؟ ولكي نكون أكثر وضوحا فلا بد وأن تكون الاجابة على هذا التساؤل بعيدة عن اجتهادات الغرض أو الاعجاب أو التأويل ، وانما متسقة مع طبيعة تلك الاعتبارات ذاتها ، ومرتبطة بما دارت حوله منهجيته ومؤلفاته واتجاهاته الفكرية التي مثلت في آخر الأمر نسيج الشخصية الذاتية لماكس فيبر .

وفي اعتقادي أنه يمكن النظر الى الأمر من زاويتين . الأولى ويمكن القول بصدها أن هذه الاعتبارات جميعها انما تقوم في مضمونها وتتابعها وارتباطتها شاهدا داميا على متناقضات ماكس فيبر الفكرية .

أما الزاوية الثانية فتشير الى جهوده الجبارة التي بذلها كي يخلق مريكا من شكل أو آخر يجمع ما بين شتات اهتماماته المختلفة . وذلك لسبب بسيط للغاية وإن بدا لنا منطقيا الى أبعد الحدود هو أننا لو نظرنا الى هذه الجوانب كلها نظرة أكثر عمقا وأكثر تودة فسوف نجد أن الاهتمام الحقيقي الذى دارت جميعها من حوله قد تمثل في مشكلة العقلانية والتنظيم الاجتماعى العقلانى في المجتمع الغربى .

(1) Introduction by Talcot Parsons to Weber's The Theory of Social and Economic Organization (Trans. of Part I. of : Wirtschaft und Gesellschaft, Published Originally as Volume 3 of The Collaborative Grundriss für Sozial ökonomik (Tübingen 1921). P. 12.

من الواضح أنه ليس من أهداف هذه الدراسة أن تناقش باستفاضة كل جوانب فكر ماكس فيبر الاجتماعي ، أو توجيه أصابع الاتهام ، أو حتى إيماءات التقريظ والاتفاق معه حول هذا الجانب أو ذاك ، وذلك تأسيساً على أن اهتمامنا الأولي إنما يتركز — كما سبق أن قلنا — حول تفكيره القانوني بصفة خاصة ، وبالتالي القضايا التي أثارها هذا التفكير أو ارتبطت به على نحو أو آخر .

وبناء على هذا فتكون الزاوية الثانية من هاتين الزاويتين اللتين أشرنا إليهما توا ، هي الإحدر بأن تلتفت النظر وتثير الاهتمام . ويرتّب عليه أن تكون البداية أو بالأصح نقطة الانطلاقة هي تلك الحقيقة الأساسية التي وضحت في العديد من مؤلفاته ، ونقصد بها ربطه الضروري بين المجتمع الصناعي العقلاني ، والمظاهر البيروقراطية المصاحبة لنمو هذا المجتمع وتطوره من ناحية ، وبين القانون والتطور القانوني من ناحية ثانية^(١) .

ولكن هذا الكلام له دلالة الخاصة التي يلزم الانتباه إليها في الحقيقة ، لأن معناه أن نقطة البداية في الدراسة القانونية عند فيبر تتمثل إذن في الحضارة الغربية (على العكس من دوركايم الذي اهتم بالمجتمعات البدائية والبسيطة عموماً) . ولكنه نزولاً على تكوينه العقلي نجده لا يستطيع أن يعزل هذه البداية لا عن تاريخ التطور الحضاري بأكمله ، ولا التطور القانوني كذلك . وهنا يظهر لنا أن فيبر كان منطقياً للغاية مع دراساته المنوعة وهو يعرض لدراسة الظاهرة القانونية حيث بدأ بدراسة تاريخ القانون ، أو بالأصح ، تاريخ الفكر القانوني ، وربط ذلك بدراسته للنظم القانونية والتشريعية ذاتها من حيث النشأة والتطور ، وذلك في ضوء المستويات الاجتماعية والاقتصادية ، على أساس أن القانون لا يمكن فهمه مهما مجرداً أو في شكله الصوري الخالص ، وإنما هو في قلب العلاقات المتبادلة بينه وبين النظم الاجتماعية الأخرى .

ومع أن البعض من الباحثين قد سعى إلى أن يضيق من نطاق الدراسة

Max Robinsin (eh.) Max Weber "On Law in Economy and Society. (1)
Harvard University Press, 1954. PP. 349 - 56.

القانونية لغير حتى أنه حصرها في الاهتمام ببحث نفوذ وأثر رجال القانون الرسميين والمشتغلين بالأعمال والمهن القانونية من محامين وقضاة وعاملين بالمؤسسات القضائية والسياسية والحكومية المختلفة ، على تطور النسق القانوني ، فإن ما يجعلنا نميل على العكس من ذلك الى القول باتساع هذا النطاق وتنوعه هي تلك الاهتمامات المبكرة التي مزج فيها غير بين التوجهات السياسية القانونية والاقتصادية أثناء كتابته عن القانون الروماني وأسباب سقوط الامبراطورية الرومانية ، ودراساته القانونية المختلفة لعدد من الحضارات والثقافات التاريخية والقديمة .

واذ أكد غير في كل هذه الدراسات على أن هناك ارتباطات جوهرية بين التطورات القانونية والتأثيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية ، فقد أدى به ذلك الى تأكيد العلاقة العضوية بين تاريخ القانون وتطوره وتاريخ الاقتصاد وتطوره ، وهذه في الحقيقة هي القضية المحورية التي كانت تقوم ليس فحسب وراء اعتباره مؤسس الاتجاه الغائي في الدراسة الاجتماعية للقانون أو حتى اعتباره المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع الاقتصادي *Economic Sociology* ، ولكن أيضا وراء معظم النقاش الصاحب الذي اشتمل بين غير والاتجاهات الماركسية فيما يتعلق بدراسة الظواهر الاقتصادية وتطورها والتأثيرات التي تمارسها أو تلك التي تتأثر بها .

ولكن الاقتصاد لا يعدو أن يكون بعدا واحدا من الأبعاد التي تتكشف فيها الحقيقة الاجتماعية . وإذا سلمنا بذلك فيكون من الأصح اذن القول بأن الشغل الشاغل للمكس غير كان يتمثل في بحث العلاقة بين التطور الاجتماعي من ناحية والتطور القانوني من الناحية الثانية . ولكن على ضوء نظريته العامة في المجتمع^(١) . ولقد كان هذا الإدراك بالذات هو الحد الفاصل بين تمييزه الأساسى الذى أقامه بين القانون أو الفقه القانوني *Jurisprudence* أو الدراسة النظرية البحتة لنظرية القانون والدولة ، وبين علم الاجتماع القانوني^(٢) .

(١) سمر نعيم أحمد ، علم الاجتماع القانوني ، مكتبة سعيد رافت ، الطبعة الأولى ، القاهرة .

(٢) في تفصيل العلاقة وكذلك الفوارق الرئيسية بين الفقه القانوني وعلم الاجتماع القانوني ، انظر : محمود أبو زيد . علم الاجتماع القانوني (الأسس والاتجاهات) . مرجع سبق .

وما يمهدنا في واقع الأمر من كل هذا ليس تلك المسجلات اللفظية الدائرة بين القانونيين حول ما قد يقصدونه بمصطلح القانون عموما ، ولكن تلك الجوانب الأكثر حسما والتي أثارها في غير بصدد وجود القانون في المجتمع ، والتأثيرات المتبادلة بين الاثنين أثناء فعل القانون وممارسته لوظائفه ، وباعتبار أن هذه الوظائف هي في الوقت نفسه جانب أو منظور أساسي في الحقيقة الاجتماعية ذاتها .

- ٦ -

ولقد صدر للمكس فيبر في عام ١٩٢٢ أى بعد وفاته بعامين مؤلفه الضخم باللغة الألمانية الموسوم « الاقتصاد والمجتمع » *Wirtschaft und Gesellschaft* وهو المؤلف الذي لم تتم ترجمته الى اللغة الانجليزية الا في الخمسينات من القرن ثم أعيدت طبعته بعد ذلك طبعة جديدة وكاملة في عام ١٩٦٨ باسم *Economy and Society : An Outline of Interpretative Sociology*

ولا ترجع أهمية هذا المؤلف الذي لا تفوق شهرته الا شهرة « الأخلاق البروتستانتية » الى مجرد أنه يعتبر بجزيه الأول والثاني أسبه بموسوعة عن علم الاجتماع العام من المنظور الفيبري ، حيث ضمنه فيبر قضاياها الرئيسية ومفوماته وتصويراته المحورية في كل فروع العلم الاجتماعي وبخاصة علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاجتماع القانوني وعلم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع الديني ، ولكن ما يمهدنا هنا ، وبخاصة من وجهة النظر التحليلية أمرين اثنين أولهما أن هذا المؤلف قد اتخذ من التاريخ العام العالمي *Universal History* موضوعا له . وبذلك جاء مشتتلا على العديد من الدراسات المنوعة لمختلف الحضارات ومختلف العصور والمجتمعات .

وبالرغم من أن هذا قد يوحي بأن موضوع الكتاب كان موضوعا تاريخيا أو أن الكتاب كان كتابا في التاريخ بمعنى أدق ، فإن المعالجة التي استطاع بها فيبر أن يعالج قضاياها قد نأت به بعيدا عن ذلك ، فجاء المؤلف تحليلا دقيقا متعمقا في علم الاجتماع . علاوة على أن هدفه الرئيسي كان ينصب على توضيح الأشكال المختلفة للاقتصاد والقانون والسيطرة والسيادة والدين عن طريق نظمها في نسق تصوري فريد *Unique Conceptual* بالاضافة الى أنه كان موجها في الوقت نفسه الى الحاضر ، بمعنى أنه كان من

بين أهدافه التي يسعى اليها الكشف عن اصالة الحضارة الغربية بمقارنتها بغيرها من الحضارات^(١) .

أما الأمر الثاني الذي يدفع الى الاهتمام اهتماما خاصا بهذا المؤلف الذي أشرنا اليه فهو ما ذكره من أن دراسته المعنونة *On Law in Economy and Society* والتي ترجمت الى الانجليزية في عام ١٩٥٤ ، مما يؤرخ بها عادة على أنها بداية ظهور مدخل أو اتجاه اجتماعي منظم في الدراسة القانونية^(٢) . وان كان من الواجب على أى الأحوال الإشارة الى النظر الى مثل هذا (التقرير) بنوع من التوجس ، باعتبار أنه يصعب القول بأن نشأة أى علم من العلوم انما ترجع الى جهد عالم مفرد بذاته ، فهذه مسألة خلافية ولا يصحح فيها الا الاعتراف بالجهود المشتركة التي يبذلها علماء كثيرون ، والا كان الأمر كله لا يخلو من تسف تتكرر صدقه وصحته طبيعة الأمور .

وقد لا نكون مغالين اذا قلنا اننا لا نستطيع الانفاضة هنا في كل جوانب التصور الفييري للقانون ، أو لوظائفه الاجتماعية ، خاصة وأن ماكس فيبر قد ربط هذه النواحي كما قلنا من قبل بنظريته العامة في المجتمع التي لا يمكن فصلها ، أو بتعبير أدق ، فهمها بعيدا عن نظريته العامة في الأنماط المثالية وتصنيفه للفعل الاجتماعي في ضوء هذه الأنماط . أى دون الاصطاطة بكل الجوانب المتداخلة لفكره الاجتماعي بعامة ، على اعتبار أن فيبر قد نظر الى هذا الفعل الاجتماعي على أنه الموضوع الرئيسي لعلم الاجتماع والذي سعى هذا العلم الى فهمه عن طريق توضيحه وتفسيره^(٣) . فعلم الاجتماع على حد

Aron, E., Op. Cit. P. 232.

(١)

Podgoreki, A., Op. Cit. P. 211.

(٢)

(٣) يشتمل الفعل الاجتماعي عند فيبر على كل مظاهر السلوك الانساني وهو سلوك المفترض فيه انه سلوك حائف أى أن له غاية وهنف ومن ثم فلا بد وان يكون ذات معنى يستطيع التفاعل الاجتماعي أن يلتقطه وأن يدركه . وهو معنى من الضروري أن يكون متطابقا في الوقت نفسه مع المعنى القائم في عقول الآخرين وذلك كي يتسنى قيام الاتصال والتفاعل الاجتماعيين .

ويذهب پارسونز الذي يعتبر من اكبر شراح فيبر الى أن علم الاجتماع في ضوء هذا الفهم هو آذن العلم الذي يسعى اساسا الى تفسير كل فعل اجتماعي والى الكشف عن التفسير العلى أى علل الاشياء والاعمال والعلاقات وهو ما عرف اصطلاحا بالفهم التفسيري .

Parsons, T.; Structure of Social Action. Free Press, 1949. P. 641. : انظر

تعبيره هو العلم الذى يحاول التوصل الى فهم تفسيرى للفعل الاجتماعى
 كى يستطيع من ثم الوصول الى التفسير العلمى لاجتياحه وآثاره^(١) .
 ويبدو أن هذا يستتبعه بالضرورة أن تتم حركتنا - لأجل توضيح نظرية
 فيبر فى اجتماعية القانون - من خلال بضعة مستويات محددة هى :
 أولا : التعرف على طبيعة وخصائص الفعل الاجتماعى كما حددها فيبر .
 ثانياً : الوقوف على شكل الأنماط المثالية لهذا الفعل الاجتماعى وللسنوك
 عموماً .
 ثالثاً : خصائص العملية التفاعلية أو الوسط التفاعلى الذى يتم الفعل
 الاجتماعى فيه .

- ٧ -

ولقد تحدث ماكس فيبر حديثاً طويلاً عن طبيعة الفعل الاجتماعى الذى
 ذهب الى أنه يتخذ صورة التفاعل الاجتماعى *Sozial Beziehung* الذى
 يحدث عادة عندما يتم التواصل بين الفاعلين بطريقة سليمة تنتقل فيها المعانى
 بطريقة لا تتناقض واتجاهاتهم بعضهم حيال البعض . وفى هذه الحالة فيوصف
 التفاعل الاجتماعى بأنه تفاعل منتظم أى أنه يتم على أساس الفهم المتبادل
 وحيث تعتبر المادة مسئولة الى حد بعيد عن اتساقه وعن انتظامه وكذا
 الأعراف *(Sitten)* *(mores)* التى تقوم وراء الممارسة الطويلة حتى ليتحول
 الفعل الى نوع من العرف والاتفاق .

ولكن من المهم التمييز هنا فى هذا (الانتظام) الذى يتدفق به التفاعل
 الاجتماعى بين نوعين من النظم (الأوامر) ذات الشرعية (المشروعة) أو الموجهات
 السلوكية ، اللذين يرى فيبر أنهما يعملان كموامل مساندة أو مساعدة مثل
 التعارفات والاتفاق والقانون . وهو يرى أن النظام يكون قائماً على العامل الأول
 عندما تأتى العقوبة تعبيراً عن استهجان واستياء جمعى ، على حين يكون النظام
 أو التوجيه قانونياً عندما تعتمد العقوبة على أسلوب القهر والالزام المفروضين
 على الإنسان من خارج .

Works.; The Theory of Social and Economic Organization. Trans by. A. M. (١)
 Henderson and Talcott Parsons. Glencoe, 1967. p. 88.

انظر ملحق التصوص النص رقم (٢٠) .

كذلك فقد صنف فيير الأوامر الشرعية Legitime Ordnung ونقلاً

لداوع الأفراد الذين يطيعونها مميزاً في ذلك بين أربعة أنماط رئيسية تعيد إلى الأذهان تلك الأنماط التي جردها للفعل الاجتماعي ، وإن لم تكن مطابقة لها تماماً . فهناك أولاً الأوامر الوجدانية أو العاطفية وهذه تنظم سلوك الفاعل وفقاً لمواظفه وحالاته الشعورية وأحاسيسه . وثانياً ، الأوامر العقلانية التي ترتبط بقيم أو أهداف ما . والأوامر الدينية وأخيراً الأوامر التي تملئها المصلحة .

ويبدو لنا أن هذا العرض السابق يكشف عن بضعة ملاحظات ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار وهي :

أولاً : من الضروري الانتباه إلى أن ما عرفه ماكس فيير بأنه الأوامر أو الموجهات التي تحددها العقيدة أو الدين هي تلك التي يجب النظر إليها في ارتباطها بنمط الفعل التقليدي ضمن الأنماط المثالية للفعل الاجتماعي (الفعل العقلاني الذي يرتبط بهدف ما ، والعقلاني الذي يرتبط بقيمة ما ، والفعل الوجداني أو العاطفي والفعل التقليدي) وهو ما يلقي ببعض الضوء على الرابطة بين الدين والتقاليد على الأقل في بعض المراحل التاريخية .

ثانياً : إن فيير على الرغم من حديثه عن النظام والأوامر الكامنة وإنساق العملية الاجتماعية لم يغفل تصور الصراع إذ يتحول إليه ويتحدث عنه بما يكشف عن مدى إيمانه من التصور الكونتي للمجتمع على أنه قناعة وقبول أو اتفاق عام . فوفقاً لفيير يعتبر الصراع مقولة من المقولات الأساسية التي توجه الفعل الاجتماعي .

وعلى الرغم من أننا لن نتحدث في هذه الناحية إلا أنه يكفي القول أنه في ذاته عبارة عن تفاعل اجتماعي يبدو في أوضح صورته في حالات عدم الاتفاق أكثر منه في حالة الموافقة والاتفاق . كما أن هذا التفاعل الصراعى يكشف عن ذاته في نزعة كل المشاركين في الموقف إلى أن يملأ إرادته على باقي الأطراف .

ثالثاً : إن تصنيف فيير لأنماط الفعل الاجتماعي المثالية هو ما يشبكل في الحقيقة جوهر فكره الفلسفي . أو على حد تعبير Aron العلاقات بين السياسية والعلم وذلك على اعتبار أنه كان يرى دائماً أن النمط المثالي لكل من

العالم والسياسى يتبادلان الأثر والتأثير على أساس أن الاثنين بمقدورهما أن يلعبا معا دورا مميزا في حركة المجتمعات وتطورها .
وأخيرا ، ان هذه الموجهات السلبية أو موجهات الفعل الاجتماعى انما تقوم عند ماكس فيبر بالدور نفسه ، أو بالوظيفة التى تقوم بها وسائل الضبط الاجتماعى ، مع اعتبارنا طبعاً لذلك الجانب السيكلوجي الذى أضفاه فيبر عليها . والذي نجد انعكاساته أيضا في الدراسات الأكثر حداثة في الضبط الاجتماعى ، وبخاصة تلك التى تأخذ بالاتجاهات النفسية والتحليلية في تفسير الضبط كعملية اجتماعية .

- ٨ -

ان البناء الذى سعى ماكس فيبر الى تشييده لا يمكن أن نتصور اكتماله بعيدا عن بعض المفاهيم المحورية التى لعبت دورا خاصا ليس في تحديده لأشكال النظم الاجتماعية والجماعات المنظمة فحسب ، ولكن أيضا في دراسته السلطة التى تعتبر بمثابة العصب من نظريته في التنظيم الاجتماعى والسياسى بأكمله ، وبصفة خاصة مفهوم القوة (Macht (Power) ومفهوم السيطرة (السلطة) (Herrschaft (Domination) ، وإن كان البعض يعمل الى أن يستخدم مفهوم السيطرة بالتبادل مع مفهوم القوة على الرغم من وجود بعض الفوارق الدقيقة بين المفهومين في أصلهما الألمانى اللذين استخدمهما فيبر .
ولقد كان من الطبيعى عند تحليله لأبعاد هذه المفاهيم ووظائفها أن يهتم بدراسة الجماعة المنظمة (group) Verband من حيث شكلها وطبيعتها بنائها كجماعة مفتوحة أو مغلقة ، مستقلة بذاتها أو تابعة لغيرها ، طالما أن مثل هذه الجماعات هى التى تمثل في داخل المجتمعات الوحدات الادارية أو (الاعضاء) التى تقوم بمختلف العلاقات فيما بينها ، وكذا مختلف الأعمال التى تتم وفق نوع أو آخر من النظام والترتيب .
ولكن علاقة الفرد بغيره من الأفراد في الجماعة من ناحية ، وعلاقتهم كذلك بالجماعة ذاتها من ناحية ثانية ، بالنظر الى طبيعة الأهداف والوسائل ، وطبيعة موجهات السلوك ، والاستجابات لهذه الموجهات (وكذا مما قد يتنافس أو حتى يتصارع بعضه مع البعض الآخر) مما يستدعى في الوقت نفسه

وجود كيان يكون له من السلطة والقوة ما يخلو له توجيه النشاطات والأفعال ولو بالقسر والارغام .

هذه الناحية بالذات هي التي جعلت فيبر يهتم بهذه المفاهيم اهتماما خاصا اعنى مفهوم « القوة » ومفهوم « السيطرة » أو « السلطة » . ومع أن غذا قد يبدو أشبه بالمنطق الدائرى الا أنه ليس كذلك في الحقيقة. وذلك لسبب بسيط هو أنه لا استمرارية في الواقع لوجود الجماعة دون وجود مثل هذه السلطة المسيطرة وامكاناتها في تحقيق الطاعة والخضوع .

وقد لا يكون هناك أى خلاف على ضرورة وجود السلطة من شكل أو آخر في أية جماعة من الجماعات أو مجتمع من المجتمعات . ولكن المشكلة التي رآها فيبر بوضوح لم تكن في مجرد (الوجود) بقدر ما كانت في (شكل) هذا الوجود . وهي مشكلة يمكن القول على أى الأحوال بأنه نظر إليها من رابعتين متكاملتين الى أبعد الحدود . أما عن الزاوية الأولى فتتعلق برودود الأفعال الاجتماعية ، أو على الأقل التي قد تقوم حيال السلطة ، أو بتعبير آخر ، التي تتعلق بقضية الشرعية التي ترعها لنفسها . بينما الزاوية الثانية تمثلت في ذلك الربط الذي أقامه بين مراحل التطور الاجتماعى بنمط أو آخر من أنماط هذه السلطة . وكأنه أراد أن يضعنا بذلك في صميم كل المشكلات القانونية والسياسية التي انطوى عليها فكره الاجتماعى .

ولقد طرح الفكر القانونى والسياسى الفيزى ثلاثة أنماط للسيطرة (السلطة) كان لكل منها خصائصه وتوقعته التي تجاوبت مع مرحلة تطورية اجتماعية معينة . وفي الوقت نفسه عكست هي ذاتها مرحلة تطورية من مراحل تطور النسق القانونى . أما عن هذه الأنماط فهي :

أولا : السيطرة العقلانية (الرشيدة) القانونية .

Rational Legal Domination

ثانيا : السيطرة التقليدية

Traditional Domination

ثالثا : السيطرة الكاريزمية

Charismatic Domination

ولكى يوضح فيبر أبعاد نظريته في السلطة (السيطرة) فقد ذهب الى أن السلطة من النوع الأول هي التي تقوم على الاعتقاد في شرعية القواعد والقوانين وبالتالي شرعية أولئك القائمين على إصدارها وتنفيذها ، فهي من

ثمة سلطة ذات شكل أو طابع قانوني ، من ذلك النمط الذي لا يوجد (غالباً)
الا في المجتمعات الصناعية الحديثة حيث لا مكان للعلاقات الشخصية
أو الانفعال أو الإكراه في تفسير الأمور وإدارتها . اذ يتم ذلك وفق نظم
محكم من العلاقات الرسمية يتصف بالعقلانية وبالمشادة وينبني أساساً على
تعيين القاعدة القانونية . وكله مما يعرف اصطلاحاً بالبيروقراطية .

ويرى غير أنه مع تطور المجتمعات نحو هذا النمط العقلاني ، فإن تحولاً
بيروقراطياً مماثلاً يصل الى ذروة التعقيد والتشابك مع تزايد رغبة السلطة
وفي تركيز التخصصات في أيدي القلة القليلة من الخبراء والمتخصصين . أو مع
تزايد رغبة الدولة في بسط أراقتها وتدخلها بتعبير أدق . ومن هنا فقد يحدث
أن يصبح التركيز في القلة الادارية والتنظيمية على الشكل والاجراء دون
المضمون مما تتحول معه البيروقراطية الى معوق لفاعلية القوانين اذا لم تواكب
هذا النمو البيروقراطي والاتجاه العقلاني في اتخاذ القرارات متابعة يقظة
ورقابة فعالة لما قد يحدث من مظاهر تحيد عن الغايات الرشيدة للقانون
مما يصير في ذاته تهديداً مباشراً لأهداف المجتمع الرأسمالي الحديث .

أما السلطة من النوع الثاني (التقليدية) فتقوم على الاعتماد في
الصفات أو الخصائص العريقة والأصيلة التي يلزم احترامها في كل ما هو
متوارث وتعتبر عنه في الأغلب الأجيال الأكبر سناً . وبالتالي فهي أنضج خبرة
وتجربة وهو ما يسبغ على هذه السلطة شرعيتها التي لا تعتمد على القانون
كتصومص ومواد ولكن على الاعراف والمادات .

وعلى الرغم من أن شطراً كبيراً من المجتمعات في كل مكان تنظم فيه
الأمور بالخضوع لمثل هذا النوع من السلطة (وبخاصة المجتمعات الريفية
والتي لم تنك بعد حظها من التقدم التكنولوجي والعلمي الحديث) ، فإن هذه
الوضعية في ذاتها تنقسم بنور غير قليل من الصراعات التي قد لا تغفل
السلطة التقليدية منها في النهاية . وذلك عندما يصبح المعيار الوحيد لاصدار
الأحكام هو العلاقة الشخصية ومدى الانتماء القرائبي أو حتى المهوى الذي
لا يختلف بدوره عن التعصب . إضافة بالطبع الى تلك الظواهر التي يصعب
تجاهل تأثيراتها والمربطة بنظرة الأجيال وخبراتها وبالتالي فقد يوصف
البعض من قبل البعض الآخر بالجمود أو على الأقل بالمحافظة وبالرغبة في

الابقاء على القديم أمام مظاهر الحداثة والرغبة في التغيير ، مما قد يكشف عن عجز السلطة التقليدية عن مسايرة الجديد ، ويعزى بالتالى على عجز النخبة وبالفروج عما هو مألوف بحثا عن صيغة أخرى تتوافق من حيث مشروعيتها في ممارسة السلطة ، مع متطلبات التغيير .

أما النمط الثالث ، وأعنى به السلطة الكاريزمية فهو نوع يزدى الكثيرون أنه يتصف بغير قليل من اللاعقلانية أو عدم الرشادة تماما ، بمعنى أنه يقتصر الى المنطق الذى تتحدد في ضوءه العلاقات والأهداف ووسائل تحقيق هذه الأهداف .

والحقيقة أن هذه المقولة التى أطلق عليها فيبر اسم الكاريزما Charisma وقصد بها قوة أو طاقة أو خاصية فائقة للطبيعة ويتصف بها البعض من الناس دون غيرهم من البشر . ومن ثم فيقبل هؤلاء الخضوع لهم والاذعان لأوامرهم وتوجيهاتهم دون ما مناقشة أو اعتراض ، جعلنا نتذكر على الفور مصطلح الأنومى Anomie الذى ارتبط باسم دوركايم بمعنى أن اسم فيبر قد ارتبط بدوره بمصطلح الكاريزما تماما كما ارتبط بمصطلح البيروقراطية . وما يعيننا في ذلك أن هذين المصطلحين يبدوان متوازيين ، وفي الوقت نفسه متناقضين الى أبعد حد ، الأمر الذى يظهر لنا بصفة خاصة في تحليله الذى ساقه في كتابيه نظرية التنظيم الاجتماعى والاقتصادى ، وعلم الاجتماع الدينى . فالملاحظ أن اتجاه فيبر بالنسبة اليهما يتأرجح دائما بين الإعجاب والنفور أو على الأقل الحرص والتردد ، فمن ناحية ، نجده في أوقات كثيرة لا يستطيع أبدا أن يتخلى عن تصوره الرئيسى أن العالم الغربى المعاصر إنما يتجه بكل قواه نحو صنع كل مظاهر حياته ونشاطاته ومؤسساته بمزيد من الخصائص البيروقراطية وهو التصور الذى اتضح وعبر عنه بجلاء في العملية العقلانية والرشيده التى ميز بها الحضارة الغربية عن كل أشكال الحضارات الأخرى .

ومع أننا نعتقد أن هذه الوضعية لا تعكس سوى حقيقة شخصية فيبر نفسه من حيث أنه نموذج عقلانى باعتباره وريثا للأخلاقي البروتستانتية ، إلا أنه - وهذا من الناحية الثانية - كان يدرك إدراكا واضحا وصريحا كل الأخطار التى تنطوى البيروقراطية عليها وعلى الحرية الشخصية والفكرية .

وبالرغم من أن تصور الشخصية الكاريزمية بمقدوره أن يمثل مخرجا من هذا المأزق فإن أخشى ما كان يخشاه هو ذات الطابع اللاعقلاني لهذه الشخصية خاصة عندما تتحول طاعة الجماهير أو ولاؤها الى خضوع أو الى نوع من التقديس والعبادة والتأليه للزعيم الكاريزمي ، وهي فضية تجعل المستقبل كله في مفترق الطرق خاصة عندما تمسك بمقول أمثال هؤلاء أحلام العظمة وتصبح شخصياتهم ذاتها محورا لاجابهم هم أنفسهم فيتحول الزعيم الكاريزمي من ثم الى أشد أنواع الطغيان • وما من طغيان يمكن القول بأنه خاضع لأي عقل أو قانون أو نظام^(١) •

(١) H. H. Gerth, and C. Wright Mills; The Social Psychology of the World Religions. From Max Weber "Essays in Sociology" N. Y. 1946. pp. 295. 6.

(تابع) انفصل الثامن

WEBER.

• الأعمال الرئيسية • (فير)

- Max Weber *On Law in Economy and Society*, trans of selected Passages ed by Max Rheinstein
- *The Theory of Social and Economic Organisation*, trans. by A. R. Henderson and Talcott Parsons. (1947, Paperback 1964).
- *Economy and Society : An Outline of Interpretative Sociology*, trans and ed., by Guenther Roth and, Claus Wittich. 1968.
- *Basic Concepts in Sociology*, trans. By H. P. Secher. N. Y. 1962.
- *Max Weber on the Methodology of the Social Sciences*, trans. and ed. by Edward A. Shils and Henry, A. Finch (1949).

(ويضم هذا المؤلف ٣ مقالات مطولة نشرت اثنتان منها في عام ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ في منشورات أرشيف العلوم الاجتماعية والسياسية ونشرت الثالثة لأول مرة وعنوانها in Logos في عام ١٩١٧) •

- *On Charisma and Institution Building* (Selected Papers, ed. by S.N. Eisenstadt (1968).
- *From Max Weber : Essays in Sociology*, trans and ed. by H. H. Gerth and C. Wright Mills, (1947, Paperback 1958).

(ويضم مجموعة من المقالات التي نشرت لأول مرة فيما بين عامي

١٩٠٦ ، ١٩٢٤) •

- *The Protestant Ethics and the Spirit of Capitalism*, trans. by Talcott Parsons (1930). Paperback. 1958.

• قراءات مقترحة •

- Arther Mitzman; *The Iron Cage : An Historical Interpretation of Max Weber*. 1970.
- H. H. Gerth, and C. Wright Mills., *The Social Psychology of the World Religions*. From Max Weber «Essays in Sociology.» , N.Y. 1964.
- Julien Freund; *The Sociology of Max Weber*, trans. by Mary Illford. 1968.
- Marianne Weber.; *Max Weber; A Biography*, trans and ed by Harry Zohn. 1975.
- Reinhard Bendix.; *Max Weber; An Intellectual Portrait* (1962. Repr. 1978).
- Salomon, A.; *Max Weber's Political Ideas*, *Social Research*. II. 1935.

الفصل التاسع

الالتقاء المعاصر بين اتجاهات علم الاجتماع القانوني

أتصور في هذا الفصل وأيضا في الفصل الذي يليه أن تختلف مناقشتنا لموضوعاتهما بعض الشيء عن النمط الذي سرنا عليه حتى الآن ، من حيث أننا كنا نفرد كل فصل من الفصول السابقة تقريبا لدراسة شخصية واحدة أو مفكر بذاته . ويعنى ذلك أننا سوف نتجاوز اذن هذا الاطار لنضع مجموعة من الأشخاص ، وبالتالي مجموعة من القضايا والموضوعات والاتجاهات والأفكار التي يرتبط بها هؤلاء الأشخاص سواء كان ذلك اتفاقا أو اختلافا ، في دائرة الضوء كلها معا في آن واحد . وان لم يكن معنى ذلك أننا سوف نتترك هذا المستوى الأعلى من مستويات التفكير الذي أشرنا اليه من قبل والذي التقينا به لدى الاسماء التي سبقت مناقشتها ، الى مستوى أقل أو أدنى ، أو حتى الى ما وصفناه في مكان سابق بأنه قد يكون مستوى عام أو غادى وشائع .

كل ما في الأمر اذن هو أننا سوف نتناول هنا بعض الاسماء التي يمكن النظر اليها على أنها أكثر ألفة ، وأكثر التصلقا بالمسائل الجارية مما كان عليه هؤلاء العمالقة من الأجيال الأسبق . وهذا يعنى ، مرة ثانية ، أن البعض من هذه الاسماء التي سوف نعرض لها هي لأشخاص تصفهم في السن ، ومن هنا ، فربما كانوا أقرب من حيث حقيقة وجودهم وواقعهم ، ومن حيث أيضا خيالهم ، للإيقاع العالم للعصر الذي يعيشونه .

هي اذن نظرة الى تغاير الأجيال واختلافها بما يعنيه ذلك من تغاير التجارب أيضا واختلافها وفقا لظروفها ، ووفقا أيضا لما كان أو لا يوجد من امكانات خارجية أو داخلية . ودون أن يعنى ذلك أيضا فقدان استمرارية التواصل بين تلك الأجيال الأكبر وهذه الأجيال الأصغر . ففي هؤلاء ولا شك شيئا ان لم يكن أشياء عديدة من كل أولئك .

كذلك فان هؤلاء العلماء من الشباب ، أو شباب العلماء والمفكرين بتعبير آخر ، يمكن النظر اليهم بأكثر من مستوى ، على أنهم يمثلون ، لا أريد أن أقول صفوة الجماعات أو الفئات العمرية التي نضجت عقليتها في أوائل القرن

العشرين ، وبخاصة في العقدين الثاني والثالث ، ولكثهم على الأقل كانوا من الامكانية والقدره الفكرية العلمية المبشرة كى يقوموا بدور حلقة الوصل بين أجيال لاحقة جديدة ، كانت في موقع أشد تعارضا وتحررا مما كانت تمكسه الأجيال الأكبر التي شغلت تفكيرنا حتى الآن . ذلك ان لم يكن بعض هؤلاء العلماء الثمانيات هم أنفسهم من لعبوا هذا الدور الراديكالى الذى أحدث الكثير من مظاهر الثورة في غير قليل من مقولات وتصورات الفقه القانونى كما وصلت اليهم عن هذه الأجيال الأكبر حتى سنوات الحرب العالمية الأولى وربما الى ما بعدها بقليل .

والواقع أنه بالنظر الى خريطة الفكر القانونى في تلك المنطقة من الغاليم التي تحدتت بها دراستنا ، فاننا نقف على العديد من أسماء فقهاء وأساتذة وعلماء الاجتماع وفلاسفة التاريخ من أمثال فقهاء القانون الفرنسى ليون ديجي Duguit ويوجين آليخ^(١) Eugen Ehrlich الفقيه النمساوى ، وتيماشيف وجورج جيرفيتش وغيرهم ممن كانوا في موقع الوسط بين سابقينهم الذين كانوا قد ولدوا في الخمسينيات مثلا أو الستينيات من القرن الماضى ، وأولئك الذين يضفرونهم مباشرة أعنى الذين ولدوا في السبعينات والثمانينات من القرن ، والذين بالكاد بلغوا مرحلة تفتتحهم مع بدايات القرن العشرين ، وهو جيل يلزم التريث أمامه على أى الأحوال لأعطائه مزيد من التحديدات ، على الأقل في ملامحه العامة التي رسمتها أحداث العقدين الأول والثانى من

(١) الفقيه النمساوى أريخ (١٨٦٢/١٩٢٢) من أهم الذين أرسوا قواعد علم الاجتماع القانونى في العقد الأول من القرن العشرين بتركيزه في دراساته على ما يعرف بالمصادر المادية التي يصدر عنها القضاة وعلى العوامل التي تتدخل في تشكيله وبالتالي تطوره . أى أنه لم يعط مسألة أصل القانون أو الجهة التي يصدر عنها الكثير من عنايته . وفي هذا قدم نظريته عن القانون الحي Living Law وعلى الحقائق التاريخية وبخاصة العرف في تشكيل المعيار القانونى وهو هنا أقرب الى سافينى والمدرسة التاريخية وإن لم يتجه الى المناقض مثلا اذ ركز على دراسة الحاضر وعلى حقائق القانون القائمة بالفعل .

انظر في ذلك كله كتابه « القواعد الأساسية في علم الاجتماع القانونى » الذي ترجم ونشر باللغة الانجليزية لأول مرة في عام ١٩٢٦ :
Fundamental Principles of the Sociology of Law.

القرن الحالى ، على اعتبار أن عطاءه العلمى قد بدأ - فى معقبات هذه الفترة
الحرجة •

- ٢ -

لعل سننوت الحرب العالمية الأولى هى التى تمكنا بالفعل من تحديد
ملامح شخصيات جيلنا الحديث الذى نزمع تناولها هنا • ولكننا فى الحقيقة
لا نعنئ بسنوات الحرب مجرد تلك السنين التى استغرقتها منذ أول ما تفجرت
فى ١٣ أكتوبر ١٩١٤ ، وإنما ما نقصد إليه يرجع - على مستوى الفكرة
والواقع - الى ما قبل ذلك ، أعنى تلك الفترة بالغة الحرج التى عاشتها أوروبا
فى العقد الأول بالذات •

فمنذ أوائل السبعينات من القرن الماضى ، لعلنا نتذكر ، أصبحت الرونسيا
بصفة خاصة مثار قلق حقيقى للقارة بأكملها وذلك نتيجة لاجتماع باريس
فى عام ١٨٧١ وما تبعه من اتجاهات سياسية وقانونية حاولت أن تمسبح
الوجود الواقعى على الفكر الماركسى •

ويمكن القول بمزيد من الثقة ، أنه خلال هذا العقد ، عاش العالم
(خاصة شباب أوروبا) جوا مليئا بتهديدات الحرب ونفخها • وعلى الرغم من
أن ماكس فيبر وحتى اميل دوركايم كان عطاؤهما الفكرى مازال مستمرا ،
فإن الحرب العالمية لم تكن حربهما غدما نشبت ، وإنما كانت بتعبير أوضح
حرب الجيل اللاحق من الأبناء الذين لم يكونوا على رضا تام بكل ما خلفه
جيل الكبار ، فقد جعلتهم رياح الحرب يتلفتون حولهم بحثا عن مثل أخرى
وعن مبادئ أخرى • وكان فى ألمانيا بالذات أن وقع الشباب على مبادئ
وأفكار نيتشة التى أخذ يسمى الى أن يحيلها الى واقع يعيشونه حقيقة
وفعلا بعدما أطلقوا على أنفسهم أول أو طلائع أجيال المحاربين الأشداء^(١) •
ولقد كان موقف هذه الأجيال الأكبر والأجيال الأصغر مغايرا تماما •
فبالنسبة الى الجيل الأكبر ومنه ماكس فيبر واميل دوركايم ، والشئ ذاته
أيضا فيما يتعلق بالنخبة العامة والثقفة فى مختلف أنحاء أوروبا الذين ربطت

Klemens Von, Klémperer.; Germany's New Conservatism : Its History (1)
and Dilemma in Twentieth Century. Princeton, N.J. 1957, pp. 44: - 5.

بينهم الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي من أمثال باريتو وجورج سوريل وموسكا وبرجسون وكروس ، لا يمكن القول بأى معنى من المعانى أن هذه الحرب كانت من صنعهم ، أو أنهم كانوا يتحملون مسؤولية عامة حيالها .

وحتى بالنسبة الى البعض ممن كانوا يشتغلون بالعمل السياسى أو بالحياة العامة ومن كانوا تحركهم الدوافع والتيارات السياسية مثل فييز ، فالؤكد أنه كان مضطرا الى أن يلزم نفسه ببعض التحذيرات غير المتحمسة ضد الوباء المنتظر .

وعلى الرغم من كل مخاوفه وحرصه القلق على بلده ، فلم يكن بمقدوره أبدا أن يخفى شعوره بأن الصراع « كان عظيما ودمهيا » فى تسبيل المبدأ الذى يسعى اليه . ذلك فى الوقت الذى نجد دوركايم من اللامحبة اثانية ، وقد اندفع بعاطفته الوطنية المتأججة ، يؤمن تماما بوجاهة الأسباب التى دفعت فرنسا الى الحرب . على حين اتخذ آخرون ومن بينهم فلغريدو باريتو موقفا وسطا ان لم يكن متراجعا ، يخفى وراءه تشاؤمية زائدة مما قد تسفر عنه الحرب بالنسبة الى الأطراف المنخرطة فيها جميعها .

وعموما فلم تكن الحرب قد انتهت بعد حتى كان قد أصبحت واضحة تماما أمام كل العقول الواعية النهاية التى سوف ينتهى اليها هذا الصراع ، وهى نهاية لم يقدر لاميل دوركايم على أى الأحوال أن يشهدا اذ مات فى عام ١٩١٧ حرنأ على مقتل ابنه الوحيد .

أما بالنسبة الى فييز فقد بدأ ايمانه — بعد الحرب مباشرة — بامكانية أن يفعل الحزب الديمقراطى الألمانى Democratic Party شيئا يعيد به المنطق الى الأمور ، يضعف بالتدريج حتى تلاشى تماما . وبالفعل ، فما كاد ينتهى عام ١٩٢٠ حتى كان الحزب قد تفكك وانحل كلية . وكان فييز نفسه قد مات فى العام نفسه أيضا .

أذن فى السنوات القليلة ما بين ١٩١٧ الى ١٩٢٣ كان كل جيل الكبار الذين ترددت بيننا أسماءهم قد ماتوا . دوركايم فى ١٥ نوفمبر عام ١٩١٧ ، وباريتو فى ٢٠ أغسطس عام ١٩٢٠ ، ومن قبله ملكس فييز فى ١٤ يونيو ١٩٢٠ وهو مازال فى الخمسينات من عمره وتبع هؤلاء يوجين آريلخ فى مايو ١٩٢٧ .

ومع ذلك فإن الشيء المؤكد هو أنهم نجحوا في أن يخلقوا — قبل رحيلهم — فكريا سياسيا وقانونيا استطاع أن يثبت أصالته وجدارته الى اليوم . وكان في مقدمة هؤلاء أريخ الذي أشرنا اليه توا ، وديجي وجيرفيتش وموريس هوريو Hauriou (١٨٥٦/١٩٢٩) وتيماشيف الذين نقضوا بدورهم الى الأجيال الأصغر من أمثال هنري ليفي وبرول وأوبيرت وأوليفر كرونا وغيرهم من أقطاب المدرسة الاسكتندنافية والمدارس البولندية والسوفييتية في دراسة القانون .

- ٣ -

ولقد كان واضحا تماما أن بدايات القرن الحالي قد أخذت تشهد ثقلا متزايدا للاتجاهات والفرصيات السيكولوجية على البحث والدراسة القانونية . وقد عززت هذه الاتجاهات جميعها أبحاث فرويد في الدوافع والنزعات وأيضا تلك الدراسات التي دارت حول آثار السلوك العقلاني وغير العقلاني في العملية الاجتماعية ، وشارك فيها بأكثر من زاوية ماكس فيبر وفلغريدو باريتو . كذلك شهدت بدايات القرن رجعة متزايدة الى احياء فكرة القانون الطبيعي التي قلنا أنها قد هوجمت بعنف في القرن التاسع عشر (على الرغم من ازدهارها) ، وكانت محاولة الفقيه الألماني Stammler والفرنسي جيني (فرانسوا) François Geny هما أشد المحاولات تأثيرا .

وعلى الرغم من أننا لن نناقش تفصيلا مذهب فرانسوا جيني (١٨٦١ / ١٩٥٩) الذي عرف باسم مذهب العلم والصياغة ، إلا أنه من المهم أن نشير الى كتابه الرائد « منهج التفسير » Méthode d'interprétation الذي نشر مع آخر سنتي القرن الماضي (١٨٩٩) . فقد نجح جيني في هذا الكتاب في أن يثير العديد من المسائل بصدد مصادر القانون والمادة التي تتكون منها قواعده والدور الذي يقسوم به المشرع والكيفية التي يمكن بها تطوير القاعدة القانونية . وهو لون من التفكير قاد الى أن تتركز القضية الشاغلة لشغل المذاهب القانونية في البحث عن طبيعة الأشياء The Nature of things أو طبيعة الحقائق The Nature of Facts وهي حقائق كان يرى ضرورة أن تؤسس عليها أية محاولة تسعى الى فهم القانون وتفسيره ناهيك عن تغييره ، ويصرف النظر عن نوعية المواقف المختلفة ورؤيتها الذاتية .

بتعبير آخر المشرع ليس بمقدوره ان أن يفرض رؤيته أو وجهة نظره الخاصة على القضاء ، وانما القانون ، أو المادة القانونية ينبغي أن تتم صياغتها في ضوء الحقائق الواقعية والحقائق التاريخية ، وكل ما يمليه العقل السليم من المبادئ الأزلية العادلة كما يجدها العقل ويكشف عنها في القانون الطبيعي . فهذه الحقائق بخصائصها هي نفسها التي تقدم مختلف الخطوط والاتجاهات التي تشير أو ترشد الى التنظيم السليم .

ولا يختلف عن ذلك كثيرا ما ذهب اليه الفقيه الألماني ستاملر Stammler الذي يعتبر أهم من حاول تقديم صياغة توفيقية بين فكرة القانون الطبيعي وتقاليد المذهب التاريخي ، من حيث أن الأول يقول بالثبات وعدم التغير على العكس من الثاني الذي يرى القانون كيانا متغيرا دائما .

وفي هذا الصدد يقدم لنا ستاملر في كتابه *Lehr: Von dem richtigen Recht* الذي نشر في عام ١٩٠٢ المبادئ الاجتماعية المسبقة التي تصور أن القانون العادل الجدير بالتقدير يقوم عليها ، وهو ما أطلق عليه القانون الطبيعي ذي المضمون المتغير *Natural Law with a changing content* وهي تسمية سرعان ما أصبحت بمثابة أحد شعارات القرن العشرين ذائعة الصيت والانتشار (١) .

وحتى عندما قدر لهذا الموقف القانوني الفلسفي أن يبلغ مداه ، فقد كانت تنمو جنباً الى جنب ، وربما بشكل مباشر من باطنه وأعماقه هو نفسه ، مختلف الاتجاهات المعارضة التي نظرت الى القانون على أنه علم اجتماعي واقعي . ساعية بذلك الى أن تضع القانون فيما تصورت أنه اطاره الحقيقي الصحيح .

— ٢ —

ولم يكن الأمر بالنسبة الى كل من ليون ديجي Duguit (١٨٥٩ / ١٩٢٨) وموريس جان كلود يوجين هوريو (١٨٥٦ / ١٩٢٩) ، وكلاهما من تلامذة فقه القانون الفرنسي ، مجرد تزامن في الوجود (لا يتجاوز الفارق بين عمرهما أربعة أعوام فقد ولد هوريو قبل ديجي بثلاثة أعوام . ومبت بعدة

بعام واحد) ليقال مثلا أن لهما الموقف ذاته من قضايا الفكر والمسياسية والقانون التي عاشاها ، حتى مع تسليمنا بحقيقة أن كلا منهما قد تأثر تأثرا واضحا باميل دوركايم بصفة خاصة ، وأنهما كانا ينتميان الى الاتجاه الاجتماعي نفسه الذي ينظر الى المؤسسات والتنظيمات ومختلف النظم الاجتماعية كالعائلة والاتحادات ... الخ ، على أنها تعبير عن الحقيقة الاجتماعية التي تقوم وراء القانون .

وينظر الكثيرون الى ليون ديبجي على أنه أحد الملامح الثورية التي تنطوي على الكثير مما يميزه حتى عن أفراد جيله من القانونيين . فقد نجح ديبجي في تطوير موقف فلسفي استطاع أن يمزج فيه فكرة القانون الطبيعي (على الأقل من منظوره الخاص) وموقفه المميز الذي حاول أن يوضح فيه كيف يمكن للفهم الاجتماعي للقانون أو الدراسة الاجتماعية للقانون أن تكون ذات أثر بالغ في الفقه القانوني نفسه .

وبداية فانه يمكن القول بأن ديبجي لا يكاد يختلف عن هوريو من حيث أن كليهما كان استاذا للقانون كما أثّرنا . فقد أكمل ديبجي دراسته للقانونية في جامعة بوردو Bordeaux وعين أستاذا في كلية الحقوق بجامعة كاين Caen عام ١٨٨٣ . ولكنه عاد ثانية في عام ١٨٨٦ أستاذا للقانون في الجامعة التي تخرج فيها (بوردو) حيث أصبح عميدا لكلية الحقوق وهو المنصب الذي بقى فيه حتى وافته منيته .

والحقيقة أن ديبجي يثير الحيرة من أكثر من ناحية . ففي الوقت الذي لا يشك أحد في أنه كان واحدا ممن لا يأخذون بمبادئ القانون الطبيعي وأنه كان لا يخفي احتقاره لهذا الاتجاه ، فانه لم يصرح أبدا بهذه العداوة على الرغم من أنه يسهل تلمسها في كتاباته كلها خاصة وهو يؤكد على أن القانون لا يعدو أن يكون نتاجا تلقائيا للحقائق Le Produit Spontané des Faits . ويقصد بها الحقائق الاجتماعية بصفة خاصة .

ومن الناحية الأخرى فانه في الوقت الذي نجده لا يكاد يكف عن التحديث عن نظريته أو بالأصح اتجاهه الفكري ، وهو ما أطلق عليه عموما النظرية الاجتماعية للقانون ، الأمر الذي يجعله قريبا ولا شك من تلك الاهتمامات الخاصة التي تتردد حول الاجتماع القانوني أكثر منه فلسفة القانون أو فقه

القانون ، فانا نجد أن غالبية كتاباته كانت في الحقيقة أشد اهتماما وكلها يبحث
الموضوعات الفقهية ذاتها ، وبخاصة فقه القانون الدستوري .
ويعتبر مؤلفه « المطول في القانون الدستوري » *Traité de Droit Constitutionnel* (Treatise on Constitutional Law) الذي نشره
في خمسة أجزاء في الفترة من عام ١٩٢١ الى عام ١٩٢٥ أعظم مؤلفاته بغير
شك . وان كان قد ألف ثلاثة أخرى من الكتب التي دارت في معظمها حول
الموضوع نفسه (فقه القانون الدستوري) الى جانب بعض المشكلات الخاصة
بوجود القانون في المجتمع ، وفي مقدمة هذه الكتب كتاب « الدولة » *L'Etat*
في الفترة ما بين ١٩٠١ و ١٩٠٣ ، وكتاب « القانون الاجتماعي والقانون
الفردى وتحصيل أشكال الدولة » *Le Droit Social, Le Droit*
Individuel et les Transformations de L'Etat الذي نشر في عام
١٩١١ ، وهما الكتابان اللذان ركز فيهما على إبراز نظريته الخاصة في القانون .
ثم كتب في الأذى نشره في عام ١٩١٢ عن التحولات العامة في القانون الخاص
منذ صدور مجموعة نابليون *Les Transformation du Droit Privé depuis de*
Code de Napoléon وكتاب « تحولات القانون العام » *Les Transformations du Droit Public*
الذي نشر في عام ١٩٢٦ وكتاب « السيادة
والحرية » *Souveraineté et Liberté* الذي صدر في عام ١٩٢٢ ومثل
هجومًا لاذعًا على النظرية التقليدية في سيادة الدولة . وهو الهجوم الذي
شاركه الكثيرون من علماء الاجتماع والسياسة والقانون ومن بينهم هيجو كراب
Hugo Krabbe وهاارولد لاسكي Laske وموريس هوريو نفسه . وحيث تبنى
دييجي هنا موقفًا ينادي بالسيادة المتعددة *Multiple* التي تمارسها العديد من
الهيئات والمنظمات والجماعات الاجتماعية والدينية والاقتصادية المختلفة
التي تتمتع جميعها بقدر من السيادة يفوق ما للحكومة الرسمية . وبهذا
فلا تكون السلطة مركزة في يد عضو أو مكان واحد بعينه في المجتمع ، ولكنها
تنتقل بشكل مستمر من موضع الى آخر . وهي نظرية يمكن القول بأن دييجي
قد تلمذ (وأصحابه) في الجهر والمناذرة بها الى درجة أنهم أعلنوا أن الدولة
ليست في واقع الأمر سوى نمط أو نموذج من نماذج التقسيم الاجتماعي
Solidarité Social ، ولا تملك أية سلطات خاصة أو ميزة بالمقارنة بغيرها

من المؤسسات أو العناصر الأخرى المكونة للمجتمع • وهو موقف وإن بدا متسقاً مع نظريته العامة في القانون ، إلا أنه يعكس غير قليل من التناقض خاصة إذا نظر إليه ارتباطاً بما يتعلق بموقع الفرد من المجتمع والدولة • وهو ما نرجو أن تكون لنا عودة إليه في مكان آخر •

- ٥ -

ولقد أشرنا من قبل إلى تأثير دييجي بالاتجاه الوضعي العام للفكر الدوركايمي • ولكن الملاحظ في الوقت نفسه أن دييجي لم يكن بعيداً كذلك عن تأثير ما عرف بمذهب الذرائع كما نجده عند جميعه بنثام ، ولا تأثير الاتجاه الوضعي بعامة خاصة كما نراه عند اهرنج •

والواقع أنه ترتب على هذا كله أن تكونت لدى دييجي نظرة خاصة فيما اعتبره مصدر القانون فنجد في مؤلفه « القانون الدستوري » الذي يعتبر أفضل ما يحوى فلسفته القانونية قد افترض فرضية أساسية مؤداها أنه ينبغي أن ننظر إلى المجتمع بصفة مبنئية على أنه مجتمع اقتصادي وأنه تتم دراسته في ضوء هذه الفرضية وفقاً لما يعكسه بناؤه الاقتصادي ونشاطاته الاقتصادية بصفة خاصة •

ومن هذه الفرضية الأولية ينتقل دييجي إلى تمديد واحدة من أهم الحقائق التي تتضمنها فلسفته القانونية ، تلك أن مصدر القانون أو أساسه بمعنى أدق إنما يوجد من ثم في هذه الحاجات الاقتصادية الاجتماعية ذاتها والتي لا يوجد القانون إلا لأجل الوفاء بها • ففي اعتقاده أن هناك شعوراً إنسانياً عاماً ، أو غريزة إنسانية تدفع إلى خلق أو إيجاد نوع من التضامن الاجتماعي وتبادل المصالح والمنافع بين الأفراد في داخل المجتمع •

وفي تفسيره لهذا يقرر دييجي أن الحقيقة الأساسية لمثل هذا المجتمع هي من غير شك وجود العديد من الجماعات والتجمعات المتباينة والمختلفة التي تتجج جميعها أشياء ومنتجات متباينة ومختلفة كذلك • ولكنها على الرغم من ذلك ترتبط فيما بينها برمات الحاجة المتبادلة التي تتمثل في احتياج كل منها لما ينتجه الآخرون •

المبدأ الجوهري إذن هو التضامن • وهو مصطلح وإن كان يعطى المعنى نفسه الذي قصد إليه برودون Proudhon من مصطلح التبادل Mutualité

الا أنه عند ديجي ذات خاصة اجتماعية بارزة ، ويتخذ شكلين رئيسيين ، أولهما هو التضامن الالهي الذي يقوم على التشابه ومن ثم أطلق عليه التضامن بالتشابه أو بالاشتراك . وقصد به الحد الاجتماعي الضروري أو اللازم لانسباق الأجزاء مع الكل الذي يتركب منها ، ومن هنا فقد رأى ضرورة عدم اقدام على ما يسيء الى هذا الحد التضامني ووجوب أن يبذل الجميع ما في طاقتهم لتقويته ودعمه .

ولكن الاختلافات بين الأفراد في القدرات والامكانيات اللازمة لتحقيق الاحتياجات المتكررة وبخاصة الاقتصادية ، تنتج الشكل الثاني من أشكال التضامن وهو ما أسماه التضامن العضوي الذي يقوم على الاختلاف والتباير حيث يحاول الأفراد والجماعات التي تختلف فيما بينها من حيث القدرات والامكانيات استخدام ما تهيأ لها من هذه القدرات والامكانيات لانتاج احتياجات الكل في ضوء مبدأ تقسيم العمل الذي يكشف عن مدى الحاجة الى المزيد من التضامن والتعاون لانتاج أقصى ما تستطيع الجماعات سدا لاحتياجاتها مما يهيئ للوصول الى الانتاج المضخم الذي أصبح من سمات المجتمعات الحديثة .

ونتيجة لهذين المبدأين ، أقصد التضامن بالتشابه ، والتضامن بالاختلاف أو بتقسيم العمل يتفرع كل القواعد الاجتماعية سواء كانت قواعد اقتصادية أو قواعد ومعايير أخلاقية . وتضطلع القواعد من النوع الأول بتنظيم نشاطات الأفراد في مجالات انتاج الثروة واستهلاكها ، على حين تنظم القواعد من النوع الثاني مظاهر السلوك ، كما تحدد طرائقه وأنماطه وأساليبه لتبدو متنسقة بعضها مع البعض ، ومتوائمة مع القواعد والمعايير ذاتها في نفس الوقت .

وكما قلنا فليس من المنتظر المساس بهذه القواعد أو الخروج عليها لما ينجم عن ذلك من خلخلة في الكيان الاجتماعي لا بد تثير رد فعل اجتماعي يسمى المجتمع عن طريقه الى استعادة توازنه . فكان هذا المبدأ هو الذي يهيئ في النهاية لتحديد معنى العدالة ومفهومها . أعنى معنى ما يعتبر صحيحا وصوابا في ذاته . أو مفهوم القيمة والاعتبار الذي اعتبره ديجي المصدر اللاشخصي للقانون Impersonal وأسبغ عليه معنى أصل القانون أو الطريقة

القياسية للقانون R gle de droit وهو معنى نجده مشابها أيضا لقانون برودون
الاقتصادي Droit  conomique ، كما يكشف عن نفسه في مشتقين
وصفهما ديجي بأن أحدهما سلبي والآخر ايجابي حيث الأول لا يقوم على
اتيان أى فعل فيه مساس بمبدأ التضامن ، بينما يساعد الثاني بأقصى
ما يستطيع في تميم وانجاز هذا المبدأ . ولا يملك الحاكم نفسه ، أو المشرع
الا أن يخضع تماما لحكم هذا المبدأ بما ينطوى عليه من حيدة وموضوعية .
ولكن تقديرنا الحريص السابق يخفى ولا شك جوهر ما تعنيه القضية
التي يسوقها ديجي . فصحيح أن هذا الفقيه قد نجح نجاحا ملحوظا في إبراز
الطابع الاجتماعي للقاعدة القانونية وكذا الوظيفة الاجتماعية لتقسيم العمل
وتبادل المنافع والخدمات والمصالح . ولكن الصحيح من الناحية الأخرى
هو أن ديجي عندما قرر أن القانون الموضوعي Objective أو مبدؤه الرئيسي التقادر
على أن يجعل النظام الاجتماعي مستقرا ومتوازنا ، انما هو نتاج لهذه الظواهر
أو العوامل ، فكانه قد جمل - ويحق - هذا القانون بعيدا ومستقلا عن ارادة
الأفراد وعن أية ارادة أخرى بما في ذلك ارادة الدولة ذاتها ، وذلك لسبب
بسيط هو أنه يسبق من حيث الوجود كل هذه الارادات ، طالما أنه مرتبط
أو بمعنى أدق ، نتاج لحقيقة الوجود الاجتماعي نفسه ، والحياة الاجتماعية
ذاتها . ومادامت أية ارادة من هذه الارادات لا تدل على جوهرها أو حتى
يستدل على وجودها الا من وجود هذا التضامن نفسه ، أو القانون الموضوعي
بتعبير آخر .

ولصل الشيء المشير في هذا الموقف هو ما ينتج بالضرورة من حالة اذا
ما استطردنا في منطقه . فمن المسلم به أن هناك العديد من المنظمات والهيئات
(من بينها: الدولة) التي تتبنى في معظم الأحيان على أساس علاقات لا تعتبر
غير القوة . واذا كان الحال كذلك فلا يكون له سوى معنى واحد هو أن هذه
المؤسسات جميعها لأبد وأن تكون خارج دائرة القانون الموضوعي الذي يعنيه
ديجي ، أو خارج الحياة القانونية السليمة ، الا اذا خضعت لقوة هذا القانون ،
واضططعت علاقاتها وأسسها بكل ما يمليه ويشير به من أسس وعلاقات
تعكس التضامن الاجتماعي .

في ضوء هذا يبدو لنا أنه ليس هناك إذن حقوقا طبيعية فردية بالمعنى الذي

تقتضد إليه الطبيعيون والذين ينادون بالقانون الطبيعي . أو شيئا من تلك الحقوق التي تستند فيها الدولة على مجرد مبدأ القوة ، الا اذا كان ذلك مستمدا سلفا من المبدأ القانوني نفسه الذي يرجع في أصله ووجوده الى مبدأ التضامن الاجتماعي .

وبتعبير آخر ليست هناك اذن غير القاعدة القانونية أساسا للتصرفات سواء كانت تصرفات أفراد أو هيئات أو مؤسسات ، أو التصرفات التي تقوم بها الدولة ذاتها . وذلك على اعتبار ان الانتماء الى ذلك التضامن الاجتماعي ، وبالتالي القانون الموضوعي ، هو الذي يسبغ عليها الشرعية . وهو ما يعني في الوقت نفسه امكانية انكار وجود أية منظمة أو شخص من الأشخاص لا يعتبر التضامن الاجتماعي أو القانون الموضوعي أساسا لتقوم عليه بما في ذلك الدولة أو بمعنى أدق ذلك الكيان الذي مال ديبجي الى أن يصفه « بأنه اتحاد *fédération* من الخدمات العامة التي تدير مقومات أقصى ما هنالك من ضوابط وقوة لا بغرض السيطرة واصدار الأوامر ، ولكن بهدف تأكيد الوظيفة الدائمة والمطاء أو الانتاج المستمر للخدمات » (١) .

ومن المير حقيقة ما اذا كان مذهب ديبجي مما يمكن وصفه بالواقعية فعلا أو بأنه أحد المذاهب الخيالية أو المثالية . فلقم كانت واحدة من أهم الانتقادات التي وجهت اليه أنه يتركيزه على الشعور بالتضامن على أنه الواقعة الاجتماعية الوحيدة الجديرة بكل الاعتبار ، قد جانبه الصواب الى حد بعيد ، لأن هناك في المجتمع العديد من الحقائق الاجتماعية الأخرى التي لا يدعو التضامن أن يكون احداها بمصعب . فلماذا اذن جعل ديبجي منه (التضامن) المصدر الوحيد الذي تستمد منه القاعدة القانونية مادتها ؟

وقد يرى البعض في محاولة لانصاف ديبجي أن الانتقاد الذي وجهه لنفسه في الطبعة الثالثة من « القانون الدستوري » كافيا للرد على هذه الناحية حيث أدرك ديبجي عدم كفاية عامل التضامن واعترف أنه لم يعط في كتاباته الأولى عاملا أو عنصرا غيره يتصف بالدوام والتفوق حيث نجده يذهب

(١) Duguit, L., *Droit Constitutionnel*, (1927 edition), Vol. I, p. 589.

انظر ملحق النصوص النص رقم (٢٢)

الى تقرير أنه كان الأجدر به أن يقدم ما هو أفضل من ذلك الذى قدمه وقال به^(١) .
 كذلك فقد يرى البعض الآخر أن ديبجى انما كان يقصد الى أن القانون
 (ينبغي) أن يقوم على خاصية التضامن دون غيرها . ولكن سواء كان الأمر
 فى حقيقته ما حاول أن يقنعوا به أنصار الفريق الأول أو أولئك الذين شككوا
 الفريق الآخر ، فإن للرأى عدى أن هذا كله وإن كان من الواضح أنه لا يقدم
 أى حل للمسألة ، فإنه لا يمنع أيضا القول بأن ديبجى كان يتجه بنظرته الى غاية
 يصعب انكار أنها مثالية ، أضف اليه ان مثل هذا القول الأخير من الواضح
 أنه يلقي بالقضية كلها فى نطاق (الواجب) لا (الواقع والوجود) ، مما يؤكد
 طبيعة الخاصية المثالية لنظريته ، وبالتالي الابتعاد عن مقولة العلم بكل ما تعلمه
 هذه المقولة من أبعاد ووجود واقعى .

ومع ذلك نفى اعتقاده أن ما أمر ديبجى على أن ينكره ، وأعنى بذلك
 الصيغة المثالية التى تصطبغ بها بعض جوانب نظريته التى ادعى لها كل
 الواقعية ، هو بالضبط ما نجد عكسه عند معاصره موريس هوريو عالم السياسة
 وأستاذ فلسفة القانون فى جامعة تولوز Toulouse (فى الفترة ما بين ١٨٨٣ -
 ١٩٢٩) .

وبالرغم من أن الصلة بين ليو زديجى وموريس هوريو هى صلة جد وثيقة
 خاصة من حيث أنهما قد ارتبطا لفترة بكل من فكر دوركليم من ناحية ، وبعض
 التصورات القائمة فى فكرة القانون الطبيعى من ناحية ثانية ، فإن الواضح أن
 عمل هوريو كأستاذ للسياسة قد ساعده ولا شك على أن يتجاوز نطاق الفقه
 القانونى الى المجال السياسى أيضا ، ومن هنا اصطفاغ أفكاره بتلك الصيغة
 السياسية التى لا نكاد نلاحظها عند ديبجى . وربما من هنا أيضا كان تركيز هذا
 الأخير فى دراساته على القانون الدستورى ، على حين ركز هوريو على الدراسة
 النظرية للقانون العام مما كان له أبعد الأثر فى تطوير القانون الإدارى
 الفرنسى .

- ٦ -

ولقد كان على هوريو أن يسير فى الاتجاه نفسه الذى يربط بين القانون

Ibid : P. 118.

(١)

انظر ملحق النصوص النص رقم (٢٣) .

والواقع الاجتماعي . ومع أن هذا قد يوحى بأنه حصر اهتمامه في المجال الاجتماعي وحده ، فإن إحدى السمات البارزة في هذا الفقيه أنه لم يفصل تماما بين هذا الواقع الاجتماعي وبين الفكر التأملّي أو الفلسفي . بمعنى أنه استطاع تقديم منظور لفلسفة واقعية ومثالية في آن واحد مما Idealist-Realist وبدون أن يخلط بين متضمنات أي من المذولتين .

والواقع أن الصلة بين ما يمكن أن نصفه بأنه نمط أو شكل من المؤسسة Institutionalism القانونية وهو ما أخذ هوريو والمؤرخ والكاتب الفرنسي جورج رينار Renard يرسيان قواعده كاتجاه حديث يركز في جوهره على طبيعة المؤسسات ككيونات اجتماعية ، وبين الاتجاه الإيهائي للقانون الطبيعي ، كانت تعكس في جوهرها غير قليل من مظاهر التعاطف مع الوضعيات الفردية . وهي الوضعية التي كان يتعين على هوريو أن يوضحها ويكشف عن أبعادها .

ولقد كان جليا بما فيه الكفاية أن هناك نقلة قيمية انصح استخدام مثل هذا التعبير ، ينظر بها هوريو الى المؤسسة القانونية . فبالنسبة اليه المؤسسات الاجتماعية أيا كان شكلها كالأسرة والاقتصاد والنقابة ... الخ . إنما تعبر جميعها عن الحقيقة الاجتماعية التي تقوم من وراء القانون .

كذلك كان واضحا بما فيه الكفاية أيضا أن هوريو إنما قصد بهذه المؤسسات الاجتماعية ، مؤسسات الأشخاص لا مؤسسات الأشياء . حيث تكون نشأة الأولى في محيط اجتماعي كمشروع فردي يعكس قوة الارادات الفردية الصيرة التي تنشبوه ، وحيث تمثل القيم والأفكار القانونية ركنا هاما وجوهريا في تركيب هذه المؤسسات الاجتماعية ، من حيث أن هذه القيم والأفكار القانونية هي بالذات التي تكون عناصر المثل الأعلى لكل قانون . وإن كانت المشكلة سرعان ما تبرز وبخاصة حال اصطدام هذه المثل القانونية بأرادات الأفراد . سواء الذين شاركوا في انشاء المؤسسة أو من خارجها .

ثمة في الحقيقة سمة من الخوض في مثل هذا اللون من التفكير الذي يحاول هوريو أن يربط فيه بين الواقع وبين المثل . وبالنظر الى كتاباته الرئيسية سواء ما كان منها موضوعه الادارة أو القانون العام أو القانون الدستوري^(١) ،

(١) اعتقد أنه قد يكون كافيًا أن نشير هنا الى أهم الاعمال الرئيسية =

وهي أهم الكتابات والاتجاهات التي خاضها وقدم من خلالها نظريته في المؤسسات ، فيمكن القول أنه يسهل ملاحظة أمرين بذاتهما هما :
 أولاً : أن هوريو في هذه النظرية قد عرف الدولة بأنها مؤسسة اتحادية Corporate تتكون من العديد من التكوينات التي تستهدف جميعها حماية حرية الفرد وصيانة حقوقه ، وهو بهذا يمثل واحداً من أهم المدافعين عن النظام الفردي Individualistic Order وعن المشروع الفردي الخاص وعن الملكية الشخصية ، كما نادى بإصرار بضرورة إيجاد المزيد من الإجراءات التي تحمي المواطنين ضد أي مظهر من مظاهر التعسف الإداري (١) .

ثانياً : أنه في كل ما سبق تظهر في الحقيقة فرضيات القانون الطبيعي ، وبخاصة عندما يركز على ما أسماه مبادئ التنظيم ، وعلى اشتراك Communion الأفراد ومساهماتهم في تحقيق المثل الدائمة ، ومحاولة وضع قدرات الأفراد وإمكاناتهم ، وحتى أفكارهم ومشاعرهم في خدمة هذه المثل وخدمة المبادئ التي يقوم التنظيم المؤسسي عليها أو يستهدف تحقيقها .
 والجزم أن هوريو قد رأى في كل هذا عناصر أساسية لا مفر من وجودها في المؤسسة الاجتماعية . فبالنسبة إلى كل من هوريو وجورج رينار كان الأمر تماماً مثلما هو بالنسبة إلى دييجي ، من حيث أن مبادئ العدالة هي مبادئ وأسس التنظيم الاجتماعي متجسدة وجليّة أو ناطقة بذاتها .

ومع ذلك فلا يسعنا إلا أن نعترف بأن هذه المسائل الصعبة تثير من المشكلات أكثر مما تقدمه من حلول . وقد يكون صحيحاً أن نظرية دييجي ومثلها نظرية هوريو قد قدمت كل منهما أطارا يمكن أن يوصف بأنه مخرج من الدائرة المغلقة التي ظل التفكير القانوني والسياسي يدور فيها لفترة طويلة وهو متعلق بأهداف فكرة القانون الطبيعي . ولكن الصحيح أيضاً هو أنه لا الأساس

== بحسب لوريس هوريو وهي « المختصر في القانون الإداري والقانون المسلم Précis de droit Administratif et droit Public (١٨٩٢) ومبادئ القانون المسلم Principes de droit Public (١٩١٠ ، ١٩١٦) » ، والمختصر في القانون الدستوري Précis de droit constitutionnel (١٩٢٣) .

ومعها يستطيع القارئ أن يقف على مزيد من التفاصيل عن حياة هوريو وأعماله بالرجوع إلى الكتب الذي نشره البرت برودريك Broderick في عام ١٩٧٠ بعنوان The French Institutionalists

New Ency. Britannica, Op., Cit. Vol. 5. P. 752.

(١)

المثالي الواقعي Idealist-Realist الذي أقام هوريو نظريته عليه ،
ولا الواقعية الحسية Sensualist-Realism التي قادت تفكير ديجي قد
تمكن - وإن يكن كل منهما لأسبابه الخاصة - من الانصاح تعلمًا عن حقيقة
الفرار بين الطريقة التقليدية للفق القانوني ، والدراسة الاجتماعية للقانون ،
أو ما أطلق عليه جورج جيرفيتش دراسة الحقيقة الاجتماعية الكلية للقانون ،
قاصداً بذلك تحديد ما تصور (جيرفيتش) أنه مجال علم الاجتماع القانوني .
فاهتمامات ديجي الأساسية كانت في الحقيقة مركزة حول مسائل الفقه القانوني
أكثر منه موضوعات علم الاجتماع القانوني ذاتها ، ولذلك جاءت معالجته النظرية
لبعض ما يعتبر من صميم مسائل العلم معالجة سريعة وعامة .

أما هوريو ، من الناحية الأخرى ، فهو وإن كان أقرب ولا شك إلى طبيعة
العلم من ديجي ، فقد شغلته بدوره اهتماماته النوعية التي دارت في الأغلب
حول مشكلات وجود المؤسسات وتكيفها القانوني وما يرتبط من حقوق
والتزامات ونطاقات للتصرفات ، مما علقه في النهاية عن الرؤية الأشمل لا يوجد
في المجتمع (ككل) من أنماط قانونية ، وحتى إذا نحن سلمنا بأنه قد تطرق إلى
هذا أثناء معالجته للجماعات والمؤسسات المختلفة ، فقد فعل ذلك في داخل
الاطار المحدود لهذه الجماعات والمؤسسات . وربما دون ما يبذل محاولات
جدية لابرار ما يوجد بين هذه الأنماط القانونية الجزئية والبناء الاجتماعي من
علاقات وتفاعلات .

بيد أنه حتى لا يكون في كل هذا شيئاً من التجني على أي منهما ، فلا بد
وأن توضع في دائرة الضوء تلك الرموز المجردة Abstract Symbols التي
شاع استخدامها والارتكاز إليها ليس عندهما فحسب ، ولكن عند غيرهما أيضاً
من الفلاسفة والمفكرين . فهذه الرموز مثل « التضامن الاجتماعي » و « مبادئ
التنظيم الاجتماعي » أو الاستغراق في (باطن) حقائق الحياة الاجتماعية ،
أثنا تشجع في آخر الأمر ، وفي الوقت نفسه نتيجة لغموضها ولعدم تحديدها
تحديداً واضحاً على أن تتأثر بها الحكومات السلطوية ونظم الحكم المطلقة ،
وبالتالي تسيء استخدامها . وهو ما يصح كذاً بالنسبة إلى تلك الرموز
المبهمة مثل « ضمير الأمة أو المجتمع » Volkgeist الذي ساقه سفاغيني
مُطَبِّحاً المدرسة التاريخية ، والذي أظهرت الأحداث مدى إساءة فهمه وتطبيقه
على ما يعكس بصفة خاصة في النزعة العنصرية المميزة للنظام النازي .

وهكذا نجد أنه يترتب عليه إحدى النتائج الواجب الالتفات إليها وهي أنه في الوقت الذي سعت محاولات الأخياء الحديثة للقانون الطبيعي إلى أن تبتعد ، ولتو جزئيا ، عن الاتجاهات الشمولية ، فإن الغموض الذي اكتنفه بعض مفاهيمها قد ساعد على استخدامها للتبرير لهذه الاتجاهات الشمولية ذاتها .

- ٧ -

وقد تبدو هذه الحالة إذا نحن نظرنا إليها من زاوية ثانية غير مباشرة إلى حد بعيد . فمع اقتراب القرن العشرين من منتصفه ، حتى وكان عدد كبير من فقهاء القانون المبرزين قد كفوا تقريبا عن مناقشتهم المؤيدة أو المعارضة لأي من المحال القانونية سواء أكانت مداخل اجتماعية أو تحليلية أو منطقية أو أخلاقية . . . الخ . وحتى كانوا قد انتهوا أيضا إلى نتيجة معينة مؤداها أنه سواء كان ميدان الفقه القانوني هو ميدان متفرد بالمعنى العلمى المحدد ، أو كانت وحيته تتمثل في الحاجة إلى خدمة الاحتياجات الذهنية والفكرية لأولئك الذين تقع على عواتقهم مسؤولية صياغة القانون وتطبيقه ، أو تطويره بوجه عام نظريا وعمليا ، فإن الشيء المهم هو أن كل هذه الميادين قد أصبح ينظر إليها على أنها متضمنة فيه .

وقد يبدو في هذا شيء من التناقض مع ما سبق أن قررناه من تزايد التداخل والغموض في وضعية الفقه القانوني . ولكن الواقع أننا ، حتى لو سلمنا بصحته ، وأن فقهاء القانون ، ومعهم علماء الاجتماع من ذوى الاهتمامات القانونية ، أو القانونيين من ذوى الاهتمامات الاجتماعية ، قد تحولوا جميعا إلى معالجة تلك القضايا والمستويات المتشعبة من قضايا ومستويات الفكر القانوني ، فقد فعل الكثيرون منهم ذلك دون ما يعرفون بالضبط طبيعة الأسباب الدافعة إليه .

وصحيح أن أحد الملامح المميزة للفقه القانوني المعاصر تتمثل فيما يمكن وصفه بأنه ثورة ضد الشكلية formalism أو التمدادى فى الأخذ بالجوانب التكتيكية والمنطقية الجامدة فى القانون . ولكن الملاحظ مع ذلك أن التسرع فى استخلاص النتائج قد أسفر عن الكثير من التعميمات المتسرعة التى أضفت مما كان هنالك من بعض الظاهر الإيجابية . وذلك إلى الحد الذى حدا بآدم

بودجوركس الى القول بأن رجال القانون (المحامين) يعرفون تماما ما هو القانون كما يعرفون المقصود بصديق القانون أو المعيار القانوني ، ولكنهم لا يملكون مع ذلك سوى أفكار مشوشة وغامضة عن الخصائص الوظيفية لهذه العناصر^(١) .

وإذا كان البعض يذكر عادة اسم هيرمان كانتروفيتز Kantorowicz كأثير الأسماء الرائدة في إعادة تشكيل الفقه الاجتماعي الحديث ، فإن الذي لا شك فيه هو أن هذا المجال كان من المحتمل أن يظل مفتقرا لكثير من الأبعاد ما لم تكن تلك الجهود التي شارك بها كل من نيقولا تيماشيف وجورج جيرفيتش .

وليس من شك في أن المجال هنا ليس مجال المفاضلة أو حتى المقارنة بين هذين العالمين . ولكن هناك ، على الأقل بضعة أوجه شبه من الصعب اغفال دلالتها . حيث يبدو لنا — وهذا من ناحية — أن كلا من هذين المفكرين — وكلاهما عالم اجتماع — كان ينتمي الى هذه الفئة الموسوعية من الأقطاب الذين تناولناهم بالدراسة ، ليس بالضرورة بمعنى مساواتهم بأمثال افلاطون وأرسطو ولكن على الأقل من حيث تنوع النظرة وتشعب الاهتمامات وعمق الدراسة والقدرة على التحليل .

كذلك فإن كليهما — وهذا من الناحية الثانية — لا يعتبر فحسب من كبار المنظرين أو المفسرين للفقه الاجتماعي ، أو حتى علم الاجتماع القانوني ، ولكن النظرية الاجتماعية بعامه . ومن هنا تميز نظرتهم للظاهرة القانونية باصالة الإدراك المجتمعي والوعي بمشكلات العصر وبظروفه .

وثالثا : أن كليهما ينتمي الى الجيل الأكاديمي ذاته ، أو بالأصح الى تقاليد مدرسة فكرية بعينها حيث نهل كل منهما ، ومعهما سوروكين Sorokin ، من علم وثقافة ليون بترازيسشكي Petrazyscki الذي يعد واحدا من كبار الأساتذة والعلماء الذين ، وإن كانوا قد أنزروا في تيه من النسيان — كنتيجة لكتابات التي كانت بالروسية أو البولندية أو الألمانية — إلا أنه كان ذا أثر بالغ في أضخم

Podgórecki, A.; Op. Cit. P. 210.

(1)

انظر ملحق النصوص النص رقم (٢٤)

الأسماء مثل بافلوف Pavlov علاوة على أنه كان أستاذا في القانون وفيلسوفاً وعالم اجتماع. ومناهج بحث لا يشق له غبار .
وأخيراً ، فإن هناك من المنظرين لمعلم الاجتماع القانوني من يعتبرهما كليهما (تيماشيف وجيرفيتش) من القلائد الذين يرجع اليهم الفضل في ظهور علم الاجتماع القانوني وبصورة شخصية المستقلة . بمعنى أنهما يوضعان - من هذه الزاوية - جنباً لجنب آرليخ Ehrlich الذي وصفه تيماشيف بأنه مؤسس علم الاجتماع القانوني (Grundlegung der Soziologie des Rechts) كنسق علمي يقف في موضع ما بين الفقه وبين علم الاجتماع ونشر كتابه « المبادئ الأساسية في علم الاجتماع القانوني باللغة الألمانية في عام ١٩١٣ وترجم إلى الإنجليزية كما سبقَت الاشارة تحت عنوان Fundamental Principles of the Sociology of Law عام ١٩٣٩) . ففي عام ١٩٣٩ نشر تيماشيف كتابه الرئيسي المعنون « مقدمة في علم الاجتماع القانوني » An Introduction to the Sociology of Law ، كما نشر جيرفيتش لأول مرة في عام ١٩٤٢ أثناء الحرب العالمية الثانية كتابه الجامع في علم الاجتماع القانوني - وهو للكتاب الذي ترجم إلى اللغة الإنجليزية في عام ١٩٤٧ وبعدها أعيدت طبعته أكثر من مرة .

- ٨ -

وعلى الرغم من كل ادعاءاته التي حاول بها أن ينكر الطابع الفلسفي لتفكيره ، فإن جورج جيرفيتش Gurvitch قد ظل مع ذلك وحتى أواخر أيامه (١٨٩٦ - ١٩٦٥) أسير النظرة الفلسفية والرؤية التأملية التي انعكست كل منها حتى على كتاباته عن علم الاجتماع القانوني .
ولست أدري في الحقيقة ما الذي يضيره في هذا وهو بحكم تكوينه الفكري لم يكن بعيداً أبداً عن الفكر والتأمل الفلسفيين وهو الأمر الذي ظل ملازماً له في كل مراحل حياته الدراسية ، إضافة إلى أنه عندما أصبح أستاذاً للاجتماع في السربون فقد كان يقوم بتدريس هذا العلم من خلال قسم الفلسفة الذي يضم الدراسات الفلسفية والاجتماعية معاً^(١) .

(١) هذا الوضع نفسه كان قائماً في بعض جامعاتنا المصرية فنجد في جامعة -

والواقع أننا نريد أن نلقى ببعض الضوء على هذه الناحية بالذات لأنها ستفيد في محاولتنا فهم كتابات جيرفيتش في علم الاجتماع القانوني ، ولأنني أعتقد أنه ، وعلى الرغم من كل ما يثار حول ما هنالك من اتجاهات ونزعات امبريقية بدأت تأخذ مكانها في مسيرة العلم ، فان جورج جيرفيتش كان على العكس من ذلك ، أقرب في تفكيره القانوني الى رؤية الفيلسوف وتأملاته . ولا يغير من ذلك حقيقة أن منطلقاته الفكرية كانت تبدأ دائما من بعض المقولات الاجتماعية مثل المجتمع أو الجماعة . الخ ، أو أنه كان يتحدث عن الحكومات والدول والاتحادات وما الى ذلك من منظمات أو تنظيمات واقعية . فقد كان في هذا كله متأثرا في الحقيقة بالفكر الاجتماعي الفرنسي الذي أرسى مقوماته دوركايم وأقطاب المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع وفي مقدمتهم مارسيل موس Mauss ، وبما اشتمل عليه هذا الفكر من تصورات ومفاهيم جمعية ومجردة ورمزية ، ولكنها غلفت في النهاية نظرتة حتى الى ما اعتبر أنه من واقع التجربة والخبرة المعاشة ، فهي تجربة أو خبرة كانت بالنسبة اليه تتدرج في المستويات الأبعد ، وفي العمق ، وفي الرمز . مما يتدخل في اعطاء السلوك البشري صبغته النهائية .

علوة على ذلك كله فأنني أعتقد ، في الوقت نفسه ، أن هذا الطابع الفلسفي هو في حد ذاته أمر متميز الى أبعد الحدود ولا يتاح في الحقيقة للكثيرين ، اذ جعل صاحبه أقدر - ولعلني لا أبالغ - على النظر الى المشكلات (وبصرف النظر عن نوعيتها) بعقلية العالم وبروح الفيلسوف .

وعموما فقد ترتب عليه أن وجد نوع من التقدير الذاتي لهذا العالم المفكر الفيلسوف جدير بأن يذكرنا دائما باسهامه في علم الاجتماع القانوني والعلم الاجتماعي بعامة . وهكذا كان مدخل جيرفيتش لدراسة علم الاجتماع القانوني الذي وضع فيه كتابا بالعنوان نفسه - كما قلنا - في عام ١٩٤٢ وصدرت ترجمته الانجليزية في ١٩٤٧ وهو كتاب يعتبر واحدا من أهم ما كتب في هذا

= الاسكندرية على سبيل المثال حيث قسم الدراسات الاجتماعية والفلسفية بكلية الآداب بها ، وفي جامعة القاهرة أيضا ، وذلك بالطبع قبل ان تنفصل هذه التخصصات ليصبح لكل منها قسما ذاتا في مختلف الجامعات وبداية من الخمسينات بصفة خاصة .

المجال على الاطلاق ، حتى ليعتبر مرجعا الى اليوم بالنسبة الى جماهير الطلاب والاساتذة والباحثين على السواء .

- ٩ -

من الواضح أن جورج جيرفيتش عندما تصدى لتناول هذا الموضوع قد فعل ذلك ومازالت تتردد أصداء تجربتين رئيسيتين. أولاها تلك التي أشرنا اليها فيما يتعلق تأثيره بالفكر الاجتماعى الفرنسى بعمامة ، أما الثانية فنقصدها بها كل تجربته الحياتية الخاصة باعتباره رومى المولد ، ولكن قدر عليه أن يظل مرتحلا شطرا كبيرا من حياته ما بين ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا التي عاش فيها منذ نهايات الحرب العالمية الثانية . وهى تجربة من الواضح أيضا أنها اتسمت بكثير من مشاعر الخوف ، وبغير قليل من مظاهر القلق والتطلع والاضطراب . ولا يختلف الأمر فى ذلك سواء بالنسبة الى علاقاته الشخصية مع الآخرين ، أو علاقته بالدولة ، أو السلطة ان شئنا المزيد من الدقة والتعميد .

وفى اعتقاده أن نظريته لعلم الاجتماع القانونى كمفهوم وكعملية لا تبتعد عن أى من هاتين التجربتين ، ان لم تكن انعكاسا لهما معا — فقد عرف جورج جيرفيتش علم الاجتماع القانونى بأنه ذلك الجانب أو الجزء من علم اجتماع الروح الانسانية *L'Esprit Humain* (هكذا) الذى يهتم بدراسة الواقع الاجتماعى أو الحقيقة الاجتماعية الكلية للقانون . وذلك بإقامة العلاقات الوظيفية الكامنة بين أنواع القانون وتنظيماته وأقسامه ، وصور الانعكاس والتعبير عنه ، وبين أنماط الأطر الاجتماعية المقابلة .

كذلك يعبر هذا العلم عن أنماط السلوك المختلفة ، كما يعبر فى الوقت نفسه عن المظاهر المادية للقانون التى تكشف عن معانيه الكامنة فى أعماق النفس ، وبالتالي فهو (العلم) يهتم ببحث أدوات القانون ومذاهبه وما يطرأ عليه من تحولات وتغيرات ، والموامل التى تدفع الى احداث هذه التحولات والتغيرات ، كالنزعات المسيطرة على نشأة القانون ونموه ، والرموز الاجتماعية المنمطة فى شتى مظاهر السلوك الاجتماعى والاجراءات ، وما يرتبط بكل هذا من قيم

وأفكار ومعتقدات تؤثر في هذا النمو في دأخل البناءات الاجتماعية الكلية
أو الجزئية^(١) .

هذا المزاج اللفظي الذي يعكس به جيرفيتش التركيب الاجتماعي على
مستوى الشخصية والثقافة والمجتمع له أصوله في الحقيقة في تراث المدرسة
الفرنسية الاجتماعية كما قلنا .

ونحن لا نريد القول بأنها ردة فينومينولوجية أو حتى فلسفية من نوع
أو آخر ، ولكنه اتجاه تحليلي على أى الأحوال لا يفتف - على الأهل من هذه
النهاية - عما نجده عند تيمانشيف نفسه الذي أهتم بتاريخ الأفكار ، وهو أمر
لا يعدو - سواء كان مساره تحليليا أو تركيبيا - أن يكون من خلال الأطر
الثقافية ذاتها ، وباستخدام النماذج والتصورات الثقافية كذلك . حتى وان
كان هناك ربط لازم بين هذه التصورات وبين المقولات التي تشير الى المجتمع
والبناء الاجتماعي وما الى ذلك .

بمعنى آخر ، أريد أن أقول أن موقف جيرفيتش هو موقف يعتمد على
التأمل والتحليل الدقيق للرمز والباطن اللذين يضمنا «الروح الانسانية» ، وكما
يتكشفا في المظاهر السلوكية المختلفة ، وهي مظاهر ليست بعيدة بأى حال من
الأحوال عن القانون ، وعن الضبط أو التنظيم القانوني عموما .

وكذلك يتضح مدى تأثيره بأفكار المدرسة الفرنسية - كما قلنا - في تلك
الفرغة التي يتخذها وتميل به الى (الكلية) ، على اعتبار أنها كما كانت عند
أميل دوركايم الحقيقة النهائية . وان كان جيرفيتش يبدو لنا هنا أقرب الى
مارسيل موس منه الى دوركايم حيث يلجأ الى مفهوم الوقائع الاجتماعية
الكلية *Faits Sociaux Totaux* التي تتكشف من خلالها طبيعة العلاقات
والروابط بين البناء والثقافة في المجتمع ، وما يشتملان عليه من نظم وأنساق
اجتماعية وثقافية مثل النظم والانساق الاقتصادية والتشريعية والسياسية
... الخ ما يتصل بكل هذا من مناسط ومظاهر القيم والآداب والأعراف
ومحددات السلوك .

وفي ضوء تصنيفه العام لأنماط المجتمعات وتمييزه الذي وضعه بين

(١) Gurvitch, G., *Sociology of Law*. Kegan Paul & Co., Ltd. London. 1947. P. 48.

النمط المجتمعي الشامل (ماكرو) ونمط الجماعات الاجتماعية الصغيرة (ميكرو) .
فقد كان من المنطقي أن يهتم جورج جورفيتش بدراسة الأنماط القانونية التي
يشتمل عليها كل منهما .

وبالرغم من أنه قد وضع تصنيفاً مقمداً لأشكال الاجتماعية Sociability .
فقد انتهى الى أن هناك بعض الصور الأساسية لهذه الأنماط القانونية ، وهي
صور نجح على أى الأحوال في ربطها بأشكال محددة من هذه الأشكال
الاجتماعية . بمعنى أنه نجح في إبراز النمط المجتمعي من ناحية (أيا كان
شكله) والنمط القانوني من ناحية ثانية أى طبيعة العلاقة بين الأنماط والبناءات
الاجتماعية المختلفة والنظم والقواعد القانونية السائدة فيها^(١) . وإن لم يكن
معنى ذلك أن موضوعات علم الاجتماع القانوني عنده والتي حددها في علم
الاجتماع القانوني النسقي Systematic وعلم الاجتماع القانوني التفاضلي
differential وعلم الاجتماع القانوني النشؤي Genetic تبدو منفصلة
أو أنها وحدات قائمة بذاتها ولكنها موضوعات متداخلة فيما بينها بشكل
ملحوظ .

ولعله يسهل الآن فهم تلك الرؤية المنهجية التي قادت خطواته ، وأعني

(١) على الرغم من أن جورفيتش قد تناول هذه العلاقات في اماكن متعددة
من كتاباته المتعلقة أساساً بعلم الاجتماع القانوني ، إلا أن تفاصيل هذه
العلاقات والتمييزات القائمة بين صور وأنماط المجتمعات القانونية المختلفة
نجدها أساساً في مؤلفه عن « الحتمية الاجتماعية والحرية البشرية »
Social Determinism and Human Freedom الذي نشره في عام ١٩٥٥ وبخاصة في
الجزء الذي خصصه لبحث الحتمية والحرية فيما اطلق عليه المجتمعات الشاملة
(ماكرو) . فالى جانب وصفه للنماذج الأثرية Archeal والنماذج التاريخية
والنماذج الحديثة ، أبرز نوعية النظم القانونية في هذه النماذج وبخاصة تلك
التي تقوم سواء على أساس ديني أو غيبي وسحري (في النماذج الأثرية
غالباً) أو تلك التي تسود في المجتمعات ذات الروابط والاندماجات العائلية ،
اضافة الى النظم القانونية بالمجتمعات التي قد تمثل وحدات سياسية
ذات سيادة كاملة أو ناقصة . وذلك التي تسودها سيطرة الكنيسة من ناحية .
ومن الناحية الثانية التي تحررت بدرجة أو بأخرى من سيطرتها في المجتمع
الأوربي سواء قبل أو بعد ظهور فكرة القبول وتطورها . علاوة على صور
التنظيم القانوني بالدولة العصرية سواء اكتتت نظم الحكم فيها نظماً ديمقراطية
أو استبدادية . . . الخ .

بها اتجاهه الى التركيز على دراسة الكل الاجتماعي من الداخل ومن الخارج •
 والواقع انه اذا كان قد انتهى الى تقرير أن هناك ثلاث مسائل رئيسية
 هي التي تشكل عنده موضوع علم الاجتماع القانوني ، وهي تلك التي أشرنا
 اليها توال (النسقي ، والتفاضلي ، النشوي) فإن الشيء الهام بالنسبة اليه
 هو نوعية الإشكال الاجتماعية التي لابد وان تعنى هذه التقسيمات بدراستها ،
 ومظاهر الأنماط القانونية التي توجد بها ، وكيفية فعلها وقيامها بوظائفها ،
 وما يطرأ عليها من تغيرات في الزمان والمكان وسواء بفعل عوامل داخلية
 أو خارجية ، وبالتالي أسباب ذلك ونتائجه وآثاره على كل من المستويات التي
 أكد على ضرورة الدراسة الاجتماعية للقانون من خلالها ، وهي مستوى المجتمع
 والنظام والسلطة ذاتها • باعتبارها الأبعاد المكونة للكل الاجتماعي ،
 أو للحقيقة الاجتماعية الكلية للقانون بصبب تعبيره (1) •

- ٩ -

وقد يلاحظ أننا تركنا نيقولا تيماشيف بعض الشيء • ومع ذلك فمن المهم
 أن نقرر باديء ذي بدء أن المكنة التي حظى بها تيماشيف في علم الاجتماع
 القانوني لم تكن من قبيل المصادفة أو أنها مجرد صفة (لاحقة) لكونه أحد
 المرموقين كسالم له مساهماته النظرية المعترف بها • ولكن هذه المكنة هي
 بالأحرى مكنة محورية لأن أفكاره وآراءه في علم الاجتماع القانوني تعكس في
 الحقيقة تلك العلاقات الجوهرية التي تصورها بين الحولة والنظم الاجتماعية
 وسائر القوى والعوامل المؤثرة التي تتدخل في صياغة هذه النظم ، وبصفة خاصة
 النظام القانوني •

والحقيقة ان دراسة تيماشيف لعلم الاجتماع القانوني تتبع من تصور
 أولي يتمثل في محاولة الفلم أن يصف كيفية تأثير العملية الاجتماعية في القانون
 وبالتالي تأثير القانون في العملية الاجتماعية وهو تصور لا ينفصل عن تصور
 العام لعلم الاجتماع نفسه من حيث أنه يعكس نظرية في التغير الاجتماعي وفي
 التنظيم الاجتماعي ، وفي الكيفية التي تتسق بها التغيرات الاجتماعية المختلفة
 والمظاهر السلوكية المختلفة بما يحقق الاستقرار والنظام الاجتماعيين
 المرجوين • وهو تصور انعكس في كتاباته المبكرة ولم يفرقه بعد ذلك ، حيث

نجده في محاضراته التي يلقيها في معهد بتروجراد في روسيا عن فقه القانون الاجتماعي Sociological Jurisprudence (ما بين عامي ١٩١٦ و ١٩٢٠) ، وهي المحاضرات التي جمعها في شكل كتاب نشر في ١٩٢٢ باللغة الروسية تحت عنوان « علم الاجتماع القانوني » الى أن تمت ترجمته الى الانجليزية في عام ١٩٣٩ .

ومن الخطأ أن يتم الحديث عن تيماشيف بعيدا عن دلالة هذه الأعوام ذاتها . فقد كانت محاضراته التي ألقاها في الفقه الاجتماعي القانوني ، في قلب تلك البسبورات التي شهدت الحرب العالمية الأولى وهي الحرب التي كانت الروسية طرفا فيها . كذلك كانت ترجمة الكتاب ونشره في الانجليزية في عام ١٩٣٩ وهو العام نفسه الذي نشبت مع أخرياته الحرب العالمية الثانية ، والتي كانت الروسية أيضا طرفا فيها .

ومع ذلك فليست هي الحرب كواقعة أو كظاهرة اجتماعية التي ينبغي التوقف أمامها بالنسبة الى حديثنا عن علم الاجتماع القانوني عند تيماشيف ، ولكنه بالأحرى النظام الاجتماعي نفسه والنظام القانوني Legal Order وعلاقات القوة والقر ، ومكانة الانسان والحرية الانسانية وسط مجموعة المتناقضات التي عصفت بارادة البشر الخيرة في تلك السنوات الرهيبة التي لم يبق فيها مكان لصوت العقل أو الضمير .

من خلال هذا التشابك انبثقت — بحق — احتمالات نيقولا تيماشيف فيما يتعلق بتجديده موضوع علم الاجتماع القانوني ، وبدلت بتوضيح قضاياه أو مشكلاته الرئيسية التي دارت حول تأكيد الدائب على حقيقة أن القانون هو علم اجتماعي وأن له مكانة العلوم الاجتماعية ، ومن ثم فلا بد يدوس من خلال هذا المفهوم ، وفي علاقته الجفري بموضوع هذه العلوم أي المجتمع . ونحن لا نستطيع في الحقيقة أن نزل تيماشيف عن هذه الوضعية . فتيماشيف لم يحاول أبدا أن يفصل بين الواقع السياسي والاجتماعي الذي تعيشه أوروبا (والعالم كله في الحقيقة) وبين انكاسيات هذا الواقع على الإنسان سواء في تفكيره السياسي أو القانوني أو الاقتصادي . . . الخ . ومن هنا وضوح موقفه الدال من مقولة القر ومقولة القر والقهر والارتقام ومقولة الحرية والجملة والنظام والقانون . والسلوك الإنساني عندما تتحكم

فيه النزعات فيخضع للهوى ، وعندما يتحكم العقل فيجد الانسان مخرجا
 لأزماته ومشكلاته . أو على الأقل يجد بداية الطريق لحلها .
 وربما كان من هنا أيضا وقوفه أمام الحركات والدافعيات الأساسية في
 داخل ذلك الانسان وفي خارجه أيضا ، كما يحمى وجوده ويصون تراثه . أقصد
 القيم والأعراف والقانون والتقاليد والحضارة والفكر جميعها .
 العقل والقانون والنظام كانت اذن مقولات رئيسية في فكر تيماشيف .
 والعقل هنا بمعنى الواسع فقد يكون الحكمة كما قد يكون القدرة على ادراك
 العناصر وادراك البدائل والتفكير السليم بوجه عام . والقانون كذلك بمعنى
 الواسع أيضا متمثلا في المعايير والأخلاقيات وكل ما من شأنه أن ينظم السلوك
 ويحدده . والنظام كإطار أشمل تتم من داخله حركة الانسان وفقا لتلك
 الصياغات التي يشير بها العقل ويمتد بها القانون .

- ١٠ -

وقد يرى البعض في كل هذا نوعا من التفكير النظري المجرد . ولكني
 لا أظن أن الأمر كذلك بأي حال من الأحوال . فقد كان كل ما يحيط به أمورا
 واقعية غارقة في السواد وفي الدخان وفي الدماء . وأعتقد أنه ليس ثمة وجود
 هنا للتجريد أو للنظرة المتعالية أو المتفلسفة على أقل تقدير .
 بمعنى آخر هي أرضية الواقع . والقانون وحده هو الواقع الآخر المقابل
 لكل هذا السواد والدم والدخان . فهو القوة المنظمة أو النظام الذي يحقق
 القوة . بتعبير أدق .

ومع ذلك تظل المشكلة قائمة ما لم تتوافر الارادات الخيرة ليحقق هذا
 التصول . وهنا تبرز لديه أهمية وعى الأفراد الحقيقي بأدوارهم ووعيهم
 الحقيقي أيضا بدور السلطة الاجتماعية والسياسية التي يتوجب أن تكون
 سلطة نابعة من صميم واقعهم وكمسلطة منظمة تستند الى أخلاقيات حقيقية .
 'كان هناك اذن تساندا حقيقيا واعتمادا متبادلا' بين القوة الأخلاقية
 من ناحية وأخلاق القوة من ناحية أخرى . انهما جناحا القانون كما صار .
 أن يقول تيماشيف كجزء من النظام الاجتماعي ، أو كركيزة لهذا النظام أن
 صبح التعبير .

الفصل التاسع

F. GENY

• الأعمال الرئيسية • (جيني)

- Géný, F.; *Méthode d'interprétation*. 1899.
- *Science et Technique en droit Privé*.

R. STAMMLER

(ستاملر)

- Stammler, R., *Die Lehre von dem richtigen Recht* (1902)

وقد ترجم Isaac Husik هذا الكتاب في ١٩٢٥ بعنوان *The Theory of Justice*

L. DUGUIT

(ديجي)

- Duguit, Léon., *Le Droit Social, Le Droit Individuel et les Transformations de L'Etat*, Paris. 1911.
- ; *Traité de Droit Constitutionnel*. 5. Vol. Paris. 1921. 5.
- ; *L'Etat* (1901 - 3)
- ; *Les Transformations generales du Droit Privé depuis de Code de Napoleon*, 1912.
- ; *Les Transformations du Droit Public*. 1921.
- ; *Souveraineté et Liberté* (1922).

M. HAURIU

(هوريو)

- Hauriou, Maurice-Jean-Claude-Eugène., *Précis de droit administratif et de Droit Public*. 1892.
- ; *Principes de droit public* 1910 - 1916.
- ; *Précis de droit constitutionnel*. 1923.
- ; *The Theory of Institution and Foundation*.
- (وقد صدر هذا الكتاب في عام ١٩٢٥ أي بعد وفاة هوريو بقليل) •
- ; *The French Institutionalists*. ed. by Albert Broderick. 1970.

ويشتمل هذا المؤلف على دراسة وافية لحياة مريس هوريو وأعماله المختلفة .

G. GURVITCH

(جريفيتش)

- Gurvitch, G.; *Sociology of Law*. London. 1935.
- ; *Le Concept de la Structure Sociale, Cahier Internationaux de Sociologie*, Vol. 19. 1955.

N. S. TIMASHEFF

(تيماشيف)

- Timasheff, N. S., *An Introduction to the Sociology of Law* Cambridge Mass. 1939.

—————; «What is Sociology of Law» in the *American Journal of Sociology*. Sept. (2). 1937.

● قراءات مقترحة ●

- Hugo Sinzheimer.; *The Task of the Sociology of Law*. 1938.

— Petrazycki, L.; *Law and Morality* (Trans. H. Babb. Introduction N. Timasheff), Cambridge, Mass. 1955.

—————; *Theory of Law and State*. 2 n ed., St. Petersburg, Vol. 1. 1909. Vol. 2. 1910.

—————; *Essays in Philosophy of Law*. 1909.

- Renner, K.; *The Institutions of Private Law and their Social Function*. London. Routledge & Kegan Paul. 1949.

الفصل العاشر

القرن العشرين ومشكلات علم الاجتماع القانوني الأمريكي

الخمسينات والستينات من هذا القرن الحالي كانت بأكثر من وجوه سنوات مميزة في تطور الدراسات القانونية الاجتماعية ، وذلك لدرجة أن البعض قد اعتبرها فاصلا ، أو بالأصح ، نقلة بين مرحلتين متميزتين . وبالطبع فاننا لا نعنى بذلك أن هذه السنوات منقطعة الصلة تماما بكل ما سبقها ، وإنما المقصود بذلك هو أن ما شهدته هذه السنوات من تحولات في الفكر القانوني الاجتماعي ، وهي تحولات القيت ولا شك بذورها الأولى في مراحل سابقة ، قد بدأت في الظهور إبان هذه الفترة ، ومن ثم أعطتها طابعها الجديد المميز ، الذي يختلف بالتأكيد عن سنوات ما بين الحربين العالميتين ، ناهيك عما سبق ذلك في الزمان .

ولقد كانت أتيت لنا من قبل بعض المناسبات لأن نشير ، ولو في عجالة ، إلى بعض الأسماء التي قلنا أنها تمثل الأجيال الأصغر من جمهور الباحثين في فقه القانون الاجتماعي وعلم الاجتماع القانوني بمعناه الحديث ، وأشرنا في ذلك بصفة خاصة إلى نفر من أعضاء مدرسة اسكنديناو Scandinavian School من أمثال أوليفر كرونا Olivercrona وجيجر ، Geiger ولندشتدت Lundstedt وغيرهم ممن كان لهم سبق التأكيد على حقيقة الأصل الاجتماعي للقانون ، وشجعوا بالتالي على دراسته باعتباره حقيقة اجتماعية ، وقد تأثروا في ذلك بأفكار بترانزيمسكي ، وإلى حد بعيد أيضا بأفكار آريخ الذي كان مبعصرا له ، والجيل الذي أخذ عنهما مباشرة مثل جيرفيتش وتيماشيف .

ولكن الخمسينات والستينات فرضت مع ذلك على معاصريها من الباحثين تحديا من نوع آخر لا يتمثل فقط في مواجهة فكر أولئك واختباره ، وإنما أيضا - وذلك هو الأهم - مسئولية اعادة النظر في المعرفة القانونية المتراكمة في ضوء المشكلات النوعية الجديدة التي كان من الطبيعي أن تخلطها سنوات الحرب من ناحية ، وكذلك تلك التي نجمت عن الاختلاف في الرؤى والمواقف من

العلاقات الواجب توافرها بين الأنساق العلمية المختلفة وبخاصة تلك التي بين العلوم الاجتماعية وفي مقدمتها علم الاجتماع والقانون .
فكأن هناك إذن مجموعة من العوامل التي كانت تقف وراء هذه التغيرات في الخمسينات والستينات من القرن . أولها على سبيل المثال الواقع الاجتماعي الجديد نفسه الذي أفرزته ظروف الحرب ، وضرورة التعامل مع هذا الواقع بكيفية قادرة على مقابلة مشكلاته وحلها . وهي مشكلات ارتبطت بكل أوجه ومختلف نشاطات الحياة سواء كانت مشكلات إدارة أو تنظيم أو مشكلات بيئة واسكان أو مشكلات عمل وأسرة وزواج وطلاق ، الى جانب العديد من المشكلات الأخلاقية ومشكلات الشباب والأحداث والجانحين ... الخ .

أما ثانياً هذه العوامل فيتمثل في التغير نفسه الذي طرأ على النظرة الى النظام القانوني والعلوم القانونية ذاتها . فقد أدرك البعض من العلماء والباحثين أن تقدم هذه العلوم يصعب أن يتحقق في ضوء الخطوات التأملية أو النظرية وحدها . كما اعتقد هؤلاء أن هذه الدراسات لا تصلح الا لتكون نقاط بدء فحسب أو منطلقات لا بد وأن يتم تدعيمها ومؤازرتها بالبحوث والدراسات الامبريقية ونتائج هذه البحوث والدراسات .

ثالثا : ان هذه المشكلات جميعها وبصرف النظر عما اذا كانت مشكلات عامة أو كانت مما يتعلق بالنظام القانوني ، وسواء أيضا كانت مشكلات نظرية أو مشكلات عملية وتطبيقية لا بد وأن تصبح موضوعا للبحث والفرز والتمحيص . ذلك اذا لم نرد الاكتفاء بالنظر اليها من خلال عرق الزجاجة الذي تمثله المعايير القانونية كما يصيغها القانون القائم . مما يعني أن هذه المعايير القانونية ذاتها ، يجب أن ينظر اليها على أنها نتائج لقياس النسق الاجتماعي بوظيفته ، ومن ثم فهنا بالذات ينبغى البحث عن أصول المشكلات وعن آثارها .

- ٢ -

وقد يكون بمقدورنا تحديد ملامح هذا التحول بشكل أوضح اذا ما التفتنا الى بضعة أمور بذاتها . فبالملاحظ بوجه عام . أن انهيار التصور التقليدي للقانون ، أو على الأقل ، الهزة العنيفة التي أصابته من حيث أنه كان ينظر

اليه دائما على أنه القانون الرسمي فحسب ، قد مكنت الباحثين من أن يلتفتوا بشكل أعمق الى ميدان القيم والاتجاهات القانونية .

وقد يذهب البعض الى أن هذا الميدان كان دائما موضع اهتمام من الدراسات القانونية . ولكن ما ينبغي توضيحه هنا هو أن هذه الدراسات قد ظلت لفترة طويلة موجهة في معظم الأحوال الى القانون المثالي ، والى مناقشة أو تحديد غايته وهدفه .

ومع التسليم بأن البحث في هذه الجوانب الميدانية التي تمثل أوليات العلم مما يعتبر ذات أهمية لا يمكن تجاهلها ، فإن هذه الدراسات ذاتها قد أخفت طوال هذا الوقت أن ثمة إمكانية أخرى للكشف عن مجالات أكثر راحة وأشد خصوصية ، وهي الدراسات الامبريقية لكثير من القضايا التي تمس القانون في المجتمع . أعنى تلك القضايا التي تعيشها الشرائع والفئات الاجتماعية المختلفة في مجتمع من المجتمعات .

وهناك أكثر من زاوية واحدة يسهل أن نلاحظ من خلالها الصدى الواقعي لهذا التحول وذلك على النحو التالي :

فمن ناحية يسهل الوقوف ، وبخاصة بين الواقعيين الاسكندنافيين Scandinavian Realists ، على اتجاه متزايد نحو تنوع من الامبريقية المفردة ، التي ذهبت الى حد انكار امكانية اخضاع القانون للبحث العلمي ، طالما أنه عبارة عن قواعد ومبادئ وتصورات لا تقوم على أساس من الواقع الحي المعاش . وهو اتجاه أكده بشكل حاسم الفقيه السويدي أكسل هاجرستروم Axel Hagerström الذي أعلن صراحة أن الفكرة القائلة بأن القواعد القانونية هي أوامر سيادية فكرة لا تتجاوب أو تستقيم مع الحقائق .

وفي الوقت نفسه نلتقي بتلك الفكرة المسيطرة ذاتها والتي أصبحت بمثابة ركيزة أساسية في العلم والتي مؤداها أن السلوك القانوني وتطوره لا يعتمدان بالضرورة على المشرع أو على العلوم القانونية وما يطرأ عليها من تغيرات ، أو على القرارات القضائية ، وإنما يعتمدان أساسا على المجتمع نفسه . وكان القانون هنا بمثابة المنصر المستقل .

كذلك نلاحظ هذا التحول — وهذا من الناحية الثانية — في تلك الوسائل التي أضحت قائمة بين القانون والعلوم السياسية وهي وشائج سوف نلهم

ولا شك بكثير من البحوث الامبريقية • وربما أمكن قول الشيء ذاته ، وبالقياس نفسه ، فيما يتعلق بتلك العلاقات المتبادلة والمتداخلة والبيئية التي أصبحت تتجه الى الربط بشكل أوثق بين الدراسات القانونية التي تأخذ اتجاهًا اجتماعيًا ، أو على الأقل تلك التي تهتم بإبراز المحددات الاجتماعية للقانون ، وبين سائر الانساق العلمية الأخرى كالاقتصاد والتاريخ والتحليل الاجتماعي والسياسي للانساق الاجتماعية والسياسية المختلفة • فمثل هذا الاتجاه خليق بأن يقلب العلاقات التقليدية بين الظاهرة القانونية وغيرها من الظواهر في المجتمع •

وقد يكون من الصعب حقيقة أن نحدد مدى شدة هذا الاتجاه ونقله عن طريق حصر الآخذين به من بين رجال القانون • ولكن الشيء المؤكد هو أن هناك الكثير من الدلائل على أن المنهج القانوني الواقعي قد بدأ بكل أبعاده ، يتخذ مكانته في مقابل المناهج التقليدية في النظر الى الواقع الاجتماعي وكيفية بحثه وتفسير هذا الواقع •

أضف الى ذلك — وهذا من ناحية ثالثة — أنه قد أصبح من المعترف به تفتيًا أن التغيرات التي أحدثتها ظروف الحرب العالمية الثانية في طبيعة البناءات الاجتماعية لعدد من المجتمعات التي استقلت حديثًا ، أو التي أعيد رسم حدودها وخريطتها السياسية ، وانعكس بالتالى على علاقاتها مع العالم الخارجي ، كان مما يحفز بدوره الى البحث عن فكر جديد ، يقوم على منطلقات فكرية مناسبة لما طرأ على طبيعة العلاقات الدولية ذاتها من تغيرات ، وعلى الفكر العالمي أيضًا من تحولات سواء في نظرته الى الأمور أو طرائق معالجته وتناوله لهذه الأمور •

وقد يكون من الضعيف أن نفكر بهذا الصدد الدور المتزايد الذي بدأ يقوم به الفكر الماركسي بصفة خاصة في بصرف النظر عن طبيعته وضوؤه أو مدى قربه أو بعده عن الماركسية التقليدية — في إعادة صياغة كثير من الأنماط القانونية التي لم تعد تتلاءم أو تتوافق وطبيعة البناءات الاجتماعية المستحدثة وما يقوم في داخلها من علاقات ذات طبيعة مغايرة لما كان يسود البناءات القديمة •

ولقد ألقى هذا الفكر بكثير من الضوء على النقطة التي نكتشف عن طبيعة

الأصل الطبقي للقانون ، كما أوضح - أيضا - كيف أن القانون قد استخدمته دائما ، وسواء بقصد أو بغير قصد تلك الطبقات المسيطرة ذات النفوذ لأجل الحفاظ على نفوذها وتأكيد مصالحها . وهكذا كان على الفكر الاجتماعي القانوني إذن أن يواجه ليس محسب ذلك الواقع المتغير بكل أبعاده المتشابكة وبكل مشكلاته القانونية المعقدة ، ولكن أيضا كل ما يتطلبه الفهم والتعامل مع هذا الواقع من ضرورات تصورية وفكرية مغايرة تساعد في تشكيل بناء النسق القانوني .

- ٣ -

في مثل هذه الوضعية الجديدة يكون من الضروري أن نحدد - بقدر الامكان - الميادين أو المجالات العامة التي أصبحت تستدعي الالتفات والانتباه إليها . ويبدو لنا أن جدوى هذه المحاولة تتمثل فيما قد تؤدي إليه من تحديد لطبيعة المشكلات القائمة والكيفية التي واجهها بها الباحثون .

إن التمييز بين الأنماط القانونية التقليدية وتلك التي أصبح يتطلع إليها الباحث في ضوء متغيرات العصر يساعد على القول بأن أهم هذه الميادين إنما تتمثل في ، أولا ، إنساق القيم ، وثانيا ، طبيعة المحددات أو الضوابط الاجتماعية للنظم والانساق القانونية ، وثالثا ، شكل وطبيعة التعديلات الاجتماعية الواجب إدخالها ، وأخيرا ، ديناميات النظم القانونية ذاتها .

ويلاحظ أن تحديدنا لميادين أو مجالات البحث القانوني على هذا النحو إنما يعني ضمن ما يعنيه :

أولا : أن المشكلة لم تعد مشكلة الدمار أو الكوارث التي لحقت الأشياء فحسب ولكنها بالدرجة الأولى مشكلة الدمار الذي لحق الإنسان نفسه . داخله . أعماقه . وحر الأرض من تحت قدميه ، وحر المثل أيضا أمام عينيه .
وثانيا : إذا سلمنا بذلك فيكون معناه أن القضية بالنسبة إلى علماء القانون والاجتماع القانوني لم تعد قضية مسائل نظرية تجبرى فيها المسائل الفقهية ذات الظنين والرنين ، ولكنها قضية تطبيقية وعملية في الحل الأول .

ويؤدي بنا هذا التطويل المبدئي إلى تحديد طبيعة المشكلات بصورة أكثر وضوحا . والواقع أنه منذ نهايات الحرب ، وأصبح متعينا على الفقه القانوني

أن يجيب على السؤال المحورى الذى يتعلق بمدى إمكانية معالجة القضايا والمسائل الحيوية والجوهرية للفعل الاجتماعى باستخدام المناهج الامبريقية . خاصة وأن هذه القضايا والمسائل مما ينطوى على قدر غير قليل من أحكام القيمة .

ولقد دفعت هذه الرضمية بالكثيرين الى أن يعطوا المزيد من الاهتمام لتطوير أطر معرفية اجتماعية تجد فيها كل من القيم والحقائق الاجتماعية موضعها الصحيح .

وإذا كان من المسلم به منذ زمن طويل ضرورة أن نعتبر الدور الذى تقوم به العوامل الاقتصادية والسياسية والديموجرافية كمحددات للقانون وأخذ ذلك كله فى الاعتبار عند بحث النظم والأنسق القانونية ، فإن مثل هذه التساؤلات قد كشفت عن طبيعة التشابك المعقد الذى تعكسه هذه القيم والعوامل جميعها فى علاقاتها الدينامية بالبيئة الثقافية والفيزيقية على السواء . وهو تشابك حرى بأن يثير الكثير من المشكلات التى لابد سترتبط بكافة المتغيرات التى تطرأ على نسق القيم ، والعوامل التى تقوم وراء مظاهر السلوك المختلفة ، كما تكشف عنها الملاحظة الامبريقية الدقيقة .

وعموما فإنه الى المدى الذى يفسر كل هذا الى وجود حركة أو عملية تراكمية ، فإن الاكتفاء بمجرد التركيز على نسق القيم يعتبر تبسيطا زائدا للأمور بمعنى أنه حتى لو سلمنا بما ذهب اليه البعض من أن القانون هو بلورة لقيم وأحكام الجماعة ، فليس من الحتمى أن تبقى هذه القيم أو أن تدوم ، وذلك لسبب جوهرى هو أن هذه البلورة تظل باقية ما بقيت تحقق بالفعل لهذه الجماعة ما تسعى اليه من فوائد وأهداف . ولعلنا قد رأينا من قبل كيف أن التحليل الماركسى للقانون قد أكد بما لا يدع مجالا للشك على أهمية العامل الاقتصادى فى صياغة النسق القانونى لأى مجتمع من المجتمعات فى وقت معين . وإذا كنا قد أشرنا آنذاك الى ما فى هذا التأكيد أحداى الجانب من قصور ، فإن المعنى الأخير الذى يمكن أن نصل اليه من كل هذا هو أن هناك بالفعل العديد من العوامل التى لا تؤثر فحسب فى شكل القانون ، ولكن فى كثير من الأحوال مضمونه ومحتواه والمجال الذى يمارس ويطبق فيه . وإن لم يكن معنى هذا أيضا أن هذه العوامل جميعها تعمل على المستوى الواحد

نفسه ، بمعنى أنه قد يكون لبعضها أهمية مؤقتة وبعضها الآخر أهمية استراتيجية ، أو حتى أنه يمكن التنازل عن البعض منها واعتباره مجرد حشو أو تريد . • وتلك في الحقيقة كانت المشكلة الكبرى التي واجهتها تلك الاتجاهات الامبريقية وبخاصة في محاولاتها الأولى لفهم كيفية عمل الانساق القانونية في النسق الاجتماعي والتأثير المتبادل فيما بينها .

- ٤ -

في مقدمته الممتعة التي قدم بها تيماشيف كتاب بترازيشسكي المعنون « القانون والأخلاق » *Law and Morality* ثمة بضعة سطور تقول « ولعل الجدير بالذكر أنه قد ظهرت خلال العقدين الماضيين في الدول الاسكندنافية مدرسة جديدة في علم الاجتماع القانوني هي ما يطلق عليها مدرسة أوبسالا *Uppsala School* التي يحاول أعضاؤها معالجة نفس المشكلة التي سبق لبترازيشسكي أن حددها وهي مشكلة التفسير الواقعي للقانون على أسس سيكولوجية » . • وذلك بإحلال التجربة الموضوعية لا ينبغي أن يكون (التي تنتمي الى مجال الأفكار) بالتجربة الذاتية المتعلقة بالحق والواجب^(١) .

وبصرف النظر عن مدى اتفاق أعضاء مدرسة أوبسالا (أو المدرسة الاسكندنافية) مع ما ذهب اليه بترازيشسكي (الواقع أن بعضهم قد خالفه كثيرا في مذهبه) ، فإن الاهتمام الرئيسي لهذه المدرسة كان يدور حول المعنى الاجتماعي لمفهوم العدالة ، وهي مشكلة ترددت بشكل جلي في كثير من بحوثهم الامبريقية عن القانون . • فدرس تورستن إكهوف *Torstein Eckhoff* الذي يعتبر من أبرز مؤسسي المدرسة مشاعر العدالة في رياض الأطفال على أساس تصنيفي امبريقي لأنماط العدالة ، وتحليل الظروف التي يتم فيها اتخاذ القرارات ارتباطا بما إذا كانت ظروفا عادلة أو غير عادلة .

وقد لا يكون غيبلم أوبيرت أستاذ علم الاجتماع القانوني في جامعة أوسلو ومدير البحوث في معهد أوسلو للبحوث الاجتماعية أهم الشخصيات التي ارتبطت بهذه المدرسة ، ولكن المؤكد أنه يعتبر (مع إكهوف) من أوائل

*Timasheff, N.; Introduction in Law and Morality, Leon Petrazzsky By, L. (1)
Petrazzsky, Trans. by H. W. Babb, Cambridge, Mass. 1965. PP. XXXIX-XXXV
انظر ملحق النصوص النص رقم (٢٥)*

الذين يرجع اليهم الفضل في نشأة وتطوير علم الاجتماع القانوني في هذه الدول . كما كان لبحوثه أبلغ الأثر في كثير من الانماء وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك على اعتبار أنه لم يكن بعيدا عن الاتجاه الغائي التطبيقي وهو نفس الاتجاه الذي يجد كثيرا من المناصرين هناك .

ويطور أوبرت قضيته الرئيسية في علم الاجتماع القانوني في بضعة أمور تقوم عنده مقام المسلمات أولا أن هذا العلم يمثل أهمية خاصة بالنسبة الى مختلف الفئات العاملة في ميدان القانون والقضاء على السواء لما يحققه لهم من فائدة . وثانيا ، أنه من الأهمية بمكان العودة دائما الى الأحكام التي تصدرها المحاكم العليا ومراجعة هذه الأحكام لا لأنها تمثل مبادئ قانونية أو سوابق قانونية يمكن أن تأخذ المحاكم بها في الحالات المشابهة ، ولكن لأنها — وهذا هو الأهم — تكشف عن الاتجاهات المتغيرة في النظرة الاجتماعية التي ينعكسها القانون .

ويتعرف على هذين الأمرين بالضرورة أنه يتعين من ثم الاهتمام بدراسة وظيفة القانون التي ينبغي أن يؤديها في الحياة الاجتماعية والكيفية التي يقوم بهذه الوظيفة .

ولكن هذه (الأبعاد) المحورية في علم الاجتماع القانوني عند أوبرت لها وجهها الآخر . فمما دام الأمر يتعلق في النهاية بكفاية القانون وبقدرته على القيام بوظيفته ، فلا بد إذن وأن يكون متسقا مع الطرف الآخر ، أعني آراء الجمهور الذي تخاطبه القاعدة القانونية ، أو على الأقل ، ألا يكون (القانون) منطوقا على قدر من التعارض الذي قد يخل بالانزاع القانوني ويمكنه القانون ذاتها ، خاصة وأنه قد جعل للتشريع القانوني مثل هذه الأهمية التي تفوق الاعتقاد في العرف والتقاليد .

لم يكن إذن مستغربا أن يقرر أوبرت في معرض دراسته التي أجراها عن « عدالة قوانين الفصل للفئات الباطلة في الخدمات المنزلية » قضيته الأساسية القائلة « ولكن نفهم تأثير القانون يلزم دراسة كافة المتغيرات التي تعمل بين سياسته ونشره وبين الجمهور » . وربما كان من أهم هذه المتغيرات مستوى وكثافة المعلومات التي تصل الى مستقبلتي الاتصال القانوني « (١) » .

(١) للوقوف على تفاصيل هذه الدراسة ومنهجيتها العامة يمكن الرجوع الى =

وقد خلص أوبيرت من هذه القضية الى توضيح ظاهرة أساسية هي أن جانباً كبيراً من احترام الناس وتقديرهم للتشريع القانوني وتجاوبهم معه يعتمد على مدى معرفتهم واقتناعهم بالأسباب الداعية اليه ، وهي نتيجة أثبتتها الكثير من الدراسات الأكثر خدانة من حيث توضيحها حقيقة أنه بقدر ما يكون احساس الناس بالقانون احساساً مبنياً على الوعي بظروقه الحقيقية سواء كانت هذه الظروف هي الداعية الى إصداره وتشريعه أو الى تعديله أو إلغاؤه ، يكون فهمهم له أعمق وتقديرهم أكثر رسوخاً .

وعلى العموم فقد تعددت هذه الدراسات التي تتناول الإلزام القانوني والجماهيم في انحاء عديدة كما اهتم بها فريق مترابدين من شباب الباحثين فنجد على سبيل المثال دراسة فروند Kahn Freund الرائدة التي أجراها عن قانون العمل والرأي العام ونشرها في عام ١٩٥٩^(١) ، وكذلك تلك الدراسات التي قام بها يان جيوركى Jan Gorecki عام ١٩٦٦ عن الطلاق في بولندا^(٢) ، ودراسة بودجوريتسكى Podgorecki عن الاتجاهات نحو محاكم العمال (١٩٦٢)^(٣) ودراسة أوبيرت نفسه عن بعض الوظائف الاجتماعية للتشريع والتي نشرت في عام ١٩٦٦^(٤) . وكلها دراسات من الممكن القول بأنها قد استهدفت إبراز تلك الحقيقة الأساسية التي حاول أوبيرت التأكيد عليها من قبل وهي أن وظيفة القانون أو بالأصح التشريع مما يمكن الوقوف عليها بوضوح في تلك العلاقة أو الاتصال القائم بينه وبين الجماهير . ومن هنا فإن عملية التأثير القانوني ذاتها يمكن أن ينظر إليها على أنها واحدة من تلك العمليات

بمؤلف ليست وسيلبر الذي نشر في عام ١٩٦١ وتضمن دراسة أوبيرت ضمن مجموعة الدراسات التي احتواها .

(انظر في ذلك : The Housemaid : An Occupational Role in Crisis

"In S. M. Lipset and N. J. Smelser (eds) Sociology, The Progress of a Decade. Englewood Cliffs. PP. 414 - 20.

انظر ملحق النصوص . . . النمر رقم (٢٦)

O. Kahn - Freund, "Labour Law", in M. Ginsberg (ed.) Law and Opinion. (١) in England in the Twentieth Century, Stevens and Sons. 1959. PP. 215 - 227.

Gorecki, J., Divorce in Poland, a Socio - Legal Study. Acta Sociologica (٢) Vol. 10. 1966. PP. 68 - 80.

Podgorecki, A.; Sociological Analysis of the Legal Experiment Survey of Workers Courts, Polish Sociological Bulletin. 1962. PP. 118, 23. (٣)

Aubert, V.; "Some Social Function of Legislation", Acta Sociologica (٤) Vol. 10. 1966. PP. 99 - 110.

الجديدة التي يتشكل فيها الاتصال الجماهيري الذي أصبح نافذ التأثير في المجتمع الحديث ، وهي عملية من المسلم سلفا أنها تتم في اتجاهين يعتمد كل منهما على الآخر في تغذيته ومده بالمعلومات اللازمة للمضمون الاتصالي المرغوب ، أما في توصيله الى الجمهور عن طريق القانون ، أو من الجمهور الى المشرع نفسه .



هناك حقيقة أخرى حرة بأن تستلقت النظر ونحن نتحدث عن تطور هذا الاتجاه الامبريقي في الدراسة القانونية ونقصد بها الوضعية التي أصبحت تمثلها هذه الدراسات في بقاع أخرى بعيدة عن الدول السكندنافية حيث ظهرت مدرسة اسكنديناوة التي قلنا أنه يؤرخ بظهورها عادة لنمو هذا الاتجاه وتطوره .

وقد يبدو لأول وهلة أننا في التخطيط لهذه الدراسة لم نكن نستهدف الأمانة أو التركيز بشكل تام على الفكر القانوني في الاتحاد السوفياتي ، أو حتى في بعض البلدان التي تدور في فلك النظام الاشتراكي . ومع أن هذا — بفرض صحته — كاف واحد ذاته لأن يرفع الدعاة والأدعياء أصابع الاتهام ، إلا أن هناك من الأسباب الموضوعية ما يجعل من الاهتمام بهذه المناطق ضرورة علمية . إذا ما أردنا اعطاء صورة واضحة وحقيقية .

والواقع أنه بحكم الأوضاع السياسية والعسكرية والمواقف الفكرية والالتزامات الايديولوجية التي كانت من نتائج الحرب العالمية الثانية ، فقد أصبح من الصعب أن نتجاهل الارتباطات الحقيقية والواقعية بين الاتحاد السوفياتي وبلدان أخرى كثيرة في مقدمتها بولندا على سبيل المثال ، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية . . . الخ . وهي ارتباطات لها انعكاساتها ولا شك في الانساق القانونية في هذه البلدان . وبالتالي الوضعية التي أصبح عليها الفكر القانوني بأكمله ، والاتجاهات والمداخل التي تتم دراسته ويبحث هذا الفكر بواسطتها ومن خلالها .

وهكذا نجد أنفسنا أمام نوعية أخرى من التقاليد التي يتصف بها علم الاجتماع القانوني في الاتحاد السوفياتي ، وهي تقاليد تبدو لنا راسخة

الجزور الى حد بعيد سواء من النواحي النظرية أو النواحي المنهجية على حد
تفسير بودجورسكى^(١) .

وكما هو الحال بين عدد كبير من الباحثين البولنديين فإن علم الاجتماع
القانوني يرتبط من وجهة نظر العلماء السوفييت ارتباطا وثيقا بالمعنوم
القانونية . كما يتشابهون معهم أيضا فيما يتعلق بنوعية البحوث التي تجذب
اهتمامهم وهي تدور بصفة عامة حول الدولة والقانون .

ومع ذلك فإن علم الاجتماع القانوني يختلف - من الناحية الأخرى -
عن العلوم القانونية من حيث أنه يهتم بدراسة الاطرادات المنظمة في تطور
الدولة والقانون ، الى جانب اهتمامه بدراسة تلك المشكلات المتعلقة بطبيعة
الظواهر الاجتماعية التي تتدخل في تحديد شكل القانون والدولة ، والكيفية
التي تؤثر بها النظم القانونية والدولة في تطوير المجتمع ، ومدى هذا التأثير
وشدته . أو بتعبير آخر يمكن القول ببساطة شديدة ان علم الاجتماع
القانوني يحاول أن يلم بتلك المعارف والمعلومات المرتبطة بالكيفية التي ينسجم
بها القانون في بناء الشيوعية ودعمها^(٢) .

ومن الواضح في ضوء هذا أن علم الاجتماع القانوني السوفييتي يتميز
ببعض الملامح الخاصة لعل من مقدمتها ميله الشديد الى تطبيق برامج بحوث
امبريقية على أوسع نطاق ممكن مستخدما في ذلك العديد من مناهج البحث
غير التقليدية والتي تتصف بالجدة والابتكار ، الى جانب تلك المناهج التي
عادة ما تستخدم في المواقف والدراسات التقليدية .

وربما كان من أهم هذه الملامح أيضا أن العلم قد أصبح يركز ليس
فحسب على تلك الموضوعات ذات الأهمية أو الجوانب النظرية ، ولكن أيضا
على تلك التي تتصل بأهميتها النظرية اتصالا وثيقا بالأسباب والظروف
السياسية والاجتماعية . ولعل من هنا تركيز دراسات علم الاجتماع القانوني
على القضايا والمشكلات الاقتصادية والمتعلقة بالقوميات السوفييتية ، وما الى
ذلك من الموضوعات ذات الفائدة في تطوير الكيان الاشتراكي .

Podgórecki, A.; Law and Society. Op. Cit. P. 23.

(1)

V. O. Miller and V. O. Steinberg.; Sociology of Law in the USSR Today. (Y)

Latvian State University. Riga. 1964. (Quoted through Podgórecki P. 23.

انظر ملحق النصوص النص رقم (٦٧)

وإذا كانت المدارس القانونية البولندية لا تختلف في اتجاهاتها العامة كثيرا عن الاتجاه العام في الاتحاد السوفياتي ، إلا من حيث ما قد يكون هناك من مشكلات ومساائل نوعية محددة جديدة بالدراسة والبحث ، فإن الحال يبدو مغايرا بشكل ملحوظ بالنسبة إلى كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية (German Federal Republic) وجمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) German Democratic Republic ، وذلك على الرغم من حقيقة أن علم الاجتماع القانوني لم يقدر به أن ينمو نموا ملموسا في هاتين الدولتين إلا منذ وقت قريب للغاية لا يمدو السنوات القليلة الأخيرة .

وتعتبر هذه الوضعية ذاتها ماثرا متساؤل واستفهام نظرا للتقاليد القانونية والتراث الفكري الذي كانت هذه المنطقة من العالم أحد مصادره الرئيسية لوقت ليس ببعيد .

وعلى أي الأحوال فإن الطابع المميز لعلم الاجتماع القانوني هو ما أصبحت تنكسه بحوثه من اختلافات جوهرية في طبيعة البناءات الاجتماعية لكل من المجتمعين ، والأنماط الفكرية والأيديولوجية التي يرتبط بها الباحثون ، أو التي تمثل منطلقات لتصوراتهم للعلم ، أو حتى الوظيفة ذاتها التي يضطلع بها القانون في المجتمع ، وكيفية قيامه بهذه الوظيفة .

وليس من شك في أنه كانت للخبرة القاسية التي عاشتها ألمانيا منذ الحرب العالمية الثانية تأثيراتها المباشرة في كل هذا . فبالنسبة إلى ألمانيا الشرقية Eastern مثلا تمنح بحوث علم الاجتماع القانوني إلى اتخاذ وجهة نظر تعكس مفاهيم وتصورات قانونية (وشكرية عضوما) لم تعد مما يتفق والسياس العام للثقافة أو الفقه القانوني الغربي بعمامة ، وذلك نتيجة للتبعية التي تربطها بالاتحاد السوفياتي وببنوعية أيديولوجيته الخاصة .

من الطبيعي إذن أن تكون البحوث هنا أميل إلى معالجة المشكلات ذاتها المتعلقة بالسياسة وبالاقتصاد وبالأوضاع الاجتماعية للطبقات العاملة أو للطبقات المكونة للمجتمع عموما . وهي مجالات تختلف كثيرا - خاصة من حيث مداخلها وأهدافها عن تلك التي تدور في ألمانيا الغربية . وربما يدل على ذلك نتائج تلك الدراسات التي أجراها كل من شتيتر Steiner بألمانيا الشرقية وكوبان Kaipen في ألمانيا الغربية ، من حيث أوضح الأول أن القضاة

في ألمانيا الشرقية ينتمى معظمهم الى الطبقات العاملة أو الى الأصول « الفلاحية » ، كما أنه لا توجد لديهم أية مظاهرات أو رؤاسيب من النظام النازي القديم . وذلك على العكس مما انتهى اليه الثاني ، حيث أوضح أن القضاة في ألمانيا الغربية عادة ما ينتمون الى عائلات وأسر بورجوازية كما تظهر بينهم اهتمامات دينية ويهتمون بصفة عامة ببحث تلك المسائل التقليدية التي يرونها في المجتمع المعاصر ولكن من خلال أنماطهم الفكرية الجامدة .

وبالرغم من أن هذه النتائج قد تبدو كافية الدلالة ، فإن الأهم من ذلك هو الاطار العام نفسه للعقلية الألمانية ذاتها وما طرأ على هذه العقلية من تغيرات ، أصبحت بمثابة المحددات الأساسية لنطاق العلم وحدوده ولوظيفته أيضا . ناهيك عن وظيفة القانون ذاتها باعتباره موضوع العلم ومادته .

ومن الملاحظ بوجه عام أن هناك اتجاها متزايدا بدأ يسم تفكير العاملين في ميادين القانون والقضاء في ألمانيا الغربية ويعكس نوعا من التفكير السياسي الذي لا يخلو من طابع سلطوى يعنى لهم أن مهمتهم الرئيسية تتمثل في أحوارهم الوظيفية الرسمية باعتبارهم حماة للعدالة التي أصبحوا يوحدون بينها وبين القوة وإدارة الدولة . وهذه مسألة لها خطورتها ولا شك خاصة وأن آثارهم قد بدأت تظهر في معاملة أولئك الجماهير من ناحية ، وفي العوة التي بدأت في الظهور ما بين الجماهير وأولئك الموظفين الرسميين الذين يمثلون بالنسبة اليهم سيف الدولة المسلط من ناحية ثانية (١) .

- ٦ -

وقد تختلف الآراء في مكانة علم الاجتماع القانوني في إيطاليا . ومع هذا فثمة اعتقاد بأن الفقه القانوني بعامه يمثل بطنيا من أمتع ما يمكن الوقوف أمامه بسبب ما يكشف عنه من مسائل ومشكلات تعتبر في ذاتها مثيرا للعديد من التساؤلات والاستفسارات .

(١) الحقيقة أن هناك دراسة غير منشورة لجراها كويلن Coupen حول هذا الموضوع في عام ١٩٦٦ وهي بعنوان "Studies on the Sociology of the German Lawyer" وقد أشار بودجورسكى الى هذه الدراسة وما انتهت اليه من نتائج في كتابه الممتاز « القانون والمجتمع » Law and Society الذي أشرنا اليه في أكثر من مكان من هذا الكتاب .

وكما هو الحال بالنسبة الى ألمانيا ، فقد عاشت ايطاليا بدورها الظروف نفسها التي أملتها الحرب • كما كانت نهاية الحرب (الثانية بالطبع) واحدة بالنسبة الى الدولتين كما هو معلوم ، وان كانت الآثار التي تترتب على هذه النهاية قد اختلفت بينهما • أقصد بصفة خاصة من حيث التبعة الفكرية والانتماء السياسى ، بمعنى أنه لم يحدث أن تعرضت ايطاليا لما تعرضت له ألمانيا من تقسيم • وان لم يكن معنى ذلك — من الناحية الأخرى — اعدام تغلغل كثير من الأفكار والنظريات الاشتراكية بل وازدهار التنظيمات والأحزاب الشيوعية بدرجة أو بأخرى •

اذن فى ايطاليا يبدو لنا أننا نلتقى بوضعية معينة • فثمة من ناحية اتجاهات اشتراكية قد يبلغ بعضها حد التطرف (شيوعية) ، وذلك جنباً لجنب بقايا اتجاهات وأفكار النظام الايطالى الفاشى التى بلغت ذروة تأثيرها على أيدي موسوليني ، تماماً مثلما كان الأمر فى ألمانيا على أيدي هتلر •

وقد لا يكون غرضنا الأساسى هنا أن نعرض لأفكار أولئك الذين شاركوا — كل بطريقته — فى صياغة النموذج السياسى والقانونى الايطالى ، وأعنى بصفة خاصة باريتو وموسكا وميتسلز • ولكن المؤكد هو أن تراث هؤلاء الثلاثة قد ترك بصماته واضحة كل الموضح على هذا الفكر ، بل وعلى موسوليني نفسه الذى كان يرجع دائماً الى باريتو ويستشهد بأقواله ويعتبره أساتذاً له وأحد الدعامات القوية للنظام الفاشى *Fascist Regime* ، لدرجة أن الدوتشى لم يكن يخفى هذا التقدير الفائق لباريتو وكان دائم التناء على رائحته (رائحة باريتو) « النسق الاشتراكية » *Systèmes Socialistes* لوضوحها وضاحتها ، ولا تضعف من أفكار عن الصفوة التى اعتبرت من أقوى مفاهيم العصر آنذاك (١) •

وعلى الرغم من أن صلة الدوتشى بموسكا لم تكن أبداً على مثل هذا القدر من القوة كما كانت بينه وبين باريتو ، فإن المؤكد هو أنه قد أتيت لموسكا فرصة عملية واسعة أوقفته على دقائق السياسة الايطالية ربما بشكل لم يتح لباريتو وهو مستلق على شواطئ بحيرة جنيف •

ومهما قيل في عدم رضا موسكا عن ترديد السلطات التي استحوذ عليها موسوليني فليس معنى هذا أبدا أنه من حيث الانتماء السياسي كان مناهضا للنظام الفاشي العسكري . قد يكون صحيحا أن الكفاح أو النضال السياسي بهذا الأسلوب كان شيئا فظيما بالنسبة اليه ، ولكنه في آخر الأمر لم يستطع إلا أن يذعن للنظام على الرغم من اعتقاده بأن القرن العشرين سوف يشهد بالتأكيد اما الإبقاء على كل من الحرية والديمقراطية ولما ضياعهما معا .

ومع أن موسكا قد امتد به الأجل كما قلنا من قبل ليرى بعيني رأسه ضياع الحرية والديمقراطية على أيدي موسوليني في الحرب العالمية الثانية (باريتو توفي في عام ١٩٢٣) ، فإن الآثار التي خلفتها أفكار هؤلاء في أجيال المثقفين الإيطاليين من ناحية ، والآثار التي خلفتها الحرب من الناحية الثانية ، والصراع الذي قادته الأجيال الأصغر وفق تصورهما لحاضر ومستقبل أفضل من ناحية ثالثة ، كل هذا يجعل من الطبيعي أن نطرح التساؤل الذي كان من الواجب أن نطرحه من قبل وهو عن مكانة القانون في المجتمع وبالنسبة الى الدولة ووظيفة هذا القانون والظروف التي يعمل فيها ولأية أهداف ولخدمة أية سياسات أو مثل وغايات ؟

وقد يصعب الوصول في مثل هذه التساؤلات الى اجابات حاسمة ومحددة . وعليه فإن كل ما نستطيعه هو أن نشير الى بعض ما قد يكون منظويا على شيء له دلالة أو مغزى . ان الذي لا شك فيه هو أن ترديد الوعي بالمجتمع ، ومحاولة الادراك السليم لطبيعة مشكلاته كانا من أبرز ردود الفعل التي ظهرت في معقبات الحرب العالمية الثانية .

ولقد كانت إيطاليا وفرنسا وإنجلترا ، وبدرجة أقل ألمانيا ، في مقدمة هذه المجتمعات التي ساعد فيها هذا الوعي والادراك على خلق تطور ملموس في علم الاجتماع القانوني ، بل وعلى تقدم البحث في العلوم الاجتماعية (والقانونية من بينها) بمسافة عامة ، خاصة وأنه في ميلان Milan يوجد المركز الرئيسي للجنة البحوث في علم الاجتماع القانوني التابعة للرابطة الاجتماعية الدولية .

ولعل الشيء المثير حقا في هذا المجتمع تلك الانعكاسات المتبادلة لطبيعة وشكل البناء الاجتماعي الإيطالي من ناحية ، والنسق القانوني من ناحية ثانية وسواء بالنسبة الى نوعية البحوث والدراسات ذاتها أو المناهج المستخدمة

منها ، وبالتالي النتائج التي أسفرت عنها هذه البحوث والدراسات وبخاصة تلك التي تمت على أيدي الكبار من أمثال باجاني Paganì وازيو موريونديو E. Moriondo ومارتينوتى Martinotti في مختلف أنحاء إيطاليا عن العديد من المسائل والقضايا التي تتعلق بالنسق القيمي وتطبيق القانون ونظام المحاكم وما قد يكون هناك من مظاهر الازدواجية في الفكر القانوني أو في إجراءات التطبيق . وكله مما يمكن إجماله في التساؤل عن الكيفية التي يعامل بها القانون الأفراد والهيئات والطبقات المختلفة ، وما إلى ذلك من الموضوعات التي تندرج بشكل عام تحت قضية العدالة والقانون .

وقد يكون من المفيد هنا أن نسترجع - ولو بصفة مبدئية - ما سبق أن أشرنا إليه توا من تأثيرات متزايدة لجييل الكتاب الإيطاليين (موسكا وباريتو وميتساز) في الفكر الإيطالي بعامة والفكر الاجتماعي والقانوني والسياسي بخاصة ، وهي تأثيرات ولئن كان البعض يذهب إلى القول بأنها قد ضعفت بتهوى النظام الفاشي إلا أنه يصعب التسليم تماما باندثار كل آثارها .

بمعنى آخر تكشف لنا الدراسات والبحوث القانونية عن العديد من النتائج التي لا تخلو من إثارة وإن تميز بعضها عن بعض بشكل ملحوظ نسبة إلى القطاعات الإيطالية المختلفة ، أقصد شمال إيطاليا مثلا أو جنوبها أو وسطها . ونسبة أيضا إلى الوضعية العامة للفكر القانوني والاجتماعي ونظام العدالة الإيطالية من الخبرة الفاشية السابقة .

ويعطينا ازيو موريونديو⁽¹⁾ على وجه الخصوص منظورا واقعا لطبيعة التغيرات التي طرأت على أفكار القضاة وايدولوجياتهم ، من خلال إحدى دراساته التي أجراها حول نسق القيم والتنظيم المعنى للقضاة الإيطاليين . فقد أوضح له أن تصور القضاة للحرية وللديمقراطية يعلى من شأن الدور الذي تقوم السلطة القضائية Judiciary في تحقيقها .

ومع أن هذه النتيجة العامة التي توصل إليها موريونديو تكشف عن حقيقة أن هناك اعتمادا بالدرجة ذاتها عن تلك المفاهيم الرئيسية التي كانت

Moriondo, Ezio: "The Value. System of Italian Judges." Paper given (1)
at the Sixth Congress of Sociology, Evian. The International Sociological Association
1966.

مثل تأكيد النظام الفاشي مثل مفهوم القوة ومفهوم الديكتاتورية ومفهوم الامبريالية^(١) ، الا أنه مما يكمل الصورة ، أنماط القيم ذاتها والأفكار التي يمتثلها هؤلاء ، والأوساط أو الحلقات الاجتماعية والثقافية التي ينتمون إليها ويجيئون منها . وتلك هي الجوانب التي كشفت عنها بحوث باجاني ومارتينوتي التي أكدت أن غالبية القضاة الايطاليين ينتمون الى أصول ريفية وقروية . ولكن هذه الدراسات التي أجراها هذان الباحثان تعطينا في الوقت نفسه منظورا لا يقل طرافة فيما يتعلق بالنظم القضائية واتجاهات الرأي حيال هذه النظم والجراءات التي تعمل بمقتضاها ، وكذا الأنماط المهنية التي تضمها سواء أكانوا قضاة أو محامين أو اداريين . الخ . فقد تبين لهما أن عددا كبيرا من القضاة يأتون بصفة خاصة من جنوب ايطاليا ، وأن عددا متزايدا منهم يعمل في المحاكم العليا .

وفي اعتقاد باجاني ومارتينوتي ان هذا الاتجاه الواضح لدى الايطاليين من الجنوب لشغل الوظائف القضائية والعمل في المن القانونية انما يكشف عن قناعة هؤلاء الجنوبيين بأن هذه المن تمثل بالنسبة اليهم السبيل أو الطريق المفتوح أمام الترقى والتقدم المادى والاجتماعى ، علاوة على ما تصفيه هذه المن على الأفراد من مكانة اجتماعية مرموقة .

أما فيما يتعلق بالانتماءات الفكرية والقيم التي يرتبط بها العاملون بالمن القانونية وفي القضاء بصفة خاصة ، فقد ميز الباحثان بين نوعين من التنظيمات المهنية يقوم كل منهما في مواجهة الآخر سواء من حيث الاعتماد

(١) كان النظام الفاشي قد نجح نهائيا في تحطيم الجهاز القضائى والتشريعى في ايطاليا بإشغائه عددا من المحاكم الخاصة التي أوكلها الى مجموعة من الامراء المختارين والمعيّنين المشهود لهم بالانتماء للنظام والولاء له . ولقد استمر هذا التنظيم الشاذ مسيطرا اiban حكم الودثى والى ما بعد الحرب حتى عام ١٩٤٥ ، حين بدأت ترتفع الأصوات تنادى بالاصلاح القضائى وباستقلال القضاء ضمنا للمدالة .

وبصرف النظر عن الاختلافات في التوجهات الفكرية والانتباهات الحرسية للقهاء القانون في ايطاليا ، فقد نجحت هذه الدعوة على اية حال في ان تجعل عددا متزايدا من الاصلر يلتف حول المطالبات الأساسية والضرورية وهي الاستقلال القضائى كما قلنا وتحديد الاختصاصات وكفاءة المؤسسات لخدمة القضاء ونزاهته . وكله مما استدعى اعادة النظر في شكل العلاقة بين السياسة (السلطة) والقانون .

الايديولوجى أو البسبل التى يتخذها لتحسين ظروف المهنة والعاملين بها ، وحتى فيما يتعلق بالمجلات والدوريات العلمية التى لكل منهما على حدة .والتى تعتبر منبرا للتعبير عن آراء كل مجموعة وكأنها مجتمع منفصل تماما عن الآخر .

هذه المواقف لا نجد لها - كما يذهب الباحثان - فى القضاة من الشمال الايطالى ، حيث يؤكدان على أنهم (القضاة) يعملون الى معالجة قضاياهم بطريقة تقليدية وآلية الى حد بعيد ، وذلك على العكس أيضا من القضاة الذين ينتمون الى وسط ايطاليا حيث تتضح لديهم الكثير من الميول والاتجاهات الانسانية وينظرون الى الحالات المعروضة أمامهم من خلال الأفراد الممثلين فى أقفاص الاتهام ، وليس من خلال النص القانونى الجامد فحسب .



ومهما يكن من أمر التصورات التى تقوم وراء كل هذه البصوٹ والدراسات ، فانها تكاد تكشف بقدر واحد تقريبا عن حقيقة ان النظام القضائى (التشريعى) الايطالى ، قد أصبح يعبر عن حركة التحول الواقعى حقيقة فى الفكر القانونى والميسى بأكمله . وهو تحول يسمى جاهدا الى القضاء على كل الآثار المدمرة التى خلفتها الفاشية الايطالية فى وقت كان من أكثر الأوقات اضطرابا وطفيانا . وهى مهمة أصبحت علم الاجتماع القانونى يشارك فى تحقيقها بوعى وإدراك عميقين .

AUBERT

● الأعمال الرئيسية ● (أوبرت)

Aubert, V.; *Sociology of Law*; Penguin Books. 1969.

—————; *Research in the Sociology of Law. The American Behavioral Scientist* 7 (4) 1963.

—————; «White Collar crime and Social Structure» *American Journal of Sociology*. Vol. 58. 1952.

—————; «Competition and dissensus : two Types of Conflict and of Conflict resolution» *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 7. 1963.

—————; *Courts and conflict Resolution. «Journal of Conflict Resolution*. Vol. 11. 1967.

ECKHOFF

(إيكهوف)

Eckhoff, T.; *Sociology of Law in Scandinavia, Scandinavian Studies in Law*. 1960.

—————; «Impartiality», separation of Powers and Judicial independence. *Scandinavian Studies in Law*. Vol. 9. 1965.

Eckhoff, T., and Jacobsen, D.; «Rationality and Responsibility in Administrative and Judicial decision-Making» *Interdisciplinary Studies from the Scandinavian Summer University, Copenhagen*. 1960.

FREUND

(فروند)

— Freund, P. A.; *The Legal Profession*. Daedalus, 1963.

MORIONDO

(موريونديو)

Moriondo Ezio; «The Value-System of Italian Judges.» Paper given at the Six th Congress of Sociology. Evian. The International Sociological Association. 1966.

● قراءات مقترحة ●

- Berman, H. J.; Justice in Russia. Cambridge Mass. 1950.
- Caplovitz, D.; The Poor Pay More. London, 1963.
- Kutschinsky, B., Law and Education; Some aspects of Scandinavian Studies into «The general sense of Justice» Acta-Sociologica. Vol. 10. 1966.
- L. M. Friedman and A. S. Macaulay (eds.), Law and Behavioral Sciences. 1969.
- Sawyer, G., Law in Society. Oxford. 1965.
- Schelling. T. C.; The Strategy of Conflict. Cambridge. Mass. 1960.
- Stone, H.; The Province and Function of Law, Harvard University Press. 1950.

الملاحق

- أولا : ملحق النصوص الأجنبية
- ثانيا : قائمة الأعلام
- ثالثا : قائمة المصطلحات
- رابعا : المراجع العربية والأجنبية

ملحق النصوص الأجنبية

1

«And can you find any thing allied to wisdom more closely than truth ?

Certainly not.

And is it possible for the same nature to love wisdom, and at the same time love falsehood ?

Unquestionably it is not.

Consequently, the genuine lover of knowledge must from his youth up, strive intensely after all truth.

Yes, he must thoroughly.

Well, but we cannot doubt that when a person's desires set strongly in one direction, they run with corresponding feebleness in every other channel, like a stream whose waters have been diverted into another bed.

Undoubtedly they do.

So that when the current has set towards science, and all its branches, a man's desires will. I fancy, hover around pleasures that are purely mental, abandoning those in which the body is instrumental, - Provided that the man's love of wisdom is real not artificial.

It cannot be otherwise».

— Plato., *The Republic*. Book VI.

2

8- When we come to the final and best association, formed from a number of villages we have already reached the Polis. An association which may be said to have reached the height of full-sufficiency; or rather (to speak more exactly) we may say that while it (grows) for the sake of more life (and is so far, and at that stage, still short of fullself-Sufficiency, it exists (when once it is fully grown) for the sake of a good life (and is therefore fully self-sufficient).

— Aristotle, *The Politics*, Book I. Chap. II. 8. Trans. By Ernest Barker (Oxford : Clarendon press. 1946).

3

«It is the peculiarity of man, in Comparison with the rest of the animal world, that he alone possesses a perception of good and evil, of the just and the unjust, and of other similar qualities; and it is association in (a common perception of) these things which makes a family and a polis».

— Aristotle.; *The Politics*. Book I. Chap. II. 12. Trans. By Ernest Barker (Oxford : Clarendon press. 1946).

4

«The man who is isolated. Who is unable to share in the benefits of Political association, or has no need to share because he is already self-sufficient is no part of the polis, and must therefore be either a beast or a god».

— Aristotle.; *The Politics*. Book I. Chap. II, 14. Trans. By Ernest Barker (Oxford : Clarendon press. 1946).

5

«Every one admits how praiseworthy it is in a prince to keep faith, and to live with integrity and not with craft. Nevertheless our experience has been that those princes who have done great things held good faith of little account, and have known how to circumvent the intellect of men by craft, and in the end have overcome those who have relied on their word. You must know there are two ways of contesting, the one by the law, the other by force; the first method is proper to men, the second to beasts; but because the first is frequently, not sufficient, it is necessary to have recourse to the second. Therefore it is necessary for a prince to understand how to avail himself of the beast and the man».

— Machiavelli, N.; *The prince*. Translation by N. H. Thomson (Third edition. Oxford, 1913). Chap. 18.

6

«The notions of Right and Wrong, Justice and Injustice have there no place. Where there is no common Power, there is no Law; where no Law, no justice. Force, and Fraud, are in Warre the two Cardinall Vertues, justice and Injustice are none of the faculties neither of the body, nor Mind.»

— Hobbes, T.; *Leviathan* (On the Natural Condition of Mankind As Concerning Their Felicity, and Misery.).

7

«The Right of Nature, which Writers commonly call Jus Naturale, is the Liberty each man hath, to use his own power, as he will himselfe, for the preservation of his own Nature; that is to say, of his own life; and consequently, of doing any thing, which in his own judgment, and Reason, hee shall conceive to be the aptest means thereunto.»

— Hobbes, T.; *Leviathan* (of the First and Second Naturall Laws, and of Contracts).

8

«Thus when a prince would make great alterations in his kingdom, he should reform by Law what is established by law, and change by custom what is settled by custom; for it is very bad policy to change by law what ought to be changed by custom.»

— Montesquieu, Charles de Secondat (Baron de); *The Spirit of Laws*. Trans. By Thomas Nugent (2 volumes, London; George Bell and Sons, 1878. Book XIX. PP. 318.

9

«Hobbes inquires, for what reason go men armed, and have locks and keys to fasten their doors, if they be not naturally in a state of war ?

But is it not obvious that he attributes to mankind before the establishment of society what can happen but in consequence of this establishment, which furnishes them with motives for hostile attacks and self-defence ?

Next to a sense of his weakness man would soon find that of his wants. Hence another law of nature would prompt him to seek for nourishment.

Fear, I have observed, would induce men to shun one another; but the marks of this fear being reciprocal, would soon engage them to associate. Besides, this association would quickly follow from the very pleasure one animal feels at the approach of another of the same species. Again, the attraction arising from the difference of sexes would enhance this pleasure, and the natural inclination they have for each other would form a third law.

Beside the sense or instinct which man possesses in common with brutes, he has the advantage of acquired knowledge; and thence arises a second tie, which brutes have not. Mankind have therefore a new motive of uniting; and a fourth law of nature results from the desire of living in society.»

— Montesquieu, Charles de Secondat (Baron de); *The Spirit of laws* Trans. By Thomas Nugent (2 Volumes, London, George Bell & Sons. 1878. Book I. Chapter 2. pp. 3-5.

10

«Allowable to, if not incumbent on, every man to enter measures of resistance when the probable mischiefs of resistance appear less to him than the probable mischiefs of obedience».

— Bentham, Jeremy.; *Fragment on Government*. C. IV. XXI.

11

«Marx decidedly rejected not only Idealism, which is always linked in one way or another with religion, but also the views of especially widespread in our day of Hume and Kant, agnosticism, criticism, and positivism. In their various forms, he considered that philosophy a (reactionary) concession to idealism and at least a shame faced way of surreptitiously accepting materialism, while denying it before the world».

— Lenin, *Selected Works*, Vol. I. Progress Publishers. Moscow. 1967. P. 9.

12

«Political, juridical, philosophical literary, artistic ... etc., development is based on economic development. But all these recat upon one another and also upon economic base. It is not that the economic position is the cause and alone active, while everything else only has a passive effect. There is, rather, interaction on the basis of the economic necessity, which ultimately always asserts itself».

-- *Gorvitch, G.; Twentieth Century Sociology. Philosophical Library. N. Y. 1945. P. 381.*

13

«We can, however, imply from it now that, if such is really the Function of the division of Labor, it must have a moral character, for the need of order, harmony, and social solidarity is generally considered moral»

— *Durkheim, Emile.; The Division of Labouria Society. English translation by George Simpson. The Free Press. N. Y. 7th. Print. 1969. P. 64.*

14

«The first comprise all penal law; the second, civil Law, commercial law, procedural law, administrative law and constitutional law, after abstraction of the penal rules which may be found here».

— *Durkheim, Emile.; The Division of Labor in Society. Eng. Trans. by George Simpson. The Free Press. N. Y. 7th. Print. 1969. p. 69.*

15

«It will be distinctly seen how we have studied social solidarity through the system of juridical rules; how, in the searche of causes, we have put aside all that too readily lends itself to personal judgments and subjective appreciations, so as to reach certain rather profound facts of the social structure, capable of being objects of judgment, and, consequently, of science.»

— *Durkheim, Emile.; The Division of Labor in Society. Eng. Trans. by George Simpson, The Free Press. N. Y. 7th. Print. 1969. P. 37.*

16

«Contracts are concluded between individuals, but the conditions and rules according to which these contracts are concluded are determined by legislation which, in turn, expresses the conception shared by the whole society of the just and unjust, the permissible and the prohibited»

— Aron, Raymond; *Main Currents in Sociological Thought* (21). A Pelican Book, 1974. P. 30.

17

«Is to restore enough consistency to social groups for them to obtain a firmer grip on the individual, and for him to feel himself bound to. He must feel himself more solidary with a collective existence which precedes him in time, which survives him, and which encompasses him at all points. If this occurs, he will no longer find the only aim of his conduct in himself and, understanding that he is the instrument of a purpose greater than himself, he will see that he is not without significance».

— Durkheim, E.; *Suicide; A Study in Sociology*. Trans. J. A. Spaulding and G. Simpson. Free Press of Glencoe, 1951. P. 373.

18

«Max weber combined a vast and profound knowledge of history with a curiosity concerning what is essential. We all agree that the depth of an interpretation of the past depends on the depth of the questions asked. Max Weber asked the most important questions. What is the meaning men have given their existence ? What is the relation between the meaning men have given their existence and the way they have organized their societies ? What is the relation of men's attitudes towards profane activities and their conception of the sacred life ?».

— Aron, Raymond; *Main Currents in Sociological Thought* (2). A Pelican Book. 1972. P. 250.

19

«To substitute for a one-Sided materialistic (interpretation) an equally one-sided spiritualistic causal interpretation of culture and of history».

— Weber, M.; *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*. Translation by Talcott Parsons (New York and London; 1930). p. 92.

20

«Sociology (In the sense in which this highly ambiguous word is used here) is a science which attempts the interpretive understanding of Social action in order thereby to arrive at a causal explanation of its course and effects».

— Weber, Max.; *The Theory of Social and Economic Organization*, Translation by A. M. Henderson and Talcott Parsons. Glencoe, 1967. P. 88.

21

«In his *Lehre von dem richtigen Recht* (1902), Stammler sought (as described above), the a priori social principles of just law concerning respect for and participation by all members. His call for «Natural Law with a changing content» based on these apriori principles quickly became a 20 th. century slogan.»

— *The New Encyclopaedia Britannica*. 15. th edition. Vol. 25. 1986. P. 727.

22

«Une Fédération des services publics qu' administrent les détenteurs de la plus grande force ayant non plus le droit de commander, mais le devoir d' assurer le fonctionnement ininterrompu et productif de ces services.»

— Duguit, L.; *Droit Constitutionnel*, (1927 édition), Vol. I. P. 589.

23

Dont it est facile de dire ce qu' il n' est pas, plutôt que ce qu' il est»

— Duguit, L.; *Droit Constitutionnel*, (1927 édition), Vol. I. P. 116.

24

«Lawyers (know) exactly what law, the validity of law, or a legal norm are, but they have rather vague ideas about the functional properties of these elements».

— **Podgorecki, Adam.**; *Law and society*; *International Library of Sociology*. Routledge & Kegan Paul, London and Boston. 1974. P. 210.

25

«Its noteworthy that, during the past two decades, there has arisen, in the Scandinavian countries, a new school of the sociology of law, the so-called Uppsala school whose members have posed the same problem as Petrazycki, the problem of a realistic interpretation of law on a psychological basis. They try to replace the objective ought to be (belonging to the realm of ideas) with subjective experience of right and duty».

— **Timasheff, N.**, *Introduction in Law and Morality*; *Leon Petrazycki* by L. Petrazycki. Trans by H. W. Babb. Cambridge, Mass. 1953. P.P. XXXIX — XXXV.

26

«In order to understand the influence of law it is necessary to study the variables which intervene between the promulgation of the law and the behaviour of the public. One of the most important of these is the level of information among the recipients of the legal communication.

— **Aubert, V.**; «The housemaid : an occupational role in crisis», in S. M. Lipset and N. J. Smelser, (eds.), *Sociology. The Progress of a Decade*. Englewood Cliffs. 1961 PP. 414-20.

27

«Sociology of law is tightly connected with legal sciences. They have a similar subject of investigations : the state and law. However, the sociology of law differs from the legal sciences in that it studies the general regularities of the development of state and law. Besides, it studies much more extensively than they the following problems : by what social phenomena is the state and law determined ? how do the state and legal institutions influence the development of society ? to what degree do they contribute to such development ? Sociology of law in the USSR attempts to achieve knowledge on how law contributes to the construction of communism.».

— **V. O. Miller and V. O. Steinberg.** *The Sociology of law in the USSR Today*. Latvian State University. Riga. 1964 (Quoted through Podgorecki) P. 23.

قائمة الأعلام

===== قاعة الاعلام ===== INDEX OF NAMES

(A)

٢٦	ADEIMANTEUS	اديمانتس
٢٩	Alcibiades	الكيبيلس
٤٥	Alexander (The Great)	الاسكندر الاكبر
٤٥	Amyntas III	امينتاس الثالث
١٤١	Aquinas, St. Thomas	الاكوينى ، توما
١٢٧	Ariston	اريسستون
١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٨	Aristotle	ارسطو
٢٥ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ١٩ ، ١٤		
٤٧ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٢٧ ، ٢٦		
٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨		
٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣		
٦٢ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٨		
١١٧ ، ١٠٦ ، ٧١ ، ٦٣		
٢٤٨ ، ١٤٩ ، ١٢٧		
٢٢٤ ، ٢١٠ ، ٢٠٧ ، ٧	Aron, Raymond	آرون ، رايموند
٢٦٥ ، ٢٢٥ ، ٢٣ ، ٢١	Aubert, V.	اوبيرت . ف
٢٧٧ ، ٢٦٧ ، ٢٦٦		
١٤	Augustine, St.	اوجستين ، سان
١٢٩	Augustus	اوقسطس
١٦١ ، ١٤٦ ، ١٠٢ ، ١٧ ، ٨	Austin, John	اوستن ، جون

(B)

١٦	BACKLE	باكسل
١١٢ ، ١١٢ ، ١٠٦	Bacon, Francis	بيكون ، فرانسيس
١٨٢	Bauer, Otto	بوير ، اوتو
١٢٦	Baumgarten, Herman	بوجارتين ، هيرمان
١١٥	Beafon, G. de	بوفون . ج . د و
١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ١٠٣ ،	Bentham, J.	بنثام ، ج
١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧		
١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤١ ،		
١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ،		

١٥٠ ، ١٤٩ ، ١٤٨ ، ١٤٧
٢٢٩ ، ١٦٥ ، ١٥٢ ، ١٥١

٢٢٤ ، ١٧٦ Bergson, Henri

برجسون هنرى

١٧٣ Bernestien, E.

برنشتاين ، ا

٢١٧ Bismark

بسمارك

١٢٦ ، ١٢٥ ، ١٢٤ ، ١٢٣ Blackstone

بلاكستون

٧٧ ، ٧٦ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ Bodin, Jean

بودان ، جان

٨٢ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨

٨٨ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٣

٩٣ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٨٩

١٠٢ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٥ ، ٩٤

١١٧ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٥

١٥٢ ، ١٢٧

١٨٩ Böhm-Bawerk

بوهم - باورك

١١٨ Bolingbroke, V.

بولينجبروك .

(فيكونت)

١١٥ Bonnet, Charles

بونيه . شارل

٦٧ Borgia, Cesare

بورجيا ، سيزار

١٨٢ Boukharine, N.

بوخارين . ن

٢٤٥ Broderick, Albert

برودريك ، البرت

١٢٧ Burke, E.

بيرك

(C)

٢٢ **CALCIDES**

كاليسس

١١٤ Cavendish

كافيندش

٦٦ Charles VIII

شارل الثامن

٢٧ Charmides

شارميدس

١٢٧ Cicero

شيشرون

٢٧ Codrus

كودرس

١١١ Coke, Lord

كوك ، لورد

١٢٠ ، ١٠٤ ، ١٧ ، ١٦ Comte, Auguste

كونت ، اوجيست

١٨٨ ، ١٨٦ ، ١٧١ ، ١٣٩

٢٢٤ ، ١٦٦ ، ١٩٣ ، ١٩١

١١٤ Condillac, De

كوندياك ، دى

١١٤ Condorcet

كوندورسيه

١١٣ Copernicus

كوپرنيكوس

٢٨ ، ٢٧ Critias

كريتياس

٢٢٤ ، ٢١٥ ، ٢١٣ Corœa, Benedetto
٢١٤ Cuvier, G.

كروس ، بنديتو
كوفيه . ج

(D)

١١٥ ، ١١٤ D'ALEMBERT, J.
١٠٤ ، ٧٢ Darwin, Charles
١١٤ ، ١١٣ ، ١١٢ ، ١٠٦ Descartes, René
١٦٢ Dicey, V.
١١٤ Diderot, Denis
٢١٥ Dilthey, Wilhelm
٢٨ Dion
٢٨ Dionysius I
٢٨ Dionysius II
٢٧ Dropides
٧٩ Duc d'Alençon
٢٣٥ ، ٢٣٢ ، ١٩٩ ، ٢٠
٢٣٩ ، ٢٣٨ ، ٢٣٧ ، ٢٣٦
٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤١ ، ٢٤٠
٢٥٧ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥

دالمير ، ج
دارون ، تشارلس
ديكارت ، رينيه
ديسي ، ف
ديدرو ، دينيس
ديلثي ، فيلهلم
ديون
ديونيسيوس الاول
ديونيسيوس الثاني
دروبيدس
دوق داليمون
ديجي ، ليون

١٢٥ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٧ ، ٨ Durkheim, Emile
١٨٨ ، ١٨٧ ، ١٨٦ ، ١٥٤
١٩٣ ، ١٩١ ، ١٩٠ ، ١٨٩
١٩٧ ، ١٩٦ ، ١٩٥ ، ١٩٤
٢٠٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٠ ، ١٩٩
٢٠٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠٤
٢٢٨ ، ٢١٩ ، ٢١٥ ، ٢٠٨
٢٤٣ ، ٢٣٩ ، ٢٣٤ ، ٢٣٣
٢٥٢ ، ٢٥٠

دوركليم ، اميل

(E)

٢٧٧ ، ٢٦٥ ECKHOFF, TORSTEIN
٢٨ Eculid
٢٤٩ ، ٢٣٤ ، ٢٣٢ ، ١٣١ Ehrlich, Eugen
١٧٩ ، ١٧٦ ، ١٧٢ ، ١٦٨ Engles, F.

اڪهوف ، تورشتين
اڦليدس
آرليخ ، يوجين
انجلز ، ف

(F)

۱۷۲	FEURBACH	فویور : باخ
۱۴.	Fichte	فیخته
۱۹۹	Figgis	فیجز
۲۲۵ ، ۲۱۵ ، ۱۷۹	Freud. S.	فروید . س
۲۷۷ ، ۲۶۷	Freund-O, Kahn	فرویند . و . خان

(G)

۱۱۲	GALILEO, G.	جالیلیو ، ج
۲۵۹	Geiger	جایجر
۲۵۷ ، ۲۲۵	Ganey, François	جینی . فرانسوا
۱۵۲ ، ۱۰۰	Gierke, Von	جیرکه ، غون
۴۲	Glaucou	جلوکون
۲۶۷	Gorecki, Jan	جیورکی ، یان
۲۲	Gorgias	جورجیاس
۹۷ ، ۹۶	Grotius, H.	جروئیوس . ه
۱۷۵ ، ۱۳۰ ، ۲۰ ، ۱۱	Gurvitch, G.	جرفیتش ، ج
۲۲۵ ، ۲۲۲ ، ۲۰۴ ، ۱۷۶		
۲۵۰ ، ۲۴۹ ، ۲۴۸ ، ۲۴۶		
۲۵۷ ، ۲۵۳ ، ۲۵۲ ، ۲۵۱		

(H)

۲۶۱	HAGERSTROM, AXEL	هاجرستروم ، آکسل
۱۲۹	Halbwachs, Maurice	هالباکس . مورس
۲۲۸ ، ۲۲۷ ، ۲۲۶ ، ۲۲۵	Hauriou, M.	هوریو . م
۲۴۶ ، ۲۴۵ ، ۲۴۴ ، ۲۴۳		
۲۵۷		
۱۷۴ ، ۱۷۳ ، ۱۷۲ ، ۵۰ ، ۹	Hegel, G.W.F.	هیگل . ج . و . ف
۱۲۸ ، ۱۲۷	Helvétins	هلتیوس
۱۱۷	Heraclitus	هیراکلیط
۱۲۰	Herder, G.	هیردر . ج
۲۷۲	Hitler, Adolf	هتلر ، آدولف
۶۴ ، ۱۹ ، ۱۸ ، ۱۷ ، ۱۶	Hobbes, Thomas	هوبز ، توماس
۸۸ ، ۸۷ ، ۸۶ ، ۸۴ ، ۷۲		
۹۸ ، ۹۷ ، ۹۶ ، ۹۵ ، ۹۱		
۱۰۲ ، ۱۰۱ ، ۱۰۰ ، ۹۹		

١٠.٧ ، ١٠.٥ ، ١٠.٤ ، ١٠.٣ ،
١١٢ ، ١١٠ ، ١٠٩ ، ١٠٨
١٥٣ ، ١٢٥ ، ١٢٢

١١٤	Holbach, Paul Henri	هولباك ، بول هنري
١٥٥	Holmes, O.W.	هولمز ، ا . و
٩٧	Hooker, Thomas	هوكر ، توماس
١٧١ ، ١١٥ ، ١١٤	Hume, David	هيوم ، دافيد

(I)

١١٧	IBN-KALDOUN	ابن خلدون
٨٨	Innocent III	انوسنت الثالث (البابا)

(J)

٤٨	JAEGER, WAENER	جيغر ، وائر
١٨٧	Jaurès, Jean	جوريه ، جان
١٥٥ ، ١٥٣ ، ١٥٢ ، ١٩	Jhering, Von	اهرنج ، فون
١٥٩ ، ١٥٨ ، ١٥٧ ، ١٥٦		
١٦٢ ، ١٦٢ ، ١٦١ ، ١٦٠		
١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٦٥ ، ١٦٤		
٢٣٩		
٧٨ ، ١٥	Justinian	جوستينيان

(K)

١٦٦ ، ١٤٠ ، ١٢٩ ، ١١٣	KANT, IMMANUEL	كانط ، ايمانويل
٢١٥ ، ١٩١ ، ١٧١		
٢٤٨	Kantorowicz, H.	كانتروفيتز ، هـ
٢٧١ ، ٢٧٠	Kaupen	كوبان
١٨٠ ، ١٧٢	Kautsky, K.	كوتسكى . ك
١٦١	Kelsen, Hans	كيلسين ، هانز
١١٣	Kepler, Johannes	كيبلر ، جوهانز
٢١٧	Knies, K.	كنيز ، ك
١٥٢	Kovalewski, M.	كوفالسكى ، م
٢٢٨	Krabbe, Hugo	كراب ، هيغو

(L)

١١٤ ، ٨٤	LAMARCK	لامارك
----------	---------	--------

۱۱۴	La Mettrie, Julien de	لامتري ، جوليان دو
۲۳۸	Laski, H.	لاسکی ، ه
۱۱۳ ، ۱۱۲ ، ۹۷ ، ۶۴	Leibniz	لایبنتز
۱۸۱ ، ۱۸۰	Lenin, F.	لنین ، ف
۲۳۵ ، ۱۸۷	Lévy, Bruhl	لینی برول
۲۶۷	Lipset, S.	لیپست ، س
۶۷	Livy	لینی (لیویوس)
۱۰۲ ، ۵۴ ، ۲۵ ، ۱۶	Lock, J.	لوك ، ج
۱۱۳ ، ۱۱۴		
۱۲۵	Lockmillar, D.	لوکملار ، د
۱۹۲	Loomis, C.	لومیس ، سی
۷۰ ، ۶۶	Lorenzo, de Medici	لورنزو ، دومینیچی
۶۷	Louis XII	لوئیس دانی عشر
۸۳	Loyseau	لوئیسو
۲۵۹	Lundstedt	لندستدت

(M)

۱۸ ، ۱۷ ، ۱۶ ، ۱۵ ، ۸	MACHIAVELLI, N.	ماکیا ویلی ، ن
۶۷ ، ۶۶ ، ۶۵ ، ۶۴ ، ۱۹		
۷۲ ، ۷۱ ، ۷۰ ، ۶۹ ، ۶۸		
۸۶ ، ۷۷ ، ۷۵ ، ۷۴ ، ۷۳		
۱۰۸ ، ۱۰۷ ، ۱۰۵ ، ۸۸		
۲۱۲		
۱۵۲ ، ۱۵۲ ، ۸۵ ، ۸۴	Maine, S.H.	مین ، س . ه
۱۹۳ ، ۱۶۴		
۱۹۹ ، ۱۵۲	Maitland, F.W.	میتلاند ، ف . و
۹۷	Maritain, J.	ماریتان ، ج
۲۷۵ ، ۲۷۴ ، ۲۱	Martinotti	مارتنوتی
۲۰ ، ۱۹ ، ۱۹ ، ۹ ، ۸	Marx, Karl	مارکس ، کارل
۱۴۱ ، ۱۲۵ ، ۷۳ ، ۳۳		
۱۷۰ ، ۱۶۹ ، ۱۶۸ ، ۱۵۲		
۱۷۴ ، ۱۷۳ ، ۱۷۲ ، ۱۷۱		
۱۷۸ ، ۱۷۷ ، ۱۷۶ ، ۱۷۵		
۱۸۲ ، ۱۸۱ ، ۱۸۰ ، ۱۷۹		
۱۸۸ ، ۱۸۵ ، ۱۸۴ ، ۱۸۳		
۲۱۳ ، ۲۱۲ ، ۲۱۱ ، ۲۰۹		
۲۲۲ ، ۲۲۰ ، ۲۱۵ ، ۲۱۴		
۲۶۴ ، ۲۶۲ ، ۲۳۳		

٢٥٢ ، ٢٥٠ ، ١٨٩ ، ١٨٨	Mausa, M.	موس ، م
٦٧	Maximilian I	ماكسيميليان الاول
٢١٧	Mazzini	مازيني
٧٤	Meinecke, Friedrich	مينيكي ، فريدرىك
١٤٩ ، ١٤٤	Mill, John, S.	ميل ، جون . س
١٧٧	Mills, C. Wright	ميلز ، تى . رايت
٢٧٤ ، ٢٧٢	Mitchels, R.	ميتشلز ، ر
١١١ ، ٢٠ ، ١٦ ، ١٦ ، ٨	Montesquieu, C.	مونتكسيو ، ش
١١٧ ، ١١٦ ، ١١٥ ، ١١٤		
١٢١ ، ١٢٠ ، ١١٩ ، ١١٨		
١٢٥ ، ١٢٤ ، ١٢٣ ، ١٢٢		
١٢٩ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ١٢٦		
١٣٤ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ١٣٠		
١٥٢ ، ١٥٢		
٢٧٧ ، ٢٧٤ ، ٢١	Moriondo, Ezio	موريونديو ، ايزيو
٢٢٤ ، ١٥٤ ، ١٧ ، ١٦	Mosca, G.	موسكا ، ج
٢٧٤ ، ٢٧٣ ، ٢٧٢		
٢٧٥ ، ٢٧٣ ، ٢٧٢	Mussolini, Benito	موسولينى ، بينيتو
(N)		
١١٥ ، ١١٣ ، ١١٢ ، ٢٠٣ ، ١١٦	NEWTON, ISSAO	نيوتن . ايزاك
٥٥ ، ٤٥	Nicomachus	نيقوماخس
٢٢٣ ، ٢١٢ ، ٧١ ، ٢٢	Nietzsche, Friedrich	نيثشة ، فريدرىك
٢٠٥ ، ٩٦	Nisbet, R.A.	نيستبت . ر . ا
(O)		
٢٥٩ ، ٢٣٥	OLIVERORONA	اوليفر كرونا
(P)		
٢٧٥ ، ٢٧٤ ، ٢١	PAGANI	پاجانى
٢٠٦ ، ١٥٤ ، ١٧ ، ١٦	Pareto, V.	پاريتو ، ف
٢٧٢ ، ٢٣٥ ، ٢٢٤ ، ٢١٥		
٢٧٤ ، ٢٧٢		
٢٢٢ ، ١٧٤	Parsons, T.	پارسونز ، ت
٢٤٩	Pavlov	پافلوف
٢٨ ، ٢٧	Pericles	پيركليس

۲۷	Perictione	بریشیون
۲۶۵ ، ۲۴۸	Petrzyscki, L.	پتراز یمشکی ، ل
۱۵	Philip II	فیلیپ الثانی
	Plato	افلاطون
، ۱۳ ، ۱۲ ، ۱۱ ، ۱۰ ، ۸		
، ۲۵ ، ۲۴ ، ۲۳ ، ۱۹ ، ۱۴		
، ۳ ، ۲۹ ، ۲۸ ، ۲۷ ، ۲۶		
، ۳۶ ، ۳۵ ، ۳۴ ، ۲۳ ، ۳۱		
، ۴۱ ، ۴۰ ، ۳۹ ، ۳۸ ، ۳۷		
، ۴۷ ، ۴۶ ، ۴۴ ، ۴۳ ، ۴۲		
، ۵۳ ، ۵۲ ، ۵۰ ، ۴۹ ، ۴۸		
، ۷۱ ، ۶۱ ، ۶۰ ، ۵۷ ، ۵۴		
۲۴۸ ، ۱۰۶		
۲۷۱ ، ۲۶۹ ، ۲۶۷ ، ۲۴۸	Podgoreki, Adam	بودجورتسکی ، آدم
۲۲	Polemarchus	پولیمارخس
۱۲۷	Polipius	پولیپس
۱۵۵	Pound, R.	پاوند ، ر
۱۱۴	Pristley	پریشلی
۲۲	Protagoras	پروتاجوراس
۲۴۱ ، ۲۳۹ ، ۱۷۳	Proudhon, J.	پرودون ، ج
۴۶	Proxenus	پروکسینوس
۲۸ ، ۲۷	Pyrilamps	پریلامپس

(R)

۲۱۷ ، ۲۱۱ ، ۷۴	RANKE	رائنکه
۲۴۵ ، ۲۴۴	Renard, G.	رینار ، ج
۱۸۲	Renner, Karl	رینر ، کارل
۱۷۳ ، ۱۷۲	Ricardo, D.	ریکاردو ، د
۲۱۷	Roscher, Wilhelm	روشر ، ویلهلم
۱۲۳ ، ۱۰۰ ، ۹۷ ، ۹۶ ، ۱۶	Rousseau, Jean, J.	روسو ، جان ، ج
۳۷	Russell, B.	راسل ، ب
۱۱۴	Rutherford	راذرفورد

(S)

۱۹۳ ، ۱۸۸	SAINT-SIMON	سان سیمون
۱۹۹	Saleilles	سالیل
۱۸۳	Sartre, J.P.	سارتر ، ج . پ
۲۴۶ ، ۱۵۶ ، ۱۵۳ ، ۱۵۲	Savigny	سافینی

٦٦	Savonarola	سافونارولا
٢١٦	Schnitzger, Marianne	شونتجر ، ماریان
١٧١	Schumpeter, J.	شومپتر . ج
١٤٤	Sidgwick, H.	سیدجویک . ه
٢١٥ ، ١٦٢	Simmel, G.	سیمیل . ج
٣٢	Simonides	سیمونیدس
١٧٣ ، ١١٤	Smith, Adam	سمیث ، آدم
٢٦٧	Smlessar, N.	سملسر ، ن
٢٣ ، ٢٢ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ١٠٨ ، ٩٥ ، ٤٦	Socrates	سقراط
٢٨ ، ٢٧	Solon	سولون
٢٢٤	Sorel, G.	سوریل . ج
٢٤٨	Sorokin, P.	سوروکین ، ب
٢٠٦ ، ١٩٣ ، ١٨٦ ، ١٠٤	Spencer, H.	سپنسر ، ه
١١٢ ، ١٠٥ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٦٤ ، ١١٣	Spinoza, B.	سپینوزا ، ب
٢٥٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٥	Stammler, Rudolf	ستاملر ، رودلف
٢٦٩	Steinberg. V.O.	ستاینبرج . ف . ا
٢٧٠	Steiner	شتینر
١٠٨	Stewarts	آلف استوارت

(T)

٤٦	THEOPHRASTUS	تیوفراستس
٧١ ، ٤٠ ، ٣٣	Thresymachus	ثریسماخس
٢٤٨ ، ٢٣٥ ، ٢٣٢ ، ٢٠	Timasheff, N.	تیماشیف ، ن
٢٥٦ ، ٢٥٥ ، ٢٥٤ ، ٢٤٩ ، ٢٥٨		
١٥	Tocquevill	توکوفیل
١٩٣ ، ١٩٢	Tonnies, F.	تونیز ، ف
٢١٠ ، ١١	Toynbee, A.	توینبی . ا
١٧٣	Trotsky	تروتسکی
١١٤	Turgot	تیرجسوا

(U)

٧٨	ULPIAN	اولیبسیان
----	---------------	-----------

(V)

۱۱۴	۶۴	۱۶	VICO, GIAMBATTISTA	فیکو ، جیامباتیستا
۱۵۲			Vinogradoff	فینو جرادوف
۱۱۳			Voltaire, F.	فولتیر ، ف

(W)

۱۲۸	WALPOLE, ROBERT	والپول ، روبرت
۷۴ ۲۰ ۱۹ ۱۵ ۸		فیسپر ، ملکس
۱۵۴ ۱۵۳ ۱۲۵		
۲۱۱ ۲۱۰ ۲۰۹ ۲۰۶		
۲۱۵ ۲۱۴ ۲۱۳ ۲۱۲		
۲۱۹ ۲۱۸ ۲۱۷ ۲۱۶		
۲۲۳ ۲۲۲ ۲۲۱ ۲۲۰		
۲۲۷ ۲۲۶ ۲۲۵ ۲۲۴		
۲۲۴ ۲۲۳ ۲۲۰ ۲۲۸		
۲۳۵		
۸۵	Willington, Duke	ولینجتون ، دوق
۱۹۱	Wundt	فونت

(X)

۴۶	XENOCRATES	ایزنو کراتس
----	------------	-------------

(Z)

۲۱۲	ZEPPLIN, IRVING	زاپلین ، ایرفنج
۱۷۳	Zynoveiv, G.	زینوفییف ، جریجوری

قائمة المصطلحات

(A)

Absolute	امستبداد
Absolutism	استبدادية
Abuse	امساءة استخدام
Acceptability	تقبل
Accused	متهم
Achieved	مكتسب
Action	فعل ، عمل
Action (social)	فعل (اجتماعي)
Action-sets	ادارة عمل
Adaptation	تكيف
Adjustment	توافق
Administration	ادارة
Administration (of Justice)	ادارة العدالة
Administrative Tribunal	محكمة ادارية
Adolescence	مراهقة
Adult	راشد
Age-set system	نظام طبقات العمر
Agent	وكيل ، وسيط
Aggression	عدوان ، اعتداء
Agreement	موافقة ، اتفاق
Alienation	اغتراب
Alienation (from legal process)	اغتراب (من العملية القضائية)
Ambiguity	غموض
Amoral	لا اخلاقي
Analogy	مماثلة
Anomie (anomy)	لا معيارية (انومي)
Appeal	استئناف

Association	رابطة ، منظمة
Associative	مجعة (علاقات)
Atheism	الحاد
Atomism	الذرية
Attitude	اتجاه ، ميل
Authoritarian	تسلطى
Authoritarianism	تسلطية
Authority	سلطة
Authority (Legitimation of)	تبرير السلطة
Autonomy	استقلالية ، ذاتية

(B)

Balance (of Powers)	توازن (القوى)
Bargaining	مساومة
Bargaining (Collective)	(جماعية)
Behaviour	سلوك
Behavioral Sciences	علوم سلوكية
Behaviorism	السلوكية
Bourgeois	بورجوازى
Bourgeoisie	البورجوازية
Bureaucracy	بيروقراطية
Bureaucratization	تحول بيروقراطى
Bureaucratization (of Law)	تحول بيروقراطى للقانون
Businessmen	رجال اعمال

(C)

Canon	قانون
Capitalism	الراسمالية
Charges	التهم
Charisma	كاريزما
Charismatic	كاريزمى
Christianity	المسيحية
Christianity (and Legal Change)	المسيحية (والتغير القضائى)
Citizen	مواطن

Citizenship	المواطنة
City-State	دولة المدينة
Civil	مدني
Civil Law	القانون المدني
Civilization	تمدنية (حضارة)
Class	طبقة
Class Conflict	صراع طبقي
Class Consciousness	وعى طبقي
Class Differences	تباين (اختلافات) طبقية
Class Justice	عدالة طبقية
Class Social	طبقة اجتماعية
Class Structure	بناء طبقي
Class-Struggle	صراع طبقي (لفضلي)
Classification	تصنيف
Code	قاعدة ، تشريع ، قانون
Coercion	قسر ، أرغام
Cohesion	تماسك
Collective	جمعي
Collective behaviour	سلوك جمعي
Collective Consciousness	وعى (وجدان) جمعي
Collectivism	الجماعية (مذهب)
Colonization	استعمار
Colony	جالية ، مستعمرة
Combat	قتال
Combination	اتحاد ، توكيد
Commonwealth	الكومنولث (حكومة حرة)
Communication	اتصال
Communism	الشيوعية
Community	مجتمع محلي
Comparative Study of Law	الدراسة المقارنة للقانون
Compromise	توفيق
Compulsive	ارغامي ، قهري
Concept	منهوم ، تصور
Conceptualism	تصورية

Conciliation	تسوية ، ترضية ، مصالحة
Confession, (forced)	اعتراف (قسرى)
Confidence	ثقة
Conflict	صراع
Conflict resolution	فض المنازعات
Conformity	توافق ، امتثال
Confusion	ارتباك ، تداخل ، غموض
Consensus	قبول ، رضا علم
Consensus (by rule)	الحكم (بالقبول والرضا العلم)
Consent	رضى ، موافقة
Constitution	دستور
Constitutional Law	القانون الدستوري
Constitutional Theory	النظرية الدستورية
Contract	عقد
Contract (breach of)	خرق (اخلال) بالعقد
Contradiction	تناقض
Control	ضبط
Conventions	تعارفات
Conventional	بتعارف عليه
Conviction	امتناد
Corruption	فساد
Court	محكمة
Court officials	موظفو المحكم
Court, Supreme	محكمة عليا
Crime	الجريمة
Criminal	المجرم
Culture	ثقافة
Cultural Conflict	صراع ثقافي
Cultural Differentiation	تباين ، تمايز ثقافي
Cultural Pattern	نمط ثقافي
Cultural System	نسق ثقافي
Cultural Trait	(بلج) سمة ثقافية
Custom	العرف

(D)

Damage	ضرر ، خسارة
Darwinism, (Social)	الدارونية (الاجتماعية)
Decision	قرار
Decision-Maker	صانع القرار
Decision-Making	صنع القرار (عملية)
Demagogy	ديماجوجية (غوغائية)
Democracy	ديمقراطية
Demography	ديموجرافيا
Deprivation	حرمان
Dialectic	ديالكتيك ، جدل
Disorganization	تنكك
Dispotism	طغيان
Dispute	نزاع
Dispute Settlement	حل النزاع
Division of Labor	تقسيم العمل
Divorce	طلاق
Doctrinal (Legal) Research	بحث (قانوني) مذهبي
Dogmatic	توجماتيقي ، عقدي
Domination	مسيطرة
Due Process of Law	العملية القانونية واجبة الاداء (التحري والتنقيب)

(E)

Economy	الاقتصاد
Elite	الصفوة
Elite (circulation of)	دورة الصفوة
Enforcement (of Law)	تنفيذ القانون
Enterprise	مشروع
Equality	مساواة
Equilibrium (social)	توازن (اجتماعي)
Esprit de-corps	عصبية ، روح الجماعة
Ethnography (of Law)	انثوجرافيا القانون
Ethos	روح الشعب

Evidence
Expectation system
Expiation

تريبيه
نسب التوقعات
غنية ، تكبير

(F)

Family
Family dispute
Fascism
Fear
Feudal
Federation
Feudal System
Folklore
Folkways
Formalism
Formalities
Formal Organization
Function
Function of Law
Functional Properties
Functionalism
Functionalism (Structural)

عائلة
نزاع عائلي
فاشية
الخوف
اتحادي
اتحاد
النظام الاقطاعي
فولكلور ، ترات شعبي
عادات (طرق) شعبية
المبورية
شكليات ، رسميات
تنظيم (منظمة) رسمي
وظيفية
وظيفة القانون
خصائص وظيفية
الوظيفية
وظيفة بنائية

(G)

Gemeinschaft
General Will
Gesellschaft
Government
Governor
Group
Group (Dynamics)
Group (Marginal)
Group (Primary)
Group (Secondary)
Guild

جماعة محلية
ارادة عامة
المجتمع
حكومة
حاكم
جماعة
ديناميات الجماعة
جماعة هامشية
جماعة اولية
جماعة ثانوية
طائفة (حربية)

(H)

Habit	عِيَادَة
Harmony	تَنَاسُق ، تَنَاقُص
Heritage, Social	تَرَاث (اِجْتِمَاعِي)
Hierarchy of Law	يَدْرَج ، تَسْلِسَل الْقَوَانِين
Historical Materialism	الْمَادِيَةِ التَّارِيخِيَّةِ
Homogeneity	تَجَمُّد
Humanism	الْإِنْسَانِيَّةِ
Humanitarianism	الْإِنْسَانِيَّةِ

(I)

Ideal Type	نَمِطٌ مُثَالِي
Idealism	الْمُثَالِيَّةِ
Illegal	غَيْرُ شَرْعِي
Impartiality	عَدَمُ الْإِتِحَادِ
Imperialism	إِمْبَرِيَالِيَّةِ
Individualism	الْفَرْدِيَّةِ (مَذْهَب)
Inequality	لَا مَسَاوَاةَ
Information (of Law)	الْإِعْلَامُ (بِالْقَوْنِ)
Infra-Structure	بِنَاءٌ تَحْتِي
Innovation (Legal)	تَجْدِيدُ (تَعْدِيلُ) قَانُونِي
Institution	نِظَامٌ
Institution	مُؤَسَّسَةٌ
Institutionalization	يَاسَسَةٌ
Intellectuals	مُتَقَفُّونَ
Interest	مَصْلَحَةٌ
Interest, Common	مَصْلَحَةٌ عَامَّةٌ
Interest (Group)	جَمَاعَةٌ مَصْلَحَةٌ
Interests (Conflict of)	صِرَاعُ الْمَصْلَحِ
International Conflict	صِرَاعٌ دَوْلِيٌّ
Internationalism	الْعَالَمِيَّةِ
Interpretation	تَفْسِيرٌ

(J)

Judge	قاض
Judgment	حكم
Judical	قضائي ، شرعي
Jurisprudence	الفتنة
Jurisrudence, Comparative	الفقه المقارن
Jury	هيئة المحلفين
Justice	عدالة
Justice, Conception of	تصور العدالة
Justice, Denial	انكار ، حرمان (العدالة)

(K)

Kinship	قربان
Kinship System	نسق القربان

(L)

Laissez-Faire	دعه يعمل (مذهب حرية العمل)
Law	القانون
Lawful Orders	اوامر ، توجيهات قانونية
Lawyer	محامي
Legal	قانوني
Legal Institution	نظام قانوني
Legal Norms	معايير قانونية
Legal Right	حق قانوني
Legal System	نسق قانوني
Legislation	تشريع
Liberalism	الليبرالية
Litigation	مقاضاة ، مخاصمة
Loyalty	ولاء

(M)

Macro-Sociology	مسيولوجيا الوحدات الكبرى
Manifesto, Communist	البيان (مائيفيستو) الشيوعي
Manners	أخلاق
Mass, Communication	اتصال جماهري
Materialism, Dialectic	مادية جدلية

Mediation	وساطة ، توسط
Methodology	مناهج البحث
Micro-Sociology	دراسة الوحدات الصغرى
Minorities	أقليات
Monotheism	التوحيد
Mores	أعراف

(N)

Nationality	قومية
Nasism	النازية
Negotiation	مفاوضة
Norm	معيار
Normative	معياري
Normless	لا معيارية

(O)

Obligation	التزام
Oligarchy	الأوليغاركية
Opposition	معارضة
Order, Social	نظام اجتماعي
Organization	تنظيم ، منظمة
Ownership	ملكية

(P)

Parliament	البرلمان
Pattern	نمط
Penal Law	قانون العقوبات
Personality	شخصية
Phenomenon	ظاهرة
Police	البوليس
Political (Party)	سياسي (حزب)
Population	سكان
Positivism	الوضعية
Poverty	الفقر
Power	قوة

Practice of Law
 Profession, Legal
 Proletariat
 Property
 Public, Law

ممارسة القانون
 مهنة قانونية
 البروليتاريا ، الطبقة العاملة
 ملكية
 القانون العام

(Q)

Quantification
 Quantitative analysis (of
 Judicial Behaviour)

تكميم
 تحليل كمي للسلوك القانوني

(R)

Racism
 Rational
 Rationalization
 Reconciliation
 Recrimination
 Reform
 Religion
 Repressive, Law
 Residues
 Responsibility
 Restitutive Law
 Revolution
 Roman Law
 Rule of Law

عنصرية (تعصب للسلالة والعنصر)
 رشيد ، تبرير
 ترشيد ، تمثيل
 مصالحة ، تسوية
 مهاترة
 اصلاح
 دين
 القانون الرادع
 رواسب (ثقافية)
 مسؤولية
 القانون التعويضي
 ثورة
 القانون الروماني
 حكم القانون

(S)

Sanction
 Sanction (Legal)
 Secular
 Scientific
 Slavery
 Social Consciousness
 Social Control
 Social Differentiation

جزاء
 جزاء (قانوني)
 علماني
 علمي
 عبودية
 وعي اجتماعي
 الضبط الاجتماعي
 تمايز (تماثل) اجتماعي

Social Discrimination	تمييز اجتماعي
Social Evolution	تطور اجتماعي
Social Order	نظام اجتماعي
Social Solidarity	تضامن اجتماعي
Socialism	الإشتراكية
Socialism, (Scientific)	الإشتراكية (العلمية)
Sociology of Law	علم الاجتماع القانوني
Solidarity (Mechanical)	تضامن آلي
Solidarity (Organic)	تضامن عضوي
Conservatism	محافظه
Super-Structure	بناء فوق ، علوي
Symbolism	الرمزية
Syndicalism	النقابية
Systematic	منظم ، منظم

(T)

Teleology	الغائية
Totalitarianism	شمولية
Trade Union	اتحاد عمالي
Tradition	تقليد
Traditional	تقليدي
Tribal (Society)	قبلي (مجتمع)
Type	نمط ، نموذج
Type, Social	نمط اجتماعي
Typology	تصنيف
Tyranny	مسيب ، استبداد

(U)

Underdeveloped	متخلف
Uniformity	تجانس ، اطراد
Universalism	كلية ، عالمية
Upper Class	طبقة عليا
Utilitarianism	النزعة النفعية
Utopia	يوتوبيا

(V)

Value	قيمه
Value (Ultimate)	قيمة نهائية
Verschtehen	فهم
Verdict	حكم ، قرار ، فتوى
Violence	عنف
Voluntary	طوعى ، اختياري

(W)

Wages	الاجور
War	حرب
Will	ارادة
Witness	شاهد
Working Class	طبقة عاملة

(Y)

Youth Movament	حركة الشباب
----------------	-------------

(Z)

Zionism	الصهيونية
Zone	منطقة

المراجع العربية والافرنجية

● المراجع العربية ●

- ١ — نبأهيم أبو الغار ، دراسات في علم الاجتماع القانوني ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٨ .
- ٢ — أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي ، الجزء الثاني (الاتساق) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ١٩٦٧ .
- ٣ — ~~تسليم~~ ، هريديتاذ تونير (الجماعة المخفية والمجتمع) ، عالم الفكر الكويتية ، المجلد الثاني عشر ، العدد الثالث (أكتوبر ، نوفمبر ، ديسمبر) ١٩٨١ .
- ٤ — حسن الساعاتي ، علم الاجتماع القانوني ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٨ .
- ٥ — سمير أحمد نعيم ، علم الاجتماع القانوني ، مكتبة سعيد رامت ، القاهرة ، الطبعة الأولى .
- ٦ — تباري محمد اسماعيل ، علم الاجتماع الفرنسي ، دار الكتب الجامعية ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ١٩٧١ .
- ٧ — مجبوء أبو زيد ، علم الاجتماع القانوني (الاسس والاتجاهات) مكتبة غريب ، القاهرة ١٩٨٢ .
- ٨ — مصطفى محمد حسنين ، علم الاجتماع القضائي ، دار فكلظ للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٩٨٢ .
- ٩ — نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، الترجمة العربية ، (الطبعة الثالثة) القاهرة ، ١٩٧٤ .

● المراجع الأجنبية ●

« نكتفى هنا بالإشارة إلى أهم المراجع التي اعتمدنا عليها حيث تمت الإشارة إلى مؤلفات العلماء والشخصيات التي درسمناها في أملاكها من الكتاب » .

- 1 — Abraham, J. H., *Origins and Growth of Sociology*, Penguin Books. 1973.
- 2 — Alpert, Harry., *Emile Durkheim*. N. Y. 1939.
- 3 — Aron, R., *Main Currents in Sociological Thought* (2). a Pellicain Book. 1974.
- 4 — Austin, J., *Lectures on Jurisprudence*. 1832.
- 5 — Barker, E., *The Principles of Social and Political Theory*. Oxford. Clarendon Press. 1951.
- 6 — —————; *The Political Thought of Plato and Aristotle*. Oxford. 1964.
- 7 — Bodenheimer, E., *Treatise on Justice*. 1967.
- 8 — Boorstin, Daniel J., *Mysterious Science of the Law*. 1941. Repr. 1961.
- 9 — Boukharin, N., *Programme of Communists*. Publisher; The Group of English speaking Communists in Russia. 1919.
- 10 — Burnham, J., *The Machivellians; Defenders of Freedom*, N. Y. 1943
- 11 — Culverton, V. F., *The Making of Society; An Outline of Sociology*. Modern Library. N. Y. 1937.
- 12 — Capaldi, Nicholas., *Bentham, Mill and the Utilitarians*. 1965.
- 13 — Cohen, M. R., *Reason and Nature : An essay on Meaning of Scientific Method*. 2n ed. 1953.
- 14 — Collingwood, Robin, G. *The Idea of History*. 1946.
- 15 — Comte, A., *Cours de Philosophie Positive*. Tome Quatrieme. Paris. 1908.

- 16 — Comte, François Charles., «*Traité de la Législation*. Vols. III and IV. 3rd. ed. Brussel. 1837.
- 17 — Dicy, V.; *Lectures on the relations between law and Public Opinion in England during the Nineteenth Century*. Macmillan. 1905.
- 18 — Dray, William.; *Perspective of History*. 1980.
- 19 — Duster, Troy.; *The Legislation of Morality* N. Y. 1970.
- 20 — Ehrlich, E.; *Fundamental Principles of the Sociology Law*. 1936.
- 21 — ————; *Montesquieu and Sociological Jurisprudence*. Harvard Law Review, 1916.
- 22 — Ewing, A. C.; *Idealism : A Critical Survey*. 1934.
- 23 — Fifoot, H. S.; *History and Sources of the Common Law : Tort and Contract*. 1949.
- 24 — Foster, M.; *Masters of Political Thought from Plato to Machiavelli* 1961.
- 25 — Franklin, Julian.; *Jean Bodin and the Rise of Absolutist Theory*. 1973.
- 26 — Freud, S.; *The Crises of Our Culture*. 1955.
- 27 — Friedmann, W. G.; *Legal Theory*. Stevens and Sons. 1953. 5th ed. 1967.
- 28 — Cierke, Otto. Von.; *German Private Law (1895 - 1917)*.
- 29 — Glusberg, M.; *Reason and Unreason in Society*. Longmans Green, 1948.
- 30 — Gusdorf, G.; *Les Sciences Humaines et la Pensée Accidentale*, 7 Vol. (1966 - 73).
- 31 — Halbwachs, Maurice.; *Morphologie Sociale*, Collec. Armand Cohen, Paris. 1946.
- 32 — Hannu Tapani Klami.; *Anti - Legalism*. 1980.
- 33 — Hart, H. L. A.; *The Concept of Law*. 1961.
- 34 — ————; *Law, Liberty and Morality*. Oxford Press. London. 1963.

- 35 — Hearn, T. K.; *Studies in Utilitarianism*. 1971.
- 36 — Heck, Phillip.; *The Jurisprudence of Interests*.
- 37 — Heilbroner, Robert. *Marxism : For and Against*. 1980.
- 38 — Hohfeld, W. N.; *Fundamental Legal Conceptions as applied to Judicial Reasoning*. 1923.
- 39 — Holdworth, William, *A History of English Law*. Vol. 12. 7th ed. 1956.
- 40 — Horowitz. David.; *Marxism and its place in Economic Science*. *Berkeley Journal of Sociology*. 16. 1971.
- 41 — Horowitz. Irving L.; *Power, Politics and People*. N. Y. ed. 1963.
- 42 — Imre Lakatas and Alan Musgrave.; *Criticism and the Growth of Knowledge*. 1970.
- 43 — Jacques Barzun.; *Darwin. Marx, Wagner : Critique of Heritage*. Boston. 1941.
- 44 — James, William.; *Principles of Psychology*. Henry Holt & Co.; N.Y. 1890.
- 45 — Kant, Immanuel.; *The Moral Law : Kant's Groundwork of Metaphysic of Morals*. Trans by H. J. Paton, London. 1948.
- 46 — Kardiner, Abraham and Edward Preble.; *They Studied Man*. Mentor Books. 1963.
- 47 — Kelsen, H.; *General Theory of Law and State*. 1945.
- 48 — —————; *Pure Theory of Law*. 2nd. ed. 1967.
- 49 — —————; *What is Justice*. 1957.
- 50 — King, Preston.; *The Ideology of Order : A Comparative Analysis of Jean Bodin and Thomas Hobbes*. 1974.
- 51 — Klemens, Von Klemperer.; *Germany's New Conservatism : Its History and Dilemma in Twentieth Century*. Princeton. N. J. 1957.
- 52 — Krishna Iyer, B. R.; *Law Versus Justice*. 1981.

- 53 — Lancaster, Lane.; *Masters of Political Thought. Vol. III. George D. Harrap & Co.; Ltd. 1959.*
- 54 — Lenin; *Selected Works. Vol. I. Progress Publishers. Moscow. 1976.*
- 55 — Lev S. Jawitsch.; *The General Theory of Law : Social and Philosophical Problems. 1981.*
- 56 — Lockmiller, David A.; *Sir William Blackstone, 1968.*
- 57 — Lukacs, Geory.; *History and Class Consciousness. Combridge. Mass; M.I.T. Press 1971.*
- 58 — Lyons, David.; *Jermy Bentham. 1972.*
- 59 — Mack. Mary, *Jeremy Bentham. London. 1962.*
- 60 — Maine, S. H.; *Popular Government. Four Essays. London. John. Murray. 1885.*
- 61 — ————; *Ancient Law : Its Connection with the Early History of Society, and its Relation to Modern Ideas. Rep. 1908.*
- 62 — Mannheim, K.; *Man and Society in an age of Reconstruction. Trans. from Germany by Edward Shils. Kegan Paul. London. 1943.*
- 63 — Mauss, M.; «Introduction to Emile Durkheim» *La Socialisme : sa Definition, ses Débuts, Le Doctrine Saint-Simonieure. Paris. 1928. Repr. 1950.*
- 64 — Meisel, James H.; *The Myth of the Ruling Class. Univ. of Michigan Press, Ann Arbor, Michigan. 1958.*
- 65 — Mill James; *Elements of Political Economy. London. 1821.*
- 66 — Miller, David.; *Philosophy and Ideology in Hume's Political Thought. 1981.*
- 67 — Nisbet, R. A.; *Community and Power. N. Y. Oxford Univ. Press. 1962.*
- 68 — ————; *The Sociological Tradition, Heinemann. London. 1973.*

- 69 — Olman, Bertell.; *Alienation : Marx's Conception of Man in Capitalist Society.* 1976.
- 70 — Parkin, Frank.; *Middle Class Radicalism.* Manchester University Press. 1968.
- 71 — Parsons, T.; *Structure and Social Action.* Free Press. 1949.
- 72 — Paton G. W.; *A Text-Book of Jurisprudence.* 3rd. ed. by D. P. Derham 1964.
- 73 — Podgórski, A.; *Law and Society.* International Library of Sociology Routledge & Kegan Paul. London and Boston. 1974.
- 74 — Radcliffe-Brown, A. R.; *Structure and Function in Primitive Society.* Cohen and West. London. 1953.
- 75 — Reich, Wilhelm; *The Mass Psychology of Fascism* N. Y. Orgone Institute Press, also London. Souvenir Press. 1972.
- 76 — Ross, W.; *The Right and the Good.* 1930.
- 77 — Russell, B; *Prospects of Industrial Civilization.* London. 1913.
- 78 — Savigny, F. V.; «of the Vocation of our age for Legislation and Jurisprudence.» Trans. from Germany. 1831.
- 79 — Schlick, Moritz.; «Are Natural Laws Conventions ? in H. Feigl and May Brodbeck. eds. *Readings in the Philosophy of Science.* 1953.
- 80 — Schumpeter, J.; *Socialism and Democracy.* 3rd ed. N. Y. 1950.
- 81 — Simon, W. M.; *European Positivism in Nineteenth Century.* 1963.
- 82 — Stone, J.; *Legal System and Lawyers Reasoning.* 1964.
- 83 — —————; *Human Law and Human Nature.* 1965.
- 84 — —————; *Social Dimensions of Law and Justice.* 1960.
- 85 — Tammelo, I.; *Outlines of Modern Legal Logic.* 1969.
- 86 — Vinogradoff; *Outlines of Historical Jurisprudence.* Vol. I. 1920.
- 87 — Wallas, Graham.; *The Great Society. A Psychological Analysis.* Macmillan & Co.; Ltd. London. 1914.

- 88 — Walton, Paul; «Max Weber's Sociology of Law : A Materialist Critique», British Journal of Law and Society. 1,3 1974
- 89 — Wright, Erick O.; The Politics of Punishment. N. Y. Harper & Row. 1973.
- 90 — Wrong, Dennis (ed.), Max Weber. Prentice-Hall, Inc. N. J. 1970.
- 91 — Zeitlin, I; Ideology and the Development of Sociological Theory. Prentice Hall of India, N. Delhi. 1969.
- 92 — Zinn, Howard; The Politics of History, Boston : Boston Press. 1970.

الفهرس

الموضوع	صفحة
تقديم وعرفان	٥
الفصل الأول :	
بعض الرؤى والاعتبارات	٧
الفصل الثاني :	
النمط الأغريقي ومشكلة الانسان والوجود	٢٣
١ - أفلاطون (تصور ثوري لأسس النظام الجديد)	٢٧
٢ - أرسطو (القانون ونظرية العدل الأرسطى)	٤٥
الفصل الثالث :	
القوى والنزعات الجمعية وتفسير الظاهرة القانونية	٦٤
١ - ماكيافيللى وعقل الدولة	٦٤
٢ - جان بودان (القانون الطبيعى ومبادئ السيادة والشرعية	٧٦
القانونية)	٧٦
٣ - توماس هوبز (بين دعاوى الحكم المطلق ووخزات الضمير	٩٥
السلطائى)	٩٥
الفصل الرابع :	
مونتسكيو وروح القوانين	١١١
الفصل الخامس :	
جيرمي بنتام (دلالات الوضعية التحليلية فى الفقه القانونى)	١٣٣
الفصل السادس :	
رودلف ف . أهرنج (نظرية الحقوق بين فقه المصلحة الاجتماعية	١٥٢
والارادة الانسانية)	١٥٢
الفصل السابع :	
كارل ماركس (التصور الماركسى للدولة والقانون)	١٦٨

الفصل الثامن :

النظام الاجتماعي بين العقلانية الفردية وتأكيدات التصورات

الجمعية ١٨٦

١ - اميل دوركايم (القانون وأنماط التضامن الاجتماعي) .. ١٨٦

٢ - ماكس فيبر ٢٠٩

الفصل التاسع :

الالتقاء المعاصر بين اتجاهات علم الاجتماع القانوني ٣٣١

الفصل العاشر :

القرن العشرين ومشكلات علم الاجتماع القانوني الأمريكي .. ٢٥٩

الملاحق : ٢٧٩

أولاً : ملحق النصوص الأجنبية ٢٨١

ثانياً : قائمة الأعلام ٢٩١

ثالثاً : قائمة المصطلحات ٣٠٣

رابعاً : قائمة المراجع العربية والأجنبية ٣١٧

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٧/٨٤٨٣

المطبعة التجارية الحديثة
٢٢ شارع ادريس راغب بالظاهر
تليفون ٩٠٣٣٦٤

